المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم السنة وعلومها



حَمْلُ الرواياتِ بعضِها على بعضٍ وأثرُه في نقد المرويات
دراسة نظرية تطبيقية



رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في السنة وعلومها

إعداد الطالبة:
غادة بنت عثمان الحميد
٣١١٢٠٠٠٠٣

إشراف الدكتور:
د.مصعب بن سالم الخمشي.
الأستاذ المساعد في قسم السنة وعلومها

العام الجامعي
١٤٣٥هـ -٢٠١٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

" حمل الروايات بعضها على بعض وأثره في نقد المرويات "

غادة بنت عثمان الحميد

ملخص الرسالة

تبحث هذه الرسالة في إحدى مسائل علوم الحديث ، وهي" حمل الروايات بعضها على بعض"، ويتخلص العمل في جمع نصوص أئمة النقد وأحكامهم المتعلقة بهذه المسألة ، ودراستها والنظر فيها، ومحاولة تلمس الطرق التي سلكوها في التعليل بهذه الصورة، ومن ثَمّ الخروج بالقواعد والضوابط التي سلكوها في تعليل المرويات في ضوء هذه العلة، وحدود البحث : هي بعض الأمثلة الواردة في موضوع الحمل، وعددها واحد وأربعون مثالاً بمجموعة من كتب العلل، وكتب الرواية، وكتب الرجال، وكتب علوم الحديث، وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وكانت إجراءاته على النحو التالي :

- أذكر نص الإمام الدّال على وقوع الحمل في روايات الحديث مع مصدره.
- أخرج الأحاديث تخريجًا موسعًا على الأوجه.
- أنقل الحديث سندًا ومتنًا من المصدر، وأبين موضعه من الكتاب، ثم أذكر في التخريج رقم الحديث.
- أخرج الحديث من مصادر السنة المعروفة، مراعية اللفظ والإسناد الذي ذكره الإمام.
- أراعي الابتداء بالكتب الستة على ترتيبها المشهور، ثم مسند أحمد، ثم البقية على حسب وفيات مصنفيها.
- أراعي في ترتيب المتابعات في التخريج ماذكره الإمام في النص المثبت.
- أنظر في النتيجة من خلال المتابعات وأقوال النقاد.

وتتضمن الرسالة مقدمةً وتمهيداً و قسمين و خاتمةً و فهارس ، وهي كما يلي :

المقدمة: وفيها مصطلحات الرسالة، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وإجراءاته، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: وفيه تعريف علم العلل، وأهميته، وأهم المؤلفات فيه.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بحمل الروايات، ومواضعه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بحمل الروايات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى حمل الروايات.

المطلب الثاني: إطلاقات الأئمة لمصطلح حمل الروايات.

المطلب الثالث: صور حمل الروايات.

المبحث الثاني: الرواة الذين نص الأئمة على وقوعهم في حمل الروايات.

الفصل الثاني: أسباب حمل الروايات، وقرائنها وآثارها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب الحمل ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرواية بالمعنى.

المطلب الثاني: الاختصار.

المطلب الثالث: الخطأ في الرواية.

المبحث الثاني: القرائن التي يعرف بها الحمل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجود رواية مفردة.

المطلب الثاني: شهرة الرواية عن الشخص.

المطلب الثالث: الاعتذار للراوي.

المبحث الثالث: الآثار الناشئة عن الحمل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التقوية بالمتابعات.

المطلب الثاني: إفراد الرواية المحمولة بعد حملها.

المطلب الثالث: أثر الحمل على الراوي.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية:

وفيها أسرد الأمثلة لدراستها، وتخريجها، والنظر في كلام الأئمة فيها.

الخاتمة: وقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس وهي على الأنواع التالية:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام المترجمين.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

فإن الله منّ على هذه الأمة ببعثة محمد ﷺ، وأمره بتبليغ دينه، وأنزل عليه القرآن هادياً ومبشراً ونذيراً، وجعل السنة المصدر الثاني للتشريع ، ففيهما منهاج الحياة القويم لهذه الأمة.

(فأما الكتاب العزيز، فإن الله تعالى تولى حفظه بنفسه و لم يكل ذلك إلى أحدٍ من خلقه فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩ ﴾ [سورة الحجر: ٩]، فظهر مصداق ذلك مع طول المدة، وامتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، واتساع رقعته.

وأما السنة، فإن الله تعالى وفق لها حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة، حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها)[1].

وكان الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ حفظوا لمن بعدهم ما تلقوه عن نبيهم، وبلّغوا ما سمعوه و لم يكتموا منه شيئًا، وسار على نهجهم أتباعهم إلى يومنا هذا في حفظ السنّة النبوية، وتبليغها، وبيانها، والعمل بما تقتضيه، وتنقيتها ممّا يخالطها من شوائب.

ولمّا كان الطريق لمعرفة الرواية النقل، وكانت السنة تُؤخذ مشافهةً وسماعًا، كان مقتضى ذلك الاختلاف بين نقلة السنة المطهرة، وزادت رقعته مع تطاول الزمان وسلك بعض الرواة طرقًا مختلفة للرواية، تنوعت فيها أغراض سالكيها.

ومن حفظ الله للسنة أن قيّض لها من ناقليها أئمة متبصرين، يبينون ما يعتري بعض الروايات من خطأ من الناقلين، بأن ساروا بتتبع الروايات، وجمع طرق الأحاديث، لتمييز صحيحها من سقيمها، وصوابها من خطئها، وجيدها من رديئها، وقد ظهرت جلالة أئمة

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤٧/١).

هذا الشأن من النقاد المحدثين، ودقة مناهجهم، وسبرهم العميق لأغوار هذا العلم، فجاءت أحكامهم قواعد ترسم حدوده، وشارات يقتفي هداها كل من جاء على إثرهم.

وقد تعددت الأمور التي كانت مدعاة للتنقيب، وسببًا للمقارنة والتتبع، ومنها ما يأتي به الراوي من أسباب تؤدي إلى غموض الرواية عن وجه حقيقتها، فربما تجوّز بعض الرواة في الجمع بين الروايات وعدم التمييز بينها، أو أخطأوا في ذلك، ومن ذلك (حمل الروايات بعضها على بعض) فمن هنا نشأ الاهتمام بتمييز كل رواية عند الجمع بين الرواة، فإذا تبين أن الروايات مختلفة قالوا: (حمل رواية فلان على فلان) أو ما شابه هذه العبارة.

وقد وجدت لذلك أمثلة في كتب أئمة النقد، وكتب الرواية، فآثرت دراستها والنظر فيها، ومحاولة تلمس الطرق التي سلكها الأئمة في التعليل بهذه الصورة، ومن ثَمّ الخروج بالقواعد والضوابط التي سلكوها في تعليل المرويات في ضوء هذه العلة، وقد رأيت أن يكون عنوان هذه الدراسة: (حمل الروايات بعضها على بعض وأثره في نقد المرويات).

مصطلحات الرسالة:

حمل الروايات:

إلحاق رواية برواية أخرى لم تكن موجودة أصلاً، أ وموجودة لكن على صفة مغايرة.

الوجه:

صفة للإسناد، أو المتن بعد المدار[1].

الاختلاف:

قال أبو داود : (والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء)[2].

النقد:

استكشاف العلل الخفية في الأحاديث التي ظاهرها السلامة من العلل[1].

---

(١) مقارنة المرويات (١ / ٤٥).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦ / ٤٣١).

مشكلة البحث:

إن القصور في فهم هذه القاعدة وعدم تطبيقها التطبيق الصحيح، ينتج عنه أخطاء تتعلق بالحكم على الأحاديث، كتقويتها، وإفراد ما ليس له أصل منها، ولذا قامت الحاجة لدراسة هذا الموضوع على ضوء كلام النقاد، وتطبيقاتهم.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع من خلال مايلي:

١- أهمية علم العلل بشكل عام وأنه من أشرف علوم الحديث وأدقها.

٢- خطورة خفاء هذا الأمر على المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة، وما يترتب عليه من أخطاء، كإفراد رواية لا أصل لها، والتصحيح بعضد الروايات، ونحو ذلك.

٣- بيان جهود ومناهج أئمة الحديث في أمثال هذه الموضوعات الدقيقة.

٤- معرفة مراتب الرواة، ومن يقبل منه الجمع ومن لا يُقبل منه.

أسباب اختياري للموضوع:

١- ما سبق ذكره في (أهمية الموضوع).

٢- رغبتي في التعمق في أدق علم من علوم الحديث وهو علم العلل، الذي يعين على تنمية ملكة النقد والبحث.

٣- عدم وقوفي على كتابة مفردة في هذا الموضوع مع أهميته التي أشرت إليها آنفًا.

أهداف البحث:

١. جمع أطراف موضوع البحث، خاصة وأني لم أقف على دراسة في هذا الباب.

---

(١) تحرير علوم الحديث (٢ /٦٤١).

٢. التعرف على طريقة أهل العلم في نقد المرويات.

٣. تنمية ملكتي النقدية من خلال هذا العلم ــ علم العلل ــ.

الدراسات السابقة:

بعد الإطلاع على ما تهيأ وما توفر من فهارس المكتبات والرسائل العلمية، وبعد سؤال المختصين لم أقف على دراسة علمية لهذا الموضوع.

حدود البحث:

بعض الأمثلة الواردة في موضوع الحمل، وعددها واحد وأربعون مثالاً بمجموعة من كتب العلل، وكتب الرواية، وكتب الرجال، وكتب علوم الحديث.

منهج البحث:

سلكتُ في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع النصوص الواردة عن الأئمة في "حمل الروايات"ومن ثمّ تحليلها ودراستها، وإبراز جوانب إعلال الأئمة للأحاديث بهذا الأمر.

إجراءات البحث:

ستكون إجراءات البحث وفق الآتي:

- أذكر نص الإمام الدّال على وقوع الحمل في روايات الحديث مع مصدره.
- أخرج الأحاديث تخريجًا موسعًا على الأوجه.
- أنقل الحديث سندًا ومتنًا من المصدر، وأبين موضعه من الكتاب، ثم أذكر في التخريج رقم الحديث.
- أخرج الحديث من مصادر السنة المعروفة، مراعية اللفظ والإسناد الذي ذكره الإمام.

- أراعي الابتداء بالكتب الستة على ترتيبها المشهور، ثم مسند أحمد، ثم البقية على حسب وفيات مصنفيها.
- أراعي في ترتيب المتابعات في التخريج ماذكره الإمام في النص المثبت.
- أنظر في النتيجة من خلال المتابعات وأقوال النقاد.

خطة البحث:

المقدمة: وفيها مصطلحات الرسالة، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وإجراءاته، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: وفيه تعريف علم العلل، وأهميته، وأهم المؤلفات فيه.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بحمل الروايات، ومواضعه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بحمل الروايات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى حمل الروايات.

المطلب الثاني: إطلاقات الأئمة لمصطلح حمل الروايات.

المطلب الثالث: صور حمل الروايات.

المبحث الثاني: الرواة الذين نص الأئمة على وقوعهم في حمل الروايات.

الفصل الثاني: أسباب حمل الروايات، وقرائنها وآثارها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب الحمل ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرواية بالمعنى.

المطلب الثاني: الاختصار.

المطلب الثالث: الخطأ في الرواية.

المبحث الثاني: القرائن التي يعرف بها الحمل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجود رواية مفردة.

المطلب الثاني: شهرة الرواية عن الشخص.

المطلب الثالث: الاعتذار للراوي.

المبحث الثالث: الآثار الناشئة عن الحمل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التقوية بالمتابعات.

المطلب الثاني: إفراد الرواية المحمولة بعد حملها.

المطلب الثالث: أثر الحمل على الراوي.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية:

وفيها أسرد الأمثلة لدراستها، وتخريجها، والنظر في كلام الأئمة فيها.

الخاتمة:

وضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس وهي على الأنواع التالية:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام المترجمين.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله تعالى على أن يسر لي هذا البحث وأعانني على إتمامه، ثم أثني بالشكر على من أمر الله ببرهما، وقرن عبادته بالإحسان إليهما أبويّ الكريمين، أطال بعمريهما على طاعته، ووفقهما لكل خير وجزاهما عني خير الجزاء، فلولا كريم رعايتهما، وحسن تربيتهما بعد منّ الله لم أصل إلى هنا يوماً.

وأخص في هذا المقام والدي حيث كان مساندًا لي في عملي هذا فسار معي مصوبًا ومقوما ومراجعًا فيارب اجزهما خير ما جزيت والد عن ولده.

وأشكر جامعة القصيم حيث أتاحت لي فرصة إكمال دراساتي العليا وأخص بذلك قسم السنة وعلومها.

وأشكر فضيلة الأستاذ الدكتور: متعب بن سالم الخمشي. مشرف رسالتي على مابذله من جهد مبارك في مسيرة بحثي، وحرصه وتفانيه، وجهده المتواصل في الارتقاء بهذا العمل، وتوجيهاته الكريمة التي فتحت لي أفقًا كبيرا، فقد استفدت من وافر علمه نصيبًا كبيرًا، كان له الأثر الأكبر في الارتقاء بهذا العمل، وقد أبدى من كريم خلقه وحسن سجاياه، ماكان لي عونا على المضيّ-بعد توفيق الله-.

فيارب اجزه خير الجزاء، وبارك له في عمره وعمله.

وأشكر فضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور: إبراهيم بن عبد الله اللاحم. على ما أولاني وزميلاتي من حرص واهتمام، وما كان له من فضل علي منذ أن كان هذا الموضوع فكرة تراودني فشجعني وأخذ بيدي ونهلت من غزير علمه، وحسن خلقه، وصبره وغزارة عطائه ما أعجز عن وصفه فيارب أره بركة ذلك في دنياه وأخراه.

وأشكر إخوتي فقد كانوا عونا لي في مسيرتي.

وأشكر كل من كان له فضل علي بفكرة، أو معلومة أو دعوة خصني بها.

وأشكر المناقشين الكريمين:

فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد عمر بازمول.

وفضيلة الأستاذ الدكتور: محمد عيد الصاحب.

على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي وتجشمهما عناء الحضور، فيارب اجزهما خير الجزاء.

التمهيد

العلة والحديث المعلل:

تعددت العلل التي تطرأ على الأحاديث، فتقدح فيها، ولما كان الأصل في هذه العلل هي أخطاء الرواة الذين ينقلونها، كان من جملة هذه العلل "حمل الروايات بعضها على بعض"، فهذا الصنيع سبب لوقوع الراوي في الخطأ، إما قصدًا، أو دون قصد.

تعريف العلة:

العلة لغة: قال ابن فارس: (علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرار، أو تكرير، و الثاني: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العلل، و هو الشربة الثانية، ويقال: علل بعد نهل، ويقال: أعل القوم، إذاشربت إبلهم عللاً.

في الحديث: "إذا عَلَّه ففيه القَوَد"[(١)]، أي إذا كرر عليه الضرب، وأصله في المشرب.

قال ابن الأعرابي في المثل: ما زيارتك إيانا إلا سوم عالة، أي: مثل الإبل التي تعل. وإنما قيل هذا؛ لأنها إذا كرر عليها الشرب، كان أقل لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: العلة: حدث يشغل صاحبه عن وجهه، و يقال: اعتله كذا، أي اعتاقه، قال: فاعتله الدهر وللدهر علل.

والثالث: العلة المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: عل المريض يعل، فهو عليل)[(٢)].

وأقرب هذه المعاني للمعنى المراد هنا هو المرض.

***العلة اصطلاحًا:**

عرفها الحافظ ابن الصلاح بقوله: (أسباب خفية، غامضة، قادحة فيه)[(٣)].

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد أخرجه عبدالرزاق في المصنف ح (١٧١٩٢) عن الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن إبراهيم في الرجل يضرب الرجل بالعصا قال: "شبه العمد فإن أعل مثنى وثلاث ففيه القود".

(٢) مقاييس اللغة (٤ / ١٢-١٤)، وانظر: العين (١ / ٨٨)، وجمهرة اللغة (١ / ١٥٦)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥ / ١٧٧٣)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص: ٦١٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ١٨٧).

وعرفها النووي بقوله: (سبب غامض، قادح، مع أنّ الظاهر السلامة منه)[١].

*الحديث المعلل:

عرفه ابن الصلاح بقوله: (هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها)[٢].

الأقسام التي تقع فيها العلة:

ذكر ابن حجر الأقسام التي تقع فيها العلة في "النكت"[٣]:

١- ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقا: كما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.

٢- ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن كإبدال راو ثقة براو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق، فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن- أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته.

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر -، وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه، فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطن لذلك

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٤٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٩٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٧٤٧).

إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد.

٣- ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما كاختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.

٤- ما وقعت العلة فيه المتن واستلزمت القدح في الإسناد: كأن يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد، بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

٥- ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد كأحد الألفاظ الواردة في حديث أنس -ﷺ-، وهي قوله: "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"[1]، فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري "كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين"[2].

الطريق الموصلة إلى الكشف عن العلة، والأمور التي تدرك بها:

وأهم الأمور المعينة على كشف علل الأحاديث التنقيب، والتفتيش، وكثرة التتبع، وجمع الطرق، واستقصاؤها من الجامع والمسانيد والأجزاء وغير ذلك من كتب الحديث، وفحصها، وسبر أحوال رواتها، والنظر في اختلافهم، ومقدار ضبطهم وإتقانهم، بحيث تظهر الاختلافات التي وقعت فيها، فتظهر جملة من الأمور يستعان بها على تعليل الأحاديث.

قال علي بن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[3].

وقال ابن الصلاح: (ويستعان على إدراكها -أي العلة- بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع

---

(١) صحيح مسلم ح (٣٩٩).

(٢) صحيح البخاري ح (٧٤٣).

(٣) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٩٠).

طرقه)[1].

وقال الخطيب: (والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان، والضبط)[2].

أهمية علم العلل:

لهذا العلم أهمية كبرى، وهو من العلوم الدقيقة التي يهبها الله لمن يشاء من عباده، فلم يخض في هذا المجال إلا نفر يسير خصهم الله بفهم ثاقب، وبصيرة متيقظة، فصاروا أئمة فيه، وقد أشار العلماء إلى مكانة هذا العلم، وبينوا صعوبته وغموضه، وأثنوا على من برع فيه.

قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ: (إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث فأما سائر الناس من يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته)[3].

وقال ابن رجب: (وبكل حال فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم)[4].

وقال: (كان أبو زرعة في زمانه يقول: قلّ من يفهم هذا، وما أعزه إذا دفعت هذا عن واحد واثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا! ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا - يعني أبا زرعة - ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٩٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٩٥).

(٣) شرح علل الترمذي (١ / ٣٣٩-٣٤٠).

(٤) جامع العلوم والحكم (٢ / ١٠٧).

له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم واحدا يعرف هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج الجوزي في أول كتابه " الموضوعات": قد قل من يفهم هذا، بل عدم. والله أعلم)[١].

وقال ابن حجر عن هذا العلم: (هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة بمراتب الرُّواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشّأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرَّازيَّين، والدارقطني)[٢].

فعلم علل الحديث علم مستقل بذاته، وهو من أرفع أنواع علوم الحديث شأنًا، وأعلاها مكانة، وأدقها فهمًا.

وقال الحاكم: (وهو علم برأسه غير الصحيح، والسقيم، والجرح والتعديل)[٣].

وقال أيضًا: (فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم)[٤].

وقال الخطيب: (يعتبر علم العلل من أجلّ أنواع علوم الحديث)[٥].

قال ابن الصلاح: (اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة فيه)[٦].

وقال النووي: (وهذا النوع من أجلها-، أي أنوع الحديث-، يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[٧].

وللكشف عن علل الأحاديث مكانة عالية، ومزية كبرى، تفوق الاستكثار من الرواية،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٩).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٢)

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٤٥٠).

(٦) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٩٠).

(٧) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٤٣)

وجمع الأحاديث.

قال عبد الرحمن بن مهدي: (لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث)(١).

ومن خفاء هذا الأمر وغموضه، فإن علّة الحديث قد تظهر بعد مضي الزمن الطويل، وصاحبه لا يعرف مكمن العلة فيه، فيفتح الله به عليه بعد مدة طويلة من الوقوف عليه.

قال علي بن المديني: (ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة)(٢).

وقال الخطيب: (فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد)(٣).

ومن دقة هذا العلم تشابه آراء القائلين فيه في بعض أحكامهم حين الكشف عن علة حديث، من غير تواطؤ منهم، ودون سبب يظهرونه للناس، وإنما هي ملكة أنعم الله بها عليهم، فهذا العلم لعظيم شأنه وصفوه بأنه شبيه بالإلهام.

قال رجل لأبي زرعة: (ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلامنا على ذلك، فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم قال ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام)(٤).

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: (سمعت ابن نمير يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم يعلّل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، قال ابن نمير: صدق لو قلت: من أين لم يكن له جواب)(٥).

ومن عظيم شأن هذا الأمر وغموضه، شبهوا المتكلم فيه بالصيرفي الحاذق الذي يستطيع

---

(١) شرح علل الترمذي (١ / ٤٧٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٥٧).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٥٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٥٥).

كشف زائف الدراهم من جيدها، من طول ممارسته لهذا الصنيع، فكثرة لزومه هذا العمل جعل أمر الكشف عنها يسير عليه بينما يعسر على غيره ذلك، وكذلك بالنسبة للمتكلم في علل الأحاديث، فدقة عملة من لزوم هذا الأمر، وتبحره فيه.

وقال عبد الله بن نمير: (معرفة الحديث بمنزلة الذهب، إنما يبصره أهله، وليس للبصير فيه حجة)[١].

وقال علي بن المديني: (أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثا، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال: أرأيت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي، فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟! إلزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم)[٢].

وقال الخطيب: (إن المعرفة بالحديث ليست تلقينا، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم، بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر، أو كبر ولا إلى ضيق، أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به)[٣].

وقال ابن رجب بعد أن ذكر الأحاديث المعللة: (وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث - على تقدير صحتها - على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي ﷺ، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديها، وخالصها، ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٣٨٤).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٥٦).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٥٥).

يقيم عليه دليلا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة.

وقد امتحن هذا منهم غير مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم، فوجد الأمر على ذلك، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام. قال الأعمش: كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث، كنت أسمع من الرجال فأعرض عليه ما سمعته. وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذا الحديث)[1].

وقال ابن حجر: (وقد تقصر عبارة المعلِّلِ عن إقامة الحجَّة على دعواه، كالصَّيرفي في نقد الدِّينار والدِّرهم)[2].

ومن أهم الأمور التي تعين على كشف علل الأحاديث، المذاكرة بين أصحابه من أهل المعرفة.

قال الحاكم: (إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به، لتظهر علته)[3].

---

(١) جامع العلوم والحكم (٢ / ١٠٥).

(٢) نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٩).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦٠-٥٩).

* أبرز أئمة علم العلل:

برع في هذا العلم الدقيق، ثلة من العلماء وهبهم الله فهمًا عميقًا، ونظرًا ثاقبًا، فصاروا أئمة في هذا الشأن يهتدي بعلمهم من جاء بعدهم، ومن أهمهم:

- عبد الرحمن بن مهدي (١٣٥-١٦٨هـ).
- يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ).
- يحيى بن معين (١٥٨- ٢٣٣هـ).
- علي بن المديني (١٦١-٢٣٤هـ).
- أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ).
- محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).
- يعقوب بن شيبة السدوسي البصري (١٨٢-٢٦٢هـ).
- أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي(٢٠٠-٢٦٤هـ).
- أبو بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار البصري (. . . -٢٩٢هـ).
- أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ).
- أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ).
- أبو عيسى محمد الترمذي(٢٠٩-٢٧٩هـ).
- أبو الحسن على بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥).

***أهم المؤلفات في علم العلل:**

ولما كان علم علل الحديث، من أهم العلوم في السنة النبوية، فقد ألف فيه العلماء المصنفات المتنوعة، للكشف عن علل الأحاديث وبيانها، ومن أهم هذه المؤلفات:

- كتاب "التاريخ والعلل" للإمام يحيى بن معين (١٥٨- ٢٣٣هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري عنه.
- كتاب "العلل" للإمام على بن المديني (١٦١-٢٣٤هـ)
- كتاب "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، وهو من رواية ابنه عبد الله عنه.
- كتاب "علل الحديث ومعرفة الرجال" للإمام أحمد بن حنبل من رواية أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي (. . . -٢٧٥هـ) وغيره. وهو إجابات أحمد على أسئلتهم في الحديث ورجاله.
- كتاب "علل الحديث ومعرفة الشيوخ" للإمام أبي جعفر محمد ابن عبد الله بن عمار المخرمي الموصلي (١٦٢-٢٤٢هـ)
- كتاب "العلل" للإمام أبي حفص عمرو بن علي الفلاس (. . . - ٢٤٩هـ).
- كتاب "العلل" للإمام البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ).
- كتاب "العلل" للإمام مسلم (٢٠٤-٢٦١هـ).
- كتاب "العلل" للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (. . . -٢٦٢هـ)
- كتاب "المسند الكبير المعلل" للإمام يعقوب بن شيبة السدوسي البصري (١٨٢-٢٦٢هـ).
- كتاب "العلل الكبير" للإمام الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ).
- كتاب "العلل الصغير" للإمام الترمذي(٢٠٩-٢٧٩هـ).
- كتاب "العلل" للحافظ أبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو النصري الضبي (. . . -٢٨٠هـ).
- كتاب "العلل" لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٥- ٢٨٥هـ).

○ كتاب "المسند الكبير المعلل" للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار البصري (. . . -٢٩٢هـ).

○ كتاب "العلل في الحديث" للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله النيسابوري شيخ خراسان (. . . -٢٩٥هـ).

○ كتاب "علل الحديث" للحافظ أبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي (٢٢٠-٣٠٧هـ).

○ كتاب "العلل" للإمام أبي بكر بن محمد بن هارون الخلال البغدادي الحنبلي (. . . -٣١١هـ).

○ كتاب "علل الحديث" للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ).

○ كتاب "العلل" للإمام أبي علي النيسابوري الحسين بن علي (٢٧٧-٣٤٩ هـ).

○ كتاب "المسند الكبير المعلل" للإمام أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي (٢٩٧-٣٦٥ هـ).

○ كتاب "العلل" للإمام أبي أحمد الحاكم الكبير (٢٨٥-٣٧٨هـ).

○ كتاب "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للإمام أبي الحسن على بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ).

○ كتاب "العلل" لأبي علي حسن بن محمد الزجاجي (. . . - في حدود ٤٠٠هـ).

○ كتاب "العلل" لأبي عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ).

○ كتاب "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ).

○ كتاب "الزهر المطلول في الخبر المعلول" للحافظ ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ).

وموضوع "حمل الروايات"، من علل الأحاديث الدقيقة، وهو من الأهمية بمكان لتعلقه بالنظر في الأحاديث، وما ينتج بعد ذلك من حكم عليها.

القسم الأول

الدراسة النظرية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بحمل الروايات، ومواضعه.

الفصل الثاني: أسباب حمل الروايات، وقرائنها، وآثارها.

الفصل الأول

التعريف بحمل الروايات، ومواضعه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بحمل الروايات.

المبحث الثاني: الرواة الذين نص الأئمة على وقوعهم في حمل الروايات.

المبحث الأول

التعريف بحمل الروايات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى حمل الروايات.

المطلب الثاني: صور حمل الروايات.

المطلب الثالث: اطلاقات الأئمة لمصطلح حمل الروايات.

المطلب الأول: معنى حمل الروايات.

حمل الروايات لغة:

حمل الروايات مصطلح مركب من جزأين: حمل- الروايات:

(حَمَلَ) الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على عدة معان:

إقلال الشيء، يقال: حَمَلْتُ الشيءَ أَحْمِلُهُ حَمْلاً.

وَالْحَمْلُ: ما كان في بطن أو على رأس شجر. يقال امرأة حَامِلٌ وحَامِلَةٌ. فمن قال حامل قال: هذا نعت لا يكون إلا للإناث، ومن قال حَامِلَةٌ بناه على حَمَلَتْ فهيَ حَامِلَةٌ، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾﴾ [سورة الأعراف:١٨٩] ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا ﴿١٠١﴾﴾ [سورة طه:١٠٠-١٠١] أي وزرًا، وحَمَلَتِ المرأة والشجرة حملا [(١)].

والحملُ: ما كان على ظهر، أو رأس [(٢)].

وحمولة: أي أحمال، والتاء كالتي في الحزونة والسهولة، ومرت الحمول، أي الهوادج، كانت فيها نساء، أو لم تكن [(٣)].

والحَمْلُ: ثمر الشجر، ويكسر، أو الفتح: لما بطَنَ من ثَمَرِه، والكسر: لما ظَهَرَ، أو الفتح: لما كان في بطْن، أو على رأسِ شجرة، والكسر: لما على ظهر، أو رأس، أو ثمر الشجر، بالكسر، ما لم يكبر ويعظم، فإذا كبر فبالفتح [(٤)].

وحَمَلَ: وضع شيئا على غيره [(٥)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ١٠٦) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٧٦).

(٢) مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٢٥٢)

(٣) أساس البلاغة (١/ ٢١٤).

(٤) القاموس المحيط (ص: ٩٨٧).

(٥) تكملة للمعاجم العربية (٣/ ٣٢٧).

والروايات: جمع رواية: والرواية في اللغة:

من (روى) الراء، والواو، والألف المقصورة أصل يدل على عدة معان:

فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرف في الكلام لحامل ما يروى منه، ثم شبه به الذي يأتي القوم بعلم، أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريِّهم من ذلك[1].

قال الأصمعي: رَويت على أهلي أروي ريًّا، وهو راو من قوم رواة، وهم الذين يأتونهم بالماء[2]، والرويُّ الساقي[3].

وروى الحديث والشعر يرويه رواية وترواه.

قال يعقوب: ورويت القوم أرويهم، إذا استقيت لهم الماء، ورويته الشعر تروية، أي حملته على روايته، وأرويته أيضا، وسمي يوم التروية، لأنهم كانوا يرتوون فيه من الماء لما بعد، ورويت في الأمر، إذا نظرت فيه وفكرت[4].

وراوية كذلك: إذا كثرت روايته، والهاء للمبالغة في صفته بالرواية، ويقال: روى فلان فلانًا شعرا، إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه، قال الجوهري: رويت الحديث والشعر رواية فأنا راو في الماء والشعر، من قوم رواة، ورويته الشعر تروية، أي حملته على روايته، وأرويته أيضا، وتقول: أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل اروها إلا أن تأمره بروايتها، أي باستظهارها[5].

*حمل الروايات اصطلاحًا:

إلحاق رواية برواية أخرى لم تكن موجودة أصلاً، أ وموجودة لكن على صفة مغايرة.

---

(١) مقاييس اللغة (٢ / ٤٥٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) لسان العرب (١٤ / ٣٤٨).

(٤) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦ / ٢٣٦٤) ، القاموس المحيط (ص: ١٢٩٠).

(٥) لسان العرب (١٤ / ٣٤٨).

شرح التعريف:

تعددت صور سوق الأسانيد والمتون مختصرة من الرواة، ومن ذلك عطف الأسانيد بعضها على بعض، وتحويل الأسانيد، وإحالة متن على متن قبله وغير ذلك من الصور، وذلك لغرض الاختصار في الغالب، وقد لاتكون الروايات متفقة، حيث يكون بينها فروق، فربما ألحق الراوي رواية برواية أخرى وساقها مساقًا واحدًا دون بيان مابينها من فروق، أو يقرن بين روايتين هي في الأصل عن أحدهما دون الآخر وقد يكون الاختلاف في الإسناد كوصل، وإرسال، وزيادة راوٍ، وحذفه، ورفع، ووقف، واختلاف في تسمية راو وغيرها من الاختلافات في الأسانيد.

وقد يكون في المتن، وذلك بجمعهم على لفظ واحد، وبينهم اختلاف، كلفظة هي في الأصل عن أحدهم دون البقية، إما بزيادتها، أو تغيير فيها تغييرًا يخل بالمعنى، ونحو ذلك.

ويُلاحظ هنا العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، حيث نجد أن من إطلاقات الحمل في اللغة وضع الشيء على شيء آخر، وهذا هو مضمون التعريف الاصطلاحي، فالراوي الذي ألحق رواية برواية، وساقهما مساقًا واحدًا هو كذلك وضع رواية على رواية، وحمّلها ماليس منها.

وهناك فرق بين حمل الروايات بعضها على بعض، وبين مجرد الجمع بين الروايات فالجمع لايقتضي وجود حمل في الرواية، إذا كان الجمع بين الرواة في سياق الرواية وهم متفقون، أو كان بينهم اختلاف فيبين الجامع لهم ما في رواياتهم من فروق، بحسب الطريقة التي يسلكها الراوي لذلك، وعلى ذلك فكل حمل هو جمع بين الروايات، وليس كل جمع للروايات حمل.

والجمع بين الرواة في الرواية عنهم من الأمور الدقيقة في الرواية، حيث ينبغي لمن يسلك هذا المسلك في الرواية أن يكون ضابطًا متقنًا لعمله بحيث لا تختلط الروايات، ولا تتداخل، ولايحمّل رواة روايات لم يرووها، وقد سلك هذا النوع عدد من الرواة، لكن هناك من أتقن وأجاد في روايته بالرغم من جمعه لشيوخه، أو من فوقهم، فقد احترز في بيان مابين رواياتهم من فروق، فقُبل هذا الصنيع من فئة من الرواة المتقنين ومنهم:

الإمام الزهري، فقد أثنى الأئمة على صنيعه في سياقه لحديث الإفك، حيث جمع بين شيوخه فيه وأجاد في سياقه عنهم ولم يخلط بين رواياتهم.

قال ابن رجب: (الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك، وغيره)(١)

***علاقة الحمل بالمصطلحات الأخرى:**

الإدراج:

للإدراج علاقة وثيقة بالحمل، فالحمل في حقيقته نوع من الإدراج.

وحين عدد ابن الصلاح أنواع المدرج ذكر منها:(أن يروي الراوي حديثا عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يدرج روايتهم على الاتفاق).

فقال: (مثال ذلك: رواية عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، عن الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود قلت: " يا رسول الله، أي الذنب أعظم. . " الحديث. وواصل، إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، والله أعلم)(٢).

وقال ابن حجر أيضًا في تقسيم مدرج الإسناد:

وأما مدرج الإسناد، فهو على خمسة أقسام:

أحدها: أن يكون المتن مختلف الإسناد بالنسبة إلى أفراد رواته، فيرويه راو واحد عنهم فيحمل بعض رواياتهم على بعض ولا يميز بينها(٣).

ومثل له بحديث سودة، فقال: (ومثاله: ما رواه عثمان بن عمر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلام، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: خرج رسول الله - ﷺ -من بيت سودة رضي الله عنها، فإذا امرأة على الطريق قد تشوفت

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٩٧-٩٨).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٨٣٢).

ترجو أن يتزوجها رسول الله ﷺ . . . " الحديث(١).

وفيه: "إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه، فليأت أهله، فإن معها مثل الذي معها".

فظاهر هذا السياق يوهم أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن، وعبد الله بن حلام، جميعا عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه.

وليس كذلك، وإنما رواه أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلا، وعن أبي إسحاق عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود - رضي الله عنه- متصلا، بينه عبيد الله بن موسى، وقبيصة، ومعاوية بن هشام، عن الثوري متصلا(٢).

وقد يطلق بعض الأئمة على ما صورته الحمل مدرجًا بناءً على هذه العلاقة بينهما:

كما في حديث(مخاصمة الزبير)(٣).

فقد حمل ابن وهب رواية الليث على رواية الزهري، وسمّى البخاري الحمل في هذا الحديث إدراجًا.

قال البخاري: (وكأن حديث يونس عن الزهري مدرج، وكل شيء عن ابن وهب مدرج فليس بصحيح)(٤).

---

(١) انظر: الحديث رقم (٣٤) الدراسة التطبيقية.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٨٣٣-٨٣٤).

(٣) انظر: الحديث رقم (٦) الدراسة التطبيقية.

(٤) العلل الكبير للترمذي - ترتيب علل الترمذي الكبير (١ / ٢١٠).

المطلب الثاني: صور حمل الروايات.

من استقراء نصوص الأئمة التي يعلون فيها الروايات بالحمل، تبين وجود صور متعددة يعلّها الأئمة النقاد بهذا الصنيع، وقد يندرج تحت كل صورة بعض الفروع فمن هذه الصور:

الصورة الأولى: أن يجمع الراوي بين راويين، أو أكثر، وبينهما اشتراك في الرواية، واختلاف في صفتها، فيحمل رواية على الأخرى، ويسوقهما مساقًا واحدا.

وذلك بأن يقرن بين راويين، أو أكثر، وتكون هذه الرواية جاءت عنهم جميعًا لكن ليس على الاتفاق، فبين رواياتهم فروق، فتُجمع هذه الروايات على صفة واحدة، هي في الأصل لبعضها فتحمل صفة رواية على رواية أخرى لم ترد بهذا السياق.

وتتنوع هذه الصورة بحسب مكان الحمل إلى نوعين:

١- الحمل في الإسناد:

أ- حمل رواية موقوفة على رواية مرفوعة.

مثال ذلك:

(حديث القاضي)[١].

فقد رواه عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن فضيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال البزار: (أظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدا رفعه عن ابن فضيل، إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى وابن فضيل).

ففي هذا الحديث حمل الرواية الموقوفة، على الرواية المرفوعة، حيث حمل عمرو بن علي رواية ابن فضيل الموقوفة، على رواية يحيى بن سعيد المرفوعة، ورفعه عنهما جميعًا، وابن فضيل لم يروى عنه مرفوعًا.

و(حديث إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة)[٢].

---

(١) انظر: الحديث رقم (٤) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (١٢) الدراسة التطبيقية.

هذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج السامي، عن حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة... "

وإبراهيم بن الحجاج جمع بين الحمادين، عن عمرو بن دينار على الرفع، وهذا السياق بالرفع إنما هو لحديث حماد بن سلمة، وحماد بن زيد يرويه عن عمرو بن دينار موقوفًا على أبي هريرة ﷺ.

قال ابن عدي-رحمه الله-: (وإبراهيم بن الحجاج حازف ولم يضبط، فجمع بين الحمادين فرفعه عنهما).

ب- حمل رواية مرسلة على رواية موصوله.

مثال ذلك: (حديث لا تنكح المرأة على عمتها)[1].

فقد رواه أبو عاصم النبيل، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها".

قال البزار: (وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي لحديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث).

و(حديث آنية المشركين)[2].

قال أحمد معلقًا على رواية حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ"في آنية المشركين".

قال أحمد: (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون).

فهذا الحديث يرويه قتادة بذكر أبي أسماء الرحبي، ورواية أيوب دون ذكر أبي أسماء وجمع بينهما حماد بذكر أبي أسماء، فحمل رواية أيوب على رواية قتادة.

---

(١) انظر: الحديث رقم (٣) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (١) الدراسة التطبيقية.

ج- حمل رواية وقع فيها راوٍ مبهم، على رواية فيها تسميته.

مثال ذلك:

(حديث أبي ذر في التيمم)[١].

فرواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر.

فمخلد بن يزيد جمع بين رواية أيوب، وخالد الحذاء، بتسمية الراوي عن أبي ذر عمرو بن بجدان، وهذا سياق رواية خالد الحذاء، فأيوب يرويه عن رجل لم يسم.

قال الدارقطني بعد أن ساق الاختلاف: (وأحسبه -يعني مخلد بن يزيد- حمل حديث أيوب على حديث خالد، لأن أيوب يرويه عن أبي قلابة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر).

د - حمل رواية جاء في إسنادها زيادة راوٍ، على رواية بإسقاطه.

هـ - وحمل رواية جاءت بإسقاط راوٍ، على رواية لاسقط فيها.

مثال هاتين الصورتين:

(حديث لا ينكح المحرم ولا ينكح)[٢].

فهذا الحديث وقع اختلاف في إسناده حيث جمع كل من: عبد الله بن الوليد العدني، وعبد العزيز بن أبان الكوفي، وعبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، ومحمود بن ميمون البنا الكوفي، بين أيوب بن موسى، وأيوب السختياني فرووه عن سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

وهذا سياق رواية أيوب السختياني وحده، وإنما يرويه أيوب بن موسى دون ذكر نافع.

وكذا رواه مصعب بن ماهان، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني دون ذكر نافع.

وهذا سياق رواية أيوب بن موسى حيث أنه لايذكر نافعًا، بينما أيوب السختياني

---

(١) انظر: الحديث رقم (٢١) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٢٦) الدراسة التطبيقية.

يذكره -كما تقدم-.

قال الخطيب: (وكل هذه الأقاويل وهم، وقد اشترك الخمسة الذين ذكرنا أحاديثهم في الخطأ حيث جمعوا بين رواية سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، على الوفاق فيما فرق بينهما فيه كل واحد منهم).

و- حمل رواية جاءت عن راوٍ معين، على رواية عن راوٍ آخر.

مثال ذلك:

(حديث، إنما الصبر عند الصدمة الأولى)[1].

فقد رواه عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس عن رسول الله ﷺ قال: "عظم الجزاء مع عظم ... ".

قال ابن عدي: (وذكر الليث في هذا الإسناد، إنما هو من عمل ابن وهب جمع بين الليث، وعمرو بن الحارث، فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال عنهما جميعا: عن يزيد بن أبي حبِيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، وأخطأ ابن وهب على الليث، فإن الليث يقول: عن سعد بن سنان، وقد أمليت صوابه عن الليث من حديث عاصم بن علي عنه).

وإن كان هذا الحديث قد يكون أصل اللبس فيه هو الإختلاف في سنان بن سعد ذاته، لكن هذه الصورة ترد براويين متغايرين.

٢- الحمل في المتن:

أ- حمل متن على متن مغاير له، وبينهما تقارب في المعنى.

مثال ذلك: (حديث لايرث المسلم الكافر)[2].

فقد رواه الترمذي، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن سفيان، عن الزهري، وعن علي بن حجر، عن هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان،

---

(١) انظر: الحديث رقم (١٣) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٤١) الدراسة التطبيقية.

عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: "لايرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" [(١)].

قال المزي: (كذا رواه الترمذي عن عليّ بن حُجر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة – حمل حديث أحدهما على حديث الآخر)

فقد حمل لفظ حديث سفيان بن عيينة، على لفظ حديث هشيم وجمع بينهما على لفظ ابن عيينة، وهشيم يرويه، بلفظ آخر "لا يتوارث أهل ملتين".

ب– حمل زيادة في المتن هي في الأصل عن بعض الرواة.

ج– وحذف زيادة في المتن هي في الأصل عن بعض الرواة.

مثال ذلك: حديث (فاطمة بنت قيس)[(٢)].

فقد روى الحديث يعقوب الدورقي، عن هشيم، عن سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، وداود، ومجالد، وإسماعيل بن أبي خالد، كلهم عن الشعبي قال: "دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها: "فقالت: طلقها زوجها ألبتة، فأتت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، قالت: فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وقال: إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

قال الخطيب –رحمة الله–: (أدرج يعقوب بن إبراهيم الدورقي رواية هذا الحديث، أو أدرجه هشيم له لما حدثه به، وذلك أن قوله: "إنما السكنى لمن تملك الرجعة"، لم يذكره واحد من الجماعة المسمين عن الشعبي، إلا مجالد بن سعيد وحده.

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن هشيم، فلم يذكر هذه الكلمات التي تفرد بروايتها مجالد، وحمل الحديث على رواية الجماعة، وأورد أحمد، عن عبدة بن سليمان، عن مجالد وحده الحديث، وفيه الكلمات.

وروى الحسن بن عرفة، عن هشيم مثل رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي، غير أنه بين أن الكلمات في السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة هي عن مجالد خاصة دون الجماعة).

---

(١) سنن الترمذي (٤ / ٤٢٣).

(٢) انظر: الحديث رقم (٣٨) في الدراسة التطبيقية.

و(حديث جابر يوم الشجرة)[١].

روى هذا الحديث شعبة، عن عمرو بن مرّة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد وذكر في آخره سؤال سالم جابرًا آخر الحديث عنهما، وسؤال سالم آخر الحديث، إنما هو عن عمرو وحده.

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: (كذا رواه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين، عن سالم بن أبي الجعد سياقة واحدة، وسؤال سالم جابرا في آخر الحديث وجواب جابر له لم يكن عند شعبة عن حصين، وإنما كان عنده عن عمرو وحده، فأدرج في هذه الرواية.

وقد روى آدم بن أبي إياس، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وعلي بن الجعد، ثلاثتهم عن شعبة، عن عمرو، وحصين، هذا الحديث، فلم يذكروا سؤال سالم جابرًا وجواب جابر، بل اقتصروا على ما دونه، وهذا يدل على أن شعبة حمل رواية عمرو على رواية حصين حين حدث هؤلاء الثلاثة بالحديث، وحمل رواية حصين على رواية عمرو لما حدث أبا داود به.

وروى محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحده ما انفرد به من سؤال سالم جابرًا وجوابه له.

وروى أبو الوليد الطيالسي، عن شعبة حديث عمرو وحصين جميعا، وساقه بطوله، وميز ما في آخره من سؤال سالم وجواب جابر له، وبين أنه عن عمرو دون حصين)

*وتتنوع هذه الصورة أيضًا بالنسبة لعدد الرواة للروايتين إلى أنواع، وهي:

أ- فقد تُحمل رواية راوٍ على رواية آخر.

فمن ذلك حديث (مخاصمة الزبير)[٢].

حيث رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عروة ابن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام: "أنه خاصم رجلا من الأنصار. . . "

---

(١) انظر: حديث رقم (٣١) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٦) الدراسة التطبيقية.

فحمل حديث الليث على حديث يونس بن يزيد، فجمعهما بجعله عن الزبير، والليث لايقول عن الزبير، إنما يذكر قصة الزبير عن عبد الله بن الزبير.

ب -وقد تحمل رواية راوٍ على رواية جماعة من الرواة.

كما في حديث (نظرت في الجنة)(١).

فقد رواه يونس بن حبيب الأصبهاني، عن أبي داود، عن أبي الأشهب، وجرير بن حازم، وحماد بن نجيح، وسلم بن زرير، وصخر بن جويرية، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، وابن عباس، قالا: قال رسول الله ﷺ: "نظرت في الجنة، فإذا أكثر أهلها الفقراء، ونظرت في النار، فإذا أكثر أهلها النساء"

فحمل أبو داود رواية الأربعة على رواية جرير بن حازم، بجعل الحديث عن عمران وابن عباس، وبعضهم يرويه عن ابن عباس وحده، وبعضهم عن عمران وحده ولم يجمع بينهما أحد.

ج -وقد تحمل رواية جماعة على رواية جماعة أخرى.

كما في حديث (احفظ الله يحفظك)(٢).

فقد رواه عباس بن عبد الله الترقفي، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن نافع بن يزيد، وابن لهيعة، وكهمس بن الحسن، وهمام بن يحيى بن دينار العوذي، عن قيس بن الحجاج الزرقي، عن حنش، عن ابن عباس قال: "كنت رديف رسول الله ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ: يا غلام، أو يا بني، ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟. . . "الحديث.

قال الخطيب: (خلط الترقفي في إسناده ولم يضبطه، وصحف في اسم منه، ووهم على أبي عبد الرحمن المقرئ في روايته عنه هكذا، وذلك أن أبا عبد الرحمن كان يرويه عن نافع بن يزيد، وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، ويرويه أيضا عن كهمس بن الحسن، عن الحجاج بن فرافصة، عن ابن عباس مرسلا، لا يذكر بين الحجاج وبين ابن عباس أحدا، وعن همام بن يحيى، ليس بينهما أيضا أحد).

---

(١) انظر: الحديث رقم (٥) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٢٧) الدراسة التطبيقية.

د - وقد تحمل رواية جماعة على رواية راوٍ واحد.

كما في حديث (فاطمة بنت قيس)[١].

فقد رواه يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم، عن سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، وداود، ومجالد، وإسماعيل بن أبي خالد، كلهم عن الشعبي قال: "دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها: "فقالت: طلقها زوجها البتة، فأتت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، قالت: فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وقال: إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

قال الخطيب: (أدرج يعقوب بن إبراهيم الدورقي رواية هذا الحديث، أو أدرجه هشيم له لما حدثه به، وذلك أن قوله: "إنما السكنى لمن تملك الرجعة"، لم يذكره واحد من الجماعة المسمين عن الشعبي إلا مجالد بن سعيد وحده.

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن هشيم، فلم يذكر هذه الكلمات التي تفرد بروايتها مجالد، وحمل الحديث على رواية الجماعة، وأورد أحمد، عن عبدة بن سليمان، عن مجالد وحده الحديث، وفيه الكلمات).

*وتتنوع أيضًا بحسب صفة سياق الإسناد الذي وقع فيه الحمل:

فقد يكون الحمل بطريقة تحويل الأسانيد بعضها على بعض:

قال الترمذي-رحمه الله-: (حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وغير واحد، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، ح وحدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: "لايرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم")

وقد يكون الحمل بعطف الرواة في الإسناد:

قال الخطيب-رحمه الله-: (كتب إلي عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم الدمشقي _ وحدثني عبد العزيز بن أبي طاهر عنه_ قال: أنا أحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم، قال: نا

---

(١) انظر: الحديث رقم (٣٨) الدراسة التطبيقية.

سعد بن محمد البيروتي، قال: نا هدية بن عبد الوهاب، نا النضر بن شميل، والفضل بن موسى قالا: نا جعفر بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك قال: "سمعت رسول الله ﷺ يلبي: لبيك حجا حقا، تعبدا ورقا".

كذا رواه سعد بن محمد قاضي بيروت، عن هدية بن عبد الوهاب المروزي، وقد وهم فيه، لأن النضر بن شميل يرويه عن هشام بن حسان نفسه، والفضل بن موسى يرويه عن جعفر بن سليمان، عن هشام.

الصورة الثانية: سوق الرواية عن راويين وأحدهما لم يرو الحديث أصلاً.

وصفتها:

أن يسوق الحديث عن راويين مقرونين، والحديث في الأصل عن أحدهما دون الآخر.

كما في حديث (من قتل ضفدعا)[1].

فهذا الحديث حدث به عبد الرحمن بن هانيء مرة عن الثوري لو حده، ومرة قرن مع الثوري، أبا مالك النخعي، والحديث لا يصح عن الثوري، إنما تفرد بروايته عنه ابن هانيء، فالظاهر أنه من حديث أبي مالك النخعي، وذكر الثوري معه خطأ، فأعلّه ابن عدي بقوله(وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث الثوري)

و(حديث سجود المرأة لزوجها)[2].

فقد رواه أيضًا عبد الرحمن بن هانئ النخعي، عن سفيان الثوري، والعرزمي، كلاهما، عن أبي الزبير، عن جابر: " أن بعيرا سجد للنبي ﷺ فقال لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما له عليها من الحق".

قال ابن عدي: (وهذا أيضا لا يرويه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ وحمل أيضا حديث العرزمي، وهو ضعيف على حديث الثوري والعرزمي يحتمل).

---

(١) انظر: الحديث رقم (١٤) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (١٥) الدراسة التطبيقية.

الصورة الثالثة: عطف إسناد ومتن لحديث راو على إسناد ومتن لحديث آخر، لأحد الرواة، وهو لم يرو إلا واحدًا منهما.

وذلك بأن يسوق الحديث الأول بإسناده عن شيخه، ثم يعقبه بحديث آخر، وعند التحقيق لايكون هذا الثاني لشيخه.

مثال ذلك مارواه إسحاق بن إبراهيم بن عباد أبو يعقوب الدبري الصنعاني، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عطاء بن يسار، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: "لايدخل أحد الجنة إلا بجواز: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله لفلان بن فلان، أدخلوه جنة عالية، قطوفها دانية".

وروى إسحاق بن موسى الرملي، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: "الفقر على المؤمن أزين من العذار الحسن على خد الفرس".

وعن عبد الرحمن بن زياد، عن عطاء بن يسار، عن سلمان، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يدخل الجنة أحد إلا بجواز..." فذكره.

قال ابن عدي: (قال لنا إسحاق بن موسى: كان هذا الحديث في آخر الزكاة في الأصل على هذا، وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعلى ما وضعه إسحاق حمل حديث الجواز على حديث الفقر على المؤمن، فسواه عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد)[1].

وحديث(لاتنزع الرحمة إلا من شقي)، و(من صلى في اليوم ثنتي عشر ركعة).

فقد ذكره الخطيب مفصلاً القول فيه فقال: (أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه قال: قرأت على أبي بكر بن شاذان، وقرئ على أبي عمر بن حيويه - وأنا أسمع- أخبركم عبد الله بن محمد البغوي، نا محمد بن بشار، نا ابن أبي عدي وعبد الرحمن، عن شعبة قال: كتب به إلي منصور وقرأته عليه قال: حدثني أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي".

---

(١) انظر: الحديث رقم (١٠) الدراسة التطبيقية.

قال شعبة: وفي الكتاب أيضا عن أبي عثمان، عن أبي هريرة، فقال: "من صلى كل يوم ثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا -، أو بني له بيت- في الجنة").

قال الخطيب معلقًا على هذا الحديث: (كذا روى أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي هذا الحديث بطوله عن محمد بن بشار بندار، عن ابن أبي عدي وعبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، ووهم في ذلك، فإن المتن الأول المرفوع عنهما جميعا كما سقناه، وأما المتن الثاني الموقوف، فإنما هو عند بندار، عن ابن أبي عدي وحده دون عبد الرحمن عن شعبة، رواه كذلك مبينا محمد بن إسماعيل البصلاني عن بندار، وفصل أحد الحديثين من الآخر.

وأخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على عبد الله بن الحسن بن سليمان المقرئ، أخبركم محمد بن إسماعيل البصلاني، نا بندار، نا ابن أبي عدي وعبد الرحمن عن شعبة قال: كتب إلى منصور، وقرأته عليه قال: حدثني أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ صاحب هذه الحجرة الصادق المصدق يقول: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي"، وزاد ابن أبي عدي في حديثه، قال: قال شعبة: وفي الكتاب أيضا عن أبي عثمان، عن أبي هريرة قال: "من صلى كل يوم ثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا، أو بني له بيت في الجنة")[1].

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٧٦-٨٧٨).

المطلب الثاني: إطلاقات الأئمة لمصطلح حمل الروايات.

لما كان حمل الروايات بعضها على بعض من الأمور المؤثرة في الرواية، فقد انتقد الأئمة جملة من الأحاديث وأعلّوها بهذا الصنيع، ومن ذلك مايوجد مفرقا في كتب العلل كعلل ابن أبي حاتم، والدارقطني، والترمذي، والجوامع والسنن كجامع الترمذي، وسنن البيهقي.

وقد أفرد الخطيب -رحمه الله- لهذا النوع بابا مستقلا في كتابه الفصل للوصل المدرج في النقل سماه (باب ذكر من روى حديثا عن جماعة رووه عن رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم على الاتفاق)[1].

وكذا فعل ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام فخصص بابا بعنوان (باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على أخر، أو إردافها إياها، أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك)[2].

وقد تعددت الألفاظ التي يوردونها لبيان ذلك فمنها قولهم:

١- "حمل حديث فلان على فلان"[3].

كما في حديث (القاضي)، فقد قال البزار: (سمعت عمرو بن علي يذكر هذا الحديث، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن فضيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدا رفعه عن ابن فضيل إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى وابن فضيل)

٢- " حمل حديث أحدهما على صاحبه "[4].

كما في حديث (الصبر عند الصدمة الأولى)، قال ابن عدي: (ذكر الليث في هذا الإسناد، إنما هو من عمل ابن وهب جمع بين الليث، وعمرو بن الحارث، فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال عنهما جميعا: عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، وأخطأ ابن وهب على الليث، فإن الليث يقول: عن سعد بن سنان، وقد أمليت

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨١٩)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/١٤٥)

(٣) انظر: حديث رقم (٤) في الدراسة التطبيقية.

(٤) انظر: حديث رقم (١٣) في الدراسة التطبيقية.

صوابه عن الليث من حديث عاصم بن علي عنه)

وهذان الإطلاقان وما شابههما بما فيه تصريح بالحمل هي الأظهر بالإعلال بهذا لأمر.

٣- "جمع بينهما"(١).

قال البزار ـرحمه الله-: (وسمعت محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري يذكر عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها".

وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث).

فقد انتقد البزار الرواية التي جُمع فيها بين يحيى بن أبي كثير، وسعيد ابن المسيب على الرفع.

٤- و"يجمع الرحال"(٢).

قال أحمد -رحمه الله- في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ "في آنية المشركين".

قال أحمد: (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون)

فانتقد أحمد حديث حماد بن سلمة، وذكر في علته أن سفيان اشتهر بهذا الصنيع.

٥- "لايفرق بينهما"(٣).

فيحيى بن سعيد انتقد رواية أبي داود بحمل رواية هارون بن رئاب، على رواية عبد الكريم المعلم، فقال: "أبو داود لايفرق بين هذين".

قال أبو حفص: (فحدثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنكره، وقال: ، إنما هو مرسل، عن عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ، فقال عفان بن مسلم -، وكان إلى جنبه-: ثنا حماد بن سلمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن

---

(١) انظر: حديث رقم (٣) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (١) في الدراسة التطبيقية.

(٣) انظر: حديث رقم (٨) في الدراسة التطبيقية.

عباس، عن النبي ﷺ، فقال يحيى بن سعيد: أبو داود لا يفرق بين هذين).

٦- حمل حديث كذا، على حديث كذا، أو حمل الحديث الآخر عليه[1].

قال ابن عدي بعد أن ساق الحديثين عن إسحاق بن موسى، عن الدبري: (قال لنا إسحاق بن موسى: كان هذا الحديث في آخر الزكاة في الأصل على هذا، وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعلى ما وضعه إسحاق حمل حديث الجواز على حديث الفقر على المؤمن، فسواه عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد)

وقال ابن حجر: (وأورد له ابن عدي عن إسحاق بن عيسى الرملي عن الدبري عن عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أنعم حديث الفقر على المؤمن ازين من العذار الحسن على خد الفرس وحديث لا يدخل أحد الجنة إلا بجواز ثم قال: قال لنا إسحاق بن موسى: كان هذا الحديث في كتاب عبد الرزاق في آخر الزكاة يعني الثاني فحمل الدبري الحديث الآخر عليه وسواه، وهو حديث منكر)

وغيرها من العبارات التي يعلّون بها، لهذا المعنى.

---

(١) انظر: حديث رقم (١٠) في الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني

الرواة الذين نص الأئمة على وقوعهم في جمل الروايات

أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً قد استنبطها الأئمة من رواياتهم، واستندوا بذلك للمعطيات التي كانت متوافرة بين أيديهم، فحكموا بذلك على الرواة وأعطوهم المراتب اللائقة بهم.

وكان للجمع بين الروايات وعدم ضبط هذا الأمر دور في إعطاء الرواة أحكامهم، وقد انتقد الأئمة عددًا من الرواة ممن اشتهر بهذا الصنيع فأثر في مراتبهم، وكان مانعًا من قبول حديثهم ومنهم:

*محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي، أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد، توفي سنة: ٢٠٧هـ

من شيوخه:

أسامة بن زيد بن أسلم، وأسامة بن زيد الليثي، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وغيرهم.

من تلاميذه:

أحمد بن الخليل البرجلاني، أحمد بن رجاء الفريابي، وكاتبه محمد بن سعد، وغيرهم.(١)

رتبته:

قال يحيى بن معين: (الواقدي ليس بشيء)(٢).

وقال أحمد بن حنبل: (كان الواقدي محمد بن عمر يقلب الأحاديث، كأنه يجعل ما لمعمر عن ابن أخي الزهري، وما لابن أخي الزهري لمعمر. قال إسحاق بن راهويه: كان عندي ممن يضع)(٣).

وقال النسائي: (محمد بن عمر الواقدي، متروك الحديث)(٤).

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦ / ١٨٠-١٨١).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٦٠).

(٣) تاريخ بغداد (٣ / ٢٢٥).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٢).

وقال الدارقطني: (محمد بن عمر الواقدي، مختلف فيه، فيه ضعف بيّن في حديثه)[1].

وقوع الحمل منه:

قال أحمد: (كان الواقدي يبعث إلى المنبهي يعني عبد المنعم يستعير كتبه، يقول: أدخلها في كتبه، وكنا نرى أن عنده كتبا من كتب الزهري، أو كتب ابن أخي الزهري، فكان يحيل، وربما يجمع، يقول: فلان، وفلان، عن الزهري، إخال حديث نبهان، عن معمر، والحديث لم يروه معمر أيضا، هو حديث يونس، حدثناه عبد الرزاق، عن ابن المبارك، عن يونس، كان يحيل الحديث، ليس هذا من حديث معمر)[2].

وقال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي يقول: ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها ــ يعني الأحاديث ــ، وذكر منها حديث نبهان، عن أم سلمة: "أفعمياوان أنتما" يقول: يحيل حديث يونس على معمر)[3].

وهذا يدل على أن الواقدي كان يفعل الحمل بصورتيه -التي سبق بيانها-، فهو يسوق الحديث بين اثنين بينهما اختلاف، أو يسوقه عن راوٍ لم يرد عنه أصلاً.

قال محمد بن أيوب المعاني: (قال إبراهيم الحربي: سمعت أحمد- وذكر الواقدي-، فقال: ليس أنكر عليه شيئا إلا جمعه الأسانيد، ومجيئه بمتن واحد على سياقة واحدة، عن جماعة وربما اختلفوا، قال إبراهيم: ولم؟ وقد فعل هذا ابن إسحاق، كان يقول: حدثنا عاصم بن عمر، وعبد الله بن أبي بكر، وفلان، وفلان)[4].

وقال محمد أيضًا: (وسمعت إبراهيم يقول: قال بور بن أصرم: رآني الواقدي أمشي مع أحمد بن حنبل، قال: ثم لقيني بعد، فقال لي: رأيتك تمشي مع إنسان ربما تكلم في الناس، قيل لإبراهيم: لعله، بلغه عنه شيء؟ قال: نعم، بلغني أن أحمد أنكر عليه جمعه الرجال والأسانيد في متن واحد. قال إبراهيم: وهذا قد كان يفعله حماد بن سلمة، وابن إسحاق،

---

(١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣ / ١٣٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٥٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٦٤).

(٤) تاريخ بغداد (٤ / ٢٤).

ومحمد بن شهاب الزهري)[١].

وقال أيضًا: (قال إبراهيم الحربي: وسمعت المسيبي، يقول: قلنا للواقدي: هذا الذي تجمع الرجال تقول: حدثنا فلان وفلان وجئت بمتن واحد، لو حدثتنا بحديث كل رجل على حدة، قال: يطول، فقلنا له: قد رضينا.

قال: فغاب عنا جمعة، ثم جاءنا بغزوة أحد عشرين جلدا، -وفي حديث البرمكي: مائة جلد-، فقلنا له: ردنا إلى الأمر الأول، معنى اللفظين متقارب)[٢].

وهذا العذر من الواقدي غير كاف، لأنه عذر للجمع، والجمع في أصله لا إشكال فيه إذا أتقنه الراوي، وإنما الإشكال في وقوع الحمل مع الاختلاف.

والاحتجاج بفعل حماد بن سلمة، وابن إسحاق، والزهري أيضًا غير مسلم، لأن الأئمة سبروا تصرفاتهم أيضًا، فنقدوا الأولين، وأثنوا على الزهري.

*محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر المطلبي، مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي، مات سنة خمسين ومائة ويقال: بعدها[٣] توفي سنة: ١٥١هـ

من شيوخه:

إبراهيم بن عبد الله بن حنين، وعبد الله بن أبي بكر بن عمر بن محمد، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وغيرهم.

من تلاميذه:

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وعبدة بن سليمان، ويزيد بن هارون، وغيرهم[٤].

رتبته:

---

(١) تاريخ بغداد (٤ / ٢٥).

(٢) تاريخ بغداد (٤ / ١١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤ / ٤٠٥-٤١٠).

قال شعبة: (محمد بن إسحاق صدوق في الحديث)(١)، وقال أيضًا: (محمد بن إسحاق أمير المحدثين)(٢).

وقال يحيى بن معين: (محمد بن إسحاق صدوق، ولكنه ليس بحجة)(٣)، وقال عباس: (سمعت يحيى بن معين قال: محمد بن إسحاق ثقة، ولكن ليس بحجة، قال: لي يحيى: لا تستثبت بشيء يحدثك به ابن إسحاق، فإن ابن إسحاق ليس بقوي في الحديث، وكان يرمى بالقدر)(٤)، وقال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: (سألت يحيى بن معين عن محمد بن اسحاق، فقال: ما أحب أن احتج به في الفرائض)، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: (قال يحيى بن معين: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن اسحاق، وسمعته مرة أخرى يقول: ليس بذاك هو ضعيف)(٥).

وقال عباس بن محمد الدوري: (سمعت أحمد بن حنبل -وذكر محمد بن إسحاق-، فقال: أما في المغازى وأشباهه فيكتب وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومد يده وضم أصابعه-)(٦)، وقال المروذي: (قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جدا، قلت له: فإذا قال: حدثني وأخبرني، فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني فيخالف، فقيل لأبي عبد الله: روى عنه يحيى بن سعيد؟ فقال: لا، كالمنكر لذلك، ثم قال: كان يحيى بن سعيد لا يستخف من هو أكبر من محمد بن إسحاق، وبلغني عن أبي داود السجستاني قال: سمعت أحمد بن حنبل وذكر ابن إسحاق، فقال: كان رجلا يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه)(٧).

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه)(٨)، وقال يضًا: (محمد بن إسحاق ليس عندي في

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٢).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر الساق.
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٢٨).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٤).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٣).
(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٢٨).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٢).

الحديث بالقوى، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفلح بن سعيد، يكتب حديثه)[١].

وقال أبو زرعة: (محمد بن إسحاق صدوق)[٢].

وقال النسائي: (محمد بن إسحاق ليس بالقوي)[٣].

وقوع الحمل منه:

محمد بن إسحاق حسن الحديث، لكن يقع الخطأ منه والخلل إذا جمع بين شيوخه، فكان يروي عن بعض شيوخه كالزهري، ويقرن معه غيره، ورواياتهم في الأصل ليست متفقه، ولا يبين مابينهم من فروق.

قال المروذي: (سألته-يعني أحمد بن حنبل- عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري، ورجل آخر فيحمل حديث هذا على هذا)[٤]

وقال أحمد: (قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عن من يحكي، عن الكلبي وغيره)[٥].

وقد ضعفه الإمام أحمد بالجمله بسبب صنيعه هذا.

فقد سئل الإمام أحمد: (ابن إسحاق إذا انفرد بحديث نقبله؟ فقال: لا والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا)[٦].

•أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل: اسمه بكير، وقيل: عبد السلام، مات سنة ست وخمسين ومائة توفي: ١٥٦هـ

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٣).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٤٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل (ص: ٥١).

من شيوخه:

خالد بن محمد الثقفي، وراشد بن سعد المقرائي، وضمرة بن حبيب، وغيرهم.

من تلاميذه:

إسماعيل بن عياش، وعيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وغيرهم[1].

رتبته:

قال يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء)[2].

وقال أحمد: (أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني ضعيف الحديث)[3].

وقال أبو حاتم: (أبو بكر بن أبي مريم ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا، متاعه فاختلط)[4].

وقال أبو زرعة: (ضعيف منكر الحديث)[5].

وقال النسائي: (أبو بكر بن أبي مريم ضعيف)[6].

وقال ابن حبّان: (ولقد كان أبو بكر بن أبي مريم من خيرِ أهل الشام، ولكنه كان رديء الحفظ يحدث بالشيء ويهم فيه، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد)[7].

قال الدارقطني: (وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف)[8]، وقال أيضًا: (أبو بكر بن أبي مريم قيل: اسمه بكير، حمصي متروك)[9].

وقوع الحمل منه:

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣ / ١٠٨).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤ / ٤٣٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٩٩).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٤٠٥).

(٥) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٣٦).

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٥).

(٧) المجروحين لابن حبان (٣ / ١٤٦).

(٨) سنن الدارقطني (١ / ١٨٤).

(٩) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٧٦).

قال عيسى بن يونس: (لو أردت أبا بكر بن أبي مريم على أن يجمع لي فلانًا، وفلانًا، وفلانًا لفعل، يعني يقول: عن راشد بن سعد، وضمرة، وحبيب بن عبيد، لفعل)[١]، وقال أيضًا: (لو أردت أبا بكر الغساني على أن يجمع لي ستة، سبعة، فلان وفلان، لفعل)[٢].

وقال أحمد: (أبو بكر ضعيف، كان يجمع فلانًا وفلانًا، وكان عيسى لا يرضاه)[٣].

فصنيع أبي بكر في الجمع بين الرواة، وعدم ضبط هذا الأمر، جعل عيسى بن يونس ينتقده ولا يرضاه، وذلك لمعرفته بحاله بأنه يسوق رواياته بالجمع على التوهم، فيجمع بين شيوخه ولا يضبط رواياتهم.

وقد ضعفه الإمام أحمد أيضًا لهذا الأمر.

قال إسحاق بن هانىء: (وسئل -يعني أبا عبد الله-: أيما أحب إليك صفوان، أو أبو بكر بن أبي مريم؟ قال: صفوان أحب إلي، وهو صالح الحديث، وأبو بكر، ضعيف، كان يجمع الرجال فيقول: حدثني فلان، وفلان، وفلان)[٤].

*عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد، ويقال: ابن يزيد، الثقفي، أبو السائب، ويقال: أبو زيد، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد، الكوفي، توفي سنة: ١٣٦هـ

من شيوخه:

سعيد بن جبير، وكثير بن جمهان، والسائب الثقفي، وغيرهم.

من تلاميذه:

أبو الأحوص سلام بن سليم، وإسماعيل بن علية، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري وغيرهم[٥].

رتبته:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٥٦٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٩٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣٩).

(٤) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٢ / ١٧٩).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠ / ٨٧)

وقال يحيى بن سعيد القطان: (عطاء بن السائب تغير حفظه بعد)[1].

وقال يحيى أيضًا: (عطاء بن السائب لا يحتج بحديثه)[2].

وقال عمرو بن علي: (سمعت يحيى يقول: ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم. قلت ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بآخرة)[3].

وقال أحمد: (صالح من سمع منه -يعني قديما-، وقد تغير، فإنه ليس بذاك، إنه ليرفع إلى ابن عباس)[4].

وقوع الحمل منه:

قال ابن علية: (كان عطاء بن السائب إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون، فيقال له: من؟ فيسكت ساعة ثم يقول: أبو البختري، وزاذان، وميسرة، قال: وكنت أخاف أن يكون يجيء بهذا على التوهم، فلم أحمل منها شيئا)[5].

فكلام ابن عليه يشير إلى وجود وهم في رواية عطاء حين يجمع بين شيوخه، فالخطأ في روايته يكمن في طريقة تحديثه عن شيوخه بالجمع، فالتردد يقع منه في الروايه حين يسأل فيقرن عددًا من شيوخه في سياق واحد، وأشار ابن عليه أن روايته بهذه الصورة مظنة لوقوعه بالوهم، فترك الرواية عنه.

وقد وجه شعبه تلميذه ابن عليه إلى طريقه الأخذ من عطاء، فما كان يجمع فيه بين شيوخه، طلب منه تركه، وتوجيه شعبة لتلميذه بناءًا على استقراء شعبة لحديث عطاء، وظهور مواضع الخلل في روايته.

فقد قال إسماعيل بن علية: (قال لي شعبة: ما حدثك عطاء بن السائب، عن رجاله عن

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٩٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٥٩).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٩٨).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤١٤).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٩٨).

زاذان، وميسرة، وأبي البختري، فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه)[١].

*عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، أبو القاسم المدني، أخو القاسم بن عبد الله العمري، سكن بغداد، توفي سنة: ١٨٦هـ

من شيوخه:

نافع مولى ابن عمر، وعبد الله بن عمر العمري، وعمه عبيد الله بن عمر العمري، وغيرهم.

من تلاميذه:

عباد بن عباد المهلبي، وعبد الرحمن بن همام، وعبد الله بن نافع الصائغ، وغيرهم[٢].

رتبته:

قال يحيى بن معين: (ضعيف)[٣].

وقال أحمد: (عبد الرحمن بن عبد الله العمري ليس يسوى حديثه شيئا، خرقنا حديثه سمعت منه ثم تركناه)[٤]، وقال أيضًا: (عبد الرحمن بن عبد الله -يعني العمري- ليس هو ممن يروي عنه)[٥].

وقال أبو داود: (لا يكتب حديثه)[٦].

وقال النسائي: (عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، متروك الحديث)[٧].

وقال أبو حاتم: (عبد الرحمن بن عبد الله العمري متروك الحديث، أضعف من أخيه القاسم، كان يكذب)[٨].

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٩٩).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧ / ٢٣٥).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٢٨٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٨٦).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٠٨).

(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٦).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٢٥٣).

وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن عبد الله العمري. فقال: متروك الحديث، وترك قراءة حديثه في مسند ابن عمر، و لم يقرأه علينا)(١).

وقوع الحمل منه:

قال يحيى بن معين: (عبد الرحمن بن عبد الله العمرى ضعيف، وقد سمعت، منه كان يجلس في المجلس يقول حدثني أبي، وعمى عبيد الله بن عمر سواء بسواء)(٢).

قال أحمد: (عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر كان ولي قضاء المدينة خرقت حديثه منذ دهر، ليس بشيء، حديثه أحاديث مناكير، كان كذابا، وكان يقول: أبي، وعبيد الله سواء بسواء، كان يروي عن سهيل بن أبي صالح، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر)(٣).

فعبد الرحمن ضعيف في حديثه، ومن قرائن ضعفه أنه كان يجمع بين شيوخه كأبيه، وعمه عبيد الله بن عمر وينص على أن رواياتهم متماثلة، وليس الأمر في الحقيقة كذلك.

*جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرثي بن جعفى الجعفي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي، توفي سنة ١٢٧هـ- وقيل: ١٣٢هـ.

من شيوخه:

خيثمة بن أبي خيثمة البصري، وعبد الله بن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، ومجاهد بن جبر، وغيرهم.

من تلاميذه:

سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري، وغيرهم(٤).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢١٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٩٨).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤ / ٤٦٦).

رتبته:

قال شعبة: (أما جابر الجعفي، ومحمد بن إسحاق فصدوقان في الحديث)[١].

وسئل زائدة عن تركه لرواية جابر الجعفي، فقال: (وأما جابر الجعفي فكان والله كذابا يؤمن بالرجعة)[٢].

وقال يحيى بن معين: (جابر الجعفي ليس بشيء)[٣]، وقال أيضًا: (جابر الجعفي، لا يكتب حديثه، ولا كرامة)[٤].

وقال أحمد: (ترك يحيى جابرًا الجعفي)[٥]، وقال أيضًا: (قد كنت لا أكتب حديثه، ثم كتبت أعتبر به)[٦].

وقال النسائي: (جابر بن يزيد الجعفي متروك)[٧].

وقوع الحمل منه:

قال محمد بن الحسن الواسطي: (قال مسعر: كنت عند جابر فجاءه رسول أبي حنيفة، فقال: ما تقول في كذا، وكذا؟ فقال: سمعت القاسم بن محمد، وفلانا، وفلانا حتى عد سبعة يقولون كذا، وكذا، فلما مضى الرسول قال: إن كانوا قالوا، فقيل لأبي عبد الله بعد هذا: ما تقول فيه؟ فقال: ما كان هذا عندي بمرة، هذا شديد واستعظمه)[٨]

وقال الميموني: (سألت خلفا قلت: قعد أحد عن جابر الجعفي؟ فقال: لا أعلمه، كان سفيان بن عيينة من أشدهم قولا فيه، وقد حدث عنه، وإنما كانت عنده ثلاثة أحاديث، قلت: صح عنه شيء، أنه يؤمن بالرجعة؟ قال: لا، ولكنه من شيعة علي، وشعبة، والثوري،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢١٤).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣ / ٢٨٠).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣ / ٢٨٥).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣ / ٣٦٤).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٥٨).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٧٠).

(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٨).

(٨) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ١٩٥).

والناس يحدثون عنه، إلا هؤلاء ليس يحدثون عنه بتلك الأشياء التي يجمع فيها قاسما، وسالما، وجماعة، هكذا سبعة، ثمانية، بلى، إيش يحدث عنه بهذه الأشياء؟)[١].

وقال ابن رجب: (وقد طعن بمثل هذا-يعني الجمع بين الرواة- على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما سأل بعضهم)[٢].

ومن الأسباب في ضعف الجعفي جمعه بين شيوخه في الرواية دون تثبت في ذلك، فيروي المسألة عن بعضهم ويضم في روايته جماعة هو في الأصل لم يسمع منهم جميعًا، وقد نص العلماء على صنيعه هذا وردوا روايته المجموعة و لم يقبلوها.

*ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي، أبو بكر، ويقال: أبو بكير، الكوفي، واسم أبي سليم أيمن، ويقال: أنس، ويقال: زيادة، ويقال: عيسى، توفي سنة: ١٣٧هـ، وقيل: ١٤٣هـ وقيل: ١٤٨هـ

من شيوخه:

أشعث بن أبي الشعثاء، وحجاج بن عبيد الله بن يسار، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وطاووس بن كيسان، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر المكي، وغيرهم.

من تلاميذه:

عبد الله بن إدريس، وعبد السلام بن حرب، و عبد الواحد بن زياد، وغيرهم[٣].

رتبته:

سئل يحيى بن معين عن حديث ليث بن أبي سليم يكتب حديثه: قال: (نعم)[٤]، وقال الدارمي: (قلت-يعني ليحيى-: ما حال ليث بن أبي سليم؟ ، فقال: ضعيف)[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٢١٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٤).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤ / ٢٧٩-٢٨١).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١ / ٨٤).

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٨).

وقال أحمد: (ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس)[(١)]، وقال أيضًا: (ليس بذاك)[(٢)].

وقال النسائي: (ليث بن أبي سليم ضعيف)[(٣)].

وقال أبو زرعة: (ليث بن أبي سليم لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند اهل العلم بالحديث)[(٤)].

وقوع الحمل منه:

قال يحيى بن معين: (ضعيف الحديث، عن طاوس، وإذا جمع طاوس وغيره زيادة هو ضعيف)[(٥)].

فليث بن أبي سليم ضعيف في تحمل حاله، لكن يزداد ضعفًا إذا جمع بين شيوخه، فهو لا يضبط هذا الأمر في روايته زيادة على ضعفه.

قال أبو نعيم: (قال شعبة لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاوس ومجاهد؟ قال: سل عن هذا خف أبيك)[(٦)].

وقال محمد بن خلف التيمي: (حدثنا قبيصة قال: قال شعبة لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك عطاء وطاوس ومجاهد؟، فقال: إذ أبوك يضرب بالخف ليلة عرسه. قال قبيصة: فقال رجل كان جالسا لسفيان: فما زال شعبة متقيا لليث من يومئذ)[(٧)].

قال أبو محمد: (فقد دل سؤال شعبة لليث ابن أبي سليم عن اجتماع هؤلاء الثلاثة له في مسألة كالمنكر عليه)[(٨)].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣٧٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٩٣).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٧٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٢١٦).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ١٥).

(٧) المصدر السابق.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ١٥١).

وكان شعبة ينكر على ليث روايته عن شيوخه مجتمعين، فيسأله عن كيفية اجتماع هؤلاء الشيوخ في روايته على سبيل الاستنكار، وكان ليث لايجد جوابًا لذلك.

قال الدارقطني: (صاحب سنة، يخرج حديثه، ثم قال: أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب)[١].

وقد ذكر الدارقطني أن حديثه يخرج، وإنما الخلل في روايته فيما يجمع فيه بين شيوخه.

*عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي، ولم يكن أعرابيا، توفي سنة: ١٤٧هـ.

من شيوخه:

الحسن البصري، وأبو المنهال سيار بن سلامة الرياحي، وأبو رجاء العطاردي، وغيرهم.

من تلاميذه:

إسحاق بن يوسف الأزرق، وروح بن عبادة، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم.

رتبته:

قال يحيى بن معين: (ثقة)[٢].

وقال أحمد: (ثقة، صالح الحديث)[٣].

وقال النسائي: (ثقة ثبت)[٤].

وقال أبو حاتم: (صدوق صالح الحديث)[٥].

وقوع الحمل منه:

وقد أنكر شعبة على عوف الأعرابي جمعه لحديثه عن شيوخه، وسياقهم مساقًا واحدا،

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤١٠).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢ / ٤٤٠).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٥).

فكان يسأل يحيى توافق روايات من يجمعهم عوف.

قال ابن المديني: (سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة، ومحمد، عن أبي هريرة إذا جمعهم قال لي شعبة: ترى لفظهم واحدًا)[1].

قال ابن أبي حاتم: (أي كالمنكر على عوف)[2].

*حماد بن بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة، وهو ابن أخت حميد الطويل، توفي سنة: ١٦٧هـ .

من شيوخه:

أيوب السختياني، وخاله حميد الطويل، وداود بن أبي هند، وغيرهم،

من تلاميذه:

بهز بن أسد، وحبان بن هلال، وحجاج بن منهال، وغيرهم[3].

رتبته:

قال عبد الرحمن بن مهدي: (حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة ثابت، وحميد، وهشام بن عروة)[4].

وقال يحيى بن معين: (حديث حماد بن سلمة في أول أمره وآخر أمره واحد، وكان حماد بن سلمة رجل صدق، ومات يحيى بن سعيد يعني القطان، وهو يحدث عنه)[5].

وسئل أحمد عن حماد فقال: (صالح)[6]، وقال أيضًا: (حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني)[7].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ١٤٧).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٦).
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧ / ٢٥٣-٢٦٧).
(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٢٨).
(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٣١٢).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ١٤١).
(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ١٣١).

وقوع الحمل منه:

قال أحمد: -بعد أن ساق حديثًا أخطأ فيه حماد بالجمع بين شيوخه-: (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون)[1].

وقال الخليلي: (ذاكرت يوما بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد؟ فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال ابن وهب: أتقن لما يرويه وأحفظ له)[2].

فحماد بن سلمة صالح في روايته في الجملة، لكن يقع الخلل منه إذا جمع بين شيوخه، فلا يضبط رواياته عنهم، فيسوقها مساقًا واحد بالرغم من وجود فروق بين رواياتهم.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٥).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١ / ٤١٧).

الفصل الثاني

أسباب حمل الروايات، وقرائنها، وآثارها
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب الحمل في الروايات.

المبحث الثاني: القرائن التي يعرف بها الحمل في الروايات.

المبحث الثالث: الآثار الناشئة عن الحمل.

المبحث الأول

أسباب حمل الروايات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرواية بالمعنى.

المطلب الثاني: الاختصار.

المطلب الثالث: الخطأ في الرواية.

برغم الجهود التي بذلها نقلة السنة ونقادها في الذب عن السنة النبوية، وصيانتها، إلا أن الأخطاء من الأمور التي تنتشر في رواية السنة النبوية، وشرّف الله أمر كشفها وبيانها لثلة اصطفاهم بفضله، فالاختلاف في درجات الرواة، وضبطهم، وإتقانهم لمروياتهم، وكذا الاختلاف في مناهج الأئمة في سياق مروياتهم، وعدم ضبط الكثير من الأمور في نقل السنة النبوية، أسهم بوجود أخطاء متعددة في رواية السنة النبوية، وفي دواوينها.

والأصل في الرواية أن تساق مفردة عمن جاءت عنه إسنادًا، ومتنًا، لكن قد تطرأ أمور على الرواية فتخرجها عن الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه، فتساق الروايات بصفة مغايرة للأصل، ومن ذلك الجمع بين الروايات عند سياقها، فهي صفة تطرأ على الرواية لأسباب تقتضي هذا الجمع بين الرواة، وقد وقع تجوّز في هذا الأمر خاصة عند التأليف وتدوين السنة، حيث انتشرت الرواية بالمعنى، وانتشر الاختصار في سياق الأسانيد، فربما تسبب بعض هذه السياقات الخطأ في الرواية ممن يأتي بعد ذلك.

وقد يكون الخطأ وقع في أصل الرواية لتفاوت أحوال الرواة، وعدم ضبطهم.

فالأسباب، لهذا الأمر متعددة، فمنها ماهو سبب متعلق بأداء الرواية ذاتها، ومنها ماهو متعلق بنتيجة للرواية المسوقة على الجمع.

وهي تعود إلى عدد من الأسباب منها:

١- الرواية بالمعنى.

٢- الاختصار.

٣- الخطأ في الرواية.

وتفصيل الأسباب في المطالب التاليه:

المطلب الأول: الرواية بالمعنى.

اختلف العلماء في حكم الرواية بالمعنى، والصحيح أنها جائزة لمن يتقنها.

قال ابن الصلاح حاكيا الخلاف في قبول الرواية بالمعنى: (إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه:

فإن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير.

فأما إذا كان عالما عارفا بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه، والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء، والأصوليين من الشافعيين، وغيرهم.

ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره.

والأصح: جواز ذلك في الجميع، إذا كان عالما بما وصفناه قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي، بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين، وكثيرًا ما كانوا ينقلون معنى واحدًا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ)[1].

فإذا جاء الحديث عن عدد من الرواه وبينهم تفاوت في اللفظ

١- الجمع بينهم بلفظ واحد يجمع بين المعنيين، وهذا اللفظ في الأصل، إما أن يكون لأحدهما فيرويه عنهما معًا لاجتماعهما في المعنى.

ومن يسلك هذه الطريقه، إما أن يوضح أن اللفظ لفلان، أو يجمعهما دون بيان من هو صاحب اللفظ في الأصل.

٢- الرواية بالمعنى عن كليهما ولايكون اللفظ لأحدهما، وقد يجمع بين ألفاظهما فيأخذ من هذا ويأخذ من هذا.

قال ابن الصلاح: (إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين، أو أكثر، وبين روايتهما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٢١٣)

تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة، ويقول: أخبرنا فلان، وفلان، واللفظ لفلان، أو وهذا لفظ فلان، قال أو قالا: أخبرنا فلان، أو ما أشبه ذلك من العبارات)[1].

وأثنى ابن الصلاح على صنيع مسلم رحمه الله، ومثل له بما ذكر مسلم في صحيحه قال: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج، -كلاهما- عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَجٍ، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله..." الحديث).[2]

ثم قال ابن الصلاح: (فإعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة إشعار بأن اللفظ المذكور له)[3].

وقال أيضًا: (وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر، بل أخذ من لفظ هذا، ومن لفظ ذاك، وقال: أخبرنا فلان، وفلان، وتقاربا في اللفظ، قالا: أخبرنا فلان، فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى).

وذكر ما أورده أبو داود في السنن قال: (حدثنا مسدد، وأبو توبة – المعنى – قالا: حدثنا أبو الأحوص)[4] مع أشباه، لهذا في كتابه، وقال معلقًا عليه: (يحتمل أن يكون من قبيل الأول، فيكون اللفظ لمسدد، ويوافقه أبو توبة في المعنى. ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة، بل رواه بالمعنى عن كليهما، وهذا الاحتمال يقرب في قوله: حدثنا مسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل – المعنى واحد – قالا: حدثنا أبان[5])[6].

وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٢٢٣).

(٢) صحيح مسلم ح (٦٧٣).

(٣) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٢٢٤).

(٤) سنن أبي داود ح (٣٧٥).

(٥) سنن أبي داود ح (٢٦٥٩).

(٦) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٢٢٤).

منهم، وسكت عن البيان لذلك، فهذا مما عيب به البخاري، أو غيره، ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى)[(١)].

وقد كان البخاري -رحمه الله- يتجوز في الجمع بين الرواة، فيسوق رواياتهم مساقًا واحدًا وقد اعتُرض عليه بهذا الصنيع، ومن ذلك ما أخرجه في صحيحه:

(حدثني عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ وقال الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة قالت: كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد: أن يقبض ابن وليدة زمعة، وقال عتبة: إنه ابني، فل ما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح، أخذ سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمعة، فأقبل به إلى رسول الله ﷺ، وأقبل معه عبد بن زمعة، فقال سعد بن أبي وقاص: هذا ابن أخي عهد إلي أنه ابنه، وقال عبد بن زمعة: يا رسول الله هذا أخي هذا ابن زمعة ولد على فراشه، فنظر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمعة، فإذا أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص، فقال رسول الله ﷺ: "هو لك، هو أخوك يا عبد بن زمعة" من أجل أنه ولد على فراشه، وقال رسول الله ﷺ: "احتجبي منه يا سودة" لما رأى من شبه عتبة بن أبي وقاص، قال ابن شهاب: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" وقال ابن شهاب: ، وكان أبو هريرة يصيح بذلك)[(٢)].

قال ابن حجر: (قوله: وقال الليث: حدثني يونس، وصله الذهلي في الزهريات وساقه المصنف هنا على لفظ يونس وأورده مقرونا بطريق مالك وفيه مخالفة شديدة له، وقد عابه الإسماعيلي وقال قرن بين روايتي مالك، ويونس مع شدة اختلافهما، و لم يبين ذلك)[(٣)].

لكن يعتذر للبخاري ممن يذهب إلى تجويز الرواية بالمعنى، وهو عالم بما تحيل عليه المعاني، وقد تجوز في رواية هذا الحديث بهذا السياق، وله عنده، وعند غيره نظائر.

وعلى القول بجواز الرواية بالمعنى، فإن بعض الرواة يجمعون عددًا من الرواة على متن واحد، اشترك هؤلاء بروايته بالمعنى ذاته، وقد يتوسع بعض الرواة في ذلك، أو تختلف

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٢٢٥).

(٢) صحيح البخاري ح (٤٣٠٣).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٤).

الفهوم، فتُحمل ألفاظ متون أحاديث غير متطابقة في المعنى على بعضها البعض، فتساق مساقًا واحدًا.

مثل حديث (لا يتوارث أهل ملتين)، وهذا الحديث رواه علي بن حجر، عن هشيم، وسفيان بن عيينة، بلفظ (لايرث المسلم الكافر)[1]، فقد رواه الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، عن سفيان، عن الزهري، وعن علي بن حجر، عن هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: "لايرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم".

قال المزي: (كذا رواه الترمذي عن عليّ بن حُجر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة حمل حديث أحدهما على حديث الآخر).

فتقارب المتنين في المعنى حمل علي بن حجر يجمع الراويين على لفظ واحد، والمتنان متغايران.

فالرواية بالمعنى والتوسع فيها، وعدم ضبط هذا الأمر، هي أحد أسباب الخطأ بحمل الروايات بعضها على بعض.

وبعض من يجيز الرواية بالمعنى يتحوز في سياق الروايات المتقاربة مساقًا واحدًا، فيقع في الحمل.

---

(١) انظر: حديث رقم (٤١) في الدراسة التطبيقية.

المطلب الثاني: الاختصار.

تفنن الأئمة في عصر الرواية في التدوين، وخاصة ذلك الذي يشمل تدوين الأسانيد في السنة النبوية، واختلفت الطرائق التي يدون بها الأئمة أسانيدهم التي يسوقونها، فظهر عدد من الطرق، ولهم في ذلك أغراض متعددة، من أهمها الاختصار في سوق الأسانيد المتعددة، والطرق الكثيرة، فيجمعونها ويسوقونها مساقًا واحدًا تخففًا من كثرتها، وقد أكثر من هذا الصنيع بعض الأئمة في مصنفاتهم.

ومن ذلك العطف في الأسانيد، وتحويل الأسانيد بعضها على بعض.

لكن قد يأتي من لا يحسن فهم بعض الأسانيد التي سيقت بهذه الصورة، فيظن من عطف الراوي لشيوخه، أو من فو قهم، أنهم على صفة واحدة في الرواية، وليس الأمر كذلك، إنما لكل واحد منهما صفة تختلف عن صفة الآخر.

وقد يكون الاختصار بطريقة تحويل الأسانيد، وصفته: بأن يسوق الراوي إسنادًا، ثم يعطف عليه آخر، ويجمعهما عند ملتقى هذه الأسانيد، ويُتم السياق بإسناد واحد، ويختم كل إسناد قبل أن يجمعهما بحرف التحويل(ح)، وقد لايذكره أحيانًا، ويكرر اسم الراوي الذي تجتمع عنده الطرق.

وقد لاتكون الروايات متماثلة، فبينها فروق في سياقها، وجمعها بهذه الطريقة يوهم باتفاقها مثال ذلك: (حديث سودة)[1].

قال الخطيب البغدادي: (أخبرنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر الأصبهاني، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا عبدان بن أحمد، نا إسحاق ابن إبراهيم الصواف، نا عمرو بن محمد بن أبي رزين، نا إسرائيل.

وأخبرني الحسن بن علي الجوهري، أنا محمد بن المظفر، أنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، نا علي بن المديني، نا عثمان بن عمر، نا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن ــ زاد الأصبهاني: السلمي، ثم اتفقا ــ وعبد الله بن حلام، عن عبد الله ــ قال الأصبهاني: ابن مسعود ــ قال: "خرج رسول الله ﷺ من بيت سودة، فإذا امرأة على

(١) انظر: حديث رقم (٣٤) في الدراسة التطبيقية.

الطريق قد تشوفت ..."الحديث.

الظاهر من هذا الحديث أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلام، كليهما عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وليس الأمر كذلك، وإنما كان إسرائيل يرويه عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلا، وعن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ متصلا مسندا.

وقد رواه كذلك عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل مبينا، فبدأ بحديث أبي عبد الرحمن المرسل وساقه بطوله، ثم أورد في أثره حديث عبد الله بن حلام المتصل).

وقد يكون الاختصار بالعطف، وصفته: أن يسوق الإسناد ويعطف بين راويين فيه، وقد لا تكون روايتهم متفقة مثال ذلك: (حديث حمنة)[1].

قال الخطيب البغدادي- رحمه الله-: (أخبرنا أبو بكر عبد القاهر بن محمد بن عنزة الموصلي، أنا أبو هارون موسى بن محمد بن هارون الأنصاري الزرقي، نا علي بن محمد بن أبي الشوارب، نا أبو سلمة، نا حماد بن سلمة عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، عن أنس بن مالك: "أن رسول الله ﷺ رأى حبلا ممدودا بين ساريتين، فقال: ما هذا الحبل؟ فقيل: يا رسول الله، هذه حمنة بنت جحش تصلي، فإذا أعيت تعلقت به، فقال رسول الله ﷺ: تصلي ما أطاقت، فإذا أعيت تجلس").

ثم قال معلقًا عليه: (ربما ظن من لم يمعن النظر أن حمادا روى هذا الحديث عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، كل بهما عن أنس بن مالك، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه حماد، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلا، ورواه حماد أيضا عن حميد الطويل عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

وقد روى عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة هذا الحديث، فأفرد رواية ثابت عن رواية حميد، وفصل أحد الإسنادين من الآخر كذلك).

وحديث(لانكاح إلا بولي)[2].

(١) انظر: حديث رقم (٣٧) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (٢٥) في الدراسة التطبيقية.

فقد روى أبو داود عن محمد بن قدامة بن أعين، نا أبو عبيدة الحداد عن يونس وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى: "أن النبي ﷺ قال: لا نكاح إلا بو لي".

قال أبو داود: (وهو يونس عن أبي بردة، وإسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي بردة).

فقد فصّل أبو داود رواية محمد بن قدامة المجموعة، وبين أن الروايتين ليستا متفقة.

وبهذا الصنيع يكون سياق الأسانيد مختلفًا عن ظاهرها، فينبغي التنبه لمراد الراوي من سياقه للإسناد.

وقد وجد في السنة النبوية من هذا النوع، وجاز على بعض الرواة سياقه بالصورة الموهمة فحمل الروايات على بعضها.

ويمكن معرفة حقيقة الرواية والصواب فيها بأن يصرح الراوي، أو من رواه عنه بالتفصيل فيها، أو بجمع الطرق من المصادر.

تنبيه مهم:

وهنا أمر غاية في الأهمية، وهو التنبه إلى مراد الراوي حين ساق روايته، فقد يجمع الراوي بين عدد من الروايات، يظن الناظر إليها مفرقه أن الراوي أخطأ في جمعها على سياق واحد، والحقيقة أن من قام بجمعها، هو فعل ذلك وجمعها لغرض أراده هو قد لا يظهر للناظر من أول وهله، فقد يجمع عددًا من المتون في سياق واحد، وحقيقتها أن بينها اختلاف كبير، لكن مراد الراوي لجزء اجتمع فيها، ولا ينظر للاختلافات الأخرى، وقد يجمع عددًا من الأسانيد في سياق واحد وبينها اختلاف أيضًا لكن مراده إثبات صفة معينة في الإسناد.

فكل من أراد البحث والتنقيب عن رواية ووجدها مجموعة، فيتحتم البحث عنها مفردة، والنظر إليها من العرض الذي أراده منها.

فإن سياق الأسانيد بطولها، والمتون بألفاظها المتعددة أمر يشق ويطول.

المطلب الثالث: الخطأ في الرواية.

إن الخطأ في سياق الرواية من أهم الأسباب التي تودي إلى حمل الروايات بعضها على بعض، فبعض الرواة حين يسوق الرواية يخطيء فيها، فيجمع بين الررواة على صفة واحدة، ورواياتهم في الأصل متغايرة، فيقع الخطأ في سياقها، أو يخطيء أيضًا بسياق رواية عن راويين هي عن أحدهما، ولا أصل لها عن الآخر.

واخطأ في الرواية يعود في الأصل إلى ثلاثة أمور:

١- سوء الحفظ.

وقد يكون سوء الحفظ صفة ملازمة للراوي، وقد يكون طارئًا عليه، فسيء الحفظ لايضبط مروياته، فيقع في هذا الخطأ حين يجمع بين مرويات شيوخه، أو من فو قهم، فيسوقها مساقًا واحدًا.

مثل: حديث(لا يقطع الصلاة الكشر)[1].

فقد رواه أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني، عن ثابت بن محمد الزاهد، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: "لا يقطع الصلاة. . . "الحديث.

قال ابن عدي: (ولا أعلم هذا الحديث إلا من رواية ثابت عن الثوري، ولعله شبه على ثابت، فلعل الحديث كان عنده عن العرزمي، عن أبي الزبير، والعرزمي يحتمل لضعفه، فشبه عليه فضم إليه الثوري، فحمل حديث العرزمي على حديث الثوري، وهذا ما أتى به عن الثوري بهذا الإسناد غير ثابت).

وهذا الحديث لايثبت عن الثوري بهذا الإسناد، وثابث الزاهد، وهو ضعيف أخطأ وساقه عنهما بسياق واحد.

٢- عدم فهم أصول الرواية، وعدم التمييز بين الروايات.

فقد يكون الغلط ناتجًا عن عدم الفهم الدقيق لأصول الرواية، وعدم التمييز بين الروايات أصلاً، فيسوق الروايات مساقًا واحدًا، وهو غير مدرك للفروق فيما بينها، فعدم الإدراك ينتج عنه الحمل والتخليط بين الروايات.

---

(١) انظر: حديث رقم (١١) في الدراسة التطبيقية.

ومثال ذلك: (حديث لاتدع يدلامس)[1].

فقد رواه أبو حفص عمرو بن علي الفلاس، عن أبي داود، عن حماد بن سلمة، عن هارون بن رِئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس أن رجلا قال: "يا رسول الله، إن امرأتي لا تدع يد لامس قال: طلقها، قال: إنها حسناء، وإني أخشى على نفسي، قال: أمسكها".

قال أبو حفص: (فحدثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنكره، وقال: إنما هو مرسل عن عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ، فقال عفان بن مسلم - وكان إلى جنبه-: ثنا حماد بن سلمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فقال يحيى بن سعيد: أبو داود لا يفرق بين هذين)

فأبو داود لا يفرق بين الموصول، والمرسل، ومراد يحيى أن أبا داود لايتنبه للفرق بين الوصل والإرسال.

وكذا في حديث(آنية المشركين)[2]، قال أحمد في نقد حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ"في آنية المشركين": (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون)[3].

فحماد بن سلمة لايضبط روايته حين يجمع بين شيوخه.

٣- الخطأ الشري الذي لايسلم منه أحد.

فقد يكون الراوي ثقة فيقع منه الخطأ في هذا الأمر بخصوصه.

كما في حديث (خيركم من تعلم القرآن)[4].

فقد روى هذا الحديث يحيى بن سعيد عن شعبة، وسفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال: "خيركم من تعلم

---

(١) انظر: حديث رقم (٨) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (١) في الدراسة التطبيقية.

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٥).

(٤) انظر: حديث رقم (٢) في الدراسة التطبيقية.

القرآن وعلمه".

قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان، إلا من هذا الوجه ورواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، إلا أن يحيى بن سعيد جمع شعبة، والثوري في هذا الحديث، فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي قال عن سعد، وسمعت عمرو بن علي يقول: قلت ليحيى: إن الثوري يرويه عن علقمة عن أبي عبد الرحمن، فقال: سمعته من شعبة، عن علقمة، عن سعد، ثم سمعته من الثوري، فلم أشك أنه قال كما قال شعبة، أو فكان عندي كما رواه شعبة).

قال ابن عدي: (فحمل يحيى حديث شعبة، على حديث الثوري فذكر عنهما جميعا سعد ويقال: لا يعرف ليحيى بن سعيد خطأ غيره).

المبحث الثاني

القرائن التي يعرف بها الحمل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجود رواية مفردة تخالف الرواية المجموعة.

المطلب الثاني: شهرة الرواية عن الشخص.

المطلب الثالث: الاعتذار للراوي.

إن من أهم الأمور التي يستعين بها الأئمة على ضبط منهج يسيرون عليه في أحكامهم للسنة النبوية، وكذا تقعيد هذه الأمور لمن بعدهم هو وجود قرائن يستأنسون بها في ترجيحاتهم، وتعينهم على الصواب في أحكامهم فمن طول الممارسة استخدم الأئمة عددًا من القرائن تعين على الترجيح وتفيد في الأحكام، وعلى منهجهم ينضبط العمل بهذه القرائن، فمنها ماصرحوا به، ومنها ماهو مستقى من صنيعهم في أحكامهم وترجيحاتهم.

فالأخطاء في الرواية تتعدد ويختلف أمرها من خطأ لآخر، ولكن في الجملة ينبغي التنقيب وجمع الروايات من مصادرها، ومقارنة بعضها ببعض، ليظهر الاتفاق والاختلاف فيما بينها، فتظهر عللها إن كان لها علل تمنع قبولها.

فبجمع طرق الحديث واستقصائها، يظهر عدد من القرائن التي تعين على معرفة علل الأحاديث، وتُظهر مكان الخلل فيها، وترجح فيما اختلفت فيه الروايات، وتبين مدى الاتفاق والاختلاف فيما بينها، ومن هذه القرائن مايظهر وجود حمل في الرواية وإعلال لها بهذا الأمر، وقد تعددت القرائن التي يعرف بها وجود الحمل في الرواية، فيحكم عليها بالخطأ، ومن القرائن بإجمال:

- وجود رواية مفردة.
- شهرة الرواية عن الشخص.
- الاعتذار للراوي.

وتفصيل ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: وجود رواية مفردة تخالف الرواية المجموعة.

قد يسوق الراوي رواية يجمع فيها بين اثنين فأكثر، فتأتي رواية عن أحدهم مفردة تخالف الرواية المجموعة، فالقاعدة هنا تقديم الرواية المفردة على الرواية المجموعة، لأن الرواية المجموعة مظنة الخطأ في الرواية وعدم الضبط، فحق المفردة التقديم غالبًا، وكذا تعلُّ بها المجموعة، وهي أقوى دليل على وقوع الحمل في الرواية.

والجمع بين الروايات من الأمور التي كثرت في كتب السنة، حيث وقع في هذا الأمر بعض التجوز حين سياق الأسانيد والمتون لغرض الاختصار غالبًا.

وهذه القرينة من أشهر القرائن وأوضحها وبها يستعان على تخطئة الرواية المجموعة.

ومثال ذلك:

حديث (أي الذنب أعظم)(١).

فقد رواه مجموعًا عن عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، هكذا بذكر عمرو بن شرحبيل، ورواه يحيى بن سعيد القطان عن الثوري، فأسقط من رواية واصل عمرو بن شرحبيل، وذكره في رواية منصور والأعمش، وهذا هو الصحيح، فواصل لايذكره، فقد رواه عن واصل مفردًا بعدم ذكر عمرو بن شرحبيل شعبة، ومهدي بن ميمون.

وحديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)(٢).

فهذا الحديث يرويه يحيى بن سعيد، عن شعبة، وسفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"

قال البزار-رحمه الله-: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه ورواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، إلا أن يحيى بن سعيد

---

(١) انظر: حديث رقم (٢٢) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (٢) في الدراسة التطبيقية.

جمع شعبة، والثوري في هذا الحديث، فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي قال عن سعد).

فقد رواه عن سفيان بدون ذكر سعد بن عبيدة الجماعة من أصحابه وهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، وبشر بن السري، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن كثير العبدي، وقبيصة بن عقبة، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وعبد الله بن وهب، ومؤمل بن إسماعيل، ومحمد بن بشر، ومحمد الفريابي، وحماد بن أسامة، ومعاوية بن هشام، وأسباط بن محمد، ونصر بن مزاحم.

وحديث(مخاصمة الزبير)[1].

فقد رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام: "أنه خاصم رجلا من الأنصار - . . . "الحديث.

قال ابن بي حاتم: (سمعت أبي يقول: أخطأ ابن وهب في هذا الحديث؛ الليث لا يقول: عن الزبير.

قال أبو محمد: إنما يقول الليث: عن الزهري، عن عروة؛ أن عبد الله بن الزبير حدثه: أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير...).

وقد رواه عن الليث، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير بالقصة: عبد الله بن يوسف، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح، وأبو الوليد الطيالسي، وهاشم بن القاسم، وعبد الله بن صالح، وشعيب بن يحيى، وعبد الله بن الحكم، وبشر بن عمر الزهراني، ويحيى بن بكير.

وحديث(من قتل في سبيل الله صابرًا محتسبًا)[2].

فهذا الحديث رواه النسائي عن عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ

---

(١) انظر: حديث رقم (٦) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (٧) في الدراسة التطبيقية.

وهو على المنبر، فقال: "يارسول الله أرأيت إن ضربت بسيفي هذا في سبيل الله. . . " الحديث.

قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ - صاحب النسائي -: (هذا الحديث خطأ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ - مرسلاً، وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة فجمعهما -عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان-، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن! ! ولعله أتكل فيه على عبد الجبار).

وقد رواه عن عمرو بن دينار مرسلاً، سعيد بن منصور، والحميدي، ومحمد بن ميمون، وفهم بن عبد الرحمن، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر.

المطلب الثاني: شهرة الرواية عن الشخص.

ومن القرائن التي تعين على ترجيح وقوع الحمل في الرواية معرفة الرواية عن شخص بعينه، وشهرتها عنه، وثبوتها من حديثه، فتأتي رواية أخرى يقرن فيها معه غيره، وتساق الروايتين مساقًا واحدًا، وهذه الرواية، إنما اشتهرت عنه، وليست صفة لرواية من قرن معه، فيحكم على الرواية المقرونة أنها محمولة على الرواية المشهورة عن صاحبها، ولو لم نقف على رواية مفردة تخالف الرواية المجموعة.

مثال ذلك: (حديث القاضي)[1].

فقد رواه يحيى بن سعيد، عن مجالد، عن عامر، عن مسروق، عن عبد الله يرفعه قال: "يؤتى بالقاضي يوم القيامة فيوقف على شفير جهنم، ..."الحديث.

قال البزار-رحمه الله-: (وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن مجالد إلا يحيى بن سعيد، قال: وسمعت عمرو بن علي يذكر هذا الحديث، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن فضيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدا رفعه عن ابن فضيل إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى وابن فضيل).

ولم يذكر البزار رواية محمد بن فضيل، وإنما اتكأ على شهرة الرواية عن يحيى بن سعيد برفعه.

(١) انظر: حديث رقم (٤) في الدراسة التطبيقية.

المطلب الثالث: الاعتذار للراوي

من المعلوم تعدد القرائن التي يعلُّ به الأئمة الروايات التي ينتقدونها، وهو من الأمور التي تدل على حذقهم، ودقتهم في تعليلهم، ومنها مايكون أمرًا ظاهرًا يستدل عليه بالبحث والتنقيب، ومنها مايكون أمرًا خفيًا يرزق الله التبصر فيه من يشاء من عباده، ومن جملة الأمور التي أعلّ بها الأئمة الروايات المحمولة، واستدلوا بو قوع الحمل فيها، بعد إتيان الرواية عن هذا الراوي، ويغلب على ذلك أن تكون الرواية منكرة ومتهالكة، فتنسب لثقة رفيع القدر في هذا الشأن، فجلالته وحفظه تقتضي استبعاد أن تكون هذه الرواية عنه، وأنها في الأصل لاتجيءُ عنه.

فقد أعلّ ابن عدي جملة من الأحاديث قرن فيها ثقة كالثوري، بضعيف كالعرزمي، بأن هذا ليس من حديث الثقة، وإنما جاء محمولاً عليه، ولو لم توجد رواية مفردة، أو قرينة أخرى تؤيد كلامه، وغالب هذا الصنيع - أي الجمع بين الثقة والضعيف، والرواية لم ترد عن الثقة أصلاً- يقع من الرواة الضعفاء.

مثال ذلك: حديث (من قتل ضفدعًا)[1].

فقد رواه عبد الرحمن بن هانئ، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان، أو حلالا قال سفيان: يقال: إنه ليس شيء أكثر ذكرا لله منه".

ورواه عبد الرحمن بن هانئ مرة أخرى، عن أبي مالك النخعي، وسفيان الثوري، عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: "من قتل ضفدعا فعليه جزاؤه".

قال ابن عدي: (وهذا لا أعلم رواه عن الثوري، غير عبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث الثوري، لأن حديث أبي مالك يحتمل، والثوري لا يحتمل)

فقد رواه عبد الرحمن بن هانئ، عن الثوري، وأبي مالك النخعي، يذكر ابن عدي أن هذا من حديث أبي مالك النخعي، فهو الذي يحتمل منه أن يروي مثل هذا الحديث لضعفه،

---

(١) انظر: حديث رقم (١٤) في الدراسة التطبيقية.

وابن عدي هنا يحمّل عهدة الخطأ في رواية الحديث عن الثوري بهذا السياق، عبد الرحمن بن هانئ.

وحديث (سجود المرأة لزوجها)(١).

وهذا الحديث أيضًا رواه عبد الرحمن بن هانئ النخعي، عن سفيان الثوري، والعرزمي، قال: كلاهما أخبرنيه، عن أبي الزبير، عن جابر: " أن بعيرا سجد للنبي ﷺ فقال: لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما له عليها من الحق".

قال ابن عدي: (وهذا لا يرويه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ وحمل حديث العرزمي وهو ضعيف على حديث الثوري والعرزمي يحتمل)

فهذا الحديث رواه ثابت الزاهد، عن الثوري، والعرزمي، وهو في الأصل من حديث العرزمي، فهو يحتمل رواية هذا الحديث لضعفه، بينما يبعد أن يكون من حديث الثوري.

(حديث ذاكر الله)(٢).

فقد روى الحسن بن عرفة، عن يحيى بن سليم، عن عمران بن مسلم، وعباد بن كثير، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "ذاكر الله في الغافلين مثل الذي يقاتل عنه الفارين، وذاكر الله في الغافلين مثل المصباح في البيت المظلم. . . ".

قال ابن عدي: (وهذا عندي قد حمل يحيى بن سليم حديث عباد بن كثير على حديث عمران بن مسلم، فجمع بينهما، وعمران خير من عباد).

---

(١) انظر: حديث رقم (١٥) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (١٧) في الدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث

الآثار الناشئة عن الحمل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التقوية بالمتابعات.

المطلب الثاني: إفراد الرواية المحمولة بعد حملها.

المطلب الثالث: أثر الحمل على الراوي.

الأخطاء في الرواية من أهم الأمور التي يحرص المتصدي للنظر في السنة النبوية الشريفة على كشفها وبيانها، ولا يقف العمل على معرفة خطأ الرواية وحسب، بل يتعداه إلى معرفة أثر هذا الخطأ من عدد من النواحي، وهذا الأمر يُبرز دور الأئمة النقاد، وجهودهم في خدمة السنة النبوية، ودقة عملهم، وسلامة منهجهم، وسبرهم الدقيق لمرويات السنة النبوية، وفق ضوابط متناهية في الدقة.

ولما كان الحمل من الأمور الدقيقة، ومن الأخطاء المؤثرة في السنة النبوية، فظهور خطأ في الرواية نتيجة للحمل يترتب عليه آثار تتعلق بالرواية ذاتها.

وقد يكون هذا الأثر على الراوي الذي هو الركيزة الأولى في نقل الأحاديث والحكم عليها.

ومن الآثار الناتجة عن حمل الروايات بعضها على بعض:

- التقوية بالمتابعات.
- إفراد الرواية المحمولة بعد حملها.
- أثر الحمل على الراوي.

وتفصيل ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: التقوية بالمتابعات.

من المعلوم أن الحكم على الحديث يتأثر بوجود متابعات، لهذا الحديث من عدمه، وأن رتبة الحديث تتأثر بو جود هذه المتابعات فيعضد بها الحديث وترتفع بها درجته، ومما يقع فيه الخلل هنا أن تكون هذه المتابعة في أصلها غير صحيحة لأمر من الأمور، ويشتد الأمر خطورة إذا كانت الرواية العاضدة هي علّة للرواية المعضودة.

فقد تستعمل الرواية المحمولة عاضدة للرواية الأخرى، ولا يصح هذا، لأن منشأ هذه الرواية في الأصل هي الرواية الأولى.

فالحديث إذا حكمنا عليه بالصحة من الطريق التي أتى بها بسياق الجمع، فلا شك أن هنا تقرير بتعدد طرق هذا الحديث مما ينتج عنه عضد الروايات بعضها ببعض، وتقويتها.

مثال ذلك: ما ذكره الزيلعي في حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه أبو داود في السنن.

قال أبو داود: (حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، - وسمى آخر-، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أول هذا الحديث، قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني - في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا، فإذا كان لك عشرون دينارا، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فما زاد، فبحساب ذلك"، قال: فلا أدري أعلي يقول: فبحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، إلا أن جريرا، قال ابن وهب "يزيد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول")[1].

وقال : (ورواه شعبة، وسفيان، وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي، ولم يرفعوه، انتهى)[2].

قال الزيلعي: (وفيه عاصم، والحارث، فعاصم وثقه ابن المديني، وابن معين، والنسائي، وتكلم فيه ابن حبان، وابن عدي، فالحديث حسن.

---

(١) سنن أبي داود ح (١٥٧٣).

(٢) سنن أبي داود (١٥٧٤).

ولا يقدح فيه ضعف الحارث لمتابعة عاصم له) [(١)].

قال ابن حزم: (أما حديث علي فإن ابن وهب، رواه عن جرير بن حازم، عن أبي إسحاق قرن فيه بين عاصم بن ضمرة، وبين الحارث الأعور، والحارث كذاب، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا، وهو أن الحارث أسنده، وعاصم لم يسنده، فجمعهما جرير، وأدخل حديث أحدهما في الآخر، وقد رواه عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي: شعبة، وسفيان، ومعمر، فأوقفوه على علي، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم)[(٢)].

والصواب ماذهب إليه ابن حزم أن رواية عاصم محمولة على رواية الحارث، وهي علة لها.

وحديث (الحق على لسان عمر وقلبه)[(٣)].

قال الدارقطني: (يرويه مكحول، واختلف عنه؛

فرواه محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف، عن أبي ذر.

ورواه أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وهشام بن الغاز، عن مكحول، عن غضيف، عن أبي ذر.

وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز، وابن عجلان، على حديث محمد بن إسحاق، فجوّد إسناده، لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز، وعن محمد بن عجلان، عن مكحول مرسلا، عن أبي ذر.

وكذلك رواه عقيل بن خالد، وابن أبي حسين المكي، عن مكحول، عن أبي ذر مرسلا، وقال وكيع: عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن النبي ﷺ، لم يذكر أبا ذر...).

فرواية هشام بن الغاز، ومحمد بن عجلان لا تصلح أن تكون عاضدة لرواية محمد بن إسحاق، لأن محمد بن إسحاق يرويه عن مكحول، عن غضيف، وهشام، ومحمد بن عجلان يرويانه عن مكحول مرسلاً، عن أبي ذر.

ومثله (حديث أبي ذر في التيمم)[(١)].

---

(١) نصب الراية (٢ / ٣٢٨).

(٢) المحلى بالآثار (٤ / ١٧٨).

(٣) انظر: حديث رقم (٢٣) في الدراسة التطبيقية.

فقد رواه مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن أيوب السختياني، وخالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: "التيمم طهور المسلم، ولو إلى عشر حجج، وأمره بالتيمم عند الجنابة".

قال الدارقطني: (رواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر.

وأحسبه حمل حديث أيوب على حديث خالد، لأن أيوب يرويه عن أبي قلابة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر.

ورواه عبد الرزاق، عن الثوري عنهما فضبطه، وبين قول كل واحد منهما من صاحبه، وأتى بالصواب.

وتابعه على ذلك إبراهيم بن خالد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، بين قول كل واحد على الصواب).

وقد رواه الفريابي، ووكيع، وأبو حذيفة، عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن أبي ذر.

ورواه معمر، وعبيد الله بن عمرو، وعبد الوهاب الثقفي، وإسماعيل بن علية، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ووهيب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر

فرواية أيوب لا يستقيم أن تكون عاضدة لرواية خالد الحذاء، ومتابعة لها، لأن رواية أيوب عن رجل مبهم، ورواية خالد، عن عمرو بن بجدان.

وكذا حديث(لاتنكح المرأة على عمتها)(٢).

فقد رواه أبو عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ؛ أنه قال: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها".

قال البزار -رحمه الله-: (وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير،

---

(١) انظر: حديث رقم (٢١) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: حديث رقم (٣) في الدراسة التطبيقية.

وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث)

فرواية سعيد لا تصلح متابعة لرواية يحيى بن كثير، لأنها في الاصل مرسلة، ورواية يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وحديث(اذا مرض العبد أوسافر)[1].

فقد رواه أحمد بن أبي الحواري، عن حفص بن غياث، عن العوام، ومسعر، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: "إذا مرض العبد، أو سافر كتب له من الأجر مثل ما كان يعمل صحيحا".

قال الدارقطني: (رواه العوام بن حوشب، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وخالفه مسعر، فرواه عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة قوله.

وقال أحمد بن أبي الحواري، عن حفص بن غياث، عن العوام، ومسعر، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، حمل حديث أحدهما على الآخر.

ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده).

وعليه فلا تصح رواية مسعر متابعة لرواية العوام، ولا العكس، لاختلاف الروايتين.

وبالجملة فأي حديث وقع فيه حمل في رواياته لايستقيم أن تكون الرواية المحمولة عاضدة للرواية الأصل لأنها في الأصل عائدة إليها.

(١) انظر: حديث رقم (٢٤) في الدراسة التطبيقية.

المطلب الثاني: إفراد الرواية المحمولة بعد حملها.

من الأمور التي تعتري الروايات المجموعة، وتترتب على الخطأ في جمعها، أو التحوز في ذلك، هو إفرادها بسياق ليس في الأصل لهذه الرواية ولا عن هذ الراوي، إنما هذا السياق في حقيقته نتيجة للجمع الذي وقع في الرواية أولاً.

وهنا يشتد الخفاء، ويعسر اكتشاف الحمل.

فقد يقع الحمل بين سياقين أحدهما ظاهر الضعف والآخر مقبول، فتفرد إحدى الروايتين على صفة الأخرى.

ولما كان الجمع بين الروايات من الأمور المنتشرة في رواية السنة النبوية، شدد الأئمة على ذكر أحد الراويين المقرونين وإسقاط الآخر خشية أن يكون هناك اختلاف بين الراويين، ويشتد هذا الأمر وتعظم البلية إذا كان المسقط ضعيفًا، وكان السياق المفرد ظاهر الصحة لحديث ليس له هذه الرتبة في الأصل إلا نتاجًا للجمع المخطئ، وللعلماء في هذا الشأن كلام يوضح المنهج الصحيح في التعامل مع الروايات المقرونة.

فالخطيب عقد بابًا في كتابه الكفاية: (باب في المحدث يروي حديثا عن الرجلين أحدهما مجروح، هل يجوز للطالب أن يسقط اسم المجروح، ويقتصر على حمل الحديث عن الثقة وحده؟)[1].

ومثّل لذلك بحديث جابر في رمي الرسول ﷺ جمرة العقبة.

قال الخطيب: (أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، أنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن لهيعة، وابن جريج عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: "رأيت رسول الله ﷺ رمى جمرة العقبة أول يوم ضحى، وهي واحدة، وأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس" وهكذا لو كان الحديث عن الليث بن سعد، وابن لهيعة، أو عن عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، فإن ابن لهيعة مجروح، ومن عداه كلهم ثقة، ولا يستحب للطالب أن يسقط المجروح، ويجعل الحديث عن الثقة وحده، خوفا من أن يكون في حديث المجروح ما ليس في حديث الثقة، وربما كان الراوي

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٧٧).

قد أدخل أحد اللفظين في الآخر وحمله عليه)(١).

وقيل لأحمد: (فإذا كان الحديث عن ثابت، وأبان عن أنس، يجوز أن أسمي ثابتا وأترك أبانا؟ قال: لا، لعل في حديث أبان شيئا ليس في حديث ثابت، وقال: إن كان هكذا فأحب أن يسميهما)(٢).

قال ابن رجب: (كان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما يسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر كناية عن المجروح، وهذا القول لا فائدة فيه، لأنه إن كان ذكر الآخر لأجل ما اعتللنا به، فإن خبر المجهول لا تتعلق به الأحكام، وإثبات ذكره وإسقاطه سواء، إذ ليس بمعروف، وإن كان عول على معرفته هو به، فلماذا ذكره بالكناية عنه، وليس بمحل الأمانة عنده، ولا أحسب إلا استحاز إسقاط ذكره والاقتصار على الثقة، لأن الظاهر اتفاق الروايتين على أن لفظ الحديث غير مختلف، واحتاط مع ذلك بذكر الكناية عنه مع الثقة تورعا، وإن كان لا حاجة به إليه، والله أعلم)(٣).

ومثال ذلك أيضًا ماذكره الحميدي في المسند قال: (ثنا سفيان، ثنا ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي قال: "كانوا عند علي بن أبي طالب فمرت بهم جنازة فقاموا لها، فقال علي: ما هذا؟ فقالوا: أمر أبو موسى الأشعري، فقال علي: إنما قام رسول الله ﷺ مرة واحدة و لم يعد")(٤).

قال أبو بكر الحميدي: (وكان سفيان ربما حدثنا به عن ابن أبي نجيح، وليث، عن مجاهد، عن أبي معمر، فإذا وقفناه عليه لا يدخل في حديث ابن أبي نجيح أبا معمر، وكان لا يقول كل واحد منهما)(٥).

قال ابن رجب: (يعني أن حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي منقطعًا.

وقد رواه ابن المديني وغيره، عن ابن عيينة بهذين الإسنادين.

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٧٨).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) مسند الحميدي ح (٥٠).
(٥) مسند الحميدي (١ / ١٧٩).

ورواه ابن أبي شيبة وغيره، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح وحده وذكر في إسناده مجاهدًا، وهو وهم)[١].

قال يعقوب بن شيبة: (كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه، أو أرسله)[٢].

ونقل ابن رجب كلام الإمام أحمد - السابق ذكره - واتبعه بقوله: (إنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه)[٣].

ويقع الإفراد في الرواية على سياق معين استنادًا لرواية الأول الذي ساقها على الجمع، فخطأ السياق إنما هو من الراوي الذي جمع إبتداءًا، وأخطأ من أفرد الرواية بفصلها وسياقها مفردة ظنًا منه أن الرواية وردت بهذا السياق، إلا أن يكون الراوي الأول ساقها بالجمع بصورة موهمة، أو تجوزًا، فالراوي أخطأ بعدم الفهم، ثم بالإفراد.

كما في حديث (آنية المشركين)[٤].

فقد ذكره أحمد، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ.

ثم بين خطأ حماد فيه بالجمع بين أيوب، وقتادة بذكر أبي أسماء الرحبي.

ومن ثم أفردت رواية حماد، عن أيوب بذكر أبي أسماء الرحبي، وهذا السياق، إنما هو نتيجة لحمل رواية أيوب على رواية قتادة.

فقد صحح الحاكم رواية حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني.

فقال: (صحيح على شرط الشيخين)[٥].

وكذا في حديث (لا تنكح المرأة على عمتها)[١].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٤).

(٤) انظر: الحديث رقم (١) الدراسة التطبيقية.

(٥) انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم (١ / ٢٤٢).

فقد رواه أبو عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها".

قال البزار-رحمه الله-: (وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث).

وقد أفردت رواية سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في بعض الطرق، وهذا، إنما هو سياق رواية يحيى بن أبي كثير، فوقع الخطأ بإفرادها بعد الجمع بهذا السياق.

وفي (حديث أبي ذر في التيمم)[٢].

فقد رواه عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: "التيمم طهور المسلم، ولو إلى عشر حجج، وأمره بالتيمم عند الجنابة".

قال الدارقطني-رحمه الله-: (يرويه أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، واختلف عنه؛

فرواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، ولم يختلف أصحاب خالد عنه.

ورواه أيوب السختياني، عن أبي قلابة، واختلف عنه؛

فرواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر.

وأحسبه حمل حديث أيوب على حديث خالد، لأن أيوب يرويه عن أبي قلابة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر.

ورواه عبد الرزاق، عن الثوري عنهما فضبطه، وبين قول كل واحد منهما من صاحبه، وأتى بالصواب. . . . . .).

وقد جاء هذا الحديث عند النسائي، عن أيوب، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وهذا سياق رواية خالد الحذاء، فقد أفردت رواية أيوب بعد جمعها مع رواية خالد الحذاء، على صفة رواية خالد بتسمية عمرو بن بجدان.

---

(١) انظر: الحديث رقم (٣) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٢١) الدراسة التطبيقية.

ومثله حديث(من قتل في سبيل الله صابرًا محتسبا)[١].

فقد رواه النسائي، عن عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر، فقال: "يارسول الله أرأيت إن ضربت بسيفي هذا في سبيل الله صابرًا..."الحديث.

قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ: (هذا الحديث خطأ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة فجمعهما عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن! ! ولعله أُتكل فيه على عبد الجبار)

وصحح الألباني رواية النسائي، والنسائي يرويه عن عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

فقال: (صحيح)[٢]، وهي نتيجة لإفراد بعد حمل، كما ذكر ذلك الكناني.

وحديث (من صلى ركعتين)[٣].

قال ابن طاهر القيسراني: (حديث: "من صلى ركعتين، لا يسهو فيهما غفر له".

...ورواه يحيى الحماني، عن محمد بن أبان، والدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، فوصله الحماني عنهما، وحمل حديث الدراوردي على حديث محمد بن أبان، والأصل عن الدراوردي مرسل)

وقد يجمع الرواي بين روايتين ويسوق إحداهما مفردة على صفة الأخرى، فقد أخطأ في الجمع أولاً، ثم أخطأ في الإفراد.

كما في حديث(لا تدع يد لامس)[١].

---

(١) انظر: الحديث رقم (٧) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: صحيح سنن النسائي ح (٣١٥٨).

(٣) انظر: حديث رقم (٤١) في الدراسة التطبيقية.

فقد رواه أبو حفص عن أبي داود، عن حماد بن سلمة، عن هارون بن رِئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس أن رجلا قال: "يا رسول الله، إن امرأتي لا تدع يد لامس قال: طلقها، قال: إنها حسناء، وإني أخشى على نفسي، قال: أمسكها".

قال أبو حفص: (فحدثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنكره، وقال: إنما هو مرسل، عن عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ، فقال عفان بن مسلم -، وكان إلى جنبه-: ثنا حماد بن سلمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فقال يحيى بن سعيد: أبو داود لا يفرق بين هذين).

فرواية أبي داود، إنما هي نتيجة لإفراد وقع بعد حمل رواية هارون بن رئاب المرسلة، على رواية عبد الكريم المعلم الموصولة، وسياقهما بالوصل معًا، وأبو داود لم يفرق بين الروايتين، وساق رواية هارون مفردة على الوصل، وقد بين التفصيل فيهما يحيى بن سعيد.

فصحح الألباني رواية النسائي، ورواية النسائي عن حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس: "أن رجلاً. . . الحديث".

فقال: (صحيح الإسناد)[٢].

ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه: (حدثنا عياش، قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، أن ابن عمر، كان "إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه "، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ، رواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ورواه ابن طهمان، عن أيوب، وموسى بن عقبة مختصرا)[٣].

وقد أشار البزار إلى أن هذه الرواية إنما هي نتيجة للجمع.

قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مسندا إلا عبد الأعلى.

وقد رواه غيره موقوفا.

---

(١) انظر: الحديث رقم (٨) الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر صحيح سنن النسائي ح (٣٤٦٥).

(٣) صحيح البخاري ح (٧٣٩).

ورواه عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وعن عبد الأعلى الحديثين جميعا حديث سالم مرفوعا وحديث نافع مرفوعا)[١].

وكذا ما أخرجه مسلم في صحيحه: (حدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان وهو ابن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، قال: سمعت زيد بن خالد الجهني، يقول: "أتى رجل رسول الله ﷺ، فذكر نحو حديث إسماعيل بن جعفر، غير أنه قال: فاحمر وجهه وجبينه، وغضب، وزاد بعد قوله، ثم عرفها سنة، فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك"

وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا حبان بن هلال، حدثنا حماد بن سلمة، حدثني يحيى بن سعيد، وربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد، مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، "أن رجلا سأل النبي ﷺ، عن ضالة الإبل، زاد ربيعة: فغضب حتى احمرت وجنتاه، واقتص الحديث بنحو حديثهم، وزاد: فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها، وعددها ووكاءها، فأعطها إياه وإلا فهي لك")[٢]

قال ابن حجر: (وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا أيضا، ومن رواية حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، وربيعة، جميعا عن يزيد، عن زيد، موصولا وهذا يقتضي أنه حمل إحدى الروايتين على الأخرى)[٣].

وقد تكون الرواية المحمولة لا أصل لها البته عن الراوي، فيكون هذا الحديث من أصله خطأ عن الراوي، ومن ثم أفرد عنه.

مثل حديث(قتل الضفدع)[٤].

فهذ الحديث يرويه عبد الرحمن بن هانئ، مرة عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابرقال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان، أو حلالا. . . . ".

---

(١) مسند البزار = البحر الزخار (١٢ / ١٤٩).

(٢) صحيح مسلم ح (١٧٢٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٩ / ٤٣٢).

(٤) انظر حديث رقم (١٤) في الدراسة التطبيقية.

ومرة عن أبي مالك النخعي، وسفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ قال: "من قتل ضفدعا فعليه حزاؤه".

قال ابن عدي: (وهذا لا أعلم رواه عن الثوري، غير عبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث الثوري، لأن حديث أبي مالك يحتمل، والثوري لا يحتمل)

فعبد الرحمن بن هانئ روى هذا الحديث مرة عن الثوري، وأبي مالك النخعي، وقد أخطأ في هذا الجمع، ثم أخطأ خطأ ثانيا بإفراد رواية سفيان.

وكذا حديث(ذاكر الله في الغافلين)[١].

فقد رواه الحسن بن عرفة، عن يحيى بن سليم، عن عمران بن مسلم، وعباد بن كثير، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "ذاكر الله في الغافلين مثل الذي يقاتل. . ."الحديث.

قال ابن عدي: (وهذا عندي قد حمل يحيى بن سليم حديث عباد بن كثير على حديث عمران بن مسلم، فجمع بينهما، وعمران خير من عباد، ولعمران بن مسلم المكي غير ما ذكرت عن عبد الله بن دينار، وعن غيره، وهو عندي ممن يكتب حديثه).

ومن ثم أفردت رواية عمران في بعض الطرق.

والإفراد بعد الحمل من أخطر الأمور التي يجب التنبه لها.

وقد تكون الرواية المجموعة مظنة قرينة لخطأ الرواية المفردة، حيث إن الرواية المفردة لم يوقف عليها، فلاتوجد رواية عن الراوي إلا في الرواية المجموعة.

كما في حديث(نظرت في الجنة)[٢].

فهذا الحديث رواه يونس بن حبيب الأصبهاني، عن أبي داود، عن أبي الأشهب، وجرير بن حازم، وحماد بن نجيح، وسلم بن زرير، وصخر بن جويرية، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، وابن عباس، قالا: قال رسول الله: "نظرت في الجنة، فإذا أكثر أهلها

---

(١) انظر: حديث رقم (١٧) في الدراسة التطبيقية.

(٢) انظر: الحديث رقم (٥) الدراسة التطبيقية.

الفقراء، ونظرت في النار، فإذا أكثر أهلها النساء"

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (فسمعت أبي يقول: هذا! ، فإن بعضهم يروي عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وبعضهم يروي عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، ولا أعلم واحدًا منهم يجمع عن أبي رجاء بين ابن عباس وعمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية فإنهم يروون عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، لا يذكرون عمران بن حصين.

وأما سلم بن زرير، فإنه يروي عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

وأما جرير بن حازم: فلا أدري كيف يرويا ، فإنه لم يقع عندنا.

فهذا علة هذا الحديث.

وروى أيوب السختياني، وسعيد بن أبي عروبة، فإنهما رويا عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ).

وقال الخطيب: (لا نعلم أحدا اجتمعت له الروايتان عن أبي رجاء غير أيوب السختياني فرواه عن أبي رجاء، عن ابن عباس، ورواه أيضا عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين)

فرواية جرير لم يوقف عليها في غير المجموعة، ولم يمنع ذلك من تخطئتها، لأننا عرفنا أن أبا داود حمل روايات شيوخه الآخرين بعضها على بعض، فلا بعد أن يحكم عليه برواية جرير كذلك.

وكما في حديث (مولى بني بياضة)[1].

فقد رواه خالد بن يزيد الرملي، عن ضمرة، عن ابن عياش، عن الزبيدي، وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: "أن أبا هند مولى بني بياضة كان حجاما حجم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى من صور الكتاب في قلبه فلينظر إلى أبي هند،

---

(١) انظر: الحديث رقم (٩) الدراسة التطبيقية.

وقال رسول الله ﷺ: أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليه"

قال ابن عدي: (وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي، إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيدي، وابن سمعان في الإسناد، فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سمعان ضعيف).

المطلب الثالث: أثر الحمل على الراوي.

من المعلوم أن رتبة الراوي توثيقًا وتضعيفًا، تعود إلى سبر حديثه والنظر فيه ومقارنته بحديث غيره، ومن ثم إعطاؤه الدرجة اللائقة به، وذلك بعد معرفة مقدار ما خالف فيه غيره، وأخطأ فيه منه، وماوافق غيره، ونسبة هذه الأخطاء إلى حديثه بالجملة، وكذا نوع هذه الأخطاء التي وقع فيها، وغيرها من الأمور التي سار عليها الأئمة لإعطاء أحكام على الرواة تبين درجاتهم، التي هي جزء من الحكم على أحاديثهم فيما بعد، وهذا الأمر هو من صنيع الأئمة الأوائل الذين توافرت لديهم معطيات مكنتهم من الحكم على الرواة، والتفريق بين درجاتهم.

ومن المعلوم أن حال الراوي يتأثر بالمعايير التي كان الأئمة يعتبرونها لاستخلاص حكم عام على راوٍ بعينه، وقد تعددت هذه الأمور.

ومن الأخطاء التي نص الأئمة عليها، واعتبروها سببًا لضعف الراوي، وترك الرواية عنه:

الجمع بين الرواة وعدم ضبط هذا الصنيع، والتخليط بين رواياتهم، وقد سبق ذكر الرواة الذين نص الأئمة على وقوعهم في الحمل، وبعضهم كان سبب ضعف روايته بالعموم سلوكه، هذا الأمر وعدم ضبطه له، وإن لم يكن في الأصل ضعيفًا، وكان أيضًا سبب في إعراض البعض عن الرواية عنه، وإن كانوا يروون عمن هو دونه في حاله العام.

مثل: حماد بن سلمة، ومحمد بن إسحاق.

وقد يقع تجوّز في سياق الروايات بالجمع كما عند بعض المصنفين كالبخاري، ومسلم، وابن خزيمة وغيرهم، فيسوقون الروايات المختلفة مساقًا واحدًا، وحقيقة الرواية في التفريق معلومة وثابتة لديهم، وإنما ساقوها على الجمع تجوزًا منهم لبعض الأغراض التي يسلكونها، فلا يدخل هذا في الحمل، لكونه سلم من الخطأ أصلاً، و الحمل المؤثر في درجة الراوي هو نتيجة للجمع الخاطيء.

مثال ذلك:

ما أخرجه البخاري في صحيحه: (حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، ح قال أبو عبد الله: وقال ابن وهب، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن عبد الله بن عباس، عن عمر، قال: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في

بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك، فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته، فضرب بابي ضربا شديدا، فقال: أثم هو؟ ففزعت فخرجت إليه، فقال: قد حدث أمر عظيم. قال: فدخلت على حفصة فإذا هي تبكي، فقلت: طلقكن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: لا أدري، ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم: أطلقت نساءك؟ قال: لا فقلت: الله أكبر")[1].

قال ابن حجر: (حمل البخاري رواية بن وهب عن يونس على رواية أبي اليمان، عن شعيب وفي رواية شعيب زيادة ليست عند يونس)[2].

ثم قال مبينًا مراد البخاري من سياقه: (وإنما ذكر هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب)[3]

وما أخرجه البخاري أيضًا: (حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، وحدثني محمد بن مقاتل قال: أخبرني عبد الله هو ابن المبارك، قال: أخبرنا محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان، وكان يوما تستر فيه الكعبة، فلما فرض الله رمضان، قال رسول الله ﷺ: "من شاء أن يصومه فليصمه، ومن شاء أن يتركه فليتركه")[4].

قال ابن حجر: (قال الإسماعيلي: جمع البخاري بين رواية عقيل، وابن أبي حفصة في المتن، وليس في رواية عقيل ذكر الستر، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل ،وهو كما قال وعادة البخاري التجوز في مثل هذا)[5]

ومن ذلك أيضًا الصورة الموهمة للحمل، وظاهرها يختلف عن مراد الراوي بها، وهذه

(١) صحيح البخاري ح (٨٩).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١ / ٢١).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١ / ١٨٥).
(٤) صحيح البخاري ح (١٥٩٢)
(٥) فتح الباري لابن حجر (٣ / ٤٥٥).

الصورة قد تجوز على من يأتي بعد من يروي بهذه الصورة فيحمل بعض الروايات على بعض، ففي الأصل حين ساقها الراوي الأول بصورة موهمة للحمل لم يقع منه الخطأ، إنما وقع منه إيهام به وحسب، وعلى هذا، فهذا الصنيع أيضًا لا يدخل في الحمل لكون الراوي حين سياقها لم يخطيء فيها.

مثل (حديث رأى النبي حبلاً ممدوًا بين ساريتين)[1].

فقد رواه أبو سلمة، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، عن أنس بن مالك: "أن رسول الله ﷺ رأى حبلا ممدودا بين ساريتين..." الحديث.

فسياق الحديث يوهم أن حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، عن أنس بن مالك، وإنما رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلة، ورواية حميد عن أنس عن النبي ﷺ.

وتبقى الصورة الحقيقية للحمل وتفترق عما سبق ذكره بكون الراوي وقع فيها بالخطأ بسياق الروايتين مساقًا واحدًا وجمعهما على صفة واحدة هي في الأصل لأحدهم، وهذا النوع هو الذي يؤثر في درجة الراوي.

وهذا التفريق بين الحمل والجمع من جهة تعلقه بالراوي، إنما يكون أثره على الراوي ذاته، وليس له كبير أثر على الرواية، لأن ظاهر الرواية هو المعول عليه، وكون الراوي تجوّز بالجمع في روايته، وسلك هذه الطريقه لغرض أراده، إنما يعود أثره على الراوي نفسه، فإنه لايضعّف بهذا الصنيع، حيث أنه لم يخطيء في الرواية، وإنما تجوز في سياقها، وهذا دور الأئمة النقاد، حيث أن دورهم ومابين أيديهم من معطيات يخولهم، لهذا العمل.

والخلاصة أن من يجمع بين الروايات ويسوقها مساقًا واحدًا وبينها اختلاف و لم نقف على نقد له من الأئمة به، فإنه يحمل على التجوز غالبًا، كما يفعله البخاري ومسلم وغيرهم.

وأما بالنسبة للرواية، فإذا وردت بسياق الجمع، فإن التنقيب، والتفتيش عن رواية مفردة

---

(١) انظر: حديث رقم (٣٧) في الدراسة التطبيقية.

لابد منه لمن أراد أن يحتج بها، بغض النظر عن الراوي، لأن نحكم على الرواية ذاتها، وليس على راويها.

(الحديث الأول)

قال أحمد -رحمه الله- في رواية الأثرم عن حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ"في آنية المشركين": (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو قلابة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الترمذي(١٧٩٧) عن عبيد الله بن محمد العيشي.

و أحمد في المسند(١٧٧٥٠) عن مهنا بن عبد الحميد، وعفان بن مسلم.

و البغوي في مسند ابن الجعد (١١٩٦) من طريق إسحاق بن عيسى.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٢٦٣١) من طريق هدبة بن خالد.

وإسماعيل بن إسحاق في أحاديث أيوب(٢٦)، والحاكم في المستدرك(٥٠٥) من طريق حجاج بن منهال.

والدولابي في الكنى والأسماء(١٩١٣) من طريق الفضل بن حكيم.

والدارقطني(١١٦٧) معلقًا عن الحسن بن بلال.

والحاكم في المستدرك(٥٠٥) من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي.

تسعتهم (عبيد الله، ومهنا، وعفان، وإسحاق، وهدبة، وحجاج، والفضل، والحسن، وموسى) عن حماد بن سلمة به بنحوه، إلا أنه في رواية مهنا، وعفان، وإسحاق، وهدبة، وحجاج، وأبي سلمة عن أيوب وحده و لم يذكر قتادة.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٥).

*وأخرجه الحاكم في المستدرك(٥٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٥) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة به بنحوه.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الترمذي في السنن(١٥٦٠)، (١٧٩٦)، وأحمد في المسند(١٧٧٣١)، وابن الجعد في المسند(١١٩٣)، (١١٩٤)، والحاكم في المستدرك(٥٠٣) من طريق شعبة.

وأحمد في المسند(١٧٧٣٧)، وعبد الرزاق في المصنف(١٠١٥١) من طريق معمر.

وأبو داود الطيالسي في المسند(١١٠٧)، وإسماعيل بن إسحاق في أحاديث أيوب(٢٧) والحاكم في المستدرك(٥٠٢)، والبيهقي في معرفة السنن(٥٦٦) من طريق حماد بن زيد.

وابن الجعد في المسند(١١٩٥)، والقاسم بن سلاّم في الأموال(٦٨١)، وابن زنجويه في الأموال(١٠١٥) من طريق إسماعيل بن عُلية.

والطبراني في المعجم الكبير(٦٠٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

والبيهقي في معرفة السنن(٥٦٧) من طريق سفيان بن عيينة.

ستتهم (شعبة، ومعمر، وحماد، وإسماعيل، وسعيد، وسفيان) عن أيوب به بنحوه.

*وأخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة(٢١٥) من طريق أبي حنيفة، عن قتادة به بنحوه.

*وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير(٦٠٣)، والحاكم في المستدرك(٥٠٤) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني(٥٩٩) في الكبير من طريق أبي قحذم النضر بن معبد، عن أبي قلابة به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو قلابة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب فيما يرويه عنه: حماد بن سلمة.

وقتادة فيما يرويه عنه: حماد بن سلمة.

وخالد الحذاء فيما يرويه عنه: هشيم بن بشير.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب السختياني فيما يرويه عنه: شعبة، ومعمر، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان بن عيينة.

وقتادة فيما يرويه عنه: أبي حنيفة.

وخالد الحذاء فيما يرويه عنه: سفيان الثوري.

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو قحذم النضر بن معبد.

وقد ظهر من خلال العرض السابق وجود اختلاف على من دون أبي قلابة:

١- أيوب السختياني.

*رواه عنه على الوجه الأول بذكر أبي أسماء الرحبي:

حماد بن سلمة (ثقة عابد)[1].

*ورواه عن أيوب على الوجه الثاني بإسقاط أبي أسماء:

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

شعبة (ثقة حافظ متقن)[١]، ومعمر (ثقة ثبت فاضل)[٢]، وحماد بن زيد (ثقة ثبت)[٣]، وإسماعيل بن علية (ثقة حافظ)[٤]،

قال حماد بن زيد: (جالست أيوب عشرين سنة)[٥]، قال عفان: (كان حماد بن زيد ربما قال لي: كيف قال أبو سلمة -يعني حماد بن سلمة- في حديث أيوب؟ لأنه كان يخالفونه قال أبي: كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي، ووهيب، وكان يهب أو يتهيب إسماعيل بن علية إذا خالفه)[٦]، وقال يحيى بن معين: (ومن خالفه-يعني حماد بن زيد- من الناس جميعا في أيوب فالقول قوله)[٧]، وقال أيضًا: (ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد)[٨]، وقال أحمد: (ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء)[٩]، وقال سليمان بن حرب: (وحماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب)[١٠]، وقال النسائي: (أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وابن علية)[١١]، وقال ابن رجب: (ورجحت طائفة ابن علية على حماد)[١٢]، وقال البرديجي: (ابن علية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد)[١٣].

وسعيد بن أبي عروبة (ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط)[١٤]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥).
(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢١٤).
(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٢٦٤).
(٧) المصدر السابق.
(٨) شرح علل الترمذي (١ / ٤٦٣).
(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١٧٤).
(١٠) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٩٩).
(١١) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٩٩).
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) المصدر السابق.
(١٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

وسفيان بن عيينة (ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات)[1].

والذي يظهر-والله أعلم- رجحان الوجه الثاني عن أيوب، فقد رواه جماعة من أصحابه الثقات، ومنهم من هو في الطبقة الأولى من أصحابه كحماد بن زيد، وإسماعيل بن علية.

وذِكرُ أبي أسماء في الإسناد الظاهر أنه عند حماد عن قتادة، فجمع حماد بينهما وحمل رواية أيوب على رواية قتادة، فرواية أيوب دون ذكر أبي أسماء.

وهذا معنى قول أحمد في كلامه على رواية حماد بن سلمة هذه: (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون).

قال الخليلي: (ذاكرت يوما بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له)[2].

وحماد بن سلمة جمع بين رواية قتادة، وأيوب، ومن ثم أفردت رواية أيوب بعد حملها على رواية قتادة في بعض الطرق، وهذا من أخطر الأمور التي تترتب على الحمل، حيث يتم إفراد رواية جاءت في الأصل، نتيجة لخطأ حملها على غيرها.

٢- قتادة.

*فرواه عنه على الوجه الأول بذكر أبي أسماء الرحبي:

حماد بن سلمة.

*ورواه عنه على الوجه الثاني بإسقاط أبي أسماء:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١ / ٤١٧)

أبو حنيفة (فقيه مشهور)[1].

والظاهر من سياق رواية أبي حنيفة عند أبي نعيم أنه لم يسمعه من قتادة، وإنما بينهما راوٍ لم يسم.

ورواية حماد بن سلمة بذكر أبي أسماء - مع ماني روايه عن قتادة من كلام- أرجح من رواية أبي حنيفة، عن قتادة بإسقاط أبي أسماء الرحبي.

٣- خالد الحذاء.

*فرواه عنه على الوجه الأول بذكر أبي أسماء الرحبي:

هشيم (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)[2].

*ورواه عنه على الوجه الثاني بإسقاط أبي أسماء:

سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[3].

ولعل خالد اضطرب في هذا الحديث فرواه على الوجهين، وساقهما الدارقطني عنه و لم يرجح، ولو أردنا الترجيح لكانت رواية سفيان أولى.

وأما الاختلاف على أبي قلابة فكما يلي:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قتادة (ثقة ثبت)[4].

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب (ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد)[5].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي ثعلبة.

يرويه عنه:

أبو قحذم النضر بن معبد قال يحيى بن معين: (أبو قحذم ليس بشيء)[١]، وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما عند الوفاق، فإن اعتبر به معتبر فلا ضير)[٢].

قال الدارقطني فيه: (ولا يصح أبو الأشعث)[٣].

فتبين مما سبق ضعف رواية أبي قحذم، ويبقى النظر في الوجهين الأولين، فالوجه الأول من رواية قتادة، يرويه عنه حماد بن سلمة، وحماد متكلم في روايته عن قتادة.

قال مسلم: (وحماد يعد عندهم اذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس. . . وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيرًا، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم)[٤]، وقال يحيى بن معين: (أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البناني، وعلي بن زيد ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة، وأيوب وغيرهما)[٥].

وقتادة أيضًا لم يسمع من أبي قلابة، إنما حدث من صحيفة عنه قال يحيى بن معين: (و لم يسمع من أبي قلابة، إنما حدث عن صحيفة أبي قلابة)[٦].

ويظهر أن المحفوظ عن أبي قلابة الوجه الثاني أبو قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني، فقد رواه أيوب السختياني.

وهو ما ذهب إليه الدارقطني بقوله بعد أن ذكر الاختلاف على أبي قلابة: (والقول قول من أرسله، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة)[٧].

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤ / ٣٢٦).

(٢) المجروحين لابن حبان (٣ / ٥١).

(٣) علل الدارقطني (٦ / ٣٢١).

(٤) التمييز لمسلم (ص: ٢١٨).

(٥) شرح علل الترمذي (١ / ٤١٤).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤ / ١٠٠).

(٧) علل الدارقطني (٦ / ٣٢١).

والحديث بوجهه الراجح منقطع، أبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني.

قال الترمذي: (وأبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة، إنما رواه عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة)[١].

وقد يكون مراد الترمذي هنا بيان انقطاع الحديث، وأن أبا قلابة لايرويه عن أبي ثعلبة مباشرة، لاترجيح ذكر أبي أسماء في الإسناد والله أعلم.

وقال العلائي: (وبخط الحافظ الضياء أنه لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني)[٢].

وروي هذا الحديث عن أبي ثعلبة من غير طريق أبي قلابة، وبعض هذه الروايات مخرج في الصحيحين.

فأخرجه البخاري في الصحيح(٥٤٨٨)، (٥٤٦٩)، ومسلم في الصحيح(١٩٣٠)، وأبو داود في السنن(٣٨٣٩)، والترمذي في السنن(١٤٦٤)، (١٥٦٠)، وابن ماجة في السنن (٣٢٠٧)، وابن الجارود في المنتقى(٩١٦)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٥٨٤)، (٧٥٨٥)، (٧٥٨٦)، (٨٤٥٣)، وابن حبان في الصحيح(٥٨٧٩) من طريق أبي إدريس الخولاني عائذ بن حبيب، عن أبي ثعلبة به بنحوه.

---

(١) سنن الترمذي (١٢٩/٤).

(٢) جامع التحصيل (ص: ٢١١).

(الحديث الثاني)

قال البزار-رحمه الله-: (حدثنا محمد بن المثنى، وعمرو بن علي، قالا: ثنا يحيى بن سعيد، قال: نا شعبة، وسفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال أحدهما: "خيركم"، وقال الآخر: "أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه"، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه، ورواه غير واحد عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، إلا أن يحيى بن سعيد جمع شعبة، والثوري في هذا الحديث، فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي، قال: عن سعد، وسمعت عمرو بن علي، يقول: قلت ليحيى: إن الثوري يرويه، عن علقمة عن أبي عبد الرحمن، فقال: سمعته من شعبة، عن علقمة، عن سعد، ثم سمعته من الثوري، فلم أشك أنه قال كما قال شعبة، أو فكان عندي كما رواه شعبة)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه علقمة بن مرثد، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الفريابي في فضائل القران(١٣).

وأبو عروبة الحراني في الفوائد(٤٨).

كلاهما (الفريابي، وأبو عروبة) عن محمد بن المثنى به بنحوه.

* وأخرجه الفريابي في فضائل القرآن(١٣).

والطحاوي في شرح المشكل(٥١٢٥) عن أحمد بن شعيب النسائي.

كلاهما (الفريابي، وأحمد) عن عمرو بن علي به بنحوه.

---

(١) مسند البزار - البحر الزخار (٢ / ٥٢).

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٧٩٨٣)، وابن الأعرابي في المعجم(١٩٩٣) من طريق عبيد الله بن سعيد الأشج.

وابن ماجة في السنن(٢١١)، وأبو عروبة في الفوائد(٤٨) عن محمد بن بشار.

وأحمد في المسند(٥٠٠)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية(١٤٨/٨).

وابن الضريس في فضائل القرآن(١٤٠) عن مسدد.

وابن الأعرابي في المعجم(١٩٩٣)، والقضاعي في المسند(١٢٤٠)، والبيهقي في الشعب(٢٠١٦)، والآداب(٨٥٤) من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي.

وأبو عروبة الحراني في الفوائد(٤٨) من طريق يحيى بن حكيم.

سبعتهم (عبيد الله، ومحمد، وأحمد، ومسدد، وابن الأعرابي، وعبد الرحمن، ويحيى) عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٥٠٢٧)، والدارمي في السنن(٣٣٨١)، وأبو نعيم في الحلية(١٩٣/٤)، والبيهقي في السنن(٢٢٧٢) من طريق حجاج بن منهال.

والنسائي في السنن الكبرى(٧٩٨٢) من طريق خالد بن الحارث.

والترمذي في السنن(٢٩٠٧) من طريق أبي داود الطيالسي، وهو في مسند أبي داود(٧٣).

وأبو داود في السنن(١٤٥٢)، وابن الضريس في فضائل القرآن(١٣٣)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٢٧٢)، والشعب(٢٠١٧) من طريق حفص بن عمر الحوضي.

وأحمد في المسند(٤١٣)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٦) من طريق عفان بن مسلم.

وأحمد في المسند(٤١٢)، والزهد(٢١٣٢) عن بهز بن حكيم، ومحمد بن جعفر، وحجاج بن محمد.

وسعيد بن منصور في التفسير(٢١)، والطحاوي في شرح المشكل(٥١٢٠) من طريق عبد الرحمن بن زياد.

وعلي بن الجعد في المسند(٤٧٥)، ومن طريقه الآجري في أخلاق أهل القرآن(١٥).

والفريابي في فضائل القرآن(١٢)، وابن الضريس في فضائل القرآن(١٣٢)، والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٧)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٢٧٢) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي.

والفريابي في فضائل القرآن(١٢)، والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٧) من طريق أبي عامرعبد الملك بن عمرو العقدي.

والفريابي في فضائل القرآن(١١) من طريق معاذ بن معاذ.

وابن الضريس في فضائل القرآن(٢٩٤)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٨)، والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٧) من طريق وهب بن جرير.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٢٧٢)، والشعب (٢٠١٧) من طريق مسلم بن إبراهيم.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٦) من طريق عمرو بن عاصم.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٧)، والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٨) من طريق بشر بن عمر الزهراني.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٦٧) من طريق سهل بن عتاب.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٩٦) من طريق يعقوب بن إسحاق الحضرمي.

والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٨) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

والطحاوي في شرح المشكل(٥١١٩) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ.

وابن قانع في معجم الصحابة(٢/٢٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٢٧٢) من طريق آدم بن أبي إياس.

وابن الأعرابي في المعجم(٣٦٩) من طريق نصر بن حماد.

وابن حبان في الصحيح(١١٨)، والشاموخي في حديثه(١٧) من طريق عبد الله بن رجاء.

وابن عدي في الكامل(١٥٨٦)، والبيهقي في السنن الصغير(٩٤٢) من طريق

يحيى بن آدم.

وأبو نعيم في الحلية(٤/١٩٣)، والبيهقي في الشعب(٢٠١٧) من طريق سليمان بن حرب.

وأبو نعيم في الحلية(٤/١٩٣) من طريق يعلى بن عباد، وداود بن المحبر.

والبيهقي في الشعب(١٧٨٥) من طريق شبابة بن سوار.

والبيهقي في الشعب(٢٠١٧) من طريق عمرو بن مرزوق.

جميعهم -واحد وثلاثون راويًا-(حجاج بن منهال، وخالد، وأبو داود، وحفص، وعفان، وبهز، ومحمد، وحجاج بن محمد، وعبد الرحمن، وابن الجعد، وأبو الوليد، وأبو عامر، ومعاذ، ووهب، ومسلم، وعمرو بن عاصم، وبشر، وسهل، وهاشم، ويعقوب، والضحاك، وعبد الله بن يزيد، وآدم، ونصر، وعبد الله بن رجاء، ويحيى، وسليمان، ويعلى، وداود، وشبابة، وعمرو بن مرزوق) عن شعبة به بنحوه.

*وأخرجه ابن عدي في الكامل(٤/٤٥٢) من طريق سالم بن سعيد القداح.

وابن عدي في الكامل(٤/٤٥٣) من طريق يحيى بن آدم، وزيد بن الحباب.

ثلاثتهم (سالم، ويحيى، وزيد) عن سفيان الثوري به بنحوه.

*وأخرجه البزار في المسند(٣٩٧)، وابن عدي في الكامل(١٥٨٦) من طريق قيس بن الربيع.

وابن عدي في الكامل(٤/٤٥٢) من طريق محمد بن أبان.

وأبو نعيم في الحلية(٤/١٩٣) معلقًا من طريق مسعر بن كدام.

والبيهقي في الشعب(١٧٨٤) من طريق عمرو بن قيس الملائي.

أربعتهم (قيس، ومحمد، ومسعر، وعمرو) عن علقمة بن مرثد به بنحوه.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، النبي ﷺ.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٥٠٢٨)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٠)، والبيهقي

في السنن الصغير(٩٤١)، والشعب(١٧٨٣) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

والترمذي(٢٩٠١) من طريق بشر بن السري.

والنسائي في السنن الكبرى(٧٩٨٤) من طريق عبد الله بن المبارك.

وابن ماجه في السنن(٢١٢)، وأحمد في المسند(٤٠٥) عن وكيع بن الجراح، وهو في الزهد لوكيع(٥٢١).

وأحمد في المسند(٤٠٥)، والخليلي في الفوائد(٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وعبد الرزاق في المصنف(٥٩٩)، والأمالي في آثار الصحابة(١٠٣)، ومن طريقه أبو عوانة في المستخرج(٣٧٧١)، والبيهقي في الشعب(١٧٨٣).

وابن الضريس في فضائل القرآن(١٣٥) عن محمد بن كثير العبدي.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٠) من طريق قبيصة بن عقبة.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧١) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود.

والطحاوي في شرح المشكل(٥١٢١) من طريق عبد الله بن وهب.

والطحاوي في شرح المشكل(٥١٢٣) من طريق مؤمل بن إسماعيل.

والطحاوي في شرح المشكل(٥١٢٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

وابن المقرئ في المعجم(١٩٨) من طريق محمد بن بشر العبدي.

والدارقطني في العلل(٢٨٣) معلقًا عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

وابن الصيداوي في المعجم(١٢٩) من طريق معاوية بن هشام.

والخليلي في الإرشاد(٢/٥٥١) من طريق أسباط بن محمد.

والخليلي في الفوائد(٢) من طريق نصر بن حزام.

جميعهم -سبعة عشر راويًا-(أبو نعيم، وبشر، وعبد الله، وكيع، وعبد الرحمن، وعبد الرزاق، ومحمد، وقبيصة، وأبو حذيفة، وابن وهب، ومؤمل، والفريابي، ومحمد بن بشر، وحماد، ومعاوية، وأسباط، ونصر) عن سفيان الثوري به بنحوه، إلا أنه في رواية عبد الرحمن بن مهدي عند الخليلي في الفوائد، ومعاوية بن هشام، ونصر بن مزاحم ذكر عبد الملك بن عمير بدل علقمة بن مرثد.

*وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن(١٣٨)، والفريابي في فضائل القرآن(١٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى(٢٤)، وتمام في الفوائد(١٧٥١)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(٥٥٦)، والبيهقي في الشعب(٢٠١٩)، والأسماء والصفات(٥٠٤)، (٥٠٦) من طريق الجراح بن الضحاك الكندي.

والفريابي في فضائل القرآن(١٠)، والدارقطني في العلل(٢٨٣) من طريق عبد الله بن عيسى.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٥)، وابن الأعرابي في المعجم(١٦١٣)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(٤٥٩/١) من طريق عمرو بن قيس الملائي.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٤)، وابن المقرىء في المعجم(١٨٥) من طريق أبي اليسع يحيى بن شعيب.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٦) من طريق محمد بن أبان.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٧٧٣) من طريق موسى الفراء.

والدارقطني في العلل(٢٨٣)معلقًا، وابن عدي في الكامل(٤٥٢/٤)، (١٦٩/٧) معلقًا من طريق قيس بن الربيع.

وابن المقرىء في المعجم(١٨٥)، وتمام في الفوائد(٢١١) من طريق مسعر بن كدام.

والدارقطني في العلل(٢٨٣) معلقًا عن أبي اليمان، ومحمد بن طلحة.

وأبو نعيم في الحلية(١٩٣/٤) معلقًا عن الربيع بن الركين، وعمرو بن النعمان الحضرمي، وسعدان بن يزيد اللخمي، وأيوب بن جابر، وسلمة بن صالح، وعثمان بن مقسم.

وابن بشران في الأمالي(٧٢٨) من طريق موسى بن قيس.

والخليلي في في الإرشاد(٦٢٩/٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

والخليلي في الإرشاد(١٦٤) من طريق أسباط بن محمد.

والمزي في التحفة(٢٥٨/٧) معلقًا عن أبي حنيفة النعمان.

جميعهم -عشرون راويًا-(الجراح، وعبد الله، وعمرو، ويحيى، ومحمد بن أبان،

وموسى، وقيس، ومسعر، وأبو اليمان، ومحمد بن طلحة، والربيع، وعمرو، وسعدان، وأيوب، وسلمة، وعثمان، وموسى، ويحيى، وأسباط، والنعمان) عن علقمة بن مرثد به بنحوه، وفي رواية عبد الله بن عيسى وقفه، وفي رواية الجراح بن الضحاك زاد فيه: "وفضل القرآن على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه"

الوجه الثالث: علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الدارقطني في العلل(٢٨٣) من طريق محمد بن أبان الجعفي، عن علقمة بن مرثد به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه علقمة بن مرثد، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

شعبة.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: يحيى بن سعيد القطان.

وقيس بن الربيع فيما يرويه عنه: يحيى بن آدم، وزيد بن الحباب.

ومحمد بن أبان فيما يرويه عنه: سعيد بن سالم القداح.

ومسعر بن كدام فيما يرويه عنه: خلف بن ياسين.

وعمرو بن قيس الملائي فيما يرويه عنه: شجاع بن الوليد.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

الجراح بن الضحاك الكندي، وعبد الله بن عيسى، ويحيى بن شعيب، وموسى الفراء، والربيع بن الركين، وعمرو بن النعمان، وسعدان بن يزيد اللخمي، وأيوب بن جابر، وسلمة بن صالح، وعثمان بن مقسم، ويحيى بن سعيد، وأبو حنيفة، وأسباط بن محمد.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين، وبشر بن السري، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن كثير العبدي، وقبيصة بن عقبة، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وعبد الله بن وهب، ومؤمل ابن إسماعيل، ومحمد الفريابي، وأسباط بن محمد، ونصر بن مزاحم.

ومحمد بن أبان فيما يرويه عنه: الحسين بن علي.

وعمرو بن قيس الملائي فيما يرويه عنه: شجاع بن الوليد.

ومسعر بن كدام، فيما يرويه عنه: محمد بن بشر العبدي.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون علقمة:

١- سفيان الثوري.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

يحيى بن سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[1].

ورواية يحيى بن سعيد، عن سفيان على هذا الوجه جاءت مقرونة مع رواية شعبة، فيحيى القطان حمل رواية سفيان الثوري، على رواية شعبة، فسفيان لايذكر فيها سعد بن عبيدة، وشعبة يذكره.

قال البزار: (. . . إلا أن يحيى بن سعيد جمع شعبة، والثوري في هذا الحديث فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي قال عن سعد).

وكذا قال ابن عدي: (. . . وذكر سعد بن عبيدة في هذا الإسناد عن الثوري غير

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

محفوظ، وإنما يذكر هذا عن يحيى القطان، جمع بين الثوري، وشعبة فذكر عنهما جميعا في الإسناد)[١].

وقال الخليلي: (... ويحيى القطان وهو إمام وقته، جمع بين الثوري، وشعبة، وحمل فيه سعد بن عبيدة)[٢].

وقال البيهقي: (ويشبه أن يكون يحيى بن سعيد حمل إسناد حديث سفيان على حديث شعبة، فإن سفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة، وإنما يذكره شعبة)[٣].

وسعيد بن سالم القداح (صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيها)[٤]، ويحيى بن آدم (ثقة حافظ فاضل)[٥]، وزيد بن الحباب (صدوق، يخطيء في حديث الثوري)[٦].

قال محمد بن بشار: (وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه عن سفيان عن سعد بن عبيدة)، ثم قال: (وهو أصح)[٧].

فهذا الوجه لا يصح عن سفيان، فقد أخطأ فيه يحيى بن سعيد القطان، وبقية من رووه ليسوا بأقوياء، سوى يحيى بن آدم، لكنه خولف من أكابر أصحاب سفيان، ورواية يحيى بن آدم، وزيد، قرن فيهما الراوي عنهما بين الثوري، وقيس بن الربيع بذكر سعد بن عبيدة، وسفيان لايذكره.

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

الجماعة من أصحابه وهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، وبشر بن السري، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن كثير العبدي، وقبيصة بن عقبة، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وعبد الله بن وهب، ومؤمل بن إسماعيل، ومحمد بن بشر، ومحمد الفريابي، وحماد بن أسامة، ومعاوية بن هشام، وأسباط بن محمد،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥٢).
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٤٩٧).
(٣) شعب الإيمان (٣/ ٥٠١).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٦).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٧)
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢)
(٧) سنن الترمذي (٥ / ١٧٤)

ونصر بن مزاحم.

إلا أن معاوية بن هشام، ونصر بن حازم، وكذا عبد الرحمن بن مهدي في رواية عمر بن شبة النميري (صدوق له تصانيف)[١] عنه، أبدلوا علقمة بن مرثد بعبد الملك بن عمير، وهو خطأ.

فأما عبد الرحمن بن مهدي.

قال الخليلي: (هذا غلط فاحش جدًا من حديث عبد الرحمن عن سفيان، وإنما روى عبد الرحمن هذا عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، وابن جمهور هذا ضعيف جدا، سألت عنه ابن أبي زرعة وابن لال، ورويا عنه فضعفاه جدا)[٢].

أما معاوية بن هشام، فهو ضعيف في الثوري.

قال عثمان الدارمي: (سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت:. . . فمعاوية بن هشام، فقال: صالح، وليس بذاك)[٣]، وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لمعاوية عن الثوري: (ولمعاوية بن هشام غير ما ذكرت حديث صالح عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به)[٤]، وقال العجلي: (الفريابي، ويحيى بن آدم، وأبو أحمد الزبيري، وقبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرواية عن سفيان قريب بعضهم من بعض، وأبو نعيم، ووكيع، وعبيد الله الأشجعي، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأبو داود الجفري، أثبت في سفيان من الفريابي وأصحابه، يعني الذي سماهم معه)[٥].

قال الخليلي: (فأما من حديث سفيان، عن عبد الملك، فتفرد به معاوية بن هشام القصار الكوفي. . . ويقال: إن معاوية أخطأ فيه)[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤١٣).
(٢) فوائد أبي يعلى الخليلي (ص: ٣٧).
(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦١).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٤٨).
(٥) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٢٦).
(٦) فوائد أبي يعلى الخليلي (ص: ٣٧).

وأما نصر بن مزاحم قال العقيلي: (كان يذهب إلى التشيع، وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير)[١]، وقال أبو حاتم: (واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه كان شبه عريف)[٢].

قال الخليلي: (وتابعه-يعني معاوية بن هشام في روايته السابقة- نصر بن مزاحم، وهو لين، عن سفيان)[٣].

فهذا هو المحفوظ عن سفيان الثوري، فهو من رواية الجماعة من أصحابه، وفيهم من هو في الطبقة الأولى كعبد الرحمن، ووكيع، وأبي نعيم الفضل بن دكين.

٢- قيس بن الربيع.

*رواه عنه على الوجه الأول:

مالك بن إسماعيل بن أبي غسان (ثقة متقن صحيح الكتاب عابد)[٤]، وزيد بن الحباب (صدوق يخطيء في حديث الثوري)[٥]، ويحيى بن آدم (ثقة حافظ فاضل)[٦]، ورواية زيد، ويحيى عن قيس هذه جاءت مقرونه مع رواية شعبة، فرواية قيس كما قال ابن عدي بعدم ذكر سعد بن عبيدة.

قال ابن عدي: (... وهذا الحديث جمع فيه أيضًا بين شعبة، وقيس، عن علقمة، وشعبة يذكر سعدًا، وقيس لايذكره، إلا أن يحيى بن آدم ذكره عنهما فذكر سعد بن عبيده)[٧].

وهؤلاء من صغار أصحاب قيس، وقيس تغير لما كبر وأُدخل في حديثه ماليس منه فحدث به، فيحتمل أن زيادة سعد مما أدخل عليه فالخطأ منه.

*وعلقه عنه على الوجه الثاني:

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٣٠٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٤٦٨).

(٣) فوائد أبي يعلى الخليلي (ص: ٣٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٧).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦٨).

ابن عدي.

وقد يكون قيس بن الربيع اضطرب في رواية هذا الحديث، فرواه على الوجهين.

وقيس(صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به)[١].

٣- محمد بن أبان الجعفي.

*رواه عنه على الوجه الأول:

سعيد بن سالم القداح.

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

الحسين بن علي (ثقة عابد)[٢].

*ورواه عنه على الوجه الثالث:

سعيد بن سالم القداح.

قال الدارقطني: (ووهم في ذكر أبان في إسناده)[٣].

ورواية سعيد بن سالم وقع فيها اضطراب، فرواه عن محمد بن أبان على الوجه الأول، وقرنه فيه مع سفيان الثوري، وهذا الوجه لا يصح أصلاً عن سفيان، ومرة رواه عن أبان على الوجه الثالث.

فالمحفوظ عن محمد بن أبان الوجه الثاني.

٤- مسعر بن كدام.

*رواه عنه على الوجه الأول:

ياسين بن معاذ قال البخاري: (منكر الحديث)[٤]، وقال الجوزجاني: (لم يقنع الناس

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٦٧).

(٣) علل الدارقطني (٣ / ٥٧).

(٤) التاريخ الصغير للبخاري (٢/ ١٦٩).

بحديثه)[١].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

محمد بن بشر (صدوق)[٢].

فيظهر أن المحفوظ عنه الوجه الثاني.

٥- عمرو بن قيس الملائي.

*رواه عنه على الوجه الأول:

شجاع بن الوليد (صدوق ورع له أوهام)[٣]، من رواية سعدان بن نصر قال أبو حاتم: (صدوق)[٤]، وقال الدارقطني: (ثقةٌ مأمونٌ)[٥].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

شجاع بن الوليد.

ولعل شجاعًا اضطرب في رواية هذا الحديث عن عمرو، فرواه عنه على الوجهين.

أما الاختلاف على علقمة فتلخص بما يلي:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

شعبة (ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث)[٦].

(١) أحوال الرجال (ص: ١٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٢٩١).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٧٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

سفيان الثوري، والجراح بن الضحاك الكندي (صدوق)[١]، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ثقة فيه تشيع)[٢]، ويحيى بن شعيب، وموسى الفراء (صدوق رمي بالتشيع)[٣]، ومسعر بن كدام (ثقة ثبت فاضل)[٤]، وعيسى بن أبي يعلى، والربيع بن الركين قال يحيى بن معين: (الربيع بن سهل الفزاري ليس بشيء)[٥]، وقال أبو حاتم: (الربيع بن سهل بن الركين هو شيخ)[٦]، وقال أبو زرعة: (منكر الحديث)[٧].

وعمرو بن النعمان قال أبو حاتم: (ليس به بأس صدوق)[٨]، وسعدان بن يزيد اللخمي (صدوق وسط)[٩]، وأيوب بن جابر (ضعيف)[١٠]، وسلمة بن صالح (صدوق)[١١]، وعثمان بن مقسم قال النسائي[١٢]، وأبو حاتم[١٣]: (متروك الحديث)، وأسباط بن محمد (ثقة ضعف في الثوري)[١٤].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٤٦٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر السابق.
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٢٦٥).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١١٨).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٧).
(١٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٥).
(١٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ١٦٩).
(١٤) تقريب التهذيب (ص: ٩٨).

ويحيى بن سعيد الأنصاري (ثقة ثبت)[١]، ولا يثبت عنه، فقد نقل الخليلي عن أبي القاسم بن ثابت الحافظ قوله بعد أن ساق حديث يحيى بن سعيد: (هذا حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن علقمة، فلما خرجت إلى الدينور وعرضته على عمر بن سهل، فقال: ويحك، غلط شيخك مع حفظه وشيخ شيخك، حدثناه عبيد بن عبد الواحد، وإنما هذا يحيى بن شعيب أبو اليسع، وصحف من قال: يحيى بن سعيد فكتبت ذلك إلى ابن حرارة، فقال: جزاك الله يا أبا حفص عنا خيرا ورجع إلى قوله)[٢].

وأبو حنيفة ولا يثبت عنه أيضًا فروايته معلقة.

تبين من العرض السابق أن الوجهين قويان جدًا عن علقمة بن مرثد، فالأول من رواية شعبة بن الحجاج، والثاني من رواية سفيان الثوري وجماعة.

وهذا الحديث مما حكم فيه العلماء لسفيان على شعبة، وقد تابع سفيان عليه عددًا من الرواة.

قال الترمذي: (وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأن حديث سفيان أشبه، قال علي بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان، سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني، وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني)[٣].

وقد رجح الدارقطني الزيادة فيه بذكر سعد، قال الدارقطني بعد أن ساق الاختلاف في هذا الحديث: (وأصحها حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ)[٤].

وقال المزي: (والمحفوظ رواية الجماعة، عن سفيان. . . وهو مما حكم فيه لسفيان على شعبة)[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢ / ٦٢٩).

(٣) سنن الترمذي (٥ / ١٧٤).

(٤) علل الدارقطني (٣ / ٥٩).

(٥) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٧ / ٢٥٨).

قال ابن حجر: (ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد)[١].

وقد أخرج البخاري الحديث من الوجهين، فقد يكون يرجح رواية سفيان الثوري، ويرى أن زيادة سعد بن عبيدة في الإسناد لاتؤثر في صحة الإسناد بدونها، أو رأى أن شعبة حفظ الزيادة بقرينة أن من زاد في الإسناد، فقد حفظ.

ويبقى الكلام في مسألة سماع أبي عبد الرحمن من عثمان رضي الله عنه.

فقد قال شعبة: (ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان، ولا من عبد الله، ولكن قد سمع من علي ﷺ)

قال البخاري: (. . . سمع عليًا، وعثمان، وابن مسعود ﷺ...)[٢].

وقال ابن حبان: (. . وزعم شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان، ولا من عبد الله، وسمع عليا. . .)[٣].

وقال الخطيب: (سمع عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبا موسى الأشعري) [٤].

وقال الذهبي: (قرأ على عثمان وعلي وابن مسعود وسمع منهم)[٥].

وبهذا قال العلائي، ونقل عن أبي عمر الداني قوله: (أخذ أبو عبد الرحمن القراءة عرضا عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت ﷺ)[٦].

قال ابن حجر: (ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة، عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩ / ٧٥).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٧٨).

(٣) الثقات لابن حبان (٥ / ٩).

(٤) تاريخ بغداد (١١ / ٨٨).

(٥) تذكرة الحفاظ (١ / ٤٧).

(٦) جامع التحصيل (ص: ٢٠٨).

على أنه سمعه في ذلك الزمان، وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه، وهو عثمان ﷺ ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه قوله: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه")[١].

وعبد الله بن عيسى إلا أنه وقفه قال الدارقطني: (ورفعه بعض الكوفيين، عن زهير، عن عبد الله بن عيسى، ولا يثبت مرفوعا)[٢] ولم يوافقه أحد على الوقف، فلا يثبت.

والجراح بن الضحاك الكندي، وزاد فيه"وفضل القرآن على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه" وهذه الزيادة، إنما هي من كلام أبي عبد الرحمن السلمي.

قال الدارقطني: (ورواه الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وقد اختلف عن إسحاق بن سليمان فيه، فقال يعلى بن المنهال، عن إسحاق بن سليمان، عن الجراح: "وفضل كلام الله على سائر خلقه، أدرجه في كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي عبد الرحمن السلمي.

وبين ذلك إسحاق بن راهويه، وغيره في روايتهم عن إسحاق بن سليمان)[٣].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩ / ٧٥).
(٢) علل الدارقطني (٣ / ٥٣)
(٣) علل الدارقطني (٣ / ٥٧)

(الحديث الثالث)

قال البزار-رحمه الله-: (وسمعت محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري يذكر عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها".

وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث)(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه همام بن يحيى، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو عوانة في المستخرج(٤١١٦)، (٤١١٧) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

والطبراني في الأوسط(٤٦٨١) من طريق محمد بن يحيى القزاز.

كلاهما (أبو قلابة، ومحمد) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد به بنحوه، إلا أن محمدًا اقتصر على سعيد و لم يذكر يحيى، وفي رواية أبي قلابة، قال: حدثنا أبو عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ويحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "أنه نهى أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها".

*وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٨٠)، والبزار في المسند(٧٨١٧)، والعقيلي في الضعفاء(٣٧/٤)، والطبراني في مسند الشاميين(٢٦٢٦)، والمعجم الأوسط(٤٦٨١) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به بنحوه، وعند البزار، والطبراني ذكر مع سعيد بن المسيب أبا العالية.

---

(١) مسند البزار- البحر الزخار (١٤ / ٢٤٣).

الوجه الثاني: همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٨٠) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

وابن مخلد في الفوائد(٤٠) عن عبيد الله بن موسى.

كلاهما (أبو عاصم، وعبيد الله) عن همام به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٨٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به بنحوه.

الوجه الثالث: همام عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٨٠)، والبزار في المسند(٤٥٦٧) من طريق محمد بن بلال، عن همام به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه همام، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد فيما يرويه عنه: محمد بن سعيد التستري، وأبو قلابه، ومحمد بن يحيى القزاز.

الوجه الثاني: همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبيد الله بن موسى.

وأبو عاصم الضحاك بن مخلد فيما يرويه عنه: محمد بن إسماعيل البخاري.

الوجه الثالث: همام عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن بلال.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون أبي قلابة:

١- أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

*رواه عنه على الوجه الأول:

محمد بن سعيد بن يزيد (مقبول)(١)، وأبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي (صدوق يخطىء، تغير حفظه لما سكن بغداد)(٢).

ومحمد بن يحيى القزاز قال الدارقطني: (لا بأس به)(٣).

وفي هذا الوجه جمع بين رواية سعيد، ويحيى بن أبي كثير على الوصل، ورواية سعيد ليست كذلك، إنما هي مرسلة.

والظاهر أن أبا عاصم كان يتجوز في رواية هذا الحديث بالجمع بين يحيى، وسعيد، و جاز هذا على من جاء بعده، فأخطأوا في فهم سياق الرواية بالجمع، وساقوا الروايتين مساقًا واحدًا على الوصل.

قال البزار: (وهذا الحديث، إنما الرفع فيه عندي حديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث).

وتوبع همام في هذا الحديث، فرواه عن قتادة سعيد بن بشير، وقد قرن في بعض رواياته مع سعيد بن المسيب أبا العالية.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (١ / ١٤٥).

وسعيد بن بشير (ضعيف)[١].

قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن ابن المسيب، وأبي العالية، عن أبي هريرة إلا سعيد بن بشير)[٢].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

محمد بن إسماعيل البخاري (جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث)[٣].

أما الاختلاف على همام فتلخص بما يلي:

الوجه الأول: همام عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد (ثقة ثبت)[٤]، وعبيد الله بن موسى (ثقة كان يتشيع)[٥]، قال أحمد: (من عبيد الله؟ كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى)[٦]، وقال أيضًا: (رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فأعرضت عنه لم يكن لي فيه رأي)[٧]، وقال معاوية بن صالح: (سألت يحيى بن معين عنه، فقال: اكتب عنه، فقد كتبنا عنه)[٨]، وقال أيضا: (ثقة ما أقربه من ابن اليمان)[٩]، وقال العجلي: (ثقة، وكان عالما بالقرآن رأسا فيه)[١٠]، وقال أبو حاتم:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

(٢) مسند البزار - البحر الزخار (١٤ / ٢٤٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٥).

(٦) سؤالات الأثرم (١ / ٢٩٧).

(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ١٢٧).

(٨) المصدر السابق.

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٢).

(١٠) الثقات للعجلي (٢ / ١١٤).

(صدوق حسن الحديث)[١]، وقال أيضًا(هو ثقة)[٢].

الوجه الثاني: همام عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ.

محمد بن بلال (صدوق يغرب)[٣].

قال البخاري: (ولا يصح فيه سمرة)[٤].

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه)[٥].

مماسبق يظهر صحة الوجه الثاني عن همام، الصواب أنه عن يحيى مرفوعًا، وعن سعيد مرسلا.

ومما يؤيد ذلك أن همامًا توبع عليه، فقد تابعه سعيد بن أبي عروبة.

وسعيد بن أبي عروبة (ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة)[٦]، قال يحيى بن معين: (أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة)[٧]، وقال إسحاق بن هانيء: (سألت أبا عبد الله، قلت: أيما أحب إليك في حديث قتادة سعيد بن أبي عروبة، أو همام، أو شعبة، أو الدستوائي؟ فسمعته يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام)[٨].

ومع صحة هذا الوجه عن قتادة (ثقة ثبت)[٩]، فقد خولف في روايته عن سعيد بن المسيب، خالفه يحيى بن سعيد الأنصاري (ثقة ثبت)[١٠]، فجعله عن سعيد بن

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٣٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٠).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١ / ٤٣).

(٥) مسند البزار - البحر الزخار (١٠ / ٤١٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

(٧) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٩٤).

(٨) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٩٤).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

المسيب من قوله غير مرفوع.

وقد أخرج رواية يحيى بن سعيد:

مالك في الموطأ(٢١).

وابن أبي شيبة(١٧٤٦٤) عن عبد الله بن نمير.

والبزار في المسند(٧٨٢٤) من طريق سفيان بن عيينة.

ثلاثتهم(مالك، وعبد الله، وسفيان) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به بنحوه، وفي رواية سفيان وقفه على أبي هريرة، وفي رواية مالك زيادة "وأن يطأ الرجل وليدة، وفي بطنها جنين لغيره"، وفي رواية ابن نمير اقتصر على الزيادة.

قال البزار في نقد رواية سفيان: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن يحي، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان، رواه عنه الحميدي، وأبو مسلم المستملي)[1].

وقتادة لم يصرح بالتحديث عن سعيد بن المسيب، وقد تكلم العلماء في روايته عن سعيد، التي لايصرح فيها بالتحديث، فقد كان يروي عن بعض الضعفاء فيسقطهم.

قال أحمد: (أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب ما أدري كيف هي، قد أدخل بينه وبين سعيد نحوا من عشرة رجال لا يعرفون)[2]، وقال أيضًا: (هؤلاء الرجال ما أدخل قتادة بينه وبين سعيد بن المسيب ممن روى عنه، عن سعيد بن المسيب منهم داود بن أبي هند، ويزيد الرشك، ومحمد بن سعيد بن المسيب، وداود بن أبي عاصم، وإسماعيل بن عمران العنزي)[3].

ويظهر رجحان رواية يحيى بن سعيد من قوله، على رواية قتادة، فقتادة لم يصرح بالتحديث عن سعيد بن المسيب، وتكلم العلماء في روايته التي لايصرح فيها بالتحديث عن سعيد.

وهذا كله بالنسبة لرواية همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وأما رواية همام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فقد توبع فيها همام، فرواه عن يحيى جماعة.

---

(١) مسند البزار- البحر الزخار (٢٤٣/١٤).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ٢٦٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٣٢٢).

أخرج روايته مسلم في الصحيح(١٤٨)، والشافعي في الغيلانيات(٥٨٦) من طريق هشام الدستوائي.

والنسائي في السنن الكبرى(٥٤٠١) من طريق أبي إسماعيل إبراهيم بن عبد الرحمن.

وأحمد في المسند(٩١٢٤)، وأبو عوانة في المستخرج(٤١١٥) من طريق أبان بن يزيد العطار.

وأحمد في المسند(٩٤٤٦) والبيهقي(٢٤٤٦) في الصغير من طريق شيبان بن عبد الرحمن.

وأبو عوانه في المستخرج(٤١١٣) من طريق أبي عمرو الأوزاعي.

وأبو عوانه في المستخرج(٤١١٤) من طريق علي بن المبارك.

وأبو عوانه في المستخرج(٤١١٥) من طريق حرب بن شداد.

سبعتهم (هشام، وأبو إسماعيل، وأبان، شيبان، أبو عمرو، علي، حرب) عن يحي بن أبي كثير به بنحوه.

وهذا الحديث يرويه جماعة آخرون عن أبي هريرة، منهم عراك بن مالك، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن يسار، وعبد الملك بن مروان، وسليمان ابن يسار، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله، وأبو صالح، وبعض هذه الروايات مخرج في الصحيحين.

(الحديث الرابع)

قال البزار-رحمه الله-: (حدثنا محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، قال: نا يحيى بن سعيد، قال: نا مجالد، عن عامر، عن مسروق، عن عبد الله يرفعه قال: "يؤتى بالقاضي يوم القيامة فيوقف على شفير جهنم، فإن أمر به ودفع فهوى فيها سبعين خريفا".

وهذا الحديث لا نعلم أسنده، عن مجالد إلا يحيى بن سعيد، قال: وسمعت عمرو بن علي يذكر هذا الحديث، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن فضيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدًا رفعه عن ابن فضيل، إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى، وابن فضيل)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه مجالد بن سعيد، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ

.

*أخرجه الدارقطني في السنن(٤٤٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٠١٧٢) من طريق عمرو ابن علي، عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه ابن ماجه(٢٣١١) من طريق أبي بكر الباهلي.

وأحمد في المسند(١٤٠٩٧)، -ومن طريقه والطبراني في المعجم الكبير(١٠٣١٣)، والأوسط (٣٧٨٥)-.

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠٢٢٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي.

---

(١) مسند البزار - البحر الزخار (٥ / ٣٢١) : ١٩٣٩

والبيهقي في الشعب(٧١٢٧) من طريق أحمد بن الخليل الشيباني.

أربعتهم (أبو بكر، وأحمد، ومحمد، وأحمد بن الخليل) عن يحى بن سعيد، عن مجالد به بنحوه، وذكر بدل "السبعين" "أربعين"، وفي رواية محمد بن أبي بكر قال: ربما ذكر النبي ﷺ.

الوجه الثاني: مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله موقوفًا.

*أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٢٣٤١٤)، (٣٣٢١٢) عن عبد الرحيم بن سليمان.

وابن أبي الدنيا في الأهوال(٢٤٢) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

كلاهما (عبد الرحيم، ويحيى) عن مجالد به بنحوه، وذكر بدل "السبعين" "أربعين".

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه مجالد بن سعيد، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ

.

يرويه عنه:

يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن فضيل.

الوجه الثاني: مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله موقوفًا.

يرويه عنه:

عبد الرحيم بن سليمان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

فالوجه الأول يرويه:

يحيى بن سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[1]، ومحمد بن فضيل (صدوق

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

عارف رمي بالتشيع)[١].

ورواية محمد بن فضيل قرنه فيها عمرو بن علي بيحيى بن سعيد القطان، وهو الذي اشتهر عنه الرفع، ولَم أقف على رواية محمد بن فضيل عند غير البزار -في النص المثبت-، وهذا يؤيد كلام البزار بعدم صحتها بقوله: (وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل، على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدا رفعه عن ابن فضيل، إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى ،وابن فضيل).

والوجه الثاني يرويه:

عبد الرحيم بن سليمان: (ثقة)[٢]، يحيى بن أبي زائدة (ثقة متقن)[٣].

فتبين من هذا العرض صحة الوجهين عن مجالد بن سعيد، لثقة رواتهما وجلالتهم، والعهدة فيه على مجالد نفسه.

قال أحمد: (مجالد ليس بشيء، يرفع حديثًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس)[٤]، وقال يحيى بن معين: (مجالد ضعيف واهي الحديث)[٥]، وعن أبي بكر بن خيثمة قال: (قلت ليحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه؟ قال: نعم، قلت: ولَم يرفع حديثه؟ قال: لضعفه)[٦]، وقال يحيى بن سعيد: (كان مجالد يلقن الحديث إذا لقن)[٧]، وقال النسائي: (ضعيف)[٨].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٦١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٦٢).

(٧) الثقات للعجلي (١ / ٤٢٠).

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٥).

وقد جاء في رواية محمد بن أبي بكر لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد: ربما ذكر النبي ﷺ، فالظاهر أن هذا من كلام يحيى بن سعيد، يشير فيه إلى أن مجالدًا تارة يرفعه، وتارة لا يرفعه.

والحديث من وجهيه المرفوع، والموقوف، ضعيف لحال مجالد بن سعيد، واضطرابه في هذا الحديث والله أعلم.

(الحديث الخامس)

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله-: (سألت أبي عن حديث حدثنا به يونس بن حبيب الأصبهاني، عن أبي داود، عن أبي الأشهب، وجرير بن حازم، وحماد بن نجيح، وسلم بن زرير، وصخر بن جويرية، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، وابن عباس، قالا: قال رسول الله ﷺ: "نظرت في الجنة، فإذا أكثر أهلها الفقراء، ونظرت في النار، فإذا أكثر أهلها النساء"

فسمعت أبي يقول: هذا! فإن بعضهم يروي عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وبعضهم يروي عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، ولا أعلم واحدًا منهم يجمع عن أبي رجاء بين ابن عباس وعمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية فإنهم يروون عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، لا يذكرون عمران بن حصين.

وأما سلم بن زُرير: فإنه يروي عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

وأما جرير بن حازم: فلا أدري كيف يروي! فإنه لم يقع عندنا.

فهذا علة هذا الحديث.

وروى أيوب السختياني، وسعيد بن أبي عروبة؛ فإنهما رويا عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وروى قتادة، وعوف الأعرابي، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ)[1].

تخريج الحديث:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/٣٧٣).

هذا الحديث يرويه أبو رجاء العطاردي، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو رجاء العطاردي، عن عمران، وابن عباس، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو نعيم في الحلية(٢/٣٠٨)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق عبد الله بن جعفر، عن يونس بن حبيب به بنحوه.

*وهو في مسند أبي داود الطيالسي(٨٧٢).

*وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٤/١٨١) عن السكن بن سليمان الأزدي، عن سلم بن زرير به بنحوه.

الوجه الثاني: أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد(٣٠٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٦)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق شيبان بن فروخ، عن أبي الأشهب به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٩٢١٩) من طريق عثمان بن عمر.

وأحمد في المسند(٢٠٨٦) عن وكيع.

وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه(٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان(٩٨٩٩)، والبعث والنشور(١٩٥)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق مسلم بن إبراهيم.

ثلاثتهم (عثمان، ووكيع، ومسلم) عن حماد بن نجيح به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٩٢١٩) من طريق المعافى بن عمران، وهو في الزهد للمعافى(١٠٤).

وابن الجعد في المسند(٣٠٤٤)، ومن طريقه الآجري في الشريعة(٩١٨)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٥).

وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه(٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان(٩٨٩٩)، والبعث والنشور(١٩٥)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق مسلم بن إبراهيم.

ثلاثتهم (المعافى، وابن الجعد، ومسلم) عن صخر بن جويرية به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(٢٧٣٧)، والترمذي في السنن(٢٦٠٢)، وأحمد في المسند

(٣٣٨٦)، وابن الجعد في المسند(٣٠٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٧)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق إسماعيل بن علية.

والنسائي في السنن الكبرى(٩٢١٧)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(٢٢٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٨) من طريق عبد الوهاب الثقفي.

والبغوي في مسند ابن الجعد(٣٠٤٧)، والآجري في الشريعة(٩١٩) من طريق محمد ابن عبد الرحمن الطفاوي.

والبغوي في مسند ابن الجعد(٣٠٤٨) من طريق وهيب.

والطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٩)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق داود بن الزبرقان.

خمستهم (إسماعيل، وعبد الوهاب، ومحمد، ووهيب، وداود) عن أيوب به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٩٢١٨)، وعبد بن حميد في المسند(٦٩١)، وهنّاد بن السَّري في الزهد والبيهقي في شعب الإيمان(٩٩٠٠)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق جعفر بن عون

وهناد بن السري في الزهد(٢٤٦)، (٦٠٤) من طريق عبدة بن سليمان.

كلاهما (جعفر، وعبدة) عن سعيد بن أبي عروبة به بنحوه.

*وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير(١٢٧٦٩)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق مطر الوراق، عن أبي رجاء العطاردي به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١٠١) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن سلم بن زرير به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير(١٨١/٤)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق معمر، عن قتادة به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٥١٩٨)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق

عثمان بن الهيثم، عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠١) من طريق أيوب السختياني، عن أبي رجاء العطاردي به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح (٢٧٣٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٢٦٧)، وأحمد في المسند(١٩٨٣٧)، (١٩٩٨٢) والبخاري في التاريخ الكبير (١٨٢/٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨٢٦٢-٢٦٤)، والأوسط(٢٥٠٦)، والقطيعي في جزء الألف دينار (٢١٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٨١٧) من طريق مطرف بن يزيد.

والنسائي في السنن الكبرى (٩٢٦٦) من طريق عبد الله بن يزيد.

كلاهما(مطرف، وعبد الله) عن عمران به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو رجاء العطاردي، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو رجاء، عن عمران، وابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو الأشهب فيما يرويه عنه: أبو داود الطيالسي.

وجرير بن حازم فيما يرويه عنه: أبو داود الطيالسي.

وحماد بن نجيح فيما يرويه عنه: أبو داود الطيالسي.

وسلم بن زرير فيما يرويه عنه: أبو داود الطيالسي، والسكن بن سليمان الأزدي.

وصخر بن جويرية فيما يرويه عنه: أبو داود الطيالسي.

الوجه الثاني: أبو رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

سعيد بن أبي عروبه، ومطر الوراق.

وأبو الأشهب فيما يرويه عنه: شيبان بن فروخ.

وحماد بن نجيح فيما يرويه عنه: عثمان بن عمر، ووكيع، ومسلم بن إبراهيم.

وصخر بن جويرية فيما يرويه عنه: المعافى بن عمران، وعلي بن الجعد، ومسلم بن إبراهيم.

وأيوب السختياني فيما يرويه عنه: إسماعيل بن علية، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد الطفاوي، ووهيب، وداود بن الزبرقان.

الوجه الثالث: أبو رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قتادة، وعوف بن أبي جميلة.

سلم بن زرير فيما يرويه عنه: أبو الوليد الطيالسي.

وأيوب السختياني فيما يرويه: عنه عبد الورث بن سعيد.

من العرض السابق تبين وجود اختلاف على الرواة دون أبي رجاء:

١- أبو الأشهب، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية:

*فرواه عنهم أبو داود الطيالسي (ثقة حافظ غلط في أحاديث)[1]، على الوجه الأول أبو رجاء، عن عمران بن حصين، وابن عباس، عن النبي ﷺ.

قال أبو حاتم بعد أن سُئل عن رواية أبي داود الطيالسي التي جمع فيها بين عدد من شيوخه: (هذا! فإن بعضهم يروي عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وبعضهم يروي عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، ولا أعلم واحدًا منهم يجمع عن أبي رجاء، بين ابن عباس، وعمران بن حصين، عن النبي ﷺ).

وقال الخطيب: (كذا روى أبو داود الطيالسي هذا الحديث، وخلط في جمعه بين روايات هؤلاء الخمسة...)[2].

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٧٩).

مما سبق تبين عدم صحة هذا الوجه عن هؤلاء، وهذا ماذهب إليه أبو حاتم، والخطيب.

فقد خلط أبو داود في روايات هذا الحديث وحمل بعضها على بعض.

*وخالف أباداود جماعة فرووه عن أبي الأشهب، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، عن أبي رجاء، عن ابن عباس وحده:

فرواه عن أبي الأشهب: شيبان بن فروخ (صدوق يهم، ورمي بالقدر)(١).

ورواه عن حماد بن نجيح: عثمان بن عمر (ثقة قيل: كان يحيى ابن سعيد لا يرضاه)(٢)، ووثقه أحمد(٣)، وقال ابن معين: (ثقة)(٤)، وقال أبو حاتم: (صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه)(٥).

ووكيع (ثقة حافظ عابد)(٦)، ومسلم بن إبراهيم (ثقة مأمون مكثر)(٧).

ورواه عن صخر بن جويرية: المعافى بن عمران (ويقال له: ياقوتة العلماء، ثقة عابد فقيه)(٨)، وعلي بن الجعد (ثقة ثبت، رمي بالتشيع)(٩)، ومسلم بن إبراهيم.

٢- سلم بن زرير.

*رواه أبو داود الطيالسي، والسكن بن سليمان عنه، عن أبي رجاء، عن عمران، وابن عباس، عن النبي ﷺ:

أما أبو داود الطيالسي، فروايته جمع فيها بين خمسة من شيوخه، وحمل رواياتهم بعضها على بعض، كما تقدم في الكلام على روايته عن أبي الأشهب، وحماد، وصخر.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥).

(٣) تاريخ بغداد (١١ / ٢٨١).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٨٣).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ١٥٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٨).

وأما السكن بن سليمان فترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولاتعديلًا[١].

*وخالفهما أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ثقة ثبت)[٢]، فرواه عن أبي رجاء، عن عمران، عن النبي ﷺ:

وروايته هي الراجحة لجلالته وحفظه.

٣- أيوب السختياني.

*فرواه عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ:

إسماعيل بن علية (ثقة حافظ)[٣]، وعبد الوهاب الثقفي (ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين)[٤]، ومحمد الطفاوي (صدوق يهم)[٥]، قال يحيى بن معين: (محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ليس به بأس)[٦]، وقال أيضًا: (صالح)[٧]، وقال أحمد: (كان يدلس)[٨]، وقال علي بن المديني: (محمد بن عبد الرحمن الطفاوي كان ثقة)[٩]، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس صدوق صالح، إلا أنه يهم أحيانا)[١٠]، وقال أبو زرعة: (منكر، إلا أن أحمد حدثنا عنه)[١١].

ووهيب (ثقة ثبت، لكنه تغير قليلا بأخرة)[١٢]، وداود بن الزبرقان (متروك، وكذبه

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤ / ١٨١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٤٢).

(٧) المصدر السابق.

(٨) تاريخ بغداد (٣ / ٥٣٣).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٣٢٤).

(١١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٣٨٩).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٦).

الأزدي)[1].

قال النسائي: (أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وابن علية)[2]، وقال ابن رجب: (ورجحت طائفة ابن علية، على حماد)[3]، وقال البرديجي: (ابن علية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد)[4].

فهذا الوجه هو المحفوظ عن أيوب، وهو ما ذكره ابن أبي حاتم -في النص المثبت- و لم يذكر غيره.

*وخالفهم عبد الورث بن سعيد (ثقة ثبت رمي بالقدر و لم يثبت عنه)[5]، فرواه عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ:

قال الخطيب: (لا نعلم أحدا اجتمعت له الروايتان عن أبي رجاء غير أيوب السختياني، فرواه عن أبي رجاء، عن ابن عباس، ورواه أيضا عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين)[6].

لكن رواية عبد الوارث هذه التي اعتمد عليها الخطيب في إثبات رواية أيوب على هذا الوجه، معلولة لا تصح.

قال أبو القاسم البغوي: (روى هذا الحديث غير واحد، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، ورواه عبد الوارث، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، وخالف رواية الجميع)[7].

وقال أبو مسعود الدمشقي: (إنما رواه عن أيوب كذلك عبد الوارث، وسائر أصحاب أيوب يقولون: عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس. . .)[8].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٩٨).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٩٩).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).
(٦) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٨٦).
(٧) مسند ابن الجعد (ص: ٤٤٧).
(٨) تحفة الأشراف (٨/١٩٧).

أما الاختلاف على أبي رجاء العطاردي، فهو كما يلي:

الوجه الأول: أبو رجاء، عن عمران، وابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه: جرير بن حازم (ثقة، وله أوهام إذا حدث من حفظه)[1].

قال ابن أبي حاتم في تعليقه على كلام أبيه على رواية أبي داود الطيالسي الخمسة على هذا الوجه وفيهم جرير: (وأما جرير بن حازم: فلا أدري كيف يروي! فإنه لم يقع عندنا).

و لم أقف على رواية جرير إلا مجموعًا مع الأربعة، وهي رواية أبي داود التي وقع فيها الحمل، ورواية جرير هذه، إما أن تكون في الأصل جاءت على أحد الوجهين الثاني، أو الثالث، وأخطأ أبو داود بروايته عن الخمسة جميعًا حين جمعهم على هذا الوجه.

أو يكون الخطأ وقع أصلاً من جرير، فرواه على هذا الوجه، حيث خالف فيه الثقات، وحمل أبو داود رواية الأربعة على روايته هنا والله أعلم.

فهذا الوجه لايصح عن أبي رجاء.

الوجه الثاني: أبو رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو الأشهب (ثقة)[2]، وحماد بن نجيح (صدوق)[3]، وصخر بن جويرية (قال أحمد: ثقة ثقة، وقال القطان: ذهب كتابه ثم وجده فتكلم فيه لذلك)[4]، وأيوب السختياني (ثقة ثبت حجة) [5]، وسعيد بن أبي عروبة (ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط) [6]، ومطر الوراق (صدوق كثير الخطأ)[7].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٤).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

الوجه الثالث: أبو رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

سلم بن زرير (وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي)(١)، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي (ثقة رمي بالقدر وبالتشيع)(٢)، وقتادة (ثقة ثبت)(٣).

وهذان الوجهان:

- أبو رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

- أبو رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

كلاهما قوي بالنظر للرواة عن أبي رجاء، وقد اختلف العلماء في النظر فيما بينهما، فأخرج البخاري الوجه الثالث، وأخرج مسلم الوجه الثاني -كما تقدم في التخريج-.

ورجح أبو حاتم الوجه الثاني، لما سأله ابنه عن هذا الحديث، قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه صخر بن جويرية، وأيوب، وحماد بن نجيح، عن أبي رجاء العطاردي، حدثنا ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: "اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء والمساكين، واطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء؟"

قال أبي: رواه عوف، وسلم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، قال أبي: ابن عباس أشبه، لأن أيوب أحفظهم وأشبههم)(٤).

وذهب الترمذي إلى حفظهما فقال: (هكذا يقول عوف، عن أبي رجاء، عن عمران ابن حصين، ويقول أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال، ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعا، وقد روى غير عوف أيضا هذا الحديث عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين)(٥).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥ / ٦٦-٦٧).

(٥) سنن الترمذي (٤ / ٧١٦).

وكذا الخطيب فيما يظهر من قوله: (والحديث عند أبي رجاء، عن ابن عباس، وعن عمران جميعا)[١].

فتبين أن الوجهين محفوظان عن أبي رجاء:

- أبو رجاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

- أبو رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

وما ذهب إليه الترمذي، والخطيب قوي جدًا، وذلك بالنظر لرواة الوجهين، وإن كان رواته عن أبي رجاء، عن ابن عباس أقوى وأثبت، لكنه قد جاء من غير طريق أبي رجاء عن عمران، فتابعه مطرف بن يزيد، وروايته في مسلم - كما سبق في التخريج-.

وعبد الله بن يزيد، لكن وقع في روايته اختلاف هل هي عن أخيه مطرف، عن عمران، وهذا من رواية الضحاك بن يسار قال فيه يحيى بن معين: (الضحاك بن يسار، يضعفه البصريون)[٢]، وقال العقيلي: (ضعيف)[٣]، وقال النسائي: (ضحاك بن يسار، بصري ضعيف)[٤]، وقال أبوحاتم: (لا بأس به)، وقال الذهبي: (فيه ضعف)[٥].

أو عن عمران مباشرة، وهذا من رواية قتادة (ثقة ثبت)[٦]، فالراجح رواية عبد الله، عن عمران والله أعلم.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٧٩).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٣٥).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٢١٨).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٠).

(٥) لسان الميزان (٣ / ٢٠١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(الحديث السادس)

قال ابن أبي حاتم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وسمعت أبي وذكر حديثا رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام: "أنه خاصم رجلا من الأنصار - قد شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - إلى رسول الله ﷺ في شراج الحرة، كانا يسقيان به - كليهما - النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فقال رسول الله ﷺ: اسق يا زبير! ثم أرسل إلى جارك، فغضب الأنصاري وقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمتك؟! فتلون وجه رسول الله ﷺ، قال: يا زبير! اسق، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، واستوفى رسول الله ﷺ للزبير حقه..."وذكر الحديث.

فسمعت أبي يقول: أخطأ ابن وهب في هذا الحديث، الليث لا يقول: عن الزبير.

قال أبو محمد: إنما يقول الليث: عن الزهري، عن عروة، أن عبد الله بن الزبير حدثه: "أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير. . . "

وأبو بشر، عن الزهري، عن عروة، أن الزبير كان يحدث: "أنه خاصم رجلا من الأنصار... ")(1).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٥٩٢٤)، والمجتبى(٥٤٠٧)، والطبري في التفسير(٩٩١٢) وابن أبي حاتم في التفسير(٥٥٥٨)، والطحاوي في شرح المشكل(٦٣٢) من طريق يونس بن عبد الأعلى.

والنسائي في السنن الكبرى(٥٩٢٤)، والمجتبى(٥٤٠٧) من طريق الحارث بن مسكين.

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣ / ٦٨٠).

وابن الجارود في المنتقى(١٠٢١)، وابن منلة في الإيمان(٢٥٣) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم.

ثلاثتهم (يونس، والحارث، ومحمد) عن عبد الله بن وهب به بنحوه.

*وأخرجه الحاكم في المستدرك(٥٥٦٥) من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري، عن الزهري به بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير ﷺ.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٢٣٥٩) عن عبد الله بن يوسف التنيسي.

ومسلم في الصحيح(٢٣٥٧)، والترمذي في السنن(٣٠٢٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٥٩٢٥)، (٥٩٣٦)، (١١٠٤٥)، والمجتبى(٥٤١٦)، والترمذي في العلل الكبير(٣٧٣)، وابن منده في الإيمان(٢٥٢) من طريق قتيبة بن سعيد.

ومسلم في الصحيح(٢٣٥٧)، وابن ماجه في السنن(١٥)، (٢٤٨٠) عن محمد بن رمح.

وأبو داود في السنن(٣٦٣٧)، وعبد بن حميد في المسند(٥١٩)، وابن حبان في الصحيح (٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير(١٤٨٤٣)، (٢٦٠)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٧٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٣٣٨٦) ومعرفة السنن والآثار(٣٦)، من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأبو يعلى في المسند(٦٨١٤) من طريق هاشم بن القاسم.

والطحاوي في شرح المشكل(٦٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٦٠)، (١٤٨٤٣) من طريق عبد الله بن صالح.

والطبراني في المعجم الكبير(٢٦٠)، (١٤٨٤٣) من طريق شعيب بن يحيى التجيبي، و عبد الله بن الحكم.

وابن منده في الإيمان(٢٥٢) من طريق يحيى بن مخلد.

والبيهقي في السنن الكبرى(١١٨٥٤)، والصغير(٢٢٠٨)، من طريق

بشر بن عمر الزهراني.

والبيهقي في السنن الكبرى(٢٠٢٨٦) من طريق يحيى بن بكير.

جميعهم-أحد عشر راويًا-(عبد الله، وقتيبة، ومحمد، وأبو الوليد، وهاشم، وعبد الله بن صالح، وشعيب، وعبد الله بن الحكم، ويحيى بن مخلد، وبشر، ويحيى بن بكير) عن الليث بن سعد به بنحوه.

الوجه الثالث: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٢٧٠٨) من طريق أبي اليمان، عن أبي بشر شعيب بن أبي حمزة به بنحوه.

*وأخرجه الدارقطني(٥٢٦)، والبيهقي في معرفة السنن(٣٦) معلقًا عن معمر.

والدارقطني(٥٢٦) معلقًا من طريق يونس بن يزيد، ومحمد بن أبي عتيق، وابن جريج، وعمر بن سعيد.

خمستهم (معمر، ويونس، ومحمد، وابن جريج، وعمر) عن الزهري به بنحوه.

الوجه الرابع: الزهري، عن عروة بن الزبير مرسلا.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٢٣٦١)، (٤٥٨٥)، وابن منده في الإيمان(٢٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى(١١٨٥٥)، (٢٠٢٧٨) من طريق معمر.

والبخاري في الصحيح(٢٣٦٢) من طريق ابن جريج.

كلاهما(معمر، وابن جريج)عن الزهري به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري.

ويونس بن يزيد فيما يرويه عنه: عبد الله بن وهب.

والليث بن سعد فيما يرويه عنه: عبد الله بن وهب، من رواية يونس بن عبد الأعلى، والحارث بن مسكين، ومحمد بن عبد الله بن الحكم.

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير ﷺ.

يرويه عنه:

الليث بن سعد فيما يرويه عنه: عبد الله بن يوسف، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح، وأبو الوليد الطيالسي، وهاشم بن القاسم، وعبد الله بن صالح، وشعيب بن يحيى النحيبي، وعبد الله بن الحكم، ويحيى بن مخلد، وبشر بن عمر الزهراني، ويحيى بن بكير.

الوجه الثالث: الزهري عن عروة بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

يرويه عنه:

شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن أبي عتيق، وعمر بن سعيد.

ومعمر فيما علقه عنه: الدارقطني.

وابن جريج فيما علقه عنه: الدارقطني.

ويونس بن يزيد فيما يرويه عنه: شبيب بن سعيد، وعبد الله بن وهب من رواية أحمد بن صالح، وحرملة بن يحيى.

الوجه الرابع: الزهري، عن عروة بن الزبير مرسلا.

يرويه عنه:

معمر فيما يرويه عنه: عبد الرزاق، وعبد الله بن المبارك.

وابن جريج فيما يرويه عنه: مخلد بن يزيد.

من العرض السابق تبين أنه اختلف على عدد من الرواة دون الزهري:

١- يونس بن يزيد.

*فرواه عن يونس، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ:

عبد الله بن وهب (ثقة حافظ عابد)[١]، من رواية يونس بن عبد الأعلى (ثقة)[٢]، والحارث بن مسكين (ثقة فقيه)[٣]، ومحمد بن عبد الله بن الحكم (ثقة)[٤].

*ورواه عن يونس، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن الزبير:

شبيب بن سعيد (لا بأس بحديثه)[٥].

وعبد الله بن وهب من رواية أحمد بن صالح (ثقة حافظ)[٦]، وحرملة بن يحيى (صدوق)[٧]، وقد اختص بحديث ابن وهب[٨].

وهذا هو الراجح عن يونس، فابن وهب جاء عنه الوجهان من طرق كلها قوية، وقد تابعه على هذا الوجه شبيب بن سعيد الحبطي.

٢- الليث بن سعد.

*فرواه عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ:

عبد الله بن وهب.

وهذه الرواية جاءت محموله على رواية يونس، فإن ابن وهب قرن بينهما في الإسناد، وهي الرواية التي عرضها ابن أبي حاتم على أبيه -كما في النص المثبت-، قال ابن أبي حاتم:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٤٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٨٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٥٦).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٤٠٤).

(سمعت أبي يقول: أخطأ ابن وهب في هذا الحديث، الليث لا يقول: عن الزبير، قال أبو محمد: إنما يقول الليث: عن الزهري، عن عروة، أن عبد الله بن الزبير حدثه: أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير...).

وكذا قال البخاري: (وكأن حديث يونس عن الزهري مدرج، وكل شيء عن ابن وهب مدرج فليس بصحيح)[1].

وقال ابن حجر: (وكأن ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس، وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم)[2].

*وخالف ابن وهب جماعة، فرووه عن الليث، عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير ﷺ:

وفيهم من الثقات كعبد الله بن يوسف (ثقة متقن)[3]، وقتيبة بن سعيد (ثقة ثبت)[4]، ومحمد بن رمح (ثقة ثبت)[5]، وأبو الوليد الطيالسي (ثقة ثبت)[6]، وهاشم بن القاسم، وعبد الله بن صالح، وشعيب بن يحيى النجيبي، وعبد الله بن الحكم، ويحيى بن مخلد، وبشر بن عمر الزهراني، ويحيى بن بكير.

فهذا هو الراجح عن الليث بن سعد.

٣- معمر.

*فرواه عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير مرسلاً:

عبد الرزاق (ثقة حافظ)[7]، وعبد الله بن المبارك (ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد)[8].

---

(١) العلل الكبير للترمذي (١ / ٢١٠).
(٢) فتح الباري (٥/٣٥).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٨).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

وهذا هو الراجح عن معمر، وأخرجه البخاري في صحيحه.

*وخولفا في ذلك فروي عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن الزبير ﷺ:

فيما علقه عنه الدارقطني، والبيهقي و لم أقف على من وصله.

فالراجح عن معمر، رواية معمر المرسلة.

وقد يكون الدارقطني والبيهقي قصدا قصة الزبير، فلا يكون هناك اختلاف على معمر.

٤- ابن جريج.

*فرواه عن ابن جريج، عن الزهري، عن عروة بن الزبير مرسلاً:

مخلد بن يزيد (صدوق له أوهام)[1]، قال أحمد: (لا بأس به، وكان يهم)[2]، وقال يحيى بن معين: (ثقة)[3]، و وثقه يعقوب بن سفيان[4]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[5].

وأخرجه البخاري في صحيحه، فهو الراجح عن ابن جريج.

*وعلقه الدارقطني، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن الزبير ﷺ، و لم أقف على من وصله عنه، وقد يكون الدارقطني أراد هنا عن قصة الزبير، فلا يكون هناك اختلاف على ابن جريج.

أما الإختلاف على الزهري فكما يلي:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

يرويه عنه:

ابن أخي الزهري محمد بن عبد الله بن مسلم (صدوق له أوهام)[6].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٤٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢٠٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٩).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٤٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

سئل أحمد عن حديث محمد بن إسحاق، وابن أخي الزهري في حديث الزهري، فقال: (ما أدري، وحرك يده -كأنه ضعفهما-)[1]، وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا العباس بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، أحب إلي من محمد بن إسحاق، في الزهري، ومحمد بن إسحاق عند يحيى بن معين ضعيف لا يحتج بحديثه، وأما محمد بن يحيى النيسابوري فجعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وأبي أويس، وفليح، وعبد الرحمن بن إسحاق وهؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب)[2]، وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطىء عن عمه في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[3].

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

يرويه عنه:

الليث بن سعد (ثقة ثبت فقيه إمام مشهور)[4].

الوجه الثالث: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه.

يرويه عنه:

شعيب بن أبي حمزة (ثقة عابد قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري)[5]، ومحمد بن أبي عتيق (مقبول)[6]، قال الذهلي: (وهو حسن الحديث عن الزهري، كثير

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١٢٦).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٨٨).

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٤٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

الرواية، مقارب الحديث لولا أن سليمان بن بلال قام بحديثه لذهب حديثه)[١]، وعمر بن سعيد قال عبد الرحمن بن أحمد بن حنبل: (سألت ابي عن عمر بن سعيد صاحب الزهري؟ فقال: روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق فقلت له: هو ثقة؟ فقال: حديثه حديث مقارب)[٢]، ويونس بن يزيد (ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ)[٣].

الوجه الرابع: الزهري، عن عروة بن الزبير مرسلا.

يرويه عنه:

معمر (ثقة ثبت فاضل)[٤]، وابن جريج (ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل)[٥].

مما سبق يظهر ضعف الوجه الأول عن الزهري، فمحمد بن مسلم ليس بالقوي في روايته عنه.

ويبقى النظر في الأوجه الثلاثة الأخرى، فرواتها هم أصحاب الزهري الثقات، وقد أخرج البخاري، ومسلم الوجه الثاني الموصول:

الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير بالقصة، وهو من رواية الليث بن سعد، تفرد به واشتهر عنه.

غير أن البخاري أخرج أيضًا الوجهين الآخرين، وسئل عن رواية الليث، فقال: (رواه شعيب وغيره، عن الزهري، عن عروة، مرسلاً، ولا يذكرون فيه عبد الله بن الزبير، قال محمد: وكأن حديث يونس عن الزهري مدرج، وكل شيء عن ابن وهب مدرج فليس

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥ / ٥٥٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ١١١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

بصحيح)[1].

وظاهر هذا أنه يرجح الوجه المرسل.

وكذا رجحه الدارقطني، فذكر من رواه عن الزهري، عن عروة، عن الزبير، ولم يذكروا فيه عبد الله بن الزبير ثم قال: (وهو المحفوظ عن الزهري والله أعلم)[2].

والذي يظهر ما ذهب إليه البخاري، والدارقطني، وذلك أن الوجهين الثالث، والرابع بمعنى واحد، فكلاهما مرسل، وعروة بن الزبير لم يسمع من أبيه، ولذا سمى البخاري روايته عن أبيه بأنها مرسلة.

وعليه فالوجهان الثالث، والرابع - وهما يرجعان إلى معنى واحد- اجتمع عليهما الجماعة من أصحاب الزهري: وهم شعيب بن أبي حمزة، ويونس، ومعمر، وابن جريج وغيرهم.

والليث في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري قال يعقوب بن شيبة: (الليث بن سعد ثقة، وهو دونهم في الزهري -يعني دون مالك، ومعمر، وسفيان بن عيينة-، وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب)[3].

ويبقى تفسير إخراج البخاري للحديث، مع ترجيحه أنه عن عروة، عن أبيه، وليس عن عروة، عن عبد الله أخيه قال ابن حجر في تفسير ذلك: (وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادًا على صحة سماع عروة من أبيه، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ، فكيفما دار، فهو على ثقة، ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير).[4]

وقال أيضًا: (قال الدارقطني: فيما نقلت من خطه من جزء مفرد، وليس هو في كتاب

---

(١) العلل الكبير للترمذي (١ / ٢١٠).

(٢) علل الدارقطني (٤ / ٢٢٨).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤ / ٢٦٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٥/٣٥).

التتبع: أخرج البخاري، عن التنيسي، عن الليث، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير:"أن رجلا خاصم الزبير في شراج الحرة. . . الحديث بطوله"، وهو إسناد متصل لم يصله هكذا غير الليث ورواه غير الليث، عن الزهري فلم يذكروا فيه عبد الله بن الزبير. . . انتهى.

وإنما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال، لأن عروة صح سماعه من أبيه، فيجوز أن يكون سمعه من أبيه وثبته فيه أخوه، والحديث مشتمل على أمر متعلق بالزبير، فدواعي أولاده متوفرة على ضبطه، فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية، وقد وافق البخاري على تصحيح حديث الليث هذا مسلم، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان وغيرهم، مع أن في سياق ابن الجارود له التصريح بأن عبد الله بن الزبير رواه عن أبيه الزبير، وهي رواية يونس، عن الزهري والله أعلم)[1].

وما ذكره ابن حجر مسلم لو ثبت سماع عروة من أبيه، لكنه لايثبت.

قال الزهري قلت لعروة: (ما تحفظ عن أبيك؟ قال: الشعر الذي كان على عاتقيه)[2].

وقال الدارقطني: (لايصح سماعه من أبيه)[3]، وإليه ذهب ابن أبي حاتم[4]، وقال الحاكم: (عروة لم يسمع من أبيه شيئا، إنما رواياته المخرجة في الصحيح عن أخيه عبد الله بن الزبير، عن أبيه)[5]، وفي سياق رواية شعيب قال: (عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن الزبير، كان يحدث: " أنه خاصم رجلا... ") مما يدل على أن عروة لم يسمع من أبيه.

فالظاهر أن عروة لم يسمع من أبيه، والبخاري، إنما أخرجه لأن الأمر -كما قال ابن حجر- يتعلق بوالده والدواعي متوفرة على نقله والله أعلم.

---

(١) هدي الساري (ص: ٣٦٠).
(٢) سؤالات السجزي للحاكم (١ / ١٤٣).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٨٥).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣٩٥).
(٥) سؤالات السجزي للحاكم (١ / ١٤٣).

(الحديث السابع)

قال النسائي -رحمه الله-: (أخبرنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، سمع محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، وهو على المنبر، فقال: "يارسول الله أرأيت إن ضربت بسيفي هذا في سبيل الله صابرًا محتسبًا مقبلاً غير مدبر حتى أقتل أتكفر عني خطاياي؟ قال: نعم، فلما أدبر دعاه، فقال: هذا جبريل يقول: إلا أن يكون عليك دين")[1].

قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ – صاحب النسائي –: (هذا الحديث خطأ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ – مرسلاً، وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة فجمعهما عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل، على حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن! ! ولعله الكل فيه على عبد الجبار)[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه سفيان بن عيينة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه النسائي في المجتبى(٣١٥٨) عن عبد الجبار بن العلاء به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٨٨٥) عن سعيد بن منصور.

والدارقطني في العلل(١٠٢٨) معلقًا من طريق محمد بن أبي عمر العدني، وابن

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٤ / ٢٩٥).

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٩ / ٢٥٠).

عبد الله بن يزيد المقرئ.

ثلاثتهم (سعيد، وأبو عمر، وابن أبي عبد الرحمن) عن سفيان به بنحوه، وفي رواية سعيد قال: عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، وعن سفيان، عن محمد ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة به.

الوجه الثاني: سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ، وعن محمد ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه سعيد بن منصور في السنن(٢٥٥٣).

والشافعي في السنن المأثورة(٦٨١)، ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل(٨٣) والبيهقي في معرفة السنن والآثار(١٧٦٥٣).

والحميدي في المسند(٤٢٩).

وأبو عوانة في المستخرج(٧٣٦٣) من طريق شعيب بن عمرو.

والدارقطني في العلل(١٠٢٨) من طريق محمد بن ميمون، وفهم بن عبد الرحمن، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر.

ثمانيتهم (سعيد، والشافعي، والحميدي، وشعيب، ومحمد، وفهم، وعباس، وسعدان) عن سفيان به بنحوه، وفي رواية الشافعي اقتصر على حديث محمد بن عجلان.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه سفيان بن عيينة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان، عن عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن أبي عمر العدني، وعبد الله بن يزيد المقري، إلا أن

عبد الجبار اقتصر على عمرو بن دينار.

وسعيد بن منصور في رواية مسلم عنه.

الوجه الثاني: سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ، وعن محمد ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

الشافعي، والحميدي، وشعيب بن عمرو، محمد بن ميمون، وفهم بن عبد الرحمن، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر.

وسعيد بن منصور في سننه.

*وهنا يجدر التنبية إلى إيهام وقع في رواية سعيد بن منصور حيث الثابت في روايته كما تقدم ماذكره في سننه على التفصيل، وقد روى مسلم وهو (الثقة الإمام)[1]، على مايوهم وصل رواية عمرو بن دينار حيث قال: وحدثنا سعيد بن منصور، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، ح وحدثنا محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، -يزيد أحدهما على صاحبه- "أن رجلا أتى النبي ﷺ..." الحديث.

فظاهر رواية مسلم أنها على الجمع بين عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان على الوصل ولعل إخراج مسلم لهذه الرواية بهذا السياق على ماقرره بعض أهل العلم من تخفف الإمام مسلم من شرطه في سياقه للمتابعات[2].

والتفريق متقرر عند الإمام مسلم وساق الرواية مقرونة اعتمادًا على الرواية الموصولة، فوقع إيهام في سياق الرواية على الجمع على أنها على صفة واحدة.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩)

(٢) انظر في هذه للمسألة: صيانة صحيح مسلم (ص: ٩٦)، والأنوار الكاشفة (ص: ٢٩).

أما الاختلاف على سفيان فكما يلي:

الوجه الأول: سفيان، عن عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبد الجبار بن العلاء (لا بأس به)[١]، قال أبو حاتم: (صالح)[٢]، ومحمد بن أبي عمر العدني (صدوق صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة) [٣]، (وسئل أحمد عمن نكتب؟ فقال: أما بمكة فابن أبي عمر)[٤]، وقال أبو حاتم: (كان رجلا صالحا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثًا موضوعًا حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقا)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقريُّ قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن أحاديث رواها، وعرضت عليه تلك الاحاديث فقال: (ليس تدل هذه الاحاديث على صدقه)[٧].

الوجه الثاني: سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ، وعن محمد ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

الشافعي (المجدد لأمر الدين على رأس المائتين)[٨]، وسعيد بن منصور (ثقة مصنف)[٩]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٢).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥١٣).

(٤) الجرح والتعديل (٨ / ٥٦٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الثقات لابن حبان (٩ / ٩٨).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٣١٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

وأبو بكر الحميدي (ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة)[١]، وشعيب بن عمرو، ومحمد بن ميمون البزاز (صدوق له أوهام)[٢]، وفهم بن عبد الرحمن ذكره الخطيب و لم يذكرفيه جرحًا ولا تعديلاً[٣]، وعباس بن يزيد بن أبي حبيب (صدوق يخطىء)[٤]، وسعدان بن نصر قال أبو حاتم: (صدوق)[٥]، وقال الدارقطني: (ثقة مأمون)[٦].

فالوجه الثاني هو المحفوظ عن سفيان.

فهذا الحديث رواه سفيان عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ، وعن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ كما في الوجه الثاني.

لكن جاز على بعض الرواة عنه فجمعوا بين رواية عن عمرو بن دينار، ومحمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، وجعلوهما موصولتين، فأخطأوا في وصل رواية عمرو بن دينار، وإنما الوصل لرواية محمد بن عجلان، فحملوا رواية عمرو عليها، ورواية عمرو مرسلة في الأصل.

ونتيجة لهذا الجمع أفرد بعضهم رواية عمرو بن دينار موصولة، كما فعل عبد الجبار بن العلاء شيخ النسائي، وفي هذا يقول حمزة بن محمد الكناني: (هذا الحديث خطأ، وإنما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ - مرسلاً، وعن ابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما - عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان-، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل، على حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن! ! ولعله أشكل فيه على عبد الجبار).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥١٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٨٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٤).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٩١).

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٧٩).

ويبقى النظر في رواية عمرو بن دينار المرسلة، ومحمد بن عجلان الموصولة، عن محمد بن قيس.

*فرواه عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة عن النبي ﷺ:
محمد بن عجلان (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة)[1].

*وخالفه في ذلك عمرو بن دينار، فرواه عن محمد بن قيس، عن النبي ﷺ:
عمرو بن دينار (ثقة ثبت)[2].

فيظهر أن المحفوظ عن محمد قيس، عن النبي ﷺ مرسلا.

ومما يؤكد خطأ محمد بن عجلان، أنه قد خولف في هذا الحديث بعينه في شيخ آخر له، وهو سعيد المقبري، فرواه عنه عن أبي هريرة.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٤٣٤٨)، والمجتبى(٢١٥٥)، وأبو عاصم في الجهاد(١٤١) من طريق محمد بن عجلان.

والدارقطني في العلل(١٠٢٨) معلقًا عن عباد بن إسحاق.

كلاهما(محمد، وعباد) عن سعيد المقبري به بنحوه.

فقد سلك فيه الجادة، وتابعه في ذلك عبّاد بن إسحاق (صدوق رمي بالقدر)[3].

قال الدارقطني: (ورواه عباد بن إسحاق، وهو عبد الرحمن بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهما فيه)[4].

وخالفه أصحاب سعيد، وفيهم من هو أوثق أصحاب سعيد: الليث، وابن أبي ذئب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، فرووه عنه، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهذا تخريج طرق سعيد الصحيحة:

*أخرجه مسلم في الصحيح(١٨٨٥)، والترمذي في السنن(١٧١٢)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٣٥٠)، والمجتبى(٣١٥٧)، وأحمد في المسند(٢٢٥٨٥)، وأبو عوانة في المستخرج

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٦).
(٤) علل الدارقطني (٦ / ١٣٥).

(٧٣٥٩)، والبيهقي في شعب الإيمان(٥١٤٦) من طريق الليث بن سعد.

ومسلم في الصحيح(١٨٨٥)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٣٤٩)، والمجتبى(٣١٥٦)، أحمد في المسند(٢٢٥٤٢)، (٢٢٦٢٦)، ومالك في الموطأ(٣١)، والشافعي في السنن المأثورة(٦٨٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(١٨٧٣)، (١٨٧٤)، وابن أبي شيبة في المصنف(١٩٣٩٠)، وابن حبان في الصحيح(٤٦٥٤)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٣٥٩)، (٧٣٦٤)، (٧٣٦٦)، (٧٣٦٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٩٦٢)، (١٧٨٢٥)، والصغير(١٩٧٦)، ومعرفة السنن والآثار(١٧٦٥٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٦٢٨)، وعبد بن حميد في المنتخب(١٩٢)، والدارمي في السنن(٢٤٥٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(١٨٧٢)، وأبو عوانة في المستخرج (٧٣٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٧٩٤٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(١٨٧٥)، والجوهري في المسند الموطأ(٣٨٧)، وابن عساكر في المعجم(٦٠٠) من طريق مالك.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(١٨٧٥) من طريق الزبير أبي خالد.

خمستهم (الليث، ويحيى، وابن أبي ذئب، ومالك، والزبير) عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة به بنحوه، وفي رواية يحيى بن سعيد، عند ابن أبي عاصم(١٨٧٥)، ورواية الزبير أبي خالد ليس فيه عبد الله بن أبي قتادة.

(الحديث الثامن)

قال الرامهرمزي- رحمه الله-: (حدثنا محمد بن الوليد النرسي، ثنا أبو حفص، ثنا أبو داود، ثنا حماد بن سلمة، عن هارون بن رِئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس أن رجلا قال: "يا رسول الله، إن امرأتي لا تدع يد لامس قال: طلقها، قال: إنها حسناء، وإني أخشى على نفسي، قال: أمسكها".

قال أبو حفص: فحدثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنكره، وقال: إنما هو مرسل، عن عبد الله بن عبيد، عن النبي ﷺ، فقال عفان بن مسلم - وكان إلى جنبه-: ثنا حماد بن سلمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فقال يحيى بن سعيد: أبو داود لا يفرق بين هذين)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٥٣٢٠)، (٥٣٦٠)، والمجتبى(٣٤٦٥) من طريق النضر بن شميل.

والخرائطي في اعتلال القلوب(٧٢٠) من طريق محمد بن كثير المصيصي.

كلاهما (النضر، ومحمد) عن حماد بن سلمة به بنحوه، و في رواية محمد ذكر مع هارون بن رئاب: حبيب بن الشهيد.

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (١ / ٢٤٠).

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، وعن عبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٥٣٢١)، والمجتبى(٣٢٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦٣٤٧) من طريق يزيد بن هارون.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٨٧٠) من طريق أبي عمر الضرير حفص بن عمر.

كلاهما(يزيد، وأبو عمر) عن حماد بن سلمة به بنحوه، إلا أنه في رواية يزيد عند ابن أبي شيبة اقتصر على حديث عبد الكريم وجعله موصولا، ورواية يزيد عند النسائي قال فيها النسائي: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم -ابن علية-، قال: حدثنا يزيد -يعني ابن هارون-، قال: حدثنا حماد بن سلمة، وغيره، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد ابن عمير، وعبد الكريم، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن عباس - عبد الكريم يرفعه إلى ابن عباس، وهارون لم يرفعه - قالا: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال:" إن عندي امرأة هي من أحب الناس إلي، وهي لا تمنع يد لامس، قال: طلقها قال: لا أصبر عنها قال: استمتع بها"[1].

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه حماد، بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو داود الطيالسي، والنضر بن شميل، ومحمد بن كثير المصيصي، إلا أنه زاد مع هارون بن رئاب: حبيب بن الشهيد.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، وعن

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٥٩).

عبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد، قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عفان بن مسلم، ويزيد بن هارون، وأبو عمر الضرير حفص بن عمر.

فالوجه الأول يرويه عن حماد بن سلمة:

أبو داود الطيالسي (ثقة حافظ غلط في أحاديث)[١]، والنضر بن شميل (ثقة ثبت)[٢]، ومحمد بن كثير المصيصي (صدوق كثير الغلط)[٣]، قال يحيى بن معين: (كان صدوقا)[٤]، ضعفه أحمد جدًا وقال: (هو منكر الحديث)، وقال أيضًا: (يروي أشياء منكرة)[٥]، وقال أبو داود: (لم يفهم الحديث)[٦].

وقد زاد محمد بن كثير في الإسناد حبيب بن الشهيد، قرنه مع هارون بن رئاب، وأخطأ في ذلك.

والوجه الثاني يرويه عن حماد بن سلمة:

عفان بن مسلم (ثقة ثبت)[٧]، ويزيد بن هارون (ثقة متقن عابد)[٨]، وأبو عمر الضرير حفص بن عمر (صدوق عالم)[٩].

ونص يزيد على أن الذي أرسله هارون بن رئاب.

وقد تكلم النقاد في رواية الوجه الأول، وأنها وقعت من إفراد بعد حمل، فحملت رواية

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٢٣٣).

(٦) سؤالات الآجري (٢ /٢٥٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٧٣).

هارون بن رئاب على رواية عبد الكريم المعلم، وجعلنا موصولتين، مع أن رواية هارون بن رئاب مرسلة ليس فيها ابن عباس.

قال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس بعد أن رواه عن أبي داود الطيالسي: (فحدثت بهذا الحديث يحيى بن سعيد فأنكره، وقال: إنما هو مرسل، عن عبد الله بن عبيد، عن النبيﷺ، فقال عفان بن مسلم - وكان إلى جنبه-: ثنا حماد بن سلمة، ثنا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد قال أحدهما: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فقال يحيى بن سعيد: أبو داود لا يفرق بين هذين).

وفي الرواية المطولة لهذه القصة عند الخطيب يتضح أن يحيى القطان كان يحمّل خطأ الوصل هارون بن رئاب، فقد ذكر في جوابه أنه رواه ابن جريج، وحماد بن زيد، عن عبيد الله بن عبيد بن عمير مرسلا، فذكر له عفان كيفية رواية حماد للإسنادين، فرجع وحمّل أبا داود الخطأ.

قال الخطيب: (أنا أبو طاهر محمد بن عبد الوهاب الكاتب، أنا علي بن عمر الحضرمي، نا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، قال: سمعت أبا حفص عمرو بن علي يقول: قلت ليحيى بن سعيد: نا أبو داود، نا حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد، عن ابن عباس، أن رجلا قال:" يا رسول الله إن المرأة لا تدع يد لامس قال: طلقها، قال: يا رسول الله إنها حسناء وأنا أخاف على نفسي قال: فأمسكها" فأنكره يحيى وقال: حدثني... ابن جريج قال: حدثني عبد الله بن عبيد أن رجلا أتى النبي ﷺ، قال يحيى: وقال حماد بن زيد، عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد مرسل، فقال له عفان:... : نا حماد بن سلمة قال: نا هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن عبد الله بن عبيد قال: أحدهما عن ابن عباس، قال يحيى: أبو داود لا يفصل بين هذين)[1].

وقال أبو عبد الرحمن النسائي بعد أن ساق رواية النضر: (هذا خطأ والصواب مرسل قد خولف النضر بن شميل فيه، رواه غير واحد عن حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب،

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٦).

وعبد الكريم المعلم، عن ابن عبيد الله بن عمير، قال عبد الكريم: عن ابن عباس)[١]، وقال أيضًا في موضع آخر بعد أن ساقها: (هذا خطأ والصواب مرسل)[٢].

وتلخص من كل ماتقدم أنه قد اختلف على عبيد الله بن عبيد بن عمير، فرواه الجماعة مرسلاً:

هارون بن رئاب (ثقة عابد)[٣]، وابن جريج (ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل)[٤]، وحماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه)[٥].

ورواه عبد الكريم المعلم، عن ابن عباس موصولا.

وعبد الكريم المعلم (ضعيف)[٦]، قال أيوب: (لا تأخذوا عن عبد الكريم أبي أمية، فإنه ليس بثقة)[٧]، وقال أحمد: (عبد الكريم أبو أمية البصري، وهو ابن أبي المخارق، نزل مكة، كان يعلم بها، ليس هو بشيء شبه المتروك)[٨]، وقال يحيى: (قد روى مالك، عن عبد الكريم أبي أمية، وهو بصري ضعيف)[٩].

قال النسائي في ترجيح الوجه المرسل بعد أن ساق رواية هارون بن رئاب المرسلة، ورواية عبد الكريم المعلم الموصولة: (وعبد الكريم ليس بذلك القوي، وهارون بن رئاب ثقة، وحديث هارون أولى بالصواب وهارون أرسله)[١٠].

وقال أيضًا: (هذا الحديث ليس بثابت، وعبد الكريم ليس بالقوي، وهارون بن رئاب

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥ / ٢٧٨).
(٢) سنن النسائي (٦ / ١٧٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٨).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٦١).
(٧) تاريخ يحيى بن معين- الدوري (٢ / ٣٦٩).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٥٩).
(٩) تاريخ يحيى بن معين- الدوري (٢ / ٣٦٩).
(١٠) السنن الكبرى للنسائي (٥ / ٢٧٨).

أثبت منه، وقدأرسل الحديث، وهارون ثقه، وحديثه أولى بالصواب)[1].

والحديث من وجهه الراجح: عبيد الله بن عبيد بن عمير مرسلاً، ضعيف للإرسال.

(١) سنن النسائي الصغرى (٦ / ٦٧).

(الحديث التاسع)

قال ابن عدي-رحمه الله-: (حدثنا إبراهيم بن دحيم بمكة، حدثنا خالد بن يزيد الرملي، وسألت عنه أبي فقال: ثقة، قال: حدثنا ضمرة، عن ابن عياش، عن الزبيدي، وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: "أن أبا هند مولى بني بياضة كان حجاما حجم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى من صور الكتاب في قلبه فلينظر إلى أبي هند، وقال رسول الله ﷺ: انكحوا أبا هند، وانكحوا إليه"

قال الشيخ: وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش، عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي، إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيدي، وابن سمعان في الإسناد، فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سمعان ضعيف)[1].

تخريج الحديث:

*أخرجه الدارقطني في السنن(٣٧٩٣) من طريق عيسى بن محمد النحاس.

والدولابي في الكنى(١/١٨٠) من طريق عيسى بن يونس.

والطبراني في الأوسط(٦٥٤٤) من طريق عبد الواحد بن إسحاق.

ثلاثتهم (عيسى بن يو نس، وعيسى بن محمد، وعبد الواحد) عن ضمرة بن ربيعة به بنحوه، وفي رواية عيسى بن يونس، وعبد الواحد اقتصر على الزبيدي وحده.

*وأخرجه ابن عدي في الكامل(٥/٥١٤) من طريق عبد الرحمن بن واقد.

والدارقطني في السنن(٣٧٩٥) من طريق أحمد بن أبي الطيب.

كلاهما (عبد الرحمن، وأحمد) عن إسماعيل بن عياش به بنحوه، واقتصر على الزبيدي وحده.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٧٨).

دراسة الحديث:

هذا الحديث مشهور من رواية ابن عياش، عن الزبيدي، إلا أن خالد بن يزيد لما رواه قرن مع الزبيدي ابن سمعان، فالظاهر أنه كان عند إسماعيل بن عياش عن ابن سمعان، ثم أخطأ فرواه عن ابن سمعان، ومحمد الوليد الزبيدي، حمل حديث محمد بن الوليد الزبيدي على حديث عبد الله بن زياد بن سمعان.

قال ابن عدي في بيان هذا: (وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش، عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي، إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيدي، وابن سمعان في الإسناد، فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سمعان ضعيف).

ثم إن بعض الرواة عن إسماعيل بن عياش، أو من دونهم، صاروا يحذفون عبد الله بن سمعان لضعفه، ويفردون الزبيدي والحديث عنه غلط، إنما هو عن ابن سمعان وحده، كما قال ابن عدي.

والحديث ضعيف لحال إسماعيل بن عياش (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم)[1]، وعبد الله بن زياد بن سمعان مدني (متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره)[2].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣).

(الحديث العاشر)

قال ابن عدي -رحمه الله-: (حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد أبو يعقوب الدبري الصنعاني، حدثنا عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عطاء بن يسار، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: "لايدخل أحد الجنة إلا بجواز: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله لفلان بن فلان، أدخلوه جنة عالية، قطوفها دانية".

حدثناه إسحاق بن موسى الرملي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: "الفقر على المؤمن أزين من العذار[1] الحسن على خد الفرس".

وعن عبد الرحمن بن زياد، عن عطاء بن يسار، عن سلمان، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يدخل الجنة أحد إلا بجواز..." فذكره.

قال الشيخ: قال لنا إسحاق بن موسى: كان هذا الحديث في آخر الزكاة في الأصل على هذا، وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعلى ما وضعه إسحاق حمل حديث الجواز على حديث الفقر على المؤمن، فسواه عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد)[2].

التخريج:

الحديث الأول: " الفقر على المؤمن أزين من العذار الحسن على خد الفرس".

*أخرجه ابن المبارك في الزهد(٥٦٨).

وابن أبي شيبة في المصنف(٣٤٣٤٧)، -ومن طريقه إبراهيم الحربي في غريب الحديث(١/٢٧٩)- عن عبدة بن سليمان.

---

(١) لعذار: قيل: الكي، وقيل: موضع العارض انظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١ / ٢٧١)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص: ٦٥٥)، والمخصص (٢ / ١١١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٥٦٠-٥٦١).

ووكيع في الزهد(١٣١) عن سفيان الثوري.

ثلاثتهم (ابن المبارك، وعبدة، وسفيان) عن عبد الرحمن بن زياد، عن سعد بن مسعود، عن النبي ﷺ بنحوه.

الحديث الثاني: : " لا يدخل الجنة أحد إلا بجواز"

*أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية(١٥٧٤) من طريق محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي، عن إسحاق الدبري به بنحوه.

*وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم(١١٦٠)، ومن طريقه والخليلي في الإرشاد(١٠٧).

والطبراني في المعجم الكبير(٦١٩١)، والأوسط(٢٩٨٧)، ومن طريقه ابن مندة في ترجمة الطبراني(٣٥٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٣٣٥٤).

وتمام في الفوائد(١٢٦٣) عن أبي الحسن خيثمة بن سليمان.

والبيهقي في البعث والنشور(٢٤٧)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب(٩٩٥) من طريق محمد بن علي الهروي.

والخطيب في تاريخ بغداد(١٦٦٥) من طريق أبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء.

والخطيب في تاريخ بغداد(٢٢٥٨)، (٣٤٨٦) من طريق بكر بن أحمد أبي عمر النخاس.

ستتهم (ابن الأعرابي، والطبراني، وأبو الحسن، محمد بن علي، وأحمد بن علي، وأبو عمر النحاس) عن إسحاق الدبري به بنحوه، إلا أنه في رواية الطبراني عند ابن مندة جعله فيها عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن عطاء.

*وأخرجه تمام في الفوائد(١٢٦٤)، والخليلي في الإرشاد(١٠٧) من طريق محمد بن علي الصنعاني، عن عبد الرزاق الصنعاني.

الدراسة:

الحديث الأول: " الفقر على المؤمن أزين من العذار الحسن على خد الفرس".

الحديث ساقه ابن عدي من طريق الدبري، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد، هكذا موقوفًا على عبد الرحمن بن زياد، فقد يكون ابن عدي لا يريد من سياقه وقفه، إنما يشير إلى أصل الحديث.

وهذا الحديث يرويه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم (ضعيف في حفظه)(١).

فالحديث ضعيف لحال عبد الرحمن بن زياد.

وروي عن شداد بن أوس، وابن عمر مرفوعًا، ولايصح عنهما، لضعف الطرق إليهما.

فحديث شداد:

*أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(٧١٨١) من طريق قتادة، عن الحسن به بنحو.

وحديث ابن عمر:

*أخرجه الشجري في الأمالي(٢١٩٨)، والسمعاني في معجم شيوخه(١/٦٦٢) من طريق مالك، عن نافع به بنحوه.

فحديث شداد رواه شعيب بن بيان الصفار(صدوق يخطئ)(٢)، قال السعدي: (يحدث عن الثقات بالمناكير)(٣).

عن عمران القطان (صدوق يهم ورمي برأي الخوارج)(٤) عن قتادة.

وحديث ابن عمر تفرد به أحمد بن عمار بن نصير، عن مالك، وأحمد بن عمار قال فيه الدارقطني: (متروك الحديث)(٥).

الحديث الثاني: " لا يدخل الجنة أحد إلا بجواز"

هذا الحديث يرويه عن إسحاق الدبري، محمد بن أحمد بن حسين الأهوازي،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧).
(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢ / ٤١).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٩).
(٥) لسان الميزان (١ / ٢٣٤).

وإسحاق بن موسى، وابن الأعرابي، والطبراني، وأبو الحسن خيثمة بن سليمان، ومحمد بن علي المروي، وأحمد بن علي بن حسنويه، وأبو عمر النحاس، ومحمد بن علي، وابن عدي، ومحمد بن أحمد بن الحسين لأهوازي.

وجاء عن الطبراني من رواية أبي عبد الله محمد بن خفيف: عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن عطاء.

ومحمد بن خفيف ترجم له الذهبي[١]، وابن عساكر[٢] و لم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلا.

فرواية محمد بن خفيف لا تصح.

فالصواب عن إسحاق: عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عطاء بن يسار، عن سلمان عن النبي ﷺ.

وإسحاق الدبري قال فيه ابن عدي: (استصغر في عبد الرزاق أحضره أبوه عنده، وهو صغير جدًا فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي قرأ غيره، وحضر صغيرًا وحدث عنه بحديث منكر)[٣].

وقال الحاكم: (سألته-يعني الدارقطني- عن إسحاق الدبري، فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافًا، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله)[٤].

وقال الذهبي: (ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين، أو نحوها، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق)[٥].

ورواه مع الدبري، عن عبد الرزاق محمد بن علي الصنعاني، ذكره الذهبي و لم يذكر فيه

(١) سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٢).
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢ / ٤٠٥).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٥٦٠).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٠٥).
(٥) ميزان الاعتدال (١ / ١٨١).

جرحًا ولاتعديلا[١]، وهذه المتابعة لاتفيد شيئًا فمحمد بن علي غير معروف.

وعبد الرزاق (ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير)، وسماع الدبري منه بعد الاختلاط.

قال ابن الصلاح: (وقد وجدت فيما روي عن الطبراني، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، أحاديث استنكرتها جدا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جدًا، قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين، أو سبع سنين)[٢].

فالحديث ضعيف.

وإسحاق الدبري جمع بين حديث الفقر، وحديث الجواز، وسواهما بإسناد واحد عن عبد الرزاق، وحديث الجواز جاء محمولاً على حديث الفقر.

قال ابن عدي بعد أن ساق الحديثين عن إسحاق بن موسى، عن الدبري: (قال لنا إسحاق بن موسى: كان هذا الحديث في آخر الزكاة في الأصل على هذا، وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعلى ما وضعه إسحاق حمل حديث الجواز على حديث الفقر على المؤمن، فسواه عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد).

---

(١) تاريخ الإسلام (٢٠ / ٤٥٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٣٩٦).

(الحديث الحادي عشر)

قال ابن عدي-رحمه الله-: (حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي، حدثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني، قال: حدثنا ثابت بن محمد الزاهد، حدثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: "لا يقطع الصلاة الكشر[1]، ويقطعه القرقرة[2]".

قال الشيخ: ولا أعلم هذا الحديث إلا من رواية ثابت عن الثوري، ولعله شبه على ثابت، فلعل الحديث كان عنده عن العرزمي، عن أبي الزبير، والعرزمي يحمل لضعفه، فشبه عليه فضم إليه الثوري، فحمل حديث العرزمي على حديث الثوري، وهذا ما أتى به عن الثوري بهذا الإسناد غير ثابت)[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الطبراني في الصغير(٩٩٩) -ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٣٤)- عن محمد بن أحمد بن الحسين به بنحوه، وذكربدل "القرقرة" "القهقهة".

*وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى(٣٣٦٠) من طريق محمد بن عبد الله الصفار.

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(١/١١٨) عن عبد الله بن محمد بن عيسى.

كلاهما (محمد، وعبد الله) عن أحمد بن مهدي به بنحوه.

*وأخرجه ابن حبان في المجروحين(٢/٢٤٥)(٩٢١) من طريق محمد بن أبي ليلى، عن أبي الزبير به بنحوه.

---

(١) الكشر: التبسم، انظر: الدلائل في غريب الحديث (٢ / ٨٧٣)، ومعجم ديوان الأدب (٢ / ١٥٨).

(٢) القرقرة: الضحك العالي، انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢ / ٢٣٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٤٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٢٩٩).

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا.

*أخرجه عبد الرزاق في المصنف(٣٧٧٤)، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط(١٦٠٢)، والطبراني في المعجم الصغير(٩٩٩).

وابن أبي شيبة في المصنف(٣٩٠٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والدارقطني في السنن(٦٦١) من طريق وكيع.

والطبراني في الصغير(٩٩٩) من طريق محمد بن جعفر بن أعين.

والبيهقي في السنن الكبرى(٣٣٥٩) من طريق أبي أحمد الزبيري.

خمستهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، ووكيع، ومحمد، وأبو أحمد) عن سفيان الثوري به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن أبي الزبير عن جابر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

ثابت بن محمد الزاهد.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا.

يرويه عنه:

عبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ومحمد بن جعفر بن أعين، وأبو أحمد الزبيري.

فالوجه الأول يرويه:

ثابت بن محمد الزاهد (صدوق زاهد، يخطيء في أحاديث)[1]، وضعفه ابن عدي[2] تفرد به عن الثوري، فذكر ابن عدي أن الثوري لايحتمل عنه هذا الحديث لثقته وجلالته.

فالظاهر أن الحديث عند ثابت عن محمد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي شديد الضعف يحتمل أن يحدث بهذا الحديث، فأخطأ ثابت وضم إليه الثوري، ثم أفرد الثوري من بعد ثابت.

قال ابن عدي في نقد رواية ثابت هذه: (ولا أعلم هذا الحديث إلا من رواية ثابت عن الثوري ولعله، شبه على ثابت، فلعل الحديث كان عنده عن العرزمي، عن أبي الزبير، والعرزمي يحتمل لضعفه، فشبه عليه فضم إليه الثوري، فحمل حديث العرزمي على حديث الثوري، وهذا ما أتى به عن الثوري بهذا الإسناد غير ثابت).

كذا قال ابن عدي في تفسير خطأ ثابت الزاهد، وهناك احتمال آخر أن الحديث عند ثابت الزاهد عن الثوري موقوفًا فرفعه.

وقد خالف الزاهد الجماعة من أصحاب الثوري، ومنهم من هو مقدم فيه، كما سيأتي في الوجه الثاني.

وقد رواه عن أبي الزبير على هذا الوجه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (صدوق سيء الحفظ جدًا)[3].

فتبين عدم صحة هذا الوجه، وإنما هو على الوقف- كما سيأتي-

والوجه الثاني يرويه:

عبد الرزاق (ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع)[4]، وعبد الرحمن بن مهدي (ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث)[5]، ووكيع (ثقة حافظ

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٢).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٠٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣) :
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤)
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٥١)

عابد)[١]، ومحمد بن جعفر بن أعين وثقه الخطيب[٢]، وأبو أحمد الزبيري (ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري)[٣].

قال المروذي: (قلت-يعني لأحمد-: من أصحاب الثوري؟ قال: يحيى، ووكيع، وعبد الرحمن، وأبو نعيم، قلت: قدمت وكيعًا على عبد الرحمن؟ قال: وكيع شيخ)[٤]، وقال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم)[٥]، وقال عثمان بن سعيد: (سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت: يحيى أحب إليك في سفيان، أو عبد الرحمن؟ قال: يحيى، قلت: فعبد الرحمن أحب إليك، أو وكيع؟ قال: وكيع، قلت: فوكيع أحب إليك، أو أبو نعيم؟ قال: وكيع... قلت: فالزبيري؟ -يعني أبا أحمد- قال: ليس به بأس)[٦]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: (سمعت يحيى بن معين-وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت-؟، فقال: هم خمسة يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدى، ووكيع، وابن المبارك، وأبو نعيم)[٧]، وقال أبوحاتم: (عبد الرحمن بن مهدي إمام ثقة، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري)[٨].

وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق في الطبقة الثانية من أصحاب سفيان[٩].

مما سبق يظهر أن المحفوظ عن الثوري الوجه الثاني سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا.

والحديث من وجهه الراجح الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا، صحيح الإسناد.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١)

(٢) تاريخ بغداد (٢ / ١٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (١ / ٤٨٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٦٠).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٦٢).

(٦) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٢٣).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٦٢).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٢٥٥).

(٩) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٢٢).

وقد جاء عن جابر بلفظ آخر: "إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة و لم يعد الوضوء" أخرجه الدارقطني في السنن(٦٥٢) من طريق الأعمش، عن أبي الزبير به بنحوه.

(الحديث الثاني عشر)

قال ابن عدي-رحمه الله-: (حدثنا جعفر الفريابي، حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا الحمادان -حماد بن سلمة، وحماد بن زيد-، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".

قال ابن عدي: وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج السامي عن الحمادين، عن عمرو بن دينار كما أمليته، ولم يضبطه، فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفا على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة مسلم بن إبراهيم، ومؤمل بن إسماعيل.

وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان، فمن رواه عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار نفسه، فإنه أوقفه على أبي هريرة.

ورواه يزيد بن هارون، عن حماد بن زيد موقوفا، ويقول في آخره: وقال حماد بن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ، ورواه زكريا بن عدي، عن حماد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن عمرو بن دينار فرفعه.

وإبراهيم بن الحجاج جازف ولم يضبط، فجمع بين الحمادين فرفعه عنهما)[1].

تخريج الحديث:

الوجه الاول: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

*أخرجه تمام في الفوائد(٧٤٤) من طريق محمد بن علي بن الحسن، وأبو المعالي المسافر، وأبو القاسم العباس بن محمد، وعثمان بن الحسين، عن جعفر بن محمد الفريابي به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود في السنن(١٢٦٦)، -ومن طريقه أبو عوانة في المستخرج(٣٥٦)-. والدارمي في السنن(١٤٩١).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٥٢).

والبزار في المسند(٨٧٤٧) من طريق محمد بن الليث الهدادي.

والسراج في حديثه(٢١٢١) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي الجحيم.

وأبو عوانة في المستخرج(٣٥٦) من طريق مهدي بن الحارث، وعلي بن عبد العزيز البغوي.

وابن الأعرابي في المعجم(١٠٨٨) من طريق إبراهيم بن فهد البصري.

سبعتهم (أبو داود، والدارمي، ومحمد بن الليث، وإبراهيم بن فهد، ومهدي بن الحارث، وعلي بن عبد العزيز، وإبراهيم بن فهد) عن مسلم بن إبراهيم به بنحوه.

*وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المعجم(٥٦)، وفي المسند(٦٣٧٩) من طريق محمد بن خطاب، عن مؤمل بن إسماعيل به بنحوه.

*وأخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٢٢) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(٧١٠)، أبو داود في السنن(١٢٦٦)، وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٣) من طريق الحسن بن علي الحلواني.

وابن ماجة في السنن(١١٥١) من طريق محمود بن غيلان.

والبزار في المسند(٨٧٣٦) من طريق تميم بن المنتصر، وأحمد بن سنان، ومحمد بن سنان، ومحمد بن موسى.

ستتهم (الحسن، ومحمود، وتميم، وأحمد، ومحمد بن سنان، ومحمد بن موسى) عن يزيد بن هارون به بنحوه.

*وأخرجه عبد الرزاق في المصنف(٣٩٨٩)، والخليلي في الإرشاد(١/٣٢٠)(٥٥)، والبزار في المسند(٨٧٣٩)، وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، من طريق معمر.

وابن حبان في الصحيح(٢٤٧٠)، والسراج في حديثه(٢١١٩) من طريق إسماعيل بن علية.

كلاهما(معمر، وابن علية) عن أيوب به بنحوه، وفي إحدى روايتي معمر عند الخليلي لم

يذكر عمرو بن دينار.

*وأخرجه الخليلي في الإرشاد(٢/٤٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٢) من طريق إبراهيم بن عبد الرحيم، عن زكريا بن عدي به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(٧١٠)، أبو داود في السنن(١٢١٦)، والترمذي في السنن(٤٢١)، والنسائي في السنن الكبرى(٨٦٥)، والمجتبى(٩٣٩)، وابن ماجه في السنن(١١٥١)، وأحمد في المسند(١٨٧٤)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٣٧٣)، والدارمي في السنن (١٤٨٨)، والبزار في المسند(٨٧٤٥)، وابن خزيمة في الصحيح(١١٢٣) وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٢)، وشرح المعاني(٢١٨٣)، وابن الأعرابي في المعجم(٣٨٠)، وابن حبان في الصحيح(٢١٩٣)، والمجروحين(٧١) والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٢)، (٤٢٢٣)، والصغير(٧٤٨)، ومعرفة السنن(٥٣٢٣) من طريق زكريا بن إسحاق.

ومسلم في الصحيح(٧١٠)، وأبو داود في السنن(١٢٦٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٤٠)، والمجتبى(٨٦٦)، وأحمد في المسند(٨٣٧٩)، (٩٨٧٣)، والبزارفي المسند(٨٧٤١)، والدارمي في السنن(١٤٨٩)، وابن خزيمة في الصحيح(١١٢٣)، وابن المنذرفي الأوسط(٢٧٥٦)، وأبو عوانه في المستخرج(١٣٦٥)، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٢٣)، (٤١٣٢)، والطبراني في الأوسط(٢٢٨٥)، والصغير(٢١)، وتمام في الفوائد(٢٨٦) والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٣)، وأبو نعيم في المستخرج(١٥٩٨)، (١٥٩٩)، (٥٩٥٨)، والحلية (٩/٢٢٢)، والخليلي في الإرشاد(١/٣٢٨)، (٢/٤٦٤) من طريق ورقاء بن عمر.

وأبو داود في السنن(١٢٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٣)، وابن حبان في المجروحين (٧١) من طريق ابن جريج.

والبزار في المسند(٨٧٤٦)، وأبو يعلى في المسند(٦٣٨٠)، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٣١)، والطبراني في الأوسط(٨١٧٠) من طريق محمد بن مسلم الطائفي.

والبزار في المسند(٨٧٣٦)، وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٩)، وابن حبان في الصحيح (٢١٩٠) من طريق محمد بن جحادة.

والبزار في المسند(٨٧٤٤)، وأبو عوانة في المستخرج(١١٣٦٥)، والسراج في حديثه (٢١٢٤)، وتمام في الفوائد(٨٦٣) من طريق حسين المعلم.

وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٥)، والبزار في المسند(٨٧٤٧)، وأبو نعيم في الحلية(١٣٨/٨) من طريق زياد بن سعد.

وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٨)، وابن المقرئ في المعجم(١٢٩٠) من طريق أبان بن يزيد العطار.

وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، وتمام في الفوائد(١٧٣٩) من طريق عمر بن قيس.

وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(٣٥٧/١) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي.

وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦) من طريق مرزوق أبي بكر الباهلي.

والطحاوي في شرح المشكل(٤٢٦)، وابن عساكر في المعجم(٤٥٩) من طريق سفيان بن عيينة.

والطبراني في الأوسط(٢٢٥٨)، والصغير(٢١)، ومسند الشاميين(٩٣)، وتمام في الفوائد (٢٨٦)، والخليلي في الإرشاد(٤٦٤/٢) من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

والطبراني في الصغير(٥٢٩) من طريق علي بن صاح المكي.

والطبراني في الأوسط(٢٢١٤)، وأبو موسى المديني في اللطائف(٣٣٢) من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير.

وابن عدي في الكامل(٢١٤٦)، وابن المقرئ في المعجم(١١٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٢٢٥٠) من طريق مسلم بن خالد الزنجي.

وابن المقرئ في المعجم(١٢٨٧)، وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٧)، والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٧)، وشرح المعاني(٢١٨٤) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع.

وابن المقرئ في المعجم(٣٨٦) من طريق الخليل بن مرة.

وابن المقرئ في المعجم(٢١) من طريق نوح بن أبي مريم.

وابن المقرئ في المعجم(٣٧) من طريق مطر الوراق.

وابن المقرئ في المعجم(٣٨٦) من طريق عبد العزيز بن الحصين.

وابن الصيداوي في المعجم(٢٩٠) من طريق مقاتل بن سليمان.

وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة(١٦٢٨) من طريق الحسن بن عمارة، وأبي حنيفة، وروح ابن القاسم.

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(١/ ٣٨٠) من طريق محمد بن عجلان.

والخليلي في الإرشاد(١/٣٣٥) من طريق معقل بن عبيد الله.

وقاضي المارستان في مشيخته(٤٨٣) من طريق أبي الزبير المكي.

وابن حبان في المجروحين(٧١)، والخليلي في الإرشاد(٢/٤٩٩) من طريق سفيان الثوري.

وابن حبان في المجروحين(٧١)، والخليلي في الإرشاد(٢/٤٩٩) من طريق معمر.

جميعهم -ثمانية وعشرون راويًا-(زكريا، وورقاء، وابن جريج، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وحسين، وزياد، وأبان، وعمر، وإسماعيل، ومرزوق، وسفيان، وعبد الرحمن، وعلي، ومحمد بن عبد الله، وإبراهيم، والخليل، ونوح، ومطر، وعبد العزيز، ومقاتل، والحسن، وأبو حنيفة، وروح، ومحمدبن عجلان، ومعقل، وأبو الزبير، وسفيان الثوري)عن عمرو بن دينار به بنحوه، وفي رواية زكريا عند البزار، والطحاوي، وابن الأعرابي، أبدل عطاء بن يسار بسليمان بن يسار، وفي رواية محمد بن عبد الله زاد الزهري بين عمرو بن دينار، وعطاء بن يسار، وزاد مسلم بن خالد في متنه قيل: "يارسول الله ولا ركعتي الفجر؟ قال: ولا ركعتي الفجر".

*وأخرجه ابن عدي في الكامل(٦٥) من طريق الزهري.

وابن المقرئ في المعجم(٧٧٠) من طريق أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق.

ثلاثتهم(الزهري، وأبو مالك) عن عطاء بن يسار به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(٨٦٣٢)، والطحاوي في شرح المشكل(٤٣٨)، وشرح المعاني(٢١٨٦) والطبراني في الأوسط(٨٦٥٤)، وابن المقرئ في المعجم(١٢٥٩) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن.

والطبراني في مسند الشاميين(١٢٨٩) من طريق محمد بن زياد.

والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٦)، وتمام في الفوائد(١٧٤٠) من طريق عطاء بن ابي رباح.

والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٦)معلقًا من طريق مجاهد.

أربعتهم (أبو سلمة، ومحمد، وعطاء، ومجاهد) عن أبي هريرة به بنحوه، وزاد عطاء، وكذا مجاهد عند البيهقي: "إلا ركعتي الصبح"

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، موقوفا.

*أخرجه مسلم في الصحيح(٧١٠)، وأبو داود في السنن(١٢٦٦)، وأبو عوانة في المستخرج(١٣٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٣) من طريق الحسن بن علي الخلال.

وابن ماجة في السنن(١١٥١) عن محمود بن غيلان.

والبزار في المسند(٨٧٦٣)، وأبو نعيم في المستخرج(١٦٠١) من طريق أحمد بن سنان.

والبزار في المسند(٨٧٦٣) عن تميم بن المنتصر، ومحمد بن سنان، ومحمد بن موسى.

والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٩) من طريق أحمد بن إشكاب.

والخليلي في الإرشاد(٢/٤٩٩) من طريق محمد بن عبادة الواسطي.

ثمانيتهم(الحسن، ومحمود، وأحمد بن سنان، وتميم، ومحمد بن سنان، ومحمد بن موسى، وأحمد بن إشكاب، ومحمد بن عبادة) عن يزيد بن هارون به بنحوه.

*وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني(٢١٨٥)، وشرح المشكل(٤١٢٩) من طريق أبي عمر الضرير، عن حماد بن سلمة به بنحوه.

*وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى(٤٢٢٤)، والخليلي في الإرشاد(٢/٤٩٩) من طريق إبراهيم بن عبد الرحيم، عن زكريا بن عدي به بنحوه.

*وأخرجه البزار في المسند(٨٧٣٦) عن محمد بن عبد الملك الرقاشي.

والطحاوي في شرح المعاني(٢١٨٥)، وشرح المشكل(٢١٨٥) من طريق أبي عمر الضرير.

والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٩) من طريق حميد بن مسعدة.

ثلاثتهم (محمد، وأبو عمر، وحماد) عن حماد بن زيد به بنحوه.

*وأخرجه عبد الرزاق في المصنف(٣٩٨٧)، وابن المنذر في الأوسط(٢٧٨٥) من طريق ابن جريج، وسفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في المصنف(٤٨٤٠)، والترمذي في العلل(١٣٠)، والبزار في المسند (٨٧٤)، والطحاوي في شرح المشكل(٤١٢٩)، (٤١٣٠) من طريق سفيان بن عيينة.

وابن أبي شيبة في المصنف(٤٨٤١)، و البزار في المسند(٧٨٣٧) من طريق أيوب السختياني.

وأبو حاتم في العلل(٢٥٩) معلقًا من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع.

والرامهرمزي في المحدث الفاصل(٣٣٤)، وأبوعروبة الحراني(٦٥) في حديثه من طريق زياد بن سعد.

وابن المقريء في المعجم(٣٧٦) من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي.

وابن الصيداوي في معجم الشيوخ(٣٨٧) من طريق منصور بن زاذان.

والخليلي في الإرشاد(١/٣٢٠) من طريق معمر بن راشد.

وعلقه الخليلي في الإرشاد(٢/٤٩٩) من طريق أبان بن يزيد.

عشرتهم (ابن جريج، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأيوب، وإبراهيم، وزياد، وإبراهيم، ومنصور، ومعمر، وأبان) عن عمرو بن دينار به بنحوه.

وابن عدي في الكامل(١٢٧) من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عطاء بن يسار به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عمرو بن دينار، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الاول: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

زكريا بن إسحاق، وورقاء بن عمر، ومحمد بن مسلم الطائفي، ومحمد بن جحادة، وحسين المعلم، وزياد بن سعد، وعمر بن قيس، وإسماعيل بن مسلم المكي، ومرزوق بن أبي بكر الباهلي، وعبد الرحمن بن ثوبان، وعلي بن صالح المكي، ومحمد بن عبد الله بن عبيد الله، ومسلم بن خالد الزنجي، والخليل بن مرّة، ونوح بن أبي مريم، ومطر الوراق، وعبد العزيز بن الحصين، ومقاتل بن سليمان، والحسن بن عماره، وأبو حنيفة، وروح بن القاسم، ومحمد بن عجلان، ومعقل بن عبيد الله، وأبو الزبير المكي.

وحماد بن سلمة فيما يرويه عنه: إبراهيم بن الحجاج، ومسلم بن إبراهيم، ومؤمل بن إسماعيل، وموسى بن إسماعيل.

وحماد بن زيد فيما يرويه: عنه إبراهيم بن الحجاج، ويزيد بن هارون من رواية الحسن بن علي الحلواني، ومحمود بن غيلان، وتميم بن المنتصر، وأحمد بن سنان، ومحمد بن موسى، عن يزيد.

وزكريا بن عدي فيما يرويه عنه: إبراهيم بن عبد الرحيم.

وأيوب السختياني فيما يرويه عنه: معمر، وابن علية من رواية محمد بن إسماعيل الصفار.

وابن جريج فيما يرويه عنه: أبو عاصم الضحاك بن مخلد، وروح بن عبادة، وعبد الرزاق من رواية عنه أحمد بن محمد بن عمر.

وأبان بن يزيد فيما يرويه عنه: مسلم بن إبراهيم.

وسفيان بن عيينة فيما يرويه عنه: أحمد بن المقدام العجلي.

وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع فيما يرويه عنه: يحيى بن نصر بن حاجب، وعبد العزيز الدراوردي.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: إسحاق الأزرق، وروح بن عبادة، وعبد الرزاق من رواية أحمد بن محمد بن عمر، عن عبد الوارث.

ومعمر فيما يرويه عنه: روح بن عبادة، وعبد الرزاق في رواية عنه محمد بن عمر بن يونس اليمامي، عن عبد الرزاق.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، موقوفا:

يرويه عنه:

عبد الوهاب بن عبد المجيد، وزياد بن سعد، وإبراهيم بن يزيد الخوزي، ومنصور بن زادان.

وحماد بن زيد فيما يرويه عنه: محمد بن عبد الملك الرقاشي، وأبو عمر الضرير، وحماد بن مسعدة، وزكريا بن عدي، ويزيد بن هارون من رواية الحسن بن علي، ومحمود بن غيلان، وأحمد بن سنان، وتميم بن المنتصر، ومحمد بن سنان، محمد بن موسى، ومحمد بن عبادة، وأحمد بن إشكاب، عن يزيد بن هارون.

حماد بن سلمة فيما يرويه عنه: أبو عمر الضرير.

وابن جريج فيما يرويه عنه: عبد الرزاق في المصنف.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: عبد الرزاق في المصنف.

وسفيان بن عيينة فيما يرويه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن عبدة الضبي، وعبد الغني بن أبي عقيل، وسعيد بن منصور.

وأيوب السختياني فيما يرويه عنه: عبد الوهاب الثقفي، وعبد الوارث بن سعيد، وابن علية من رواية ابن أبي شيبة.

ومعمر فيما يرويه عنه: عبد الرزاق من رواية محمد بن حماد الطهراني.

وأبان بن يزيد فيما علقه عنه الخليلي.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون عمرو بن دينار:

١- حماد بن سلمة.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

إبراهيم بن الحجاج (ثقة يهم قليلا)[1]، ومسلم بن إبراهيم (ثقة مأمون مكثر عمي

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

بأخرة)(١)، ومؤمل بن إسماعيل (صدوق سيء الحفظ)(٢)، وموسى بن إسماعيل (ثقة ثبت)(٣).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

أبو عمر الضرير حفص بن عمر (صدوق عالم)(٤).

ورواية حماد الموقوفة، أثبتها ابن عدي، و لم أقف عليها إلا من طريق حفص بن عمر، وقد جاءت مقرونة برواية حماد بن زيد.

٢- حماد بن زيد.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

إبراهيم بن الحجاج.

وهذا الحديث من رواية حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار مرفوعًا، إنما حمل فيه إبراهيم بن الحجاج رواية حماد بن زيد على رواية حماد بن سلمة المرفوعة، فحماد بن زيد، إنما يرويه موقوفًا.

قال ابن عدي: (وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج السامي عن الحمادين، عن عمرو بن دينار كما أمليته، و لم يضبطه، فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفا على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة مسلم بن إبراهيم، ومؤمل بن إسماعيل.

وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان، فمن رواه عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار نفسه فإنه أوقفه على أبي هريرة.

ورواه يزيد بن هارون، عن حماد بن زيد موقوفا، ويقول في آخره: وقال حماد بن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ، ورواه زكريا بن عدي، عن حماد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن عمرو بن دينار فرفعه.

وإبراهيم بن الحجاج حازف و لم يضبط، فجمع بين الحمادين فرفعه عنهما).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٧٣).

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

محمد بن عبد الملك الرقاشي(ثقة)[١]، وأبو عمر الضرير، وحماد بن مسعدة(ثقة)[٢]،و يزيد بن هارون فيما يرويه عنه: الحسن بن علي، ومحمود بن غيلان، وأحمد بن سنان، وتميم بن المنتصر، ومحمد بن سنان، محمد بن موسى، ومحمد بن عبادة (صدوق فاضل)[٣]، وأحمد بن إشكاب (ثقة حافظ)[٤].

وزكريا بن عدي فيما يرويه عنه: إبراهيم بن عبد الرحيم.

٣- أيوب السختياني.

فرواه عنه على الوجه الأول:

حماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه)[٥]، ومعمر (ثقة ثبت فاضل)[٦].

وإسماعيل بن علي (ثقة حافظ)[٧] فيما يرويه عنه: الفتح بن هشام الترجماني ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يغرب)[٨].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

عبد الوهاب الثقفي (ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين)[٩]، وعبد الوارث بن سعيد (ثقة ثبت، رمي بالقدر و لم يثبت عنه)[١٠].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٧٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥).

(٨) الثقات لابن حبان (٩ / ١٤).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).

وإسماعيل بن علية فيما يرويه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة (ثقة حافظ صاحب تصانيف)[١]

قال النسائي: (أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث، وابن علية)[٢].

فالراجح عن أيوب الوجهان.

٤- ابن جريج.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

أبو عاصم الضحاك بن مخلد (ثقة ثبت)[٣]، وروح بن عبادة (ثقة فاضل له تصانيف)[٤].

وعبد الرزاق فيما يرويه عنه أحمد بن محمد بن عمر.

ورواية ابن جريج على هذا الوجه جاءت محمولة، فأحمد بن محمد جمع بين ابن جريج، ومعمر، والثوري، وزكريا، وساق روايتهم مساقًا واحدًا، وحمل رواية الثلاثة على رواية زكريا بن إسحاق، والصواب أن بين رواياتهم اختلاف.

قال ابن حبان: (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي... روى عن عبد الرزاق عن الثوري، ومعمر، وابن جريج، وزكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة"، أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببيت المقدس عنه، وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحاق مرفوع، والثوري فإنما رفع عنه إسحاق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمر، فإن عنده هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف، وهو عزيز من حديثه، فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذلك، ولم يميز)[٥].

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٠٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢١١).
(٥) المجروحين لابن حبان (١ / ١٤٣).

وكذا فعل روح بن عبادة، حمل الحديث حين جمع بين روايات هؤلاء الثلاثة على الاتفاق.

قال الخليلي في رواية روح: (وكذا روح، جمع بين ابن جريج، ومعمر، وسفيان مرفوعًا، وهؤلاء ثقات لكن اختلفوا في الرواية)[1].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

عبد الرزاق (ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع)[2]، رواه عنه في المصنف، وهذا هو الثابت عن عبد الرزاق، وهو المحفوظ عن ابن جريج.

٥- سفيان بن عيينة.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

أحمد بن المقدام العجلي (صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته)[3].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

أبو بكر بن أبي شيبة (ثقة حافظ صاحب تصانيف)[4]، وأحمد بن عبدة الضبي (ثقة رمي بالنصب)[5]، وعبد الغني بن أبي عقيل (ثقة فقيه)[6]، وسعيد بن منصور (ثقة)[7].

وهذا هو المحفوظ عن ابن عيينة، فهو من رواية الجماعة عنه.

٦- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢ / ٥٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٨٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٨٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

يحيى بن نصر بن حاجب قال العقيلي: (منكر الحديث)[1]، وقال أبو زرعة: (ليس بشيء)[2].

وعبد العزيز الدراوردي (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء)[3].

*و على الوجه الثاني، علقه عنه أبو حاتم.

وإبراهيم بن إسماعيل (ضعيف)[4] فلعل هذا الإضطراب منه.

٧- سفيان الثوري.

*علقه عنه على الوجه الأول:

إسحاق الأزرق (ثقة)[5]، وروح بن عبادة.

وعبد الرزاق فيما يرويه عنه: أحمد بن محمد بن عمر.

ورواية الثوري من رواية، وعبد الرزاق على هذا الوجه جاءت محمولة فأحمد بن محمد جمع بين ابن جريج، ومعمر، والثوري وساق روايتهم مساقًا واحدًا، وحمل روايته على رواية زكريا بن إسحاق والصواب أن بين رواياتهم اختلاف:

وقد تقدم قول ابن حبان في رواية ابن جريج.

وكذا فعل روح بن عبادة، حمل الحديث حين جمع بين روايات هؤلاء الثلاثة على الاتفاق، وهذا ماذكره الخليلي في كلامه المتقدم في رواية ابن جريج.

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

عبد الرزاق في المصنف، وهو المحفوظ عن عبد الرزاق، وهو المحفوظ عن شيخه سفيان

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٤٣٣).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٥٣٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

الثوري.

٨- معمر.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

روح بن عبادة.

وعبد الرزاق فيما يرويه عنه: أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي.

ورواية معمر على هذا الوجه جاءت محمولة، فأحمد بن محمد جمع بين ابن جريج، ومعمر، والثوري، وزكريا بن إسحاق، وساق روايتهم مسا قًا واحدًا، وحمل روايتهم على رواية زكريا بن إسحاق، والصواب أن بين رواياتهم اختلاف، وقد تقدم قول ابن حبان.

وكذا فعل روح بن عبادة، حمل الحديث حين جمع بين روايات هؤلاء الثلاثة على الاتفاق، وقد سبق في ذلك كلام الخليلي.

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

عبد الرزاق فيما يرويه عنه محمد بن حماد الطهراني.

قال الخليلي بعد أن ذكر الاختلاف في رواية معمر عن أيوب، أو عن عمرو مباشرة: (والصحيح معمر عن أيوب عن عمرو بن دينار)

فالوجهان لايصحان عن معمر، وإنما روايته عن أيوب عن عمرو مرفوعًا -كما سبق في رواية أيوب-.

٩- أبان بن يزيد العطار.

*رواه عنه على الوجه الأول:

مسلم بن إبراهيم(ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة)[1].

*ورواه عنه على الوجه الثاني:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

علقه عنه الخليلي و لم أقف على من وصله.

فالراجح عن أبان الوجه الأول.

أما الاختلاف على عمرو بن دينار، فكما يلي:

الوجه الاول: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

علي بن الحكم (ثقة يغرب)[١] زكريا بن إسحاق (ثقة رمي بالقدر)[٢]، وورقاء بن عمر (صدوق)[٣]، ومحمد بن مسلم الطائفي (صدوق يخطيء من حفظه)[٤]، ومحمد بن جحادة (ثقة)[٥]، وحسين المعلم (ثقة ربما وهم)[٦]، وأبان بن يزيد (ثقة له أفراد)[٧]، وعمر بن قيس (متروك)[٨]، وإسماعيل بن مسلم المكي (كان فقيها ضعيف الحديث)[٩]، ومرزوق أبي بكر الباهلي (صدوق)[١٠]، وعبد الرحمن بن ثوبان (صدوق يخطيء ورمي بالقدر وتغير بأخرة)[١١]، وعلي بن صالح المكي (مقبول)[١٢]، ومحمد بن عبد الله بن عبيد الله، ومسلم بن خالد الزنجي (فقيه صدوق كثير الأوهام)[١٣]، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٧١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤١٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ١١٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٥).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٧).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٢).

(١٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

والخليل بن مرّه (ضعيف)[١]، ونوح بن أبي مريم (كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع)[٢]، ومطر الوراق (صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف)[٣]، وعبد العزيز بن الحصين قال يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)[٤]، وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم)[٥]، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي منكر الحديث)[٦]، وقال أبو زرعة: (لا يكتب حديثه)[٧].

ومقاتل بن سليمان (كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم)[٨]، والحسن بن عماره (متروك)[٩]، وأبو حنيفة، وروح بن القاسم(ثقة حافظ)[١٠]، ومحمد بن عجلان (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة)[١١]، ومعقل بن عبيد الله (صدوق يخطىء)[١٢]، وأبو الزبير المكي(صدوق إلا أنه يدلس)[١٣].

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، موقوفًا:

يرويه عنه:

حماد بن زيد، وحماد بن سلمة(ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة)[١٤]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٩٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٧).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٨٠).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٣٠).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٨٠).
(٧) المصدر السابق.
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٦٢).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٢١١).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).
(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٠).
(١٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).
(١٤) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

وسفيان الثوري(ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[١]، وسفيان بن عيينة(ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة)[٢]، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأيوب السختياني(ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد)[٣]، وعبد الوهاب بن عبد المجيد (ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين)[٤]، وزياد بن سعد (ثقة ثبت)[٥]، وإبراهيم بن يزيد الخوزي (متروك الحديث)[٦]، ومنصور بن زاذان (ثقة ثبت عابد)[٧]، ومعمر (ثقة ثبت فاضل)[٨].

سئل يحيى عن حديث شعبة، عن عمرو بن دينار، والثوري، عن عمرو بن دينار، وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، أيهم أعلم بحديث عمرو بن دينار؟ فقال: (سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار)[٩]، قال الدارمي: (سألت يحيى بن معين عن أصحاب عمرو بن دينار، قلت له: ابن عيينة أحب إليك في عمرو، أو الثوري؟ فقال: ابن عيينة أعلم به، قلت: فابن عيينة، أو حماد بن زيد؟ فقال: ابن عيينة أعلم به، قلت: فشعبة؟ فقال: وأي شيء روى عنه شعبة؟ إنما روى عنه نحو مائة حديث-أو كما قال-

وقال أحمد- وقد سئل-: (من أثبت الناس في عمرو بن دينار؟ قال: ليس أحد أثبت من سفيان بن عيينة، قيل له: فحماد بن زيد؟ قال: لا، وكم روى حماد بن زيد؟ لعلها أن تبلغ خمسين ومائة)[١١]، وقال أيضًا: (سبحان الله! ما أعلم ابن عيينة بعمرو بن دينار، أعلم الناس به ابن عيينة)[١]، وقال أيضًا: (أثبت الناس في عمرو بن دينار ابن عيينة، ثم ابن جريج)[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢١٩).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٩٥).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٦).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).
(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٣٧).
(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٥).
(١١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٢٢).

ورواته على الوجهين من الثقات، إلا أن الوجه الموقوف فيه أصحاب عمرو في الطبقة الأولى عنه.

ومع هذا فالوجه الأول -المرفوع- قد رواه ثقات أيضًا عن عمروبن دينار، وعليهم الاعتماد في حفظ هذا الوجه.

وقد اختلف العلماء في النظر بين الوجهين، وذلك لأن في كل وجه عددًا من الثقات يروونه عن عمرو، حتى قال ابن معين: (حديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلاالمكتوبة" يرفعه قوم ويوقفه قوم، جميع الذين رووه ليس بهم بأس)[٣].

وأخرج مسلم الوجهين، ولعله يرى حفظهما، وساق البخاري متنه عنوانا و لم يخرجه ولعله توقف فيه، لهذا الاختلاف.

ورجح الرفع الترمذي، ومال إليه أحمد فيما حكاه عنه ابن رجب[٤].

قال الترمذي: (والحديث المرفوع أصح عندنا)[٥].

ورجح الوقف جماعة

قال أبو زرعة - وقد سئل عن الاختلاف على عمرو بن دينار-: (الموقوف أصح)[٦].

قال الطحاوي: (فصار أصل الحديث عن أبي هريرة لا عن النبي ﷺ)[٧].

وتوبع عمرو بن دينار على الرفع والوقف وكلها تصح.

والذي يظهر أن الوجهين محفوظان عن عمرو بن دينار، وأن الاختلاف منه.

فلعله ينشط فيرفعه، ويفتر فيقفه، وقد رواه عنه أيوب على الوجهين، وهذا لايضر الرفع والله أعلم.

---

(١) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل (ص: ٣٧).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٣٢).

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ١١٢).

(٤) فتح الباري لابن رجب (٦ / ٥٥).

(٥) سنن الترمذي (٢ / ٢٨٣).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ١٨٨).

(٧) شرح معاني الآثار (١ / ٣٧٢).

وفي رواية يحيى بن نصر، عن مسلم بن خالد زيادة في متنه"ولا ركعتي الفجر" وهذه الزيادة لاتثبت.

قال ابن عدي: (وهذا الحديث يرويه عن عمرو بن دينار جماعة بهذا الإسناد، ولا أعلم ذكر هذه الزيادة في متنه قيل: "يا رسول الله ولا ركعتي الفجر" غير يحيى بن نصر، عن مسلم بن خالد، عن عمرو)[1]، ويحيى بن نصر قال فيه العقيلي: (منكر الحديث)[2]، وقال أبو حاتم: (تكلم الناس فيه)[3]، وقال أبو زرعة: (ليس بشيء)[4].

وقال البيهقي: (وهذه الزيادة لا أصل لها، وحجاج بن نصير، وعباد بن كثير ضعيفان، وقد قيل: عن حجاج بإسناده، عن مجاهد، بدل عطاء، وليس بشيء)[5].

وللحديث طرق أخرى عن عطاء بن يسار.

فرواه عن عطاء بن يسار: أبو مالك الأشجعي سعد بن طارق، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، لكن رواية الزهري لاتصح، فقد أُدخل الزهري بين عمرو وعطاء بن يسار.

قال الطبراني: (لم يدخل بين عمرو بن دينار، وعطاء الزهري، إلا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير)[6].

وقال المديني: (هذا حديث غريب من هذا الوجه، محفوظ من حديث عمرو، عن عطاء نفسه يجمع طرقه عنه)[7].

ورواه عن أبي هريرة:

أبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن زياد، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والزهري، وسليمان بن يسار.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ١١٣).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٤٣٣).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ١٩٣).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٥٣٦).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٦٨٠).

(٦) المعجم الأوسط (٢ / ٣٥٥).

(٧) اللطائف من دقائق المعارف لأبي موسى المديني (ص: ١٨٥).

وسليمان بن يسار خطأ أيضًا.

قال البزار: (والصواب حديث عمرو، عن عطاء بن يسار، ولا نعلم أسند الحسين المعلم عن عمرو بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، إلا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلا عيسى بن يونس)[١].

وقال ابن الأعرابي في نقد رواية سليمان بن يسار: (والصواب: عطاء بن يسار)[٢].

(١) مسند البزار = البحر الزخار (١٥ / ٢٦٨).

(٢) معجم ابن الأعرابي (١/٢١٨).

(الحديث الثالث عشر)

قال ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (حدثنا ابن قتيبة، حدثنا يزيد بن موهب، حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، عن رسول الله ﷺ قال: "عظم الجزاء مع عظم البلاء، والصبر عند الصدمة الأولى، وإن الله إذا أحب قوما ابتلاهم، من رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط".

قال ابن عدي: ولم يذكر الليث الصدمة الأولى، وذكر الليث في هذا الإسناد، إنما هو من عمل ابن وهب جمع بين الليث، وعمرو بن الحارث، فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال عنهما جميعا: عن يزيد بن أبي حبِيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، وأخطأ ابن وهب على الليث، فإن الليث يقول: عن سعد بن سنان، وقد أمليت صوابه عن الليث من حديث عاصم بن علي عنه)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن خزيمة في الصحيح(٢٤٣٠)، والبيهقي في الشعب(٩٣٢٥) من طريق يونس بن عبد الأعلى.

وابن خزيمة في الصحيح(٢٤٣٠) من طريق عيسى بن إبراهيم الغافقي.

كلاهما (يونس، وعيسى) عن ابن وهب، به بنحوه، وفي رواية يونس عند البيهقي، زاد ذكر ابن لهيعة، مع الليث، وعمرو، وعند ابن خزيمة، وكذا في رواية عيسى، اقتصر على

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٩٥).

عمرو بن الحارث.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الترمذي في السنن(٩٨٧)، (٢٣٩٦)، وابن بشران في الأمالي(٢٦٢)، والبيهقي في الآداب(٧٢١) من طريق قتيبة بن سعيد.

وابن ماجة في السنن(١٥٩٦)، (٤٠٣١) من طريق محمد بن رمح.

وابن أبي عاصم في الأوائل(١٤٧) من طريق كامل بن طلحة.

وابن أبي شيبة في المصنف(١٢٠٨٩)، وأبو يعلى في المسند(٤٢٥٣) من طريق شبابة بن سوار.

والشهاب القضاعي في المسند(١١٢١)، وابن بشران في الأمالي(٢٤٣) من طريق عيسى ابن حماد.

خمستهم (قتيبة، ومحمد، وكامل، وشبابة، وعيسى) عن الليث بن سعد به بنحوه، وفي رواية قتيبة عند الترمذي(٩٨٧)، وابن بشران، ومحمد بن رمح عند ابن ماجة(١٥٩٦)، وشبابة عند ابن أبي شيبة اقتصر على قوله: "إنما الصبر عند الصدمة الأولى"، وفي رواية ابن بشران زاد: "واتقوا النار، ولو بشق تمرة".

دراسة الحديث:

الحديث يرويه يزيد بن حبيب، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عمرو بن الحارث، وابن لهيعة.

والليث بن سعد فيما يرويه عنه: ابن وهب.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

الليث بن سعد، فيما يرويه عنه: قتيبة، ومحمد بن رمح، وكامل بن طلحة، وشبابة بن سوار، وعيسى بن حماد.

من العرض السابق تبين وجود اختلاف على من دون يزيد بن أبي حبيب:

١- الليث بن سعد.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

عبد الله بن وهب (ثقة حافظ عابد)[١]، لكنه قرن في الرواية بين الليث، وعمرو بن الحارث، فحمل رواية الليث على رواية عمرو بن الحارث، وجعلهما على صفة واحدة، فسمّى شيخ يزيد بن أبي حبيب سنان بن سعد.

قال ابن عدي: (ابن وهب جمع بين الليث، وعمرو بن الحارث فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال عنهما جميعا: عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس، وأخطأ ابن وهب على الليث، فإن الليث يقول: عن سعد بن سنان).

ولم يتابع ابن وهب في روايته عن الليث على هذا الوجه.

*ورواه عن الليث على الوجه الثاني:

قتيبة بن سعيد (ثقة ثبت)[٢]، ومحمد بن رمح (ثقة ثبت)[٣]، وكامل بن طلحة (لا بأس به)[٤]، قال أحمد: (كان مقارب الحديث)[١]، وقال أبو داود: (رضيت بكتبه، وسمعت

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٩).

أحمد بن حنبل يثني عليه) [٢]، وقال يحيى بن معين: (ليس بشيء) [٣]، وقال أبو حاتم: (لا بأس به، ما كان له عيب إلا أنه يحدث في المسجد الجامع) [٤]، وقال الدارقطني: (ثقة)[٥].

وشبابة بن سوار (ثقة حافظ رمي بالإرجاء)[٦]، وعيسى بن حماد (ثقة)[٧]، وعاصم بن علي (صدوق ربما وهم)[٨].

فالراجح عن الليث بن سعد الوجه الثاني، وهو مارواه الجماعة من أصحابه.

أما الاختلاف على يزيد بن حبيب فكما يلي:

فالوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه: :

عمرو بن الحارث (ثقة فقيه حافظ)[٩].

وابن لهيعة (صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما)[١٠]، قال عبد الرحمن بن مهدي: (ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة، إلا سماع ابن المبارك ونحوه)، [١١]، وقال أحمد: (من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه)[١٢]، وقال يحيى بن بكير: (احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٩).
(٢) سؤالات الآجري (٢/ ١٢٣).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٩).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٧٢).
(٥) تاريخ بغداد (١ / ٤٨٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٦).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٤١٩).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).
(١١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٢٩٤).
(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥ / ٤٩٤).

ومئة)[1]، وقال يعقوب بن سفيان: (حدثني الفضل قال: سمعت أبا عبد الله -وسئل عن ابن لهيعة؟ - فقال: من كتب عنه قديما فسماعه صحيح، قال: وبلغني عن ابن المبارك أنه قال ها هنا ببغداد في سنة تسع وسبعين: من كتب عن ابن لهيعة منذ عشرين سنة ليس بشيء)[2].

الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

الليث بن سعد (ثقة ثبت فقيه إمام مشهور)[3].

وقد اختلف العلماء في سعد بن سنان، وسنان بن سعد، هل هما شخص واحد اختلف في اسمه، أوهما اثنان؟

فذهب الجمهور إلى أنهما واحد ومنهم: أحمد، والبخاري، والنسائي، واختاره المزي[4]، وابن حجر[5]، والذهبي[6].

قال البخاري: (الصحيح عندي سنان بن سعد، وهو صالح مقارب الحديث، وسعد بن سنان خطأ، إنما قاله الليث) [7]، وقال أحمد: (سعد بن سنان تركت حديثه ويقال: سنان بن سعد حديثه حديث مضطرب)[8]، وقال أيضًا: (يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس)[9]، وقال في أحاديث يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٥ / ١٨٢).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٨٥).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/ ٢٦٥).
(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧١).
(٦) ميزان الإعتدال (٢/ ١٢١).
(٧) العلل الكبير للترمذي (١ / ١٠٥).
(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٥١٧).
(٩) المصدر السابق.

سنان، عن أنس: (روى خمسة عشر حديثا، منكرة كلها، ما أعرف منها واحدا)[١]، وقال النسائي: (سنان بن سعد-ويقال: سعد بن سنان- ويقال: سعيد بن سنان ليس بثقة)[٢].

ومنهم من قال إنهما اثنان كابن حبّان، والظاهر أن هذا بعيد جدًا، فهو اختلاف من أصحاب يزيد عليه في شيخ واحد، يبعد أن يكون له شيخان أحدهما سنان بن سعد، والثاني سعد بن سنان.

قال ابن حبان: (سنان بن سعد الكندي، حدث عنه المصريون وهم مختلفون فيه، يقولون: سعد بن سنان، وسعيد بن سنان، وسنان بن سعد، وأرجو أن يكون الصحيح سنان ابن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان، وسعيد بن سنان فيه المناكير، كأنهما اثنان، فالله أعلم)[٣].

وقد ضعفه عدد من النقاد كأحمد، والنسائي، -كما تقدم-.

وبعضهم قواه كابن معين، فقال: (ثقة)[٤]، والعجلي قال: (سعد بن سنان بصرى تابعي ثقة)[٥].

ولخص ابن حجر القول فيه بأنه (صدوق له أفراد)[٦]

فالحديث ضعيف لحال سنان بن سعد.

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ١١٨).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٢).

(٣) الثقات لابن حبان (٤ / ٣٣٦).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ١١٨).

(٥) الثقات للعجلي (١ / ٣٩٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٣١).

(الحديث الرابع عشر)

قال ابن عدي -رحمه الله-: (حدثنا ابن دحيم، حدثنا محمد بن علي العسقلاني، حدثنا عبد الرحمن بن هانئ، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان، أو حلالا قال سفيان: يقال: إنه ليس شيء أكثر ذكرا لله منه".

حدثنا علي بن الحسن بن هارون، حدثنا إسحاق بن سيار، حدثنا أبو نعيم عبد الرحمن بن هانئ، عن أبي مالك النخعي، وسفيان الثوري، عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: "من قتل ضفدعا فعليه جزاؤه".

وهذا لا أعلم رواه عن الثوري، غير عبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث الثوري، لأن حديث أبي مالك يحتمل، والثوري لا يحتمل)(١).

تخريج الحديث:

*علقه ابن حبان في الثقات(١٣٩٦٦) عن عبد الرحمن بن هانيء، ولم أقف على من وصله.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الرحمن بن هانيء عن الثوري، ومرة عن الثوري، وأبي مالك النخعي، عن أبي الزبير، عن جابر، وعبد الرحمن بن هانئ: (صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق)(٢)، قال يحيى بن معين: (أبو نعيم النخعي عبد الرحمن بن هانئ ليس بثقة، كان يكذب، يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة)(٣)، وقال أيضا: (بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥١١) :١١٤

(٢) تقريب التهذيب (١ / ٣٥٢).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (١ / ٤٠٥).

ضرار بن صرد)[١]، وقال أحمد: (أبو نعيم النخعي ليس بشيء) [٢]، وقال أبو حاتم: (لا بأس به يكتب حديثه)[٣]، وقال أبو داود، والنسائي: (ضعيف)[٤]، وقال ابن حبان: (ربما أخطأ، في القلب لروايته عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: "من قتل فعليه شاة محرما كان، أو حلالا")[٥]، وقال ابن عدي: (عامة ما له لا يتابعه الثقات عليه)[٦].

والظاهر أنه عند عبد الرحمن بن هانئ، عن أبي مالك النخعي، وضم إليه الثوري، فحمل روايته على رواية الثوري، ثم أفرده هو، أو من دونه، عن سفيان الثوري، هكذا يقرره ابن عدي، قال: (وهذا لا أعلم رواه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي، على حديث الثوري، لأن حديث أبي مالك يحتمل، والثوري لا يحتمل).

فابن عدي يحمل عهدة الخطأ في رواية هذا الحديث عن الثوري، عن أبي الزبير: عبد الرحمن بن هانئ، فالثوري لايحتمل مثل هذا الحديث لجلالته وحفظه، وإنما هو من رواية أبي مالك عبد الملك بن الحسين النخعي، عن أبي الزبير، فهو الذي يحتمل أن يروي مثل هذا الحديث، فهو(متروك)[٧].

والحديث ضعيف لحال عبد الرحمن بن هانيء، فهو مختلف فيه كما تقدم، وأضعف منه أبو مالك النخعي، وهو متروك كما تقدم.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٢٩٨).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧ / ٤٦٧).
(٥) الثقات لابن حبان (٨ / ٣٧٧).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥١١).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٦٧٠).

(الحديث الخامس عشر)

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: (حدثنا محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم، حدثنا بنان بن سليمان الدقاق، حدثنا عبد الرحمن بن هانئ النخعي، حدثنا سفيان الثوري، والعرزمي، كلاهما أخبرنيه، عن أبي الزبير، عن جابر: " أن بعيرا سجد للنبي ﷺ، فقال: لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما له عليها من الحق".

قال الشيخ: وهذا أيضًا لا يرويه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ وحمل أيضا حديث العرزمي وهو ضعيف، على حديث الثوري والعرزمي يحتمل)[1].

تخريج الحديث:

*أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٨٧٨٧)، (٨٧١٣٢)، وعبد بن حميد في المسند (١٠٥٣)، والدارمي في السنن(١٧)، والبيهقي في دلائل النبوة(٦/١٨)، والطوسي في الأربعين(٣٦) من طريق إسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير به بنحوه، وفي رواية عبد بن حميد، والدارمي زاد قصة.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الرحمن بن هانئ، عن سفيان الثوري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وقد حمل ابن هانئ رواية سفيان، على رواية العرزمي، فهذا الحديث لم يأتِ عن سفيان أصلاً، وإنما روايته عن الثوري خطأ من عبد الرحمن بن هانئ حين ضمه إلى العرزمي، فهو من حديث العرزمي لا من حديث الثوري.

قال ابن عدي: (وهذا أيضًا لا يرويه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ، وحمل أيضا حديث العرزمي -وهو ضعيف-، على حديث الثوري، والعرزمي يحتمل)

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥١١).

والحديث ضعيف لحال عبد الرحمن بن هانيء، فهو مختلف فيه[1]، وأضعف منه شيخه، محمد بن عبيد الله العرزمي(متروك)[2].

وقد جاء هذا عن أبي الزبير من طريق آخر.

فقد جاء من رواية إسماعيل بن عبد الملك، تفرد به عن أبي الزبير.

وإسماعيل بن عبد الملك (صدوق كثير الوهم)[3]، فهو ضعيف أيضًا لحال إسماعيل.

(١) تقدم الكلام عليه في الحديث الرابع عشر.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٠٨).

(الحديث السادس عشر)

قال ابن عدي -رحمه الله-: (حدثنا محمد بن أحمد بن هارون، حدثنا أحمد بن الهيثم، حدثنا أبو نعيم النخعي، أخبرنا العرزمي، وسفيان الثوري، كلاهما عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الإيمان لستين، أو بضع وستين، أو سبعين، أو بضع وسبعين، وإن أعظمه لشهادة أن لا إله إلا الله، وإن أدناها لإماطة الأذى عن الطريق، وإن الحياء لباب منها".

قال الشيخ: وهذا عن الثوري يرويه الثوري بإسناد آخر، ولم يقل عن الثوري، عن أبي الزبير غير عبد الرحمن هذا، وهذا أيضا عندي حمل حديث العَرْزَمي على حديث الثوري، والعرزمي ضعيف يحتمل، والثوري لا يحتمل)[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل(٣١٤) عن محمد بن المنير، عن أحمد بن الهيثم، عن ثابت الزاهد، عن العرزمي وسفيان الثوري به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أحمد بن الهيثم مرة عن أبي نعيم النخعي، عن العرزمي وسفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه:

ومرة عن عن ثابت الزاهد، عن العرزمي وسفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه

:

فالحديث بهذا الإسناد في الأصل من رواية محمد بن عبيد الله العرزمي (متروك)[2]، لكن أبا نعيم النخعي جمع بين العرزمي، وسفيان الثوري، وهو لم يأتِ عن الثوري بهذا الإسناد.

قال ابن عدي: (وهذا عن الثوري يرويه الثوري بإسناد آخر، و لم يقل عن الثوري، عن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥١٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٤).

أبي الزبير غير عبد الرحمن هذا، وهذا أيضا عندي حمل حديث العَرْزَمي على حديث الثوري، والعرزمي ضعيف يحتمل، والثوري لا يحتمل)

وكذا فعل ثابت الزاهد فجمع بين العرزمي، والثوري.

قال ابن عدي بعد أن ذكر عددًا من الأحاديث التي أخطأ فيها ثابت الزاهد بحملها على الثوري، وانتقده ابن عدي في ذلك، ثم ساق هذا الحديث: (وهذا الحديث أيضًا يأتي به ثابت الزاهد، عن الثوري)[1].

وقد يكون الحمل وقع من أبي نعيم، وثابت كما ذكره ابن عدي، أو من دونهم، فقد يكون وقع من شيوخ ابن عدي، أو من أحمد بن الهيثم بن خالد أبو جعفر البزاز العسكري قال الدارقطني: (كان ثقة)[2].

وقول ابن عدي: (يرويه الثوري بإسناد آخر) يريد أن الصواب فيه عن الثوري بإسناد آخر، وهو روايته له عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

*أخرجه الترمذي في السنن(٢٦١٤)، وابن ماجة في السنن(٧٥)، وأحمد في المسند(٩٧١٠)، وهناد في الزهد(٦٢٦/٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٦٨٥)، والبخاري في الأدب المفرد(٥٩٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٢٧)، والخلال في السنة(١١٧)، (١٢٠٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى(٨٣٦)، (٨٤٣) وابن بشران في الأمالي(٧٣٢) من طريق وكيع، وهو في الزهد لوكيع(٣٨٤).

والنسائي في السنن(٥٠٠٥)، من طريق أبي داود الطيالسي.

وابن أبي شيبة في المصنف(٢٥٥٣٩)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٤٢٨)، والطبراني في الدعاء(١٤٨٩)، والطحاوي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٢٧)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وعبد الله بن أحمد في السنه(٦٨٣) من طريق بشر بن منصور السليمي.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٠٠).

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ٤٢٧).

والخرائطي في مكارم الأخلاق(٢٩٨)، وابن الأعرابي في المعجم(١٧٨٥)، والطبراني في الدعاء(١٤٨٩)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٢٨)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

وابن حبان في الصحيح(١٩١)، وابن منده في الإيمان(١٧٠) من طريق حسين بن حفص.

والطبراني في الدعاء(١٤٨٩)، والبيهقي في شعب الإيمان(٨٨)، (١٠٧٥٦) من طريق محمد بن كثير.

وابن بطة في الإبانة الكبرى(٨٣٣)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٢٦) من طريق أبي أحمد الزبيري.

وابن منده في الإيمان(١٧٠) من طريق محمد بن قيس.

وأبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة(٢٤) من طريق خالد بن يزيد العمري.

عشرتهم (وكيع، وأبوداود، وأبو نعيم، وبشر، ومحمد بن يوسف، وحسين، ومحمد بن كثير، وأبو أحمد، ومحمد بن قيس، وخالد) عن سفيان به بنحوه، إلا أنه في رواية وكيع في الزهد، وعند هناد، وفي الإبانة(٨٤٣)، ، وعند الفريابي عن الخرائطي اقتصر على جزء منه"الحياء شعبة من الإيمان"، وفي رواية بشر بن منصور لم يذكر عبد الله بن دينار، وهو إما سقط في النسخة، أو خطأ من بشر بن منصور.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(٣٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٤٢٤)، وابن حبان في الصحيح(١٦٦)، والآجري في الشريعة(٢١٠)، (٢١١)، وابن منده في الإيمان(١٤٧)، والطحاوي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٦٢٤)، (١٦٢٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى(٨٣٤)، والبيهقي في الشعب(٢) من طريق جرير.

وأبو داود في السنن(٤٦٧٦)، وأحمد في المسند(٩٣٦١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٨٤)، والطحاوي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٢٩)، والبيهقي في الشعب(٣) من طريق حماد بن سلمة.

ومعمر بن راشد في الجامع(٢٠١٠٥).

وأبو داود الطيالسي في المسند(٢٥٢٤) من طريق وهيب بن خالد.

وعبد الله بن أحمد في السنة(٦٨٤)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٤٢٣)، والآجري في الشريعة(٢٠٩)، من طريق خالد بن عبد الله المزني.

والطبراني في الأوسط(٤٧١٢) من طريق عمارة بن غزية.

والبيهقي في الأسماء والصفات(١٨٣) من طريق علي بن عاصم.

سبعتهم (جرير، وحماد، ومعمر، ووهيب، وخالد، وعمارة، وعلي) عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه، وفي رواية عمارة لم يذكر عبد الله بن دينار، وهو خطأ فرواية عمارة عن أبي صالح مباشرة-كما سيأتي-، وسهيل لا يرويه عن أبيه مباشرة، إنما يرويه عن عبد الله بن دينار، عن أبيه، قال ابن مندة: (ورواه ابن عبد الحكم، عن بكر بن مضر، عن عمارة، عن سهيل، عن أبي هريرة، وسهيل سمعه من عبد الله بن دينار، عن أبي صالح)[1].

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٩)، ومسلم في الصحيح(٣٥)، والنسائي في المجتبى (٥٠٠٤)، والخرائطي في مكارم الأخلاق(٣٠٣)، وابن حبان في الصحيح(١٦٧)، (١٩٠)، وابن منده في الإيمان(١٤٤)، والطحاوي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٣٢)، والبيهقي في الشعب(١) من طريق سليمان بن بلال.

وابن أبي شيبة في المصنف(٢٥٣٤١)، (٢٦٣٤٣)، (٣٠٤١٦)، والأدب(١٠٨)، والإيمان(٦٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٤٢٥)، والنسائي المجتبى(٥٠٠٦)، والطبراني في الدعاء(١٤٩٠)، وابن مندة في الإيمان(١٧١)، والطحاوي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٣٠) من طريق محمد بن عجلان.

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة(٤٢٩)، وأبو بكر الخلال في السنة(١١٩٨)، وابن مندة في الإيمان(١٤٦)، والطحاوي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٣١) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

وابن حبان في الصحيح(١٨١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى(٨٣٥)، وابن مندة في الإيمان(١٤٥)، (١٧٣) من طريق يزيد بن الهاد.

---

(١) الإيمان لابن منده (١ / ٢٩٨).

أربعتهم (سليمان، ومحمد، وعبد الرحمن، ويزيد) عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(٨٩٢٦)، وعبد الله بن أحمد في السنة(٦٨٧)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٦٣٣) من طريق عمارة بن غزية، عن أبي صالح به بنحوه.

وقد توبع الثوري عليه من جماعة، وهو في صحيح مسلم، من طريق جرير بن عبد الحميد.

وتوبع سهيل كذلك من جماعة، وهو في الصحيحين من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار.

وتوبع كذلك عبد الله بن دينار، تابعه عمارة بن غزية، عن أبي صالح.

(الحديث السابع عشر)

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: (حدثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم، قال: حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا يحيى بن سليم بمكة، قال: سمعت عمران بن مسلم، وعباد بن كثير، يحدثان عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "ذاكر الله في الغافلين مثل الذي يقاتل عنه الفارين، وذاكر الله في الغافلين مثل المصباح في البيت المظلم، وذاكر الله في الغافلين مثل الشجرة الخضراء وسط الشجر الحات في الصرير -قال يحيى: الصرير البرد الشديد-، وذاكر الله في الغافلين يغفر له بعدد كل فصيح وأعجم -فالفصيح بنو آدم، والأعجم البهائم-، وذاكر الله تعالى في الغافلين يعرّفه الله مقعده من الجنة".

قال الشيخ: وهذا عندي قد حمل يحيى بن سليم حديث عباد بن كثير على حديث عمران بن مسلم، فجمع بينهما، وعمران خير من عباد، ولعمران بن مسلم المكي غير ما ذكرت عن عبد الله بن دينار، وعن غيره، وهو عندي ممن يكتب حديثه)[1].

تخريج الحديث:

*أخرجه أبو نعيم في الحلية(٦/١٨١) من طريق جعفر بن محمد بن يعقوب، وجعفر بن أحمد بن المهرجان.

والبيهقي في شعب الإيمان(٥٦١)، وقاضي المارستان في مشيخته(٤٨١)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب(١٣٦٠) من طريق إسماعيل بن محمد الصفار.

ثلاثتهم (جعفر بن محمد، وجعفر بن أحمد، وإسماعيل) عن الحسن بن عرفة به بنحوه، وهو في جزء ابن عرفة(٤٥).

*وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٥٦١) من طريق محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٦٧).

وابن عساكر في فضيلة ذكر الله(٨) من طريق محمد بن يزيد.

كلاهما (محمد بن عبد العزيز، ومحمد بن جعفر) عن يحيى بن سليم به بنحوه، إلا أنه في رواية محمد بن يزيد اقتصر على عمران وحده.

*وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٥٦٢) من طريق سلمة بن كهيل، عن ابن عمر به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث -كما يقرره ابن عدي- من حديث عباد بن كثير، وقد حمل يحيى بن سليم (صدوق سيء الحفظ)[(١)]، رواية عباد بن كثير على رواية عمران بن مسلم، فرواه عنهما جميعًا، والحديث في الأصل لعباد وحده، ثم بعد ذلك أفردت رواية عمران في بعض الطرق فاشتد اللبس.

قال ابن عدي: (وهذا عندي قد حمل يحيى بن سليم، حديث عباد بن كثير على حديث عمران بن مسلم، فجمع بينهما، وعمران خير من عباد)

وعمران بن مسلم اختلف فيه؛ هل عمران القصير وعمران المكي واحد، أو هما اثنان؟

فمن العلماء من قال: إنهما اثنان كالبخاري، وتابعه في ذلك ابن عدي، وابن أبي حاتم، وكذا فرق بينهما يعقوب، والعقيلي.

قال البخاري: (عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، منكر الحديث، روى عنه يحيى بن سليم).

واعترض الدارقطني على من قال بأنهما اثنان، حيث ذهب إلى أنهما واحد.

قال الدارقطني بعد أن ساق حديثًا عن عمران بن مسلم: (وقد قيل: إن عمران بن مسلم هذا ليس بعمران القصير، ذكره أبو عيسى محمد بن سورة الحافظ، عن البخاري، وهو عندي عمران القصير، والله أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

قال الشيخ: ليس فيه شك)[١].

قال أحمد: (عمران القصير، وهو عمران بن مسلم ثقة)[٢]، وقال يحيى بن معين: (عمران بن مسلم القصير ثقة يحدث عنه يحيى بن سعيد القطان)[٣].

قال ابن حبان: (عمران بن مسلم القصير المنقري من أهل البصرة كنيته أبو بكر يروي عن أبي رجاء العطاردي وعطاء روى عنه شعبة والبصريون، وهو الذي روى عنه يحيى بن سليم إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه)[٤]، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن عمران القصير، فقال: لا بأس به)، وقال أيضًا: (عمران بن مسلم روى عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر روى عنه يحيى بن سليم سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو منكر الحديث، وهو شبه المجهول)[٥]، قال ابن عدي: (وهو عندي ممن يكتب حديثه)[٦].

وتوقف فيه ابن حجر قال: (عمران بن مسلم المنقري، أبو بكر القصير، البصري، صدوق ربما وهم، قيل هو الذي روى عن عبد الله ابن دينار، وقيل: بل هو غيره)[٧].

وعباد بن كثير(ضعيف)[٨].

والحديث ضعيف لحال يحيى بن سليم، وعباد بن كثير الرملي.

---

(١) علل الدارقطني (١٢ / ٣٨٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٢٩٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٠٤).

(٤) الثقات لابن حبان (٧ / ٢٤٢).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣٠٥).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٦٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٠).

(الحديث الثامن عشر)

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: (حدثنا محمد بن جعفر بن يزيد، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا شعبة، وقيس عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن عن عثمان، قال: قال رسول الله ﷺ: "خياركم من تعلم القرآن وعلمه".

قال أبو عبد الرحمن فذاك الذي أقعدني مقعدي هذا، وهذا الحديث رواه عن علقمة جماعة فلم يذكروا في إسناده بين علقمة، وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة إلا يحيى القطان، فإنه جمع بين شعبة، والثوري في هذا الحديث فذكر عنهما جميعا، سعد بن عبيدة، والثوري لا يذكر في إسناده سعدًا على أن سعيد القداح قد رواه عن الثوري، فقال فيه سعد بن عبيدة، وهذا عدّوا من خطأ يحيى القطان على الثوري، وهذا الحديث جمع فيه أيضا بين شعبة، وقيس عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، وشعبة فذكر سعدًا، وقيس لا يذكره إلا أن يحيى بن آدم ذكره عنهما فذكر سعد بن عبيدة)[1].

تخريج الحديث:

سبق تخريجه في الحديث الثاني.

دراسة الحديث:

في هذا الحديث يذكر ابن عدي أن يحيى بن آدم جمع بين شعبة، وقيس بن الربيع بذكر سعد بن عبيدة، وذكر سعد بن عبيدة إنما هو عن شعبة، ورواية قيس ليس فيها ذكر لسعد بن الربيع، وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً في الموضع الأول.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦٨).

(الحديث التاسع عشر)

قال ابن حبان -رحمه الله-: (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي أبو سهل يروي عن عبد الرزاق، وعمر بن يونس، وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق، عن الثوري، ومعمر، وابن جريج، وزكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة"، أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببيت المقدس عنه، وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحاق مرفوع، والثوري فإنما رفع عنه إسحاق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمر، فإن عنده هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف، وهو عزيز من حديثه فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذلك ولم يميز)[1].

تخريج الحديث:

سبق تخريجه في الحديث الثاني عشر.

دراسة الحديث:

يذكر ابن حبان أن أبا سهل أحمد بن محمد، روى هذا الحديث عن عبد الرزاق فجمع بين الثوري، ومعمر، وابن جريج، وزكريا بن إسحاق ورواه عنهم جميعًا مرفوعًا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواياتهم ليست على الاتفاق كما بين ذلك في كلامه.

وتفصيل ذلك سبق في الموضع الأول لهذا الحديث.

(١) المجروحين لابن حبان (١ / ١٤٣).

(الحديث العشرون)

- سُئِلَ الإمام الدارقطني -رحمه الله-: عن حديث عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر "أنه كان يعلم الناس التشهد. . . "الحديث.

فقال: (هو حديث رواه الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة، فاختلفا فيه على عروة، فجود إسناده الزهري، ورواه عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد، عن عمر.

ورواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر، ولم يذكر بينهما عبد الرحمن بن عبد.

وقول الزهري أولى بالصواب والله أعلم.

ولم يختلفوا في أن الحديث موقوف على عمر.

ورواه بعض المتأخرين عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن ابن عبد، عن عمر مرفوعا.

ووهم في رفعه والصواب موقوف.

وروى هذا الحديث ابن عيينة، عن الزهري، وهشام بن عروة جمع بينهما، وحمل حديث هشام على حديث الزهري، فقال عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد، عن عمر.

وهذا إسناد الزهري، وهشام لا يذكر في الإسناد عبد الرحمن بن عبد)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عروة بن الزبير، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

*أخرجه مالك في الموطأ(٥٣)، ومن طريقه ابن وهب في الجامع(٤١١)، والشافعي في المسند(٢٧٥)، والطحاوي في شرح المشكل(٣٨٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٨٣٨)، ومعرفة السنن(٣٦٧٦)، والحاكم في المستدرك(٩٧٩).

وابن وهب في الجامع(٤١١)، والحاكم في المستدرك(٩٧٩)، والبيهقي في السنن

---

(١) علل الدارقطني (٢ / ١٨٠).

الكبرى (٢٨٣٨) من طريق يونس بن يزيد.

وابن وهب في الجامع(٤١١)، والطحاوي في شرح المشكل(٣٨٠٤)، وشرح المعاني (١٥٥٠)، والحاكم في المستدرك(٩٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٨٣٨) من طريق عمرو بن الحارث.

وعبد الرزاق في المصنف(٣٠٦٧)، وابن أبي شيبة في المصنف(٢٩٩٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٨٣٩) من طريق معمر.

وعبد الرزاق في المصنف(٣٠٦٨)، والطحاوي في شرح المعاني(١٥٥١) من طريق ابن جريج[1].

والبيهقي في السنن الكبرى(٢٨٣٧) من طريق محمد بن إسحاق.

ستتهم (مالك، ويونس، وعمرو، ومعمر، وابن جريج، وابن إسحاق) عن الزهري به بنحوه، وفي رواية ابن إسحاق مقرونًا بهشام بن عروة.

الوجه الثاني: عروة، عن عمربن الخطاب ﷺ.

*أخرجه عبد الرزاق في المصنف(٣٠٦٩) عن معمر.

والحاكم في المستدرك(٩٨٠) والبيهقي في السنن الكبرى(٢٨٣١)، من طريق عبد العزيز الدراوردي.

كلاهما(معمر، وعبد العزيز)عن هشام بن عروة به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عروة بن الزبير، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

يرويه عنه:

الزهري فيما يرويه عنه: مالك، ويونس، وعمرو بن الحارث، ومعمر، وابن جريج،

---

(١) في رواية عبدالرزاق سقط الزهري من المصنف.

وابن إسحاق.

وهشام بن عروة فيما يرويه عنه: سفيان بن عيينة، ومحمد بن إسحاق.

الوجه الثاني: عروة، عن عمربن الخطاب ﷺ.

يرويه عنه:

هشام بن عروة فيما يرويه عنه: معمر، وعبد العزيز الدراوردي.

من العرض السابق تبين وجود اختلاف على الرواة دون عروة وهم:

١- هشام بن عروة.

*فرواه عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب ﷺ:

سفيان بن عيينة (ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات)[1]، وذكر يعقوب بن شيبة أن ابن عيينة، كان ربما يحدث بحديث واحد عن اثنين ويسوقه سياقة واحدة عنهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله، أو أوقفه[2].

ورواية ابن عيينة هذه عن هشام قرن فيها ابن عيينة بين هشام بن عروة، والزهري، وساق روايتهما مساقًا واحدًا بذكر عبد الرحمن بن عبد القاري، وهذا سياق رواية الزهري.

قال الدارقطني: (وروى هذا الحديث ابن عيينة، عن الزهري، وهشام بن عروة، جمع بينهما وحمل حديث هشام على حديث الزهري، فقال: عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد، عن عمر، وهذا إسناد الزهري، وهشام لا يذكر في الإسناد عبد الرحمن بن عبد).

ومحمد بن اسحاق (صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر)[3].

وقد جاءت رواية هشام مقرونة مع رواية الزهري، فالظاهر أن ابن اسحاق حمل رواية هشام على رواية الزهري، كما فعله ابن عيينة.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ /٨١٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

قال المروذي: (سألته-يعني أحمد- عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين، قلت: كيف؟ قال يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا)[1].

فتبين مما سبق عدم صحة رواية هشام على هذا الوجه، وأنها جاءت محمولة على رواية الزهري.

*وخالفهما جماعة في ذلك، فرواه عن هشام، عن عروة، عن عمربن الخطاب ﷺ:

معمر (ثقه، إلا أن في روايته عن هشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة)[2]، وعبد العزيز الدراوردي (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء)[3]، قال أحمد: (كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ)[4]، وقال يحيى بن معين: (عبد العزيز الدراوردى صالح ليس به بأس)[5]، وقال أبو زرعة: (عبد العزيز الدراوردى سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ)[6].

أما الاختلاف على عروة فكما يلي:

الوجه الأول: عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

يرويه عنه:

الزهري(الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه)[7].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي (١ / ٤٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٩٥).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٩٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

الوجه الثاني: عروة، عن عمربن الخطاب ﷺ.

يرويه عنه:

هشام بن عروة (ثقة فقيه، ربما دلس)[1]، قال يعقوب بن شيبة: (ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشاما يسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه)[2]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: (قلت ليحيى بن معين: هشام بن عروة أحب إليك عن أبيه أو الزهري؟ فقال: كلاهما، -ولم يفضل-)[3].

فاتضح مما سبق قوة الوجهين عن عروة بن الزبير، فالأول يرويه الزهري، والثاني يرويه عنه ابنه هشام بن عروة.

ويترجح الوجه الأول لأنه زاد في الإسناد رجلاً، مما يدل على حفظه لذكر عبد الرحمن ابن عبد في الإسناد.

وهذا هو رأي الإمام الدارقطني -كما تقدم- حيث قال: (وقول الزهري أولى بالصواب والله أعلم).

والحديث من رواية الزهري، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب ﷺ موقوفًا عليه إسناده صحيح.

إلا أن الدارقطني علقه عن بعض المتأخرين، عن إسماعيل بن أبي أويس (صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه)[4]، عن الزهري، عن عروة عن عبد الرحمن، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣)

(٢) تاريخ بغداد (١٤ / ٤٠).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٢٠٣).

(٤) تقريب التهذيب (١ / ١٠٨).

وقد رواه عن مالك موقوفًا الشافعي(المجدد لأمر الدين على رأس المائتين)[١]، وابن وهب (ثقة حافظ عابد)[٢].

فالصواب أنه موقوف على عمر بن الخطاب، والخطأ في رفعه -فيما يظهر من كلام الدارقطني- ممن رواه عن إسماعيل، فقد أبهمه الدارقطني، قال: (والمحفوظ ما رواه عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أن عمر كان يعلم الناس التشهد من قوله، غير مرفوع، والله أعلم)[٣].

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٢) تقريب التهذيب (١ / ٣٢٨).

(٣) علل الدارقطني (٢ / ٨٢).

(الحديث الحادي العشرون)

وَسُئِلَ -الإمام الدارقطني- رَحِمَهُ اللَّهُ- عن حديث عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: "التيمم طهور المسلم، ولو إلى عشر حجج، وأمره بالتيمم عند الجنابة".

فقال: (يرويه أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، واختلف عنه،

فرواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، ولم يختلف أصحاب خالد عنه.

ورواه أيوب السختياني، عن أبي قلابة، واختلف عنه،

فرواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر.

وأحسبه حمل حديث أيوب على حديث خالد، لأن أيوب يرويه عن أبي قلابة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر.

ورواه عبد الرزاق، عن الثوري عنهما فضبطه، وبين قول كل واحد منهما من صاحبه، وأتى بالصواب.

وتابعه على ذلك إبراهيم بن خالد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد، بين قول كل واحد على الصواب.

ورواه أبو أحمد الزبيري، وعبد الغفار بن الحسن جميعا، عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ذر مرسلا.

ورواه الفريابي، ووكيع، وأبو حذيفة، عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن أبي ذر.

وكذلك قال معمر، وعبيد الله بن عمرو، وعبد الوهاب الثقفي، وإسماعيل بن علية، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ووهيب: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر.

ورواه موسى بن خلف العمي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب عمه، عن أبي ذر، ولم يتابع على هذا القول.

وأرسله ابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ذر، ولم يذكر بينهما أحدا.

ورواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة، فقال: عن رجاء بن عامر، عن أبي ذر، وإنما أراد أن يقول: عن رجل من بني عامر.

وقال هشام الدستوائي: عن قتادة، عن أبي قلابة، أن رجلا من بني قشير، قال: يا نبي الله، ولم يذكر أبا ذر، وأرسله.

والقول قول خالد الحذاء)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو قلابة، واختلف عليه على سبع أوجه:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٣٠٧)، (٣٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠٢١) من طريق عمرو بن هشام.

وابن حبان في الصحيح(١٣١٣)، والدارقطني في السنن(٧٢١) من طريق محمد بن عبد الحميد بن المستام.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق أبي جعفر النفيلي عبد الله بن محمد.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق أبي أمية الحراني عمرو بن هشام.

أربعتهم (عمرو، ومحمد، وعبد الله، وأبو أمية) عن مخلد بن يزيد به بنحوه، وفي رواية عمرو عند النسائي ذكر أيوب وحده.

*وأخرجه أحمد في المسند(٢١٣٧١)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٩).

وابن المنذر في الأوسط(١٧٥)، والخطيب(١٠٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه.

---

(١) علل الدارقطني (٦ / ٢٥٢).

ثلاثتهم (أحمد، وإسحاق، وابن زنجويه) عن عبد الرزاق به بنحوه، وهو في مصنف عبد الرزاق (٩١٣).

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق إسماعيل بن زريق، عن إبراهيم بن خالد به بنحوه.

*وأخرجه الترمذي في السنن(١٢٤)، وأحمد في المسند(٢٨٥٦٨)، وابن الأعرابي في المعجم(٧١٤)، والمحاملي في الأمالي(٨١) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء به بنحوه، وفي رواية ابن الأعرابي قصة لأبي ذر ﷺ، وعند المحاملي قال: "الصعيد وضوء"

*وأخرجه أبو داود في السنن(٣٣٢)، وابن حبان في الصحيح(١٣١١)، والحاكم في المستدرك(٦٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٥)، (١٠٥٠)، والصغير(٢٤٥)، والخطيب في الفصل(١٠٩)، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٤٨٦)، والبزار في المسند(٣٩٧٣)، وابن حبان في الصحيح(١٣١٢)، والدارقطني في السنن(٧٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى(٢٢)، (٨٧)، (١٠٩)، (١٠٢٠)، (١٦٣٤)، (٨٤٧)، (١٠٥٠) والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق يزيد بن زريع.

كلاهما (خالد، ويزيد) عن خالد الحذاء به بنحوه، وفي رواية خالد عند ابن حبان، والحاكم، والبيهقي(١٠٥٠)، ورواية يزيد عند البيهقي(١٦٣٤) زاد قصة أبي ذر ﷺ بألفاظ متقاربة.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن رجل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أحمد في المسند(٢١٣٧١) -ومن طريقه والخطيب في الفصل(١٠٩)- عن عبد الرزاق به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق إسماعيل بن زريق، عن إبراهيم بن خالد به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق الحسين بن أبي مريم، عن

محمد بن يوسف الفريابي به بنحوه.

*وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم(٧١٤) من طريق أبي أحمد الزبيري.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق أبي داود الحفري.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق الحسين بن حفص.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق القاسم الجرمي.

والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق قبيصة بن عقبة.

خمستهم (محمد، وأبو داود، والحسين، والقاسم، وقبيصة) عن سفيان الثوري، عن أيوب السختياني به بنحوه.

و أخرجه عبد الرزاق في المصنف(٩١٢) -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٩)- عن معمر به بنحوه، إلا أنه قال: رجل من بني قشير.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق هشام بن أبي خيرة، عن عبد الوهاب الثقفي به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(٢١٣٠٤)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٩).

وابن أبي شيبة في المصنف(١٦٦١)، (٧٢٢).

والطبراني في مسند الشاميين(٧٢٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم.

ثلاثتهم(أحمد، وابن أبي شيبة، ويعقوب) عن إسماعيل بن علية به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود في السنن(٣١٣٣)، والطحاوي في معرفة السنن(١٥١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠٤٢) من طريق موسى بن إسماعيل.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٤٨٦)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى(٨٤٧)، والخطيب في الفصل(١٠٩).

كلاهما (موسى، وأبوداود) عن حماد بن سلمة به بنحوه، وفي رواية أبي داود عند الطحاوي زاد قصة لأبي ذر.

*وأخرجه أبوداود الطيالسي في المسند(٤٨٦)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى(٨٤٧)، والخطيب في الفصل(١٠٩).

والجهضمي في أحاديث أيوب السختياني(٤٦) من طريق سليمان بن حرب.
كلاهما (أبوداود، سليمان) عن حماد بن زيد به بنحوه، وزاد في رواية أبي داود قصة لأبي ذر.
*وأخرجه أحمد في المسند(٢١٣٠٥) من طريق شعبة.
والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق جرير بن حازم.
والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة.
ثلاثتهم(شعبة، وجرير، وسعيد) عن أيوب السختياني به بنحوه، وفي رواية سعيد: رجل من بني قشير.

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
أخرجه المحاملي في الأمالي(٨٢) عن أيوب بن الوليد.
والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق هارون بن عبد الله.
كلاهما (الحسين، وهارون) عن أبي أحمد الزبيري به بنحوه، وفي رواية الحسين قال: "الصعيد وضوء".
*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق سعيد بن عبد الرحمن، عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

الوجه الرابع: أبو قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
*أخرجه الدارقطني في السنن(٧٢٣)، والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق خلف بن موسى العمي، عن موسى العمي به بنحوه.

الوجه الخامس: أبوقلابة، عن رجاء بن عامر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
*أخرجه الدارقطني في السنن(٧٢٦)، والطبراني في مسند الشاميين(٢٧١٣)، والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق بقية بن الوليد، عن سعيد بن بشير به بنحوه، وفي رواية

الطبراني قال: عن رجل من بني عامر.

الوجه السادس: أبو قلابة، مرسلاً، عن النبي ﷺ.

*علقه الدارقطني عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي قلابة، ولم أقف على من وصله.

الوجه السابع: أبو قلابة، عن أبي محجن، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(٢٥٠٩)، والبزار في المسند(٣٩٧٤)، والدارقطني في السنن(٧٢٥)، والخطيب في الفصل(١٠٩) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة به بنحوه، وعند الدارقطني: عن محجن أو أبي محجن على الشك، وعند الخطيب قال: عمرو بن محجن أو محجل، ومحجن أو أبو محجن، عن أبي ذر، عن أبي هريرة، هكذا بالشك.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو قلابة الجرمي، واختلف عليه على سبعة أوجه:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

خالد بن مهران الحذاء فيما يرويه عنه: خالد الواسطي، ويزيد بن زريع، وسفيان الثوري، من رواية مخلد بن يزيد، وعبد الرزاق، وإبراهيم بن خالد المؤذن.

وأبو أحمد الزبيري فيما يرويه عنه: محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان، وأحمد بن حنبل، وأيوب بن الوليد.

وأيوب السختياني فيما يرويه عنه: الثوري، من رواية مخلد بن يزيد.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن رجل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب السختياني فيما يرويه عنه: معمر، وعبد الوهاب الثقفي، إسماعيل بن عليه، وحماد ابن سلمة، وحماد بن زيد، وشعبة، وجرير بن حازم، وسعيد بن أبي عروبة، وسفيان الثوري، من رواية عبد الرزاق، وإبراهيم بن خالد المؤذن، وأبي داود الحفري، والحسين بن حفص، والقاسم الجرمي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عقبة.

إلا أن معمرًا قال: رجل من بني قشير.

الوجه الثالث: أبو قلابة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب السختياني فيما يرويه عنه: سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري من رواية أبي أحمد الزبيري، وعبد الغفار بن الحسن.

الوجه الرابع: أبو قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب فيما يرويه عنه: موسى العمي.

الوجه الخامس: أبو قلابة، عن رجاء بن عامر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قتادة فيما يرويه عنه: سعيد بن بشير.

الوجه السادس: أبو قلابة، مرسلاً، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قتادة فيما يرويه عنه: هشام الدستوائي.

الوجه السابع: أبو قلابة، عن أبي محجن، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

خالد الحذاء، فيما يرويه عنه سفيان الثوري، من رواية قبيصة بن عقبة.

مما سبق تبين وجود اختلاف على هم من دون أبي قلابة:

١- خالد الحذاء.

*فرواه عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ:

خالد الواسطي (ثقة ثبت)(١)، ويزيد بن زريع (ثقة ثبت)(٢).

وسفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)(٣)، من رواية مخلد بن يزيد (صدوق له أوهام)(٤)، وعبد الرزاق (ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير)(٥)، وإبراهيم ابن خالد المؤذن (ثقة)(٦)، وأبي أحمد الزبيري (ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري)(٧).

*وخالفهم فرواه عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محجن أو أبي محجن على الشك، وعمرو بن محجن أو محجل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ:

سفيان الثوري من رواية قبيصة بن عقبة (صدوق ربما خالف)(٨)، قال حنبل بن إسحاق: (قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قال: وقال يحيى: قبيصة أصغر مني بسنتين، قلت له: فما قصة قبيصة في سفيان؟ قال: أبو عبد الله كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرا لا يضبط، قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلا صالحا ثقة، لا بأس به في بدنه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث؟

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٤) تقدم الكلام عليه في الحديث السادس.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٨٩).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

يذكر أنه كثير الحديث)[١]، وسئل يحيى بن معين عن حديث قبيصة فقال: ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذاك القوى)[٢]، وقال يحيى بن معين أيضًا: (قبيصة ثقة في كل شيء إلا في سفيان، فإنه سمع وهو صغير)[٣]، قال عبد المؤمن بن خلف النسفي: (سألت أبا علي صالح بن محمد، عن قبيصة، فقال: كان رجلا صالحا، إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان)[٤].

وهذا لايصح عن الثوري أخطأ فيه قبيصة بن عقبة، فلا يصح عن خالد الحذاء.

قال ابن الغلابي: (وقلت له-يعني يحيى بن معين-: إن قبيصة نا عن سفيان، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجن أو محجل-شك قبيصة-، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: "الصعيد الطيب وضوء المسلم"، قال أبو زكريا: أخطأ في عمرو بن محجن، إنما هو عمرو بن بجدان)[٥].

وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجل - أو محجن - عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: "إن الصعيد كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين، فإذا أصبت الماء فأصبه بشرتك"

قال أبوزرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة، إنما هو: أبوقلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ)[٦].

وقال الخطيب: (ورواه قبيصة بن عقبة عن الثوري، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو ابن محجن أو محجل، وقيل: عن أبي قلابة، عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر، ولم يتابع

---

(١) تاريخ بغداد (١٤ / ٤٩٣).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٢٦).
(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٩٣).
(٤) المصدر السابق.
(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٣٢).
(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٩١).

قبيصة على شيء من هذين القولين)[١].

٢- أيوب السختياني.

*فرواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني قشير، أوعن رجل من بني عامر، عن أبي ذر ﷺ:

معمر (ثقة ثبت فاضل)[٢]، وعبيد الله بن عمرو (ثقة فقيه ربما وهم)[٣]، وعبد الوهاب الثقفي (ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين)[٤]، قال عبد الرحمن بن مهدي: (أربعة أمرهم في الحديث واحد: وذكر منهم عبد الوهاب الثقفي،... كانوا يحدثون من كتب الناس ولا يحفظون ذلك الحفظ)[٥]، وقال يحيى بن معين: (ثقه)[٦]، وقال أيضًا: (اختلط بأخرة)[٧]، وقال محمد بن سعد: (كان ثقة وفيه ضعف)[٨].

وإسماعيل بن علية (ثقة حافظ)[٩]، وحماد بن سلمة (ثقه عابد)[١٠]، وحماد بن زيد (ثقة ثبت)[١١]، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن علية هم أصحاب أيوب من الطبقة الأولى -كما تقدم-[١٢].

وشعبة (ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث)[١٣]، وجرير بن حازم (ثقة، لكن في

---

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٩٣٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).
(٥) تاريخ بغداد (١١ / ١٩).
(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٨٢).
(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٠٦).
(٨) الطبقات الكبرى (٧ / ٢٨٩).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(١٢) تقدم الكلام عليهما في الحديث الأول.
(١٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه)[1]، وسعيد بن أبي عروبة (ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة)[2].

وسفيان الثوري، من رواية عبد الرزاق، وإبراهيم بن خالد المؤذن، وأبي داود الحفري (ثقة عابد)[3]، والحسين بن حفص (صدوق)[4]، والقاسم الجرمي (ثقة عابد)[5]، ووكيع (ثقة حافظ عابد)[6]، وأبي حذيفة موسى بن مسعود (صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف)[7]، ومحمد بن يوسف الفريابي (ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان)[8]، وقبيصة بن عقبة.

*وخالفهم فرواه عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ:

سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[9]، من رواية مخلد بن يزيد.

ورواية مخلد هذه قرن فيها في روايته عن سفيان بين أيوب السختياني وخالد الحذاء، ولكنه ساقها على رواية خالد، فأخطأ، فأيوب لايسمي الرجل شيخ أبي قلابة.

قال الدارقطني: (فرواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، وأحسبه حمل حديث أيوب على حديث خالد، لأن أيوب يرويه عن أبي قلابة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر).

وقال الخطيب: (كذا روى هذا الحديث مخلد بن يزيد الحراني، عن سفيان الثوري، عن أيوب السختياني، وخالد الحذاء، وساقه سياقة واحدة، وأيوب إنما كان يرويه عن أبي قلابة

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤١٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٢).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥١٥).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

عن رجل غير مسمى، عن أبي ذر، وأما خالد الحذاء فكان يرويه عن أبي قلابة، ويسمي الرجل وهو عمرو بن بجدان، فحملت رواية أيوب على رواية خالد في حديث مخلد بن يزيد هذا[١].

وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق، وإبراهيم بن خالد المؤذن عن الثوري، بالجمع بين خالد وأيوب، لكن ميزا رواية كل واحد منهما على الصواب.

قال الدارقطني: (ورواه عبد الرزاق، عن الثوري عنهما، فضبطه، وبين قول كل واحد منهما من صاحبه، وأتى بالصواب.

وتابعه على ذلك إبراهيم بن خالد، عن الثوري، عن أيوب، وخالد بين قول كل واحد على الصواب).

وقال الخطيب: (ورواه عبد الرزاق بن همام، من حديث أحمد بن حنبل عنه، وإبراهيم بن خالد المؤذن، كلاهما عن سفيان الثوري، عن أيوب وخالد جميعا عن أبي قلابة، وبينا الخلاف فيه، وفصلا قول أيوب من قول خالد)[٢].

مما سبق يتبين عدم صحة رواية أيوب، على هذا الوجه.

*ورواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ مرسلا:

سفيان بن عيينة.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: أبوأحمد الزبيري، وعبد الغفار بن الحسن.

وخالف أبو أحمد الزبيري وعبد الغفار بن الحسن أصحاب الثوري وجعلاه مرسلاً، فلا يصح عن الثوري من هذا الوجه.

وتبقى رواية ابن عيينة وقد خالف فيها جماعة من الثقات، وفيهم أصحاب أيوب في الطبقة الأولى كحماد بن زيد، وابن عليه.

فلا يصح هذا الوجه عن أيوب.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/ ٩٣٤).

(٢) المصدر السابق.

*ورواه عن أيوب عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ:
موسى بن خلف العمي (صدوق عابد له أوهام)[١].
وذكر الدارقطني أنه لم يتابع على هذا القول-كما في النص المثبت-
مما سبق تبين أن المحفوظ عن أيوب: روايته عن أبي قلابة، عن رجل، عن أبي ذر ﷺ.

٣- قتادة.

*فرواه عن قتادة، عن أبي قلابة، عن رجاء بن عامر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ:
سعيد بن بشير (ضعيف)[٢]، قال الميموني: (رأيته-يعني أحمد- يضعف أمره، قلت: الذي يروي عن قتادة، قال: قد روى عن قتادة أشياء)[٣]، قال أبو حاتم: (قلت لأحمد بن صالح: سعيد بن بشير دمشقي، شامي، كيف هذه الكثرة عن قتادة؟ قال: كان أبوه بشير شريكا لأبي عروبة، فأقدم بشير ابنه سعيدًا البصرة يطلب الحديث مع سعيد بن أبي عروبة)، وقال ابن نمير: (سعيد بن بشير منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات)[٤]، وقال النسائي: (سعيد بن بشير يروي عن قتادة ضعيف)[٥].
قال الخطيب: (نرى أن قوله رجاء بن عامر تصحيف، وصوابه عن رجل من بني عامر، على ما تقدمت به رواية الحمادين، وابن علية عن أيوب، ورواية قبيصة عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، والتصحيف عندنا من سعيد بن بشير أو ممن دونه، والله أعلم).
وقد جاءت رواية سعيد على الصواب كما سبق في التخريج:
*ورواه عن قتادة، عن أبي قلابة، مرسلاً، عن النبي ﷺ.
هشام الدستوائي (ثقة ثبت وقد رمي بالقدر)[٦]، وكان ثبتًا في قتادة، قال شعبة: (هشام

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٠).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٢٤٦).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٧).
(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٢).
(٦) تقريب التهذيب (١ / ٥٧٣).

الدستوائي أعلم بحديث قتادة مني وأكثر مجالسة له مني)[1] قال أحمد: (أصحاب قتادة سعيد وهشام وشعبة إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء وكان سعيد يكتب كل شيء)[2]، وقال عبد الله بن أحمد: (سألته -يعني أحمد- عن هشام وهمام؟ قال سبحان الله هشام أثبت، وقال شعبة: هشام أحفظ مني عن قتادة شعبة يستعين بهشام يقول: قال هشام)[3]، قال أبو داود: (قلت لأحمد: سمعت عليا يقول أرواهم هشام -أعني عن قتادة-)[4]، وقال العجلي: (هشام الدستوائي بصري، ثقة، ثبت في الحديث، كان أروى الناس عن ثلاثة: عن قتادة، وحماد بن أبي سليمان، ويحيى بن أبي كثير، كان يقول بالقدر و لم يكن يدعو إليه)[5]، وقال أبو زرعة: (أثبت أصحاب قتادة هشام، وسعيد)[6].

ورواية هشام علقها عنه الدارقطني، و لم أقف عليها موصولة عند غيره.

فتلخص الاختلاف على أبي قلابة بمايلي:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

خالد بن مهران الحذاء (ثقة يرسل)[7].

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن رجل، عن أبي ذر ﷺ.

يرويه عنه:

أيوب السختياني (ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد)[8].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ١٥٥).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٤٣).
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣٤٨).
(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٥٠).
(٥) الثقات للعجلي (٢ / ٣٣٠).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٦٦).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٩١).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

وتابع أيوب في روايته عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر: قتادة.

إلا أن الراوي عن قتادة سعيد بن بشير (ضعيف)[١]، وفي روايته عن قتادة مزيد ضعف أيضا-كما تقدم-.

وقتادة أيضًا لم يسمع من أبي قلابة.

الوجه الثالث: أبو قلابة، مرسلاً، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قتادة (ثقة ثبت)[٢].

قال يحيى بن معين: (قتادة لم يسمع من مجاهد شيئا، ولم يسمع من أبي قلابة شيئا)[٣]، وقال أيضًا: (لم يسمع قتادة من أبي قلابة إنما حدث عن صحيفة أبي قلابة)[٤]، وقال يعقوب بن سفيان: (حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد قال: مات أبو قلابة بالشام فأوصى بكتبه لأيوب، فأرسل أيوب فجيء به عدل راحلة، قال أيوب: فلما جاءني قلت لمحمد-يعني ابن سيرين-: جاءني كتب أبي قلابة فأحدث منها؟ قال: نعم، ثم قال: لا آمرك ولا أنهاك)[٥]، وقال أيضًا: (حدثنا أبو النعمان حماد بن زيد قال: أوصى أبو قلابة قال: ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيا وإلا فأحرقوها)[٦]، وقال أيضًا: (ولم يسمع قتادة من سعيد، بن جبير ولا من الشعبي، ولا من النخعي، ولا من مجاهد شيئا، ولم يسمع من أبي قلابة شيئا، إنما أرسل عنهم)[٧].

فتبين ضعف الوجه الثالث، فقتادة لم يسمع من أبي قلابة، ويبقى النظر في الوجهين

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١٠٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٨).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٩).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٤).

الأول، والثاني، فالأول يرويه خالد الحذاء.

والثاني يرويه أيوب السختياني.

فأيوب أحفظ، وأثبت من خالد، وجلالته تقتضي ترجيح روايته على رواية خالد، لكن الأئمة رجحوا رواية خالد، وقد يكون مرادهم أن أيوب لم يحفظ اسم الرجل، أو أن أبا قلابة لم يسمه له.

قال الترمذي في رواية خالد الحذاء: (هذا حديث حسن، صحيح)[1].

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن محجل - أو محجن - عن أبي ذر، عن النبيﷺ قال: إن الصعيد كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين، فإذا أصبت الماء فأصبه بشرتك؟

قال أبو زرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة، إنما هو: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ)[2].

وهو ما رجحه الدارقطني-كما في النص المثبت-، قال بعدأن سرد الاختلاف على أبي قلابة: (والقول قول خالد الحذاء).

أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

ومع رجحان هذا الوجه إلا أن فيه عمرو بن بجدان (تفرد عنه أبو قلابة، لا يعرف حاله)[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح، و لم يخرجاه إذ لم نجد لعمرو بن بجدان راويا غير أبي قلابة الجرمي وهذا مما شرطت فيه، وثبت أنهما قد خرجا مثل هذا في مواضع من الكتابين)[5]

---

(١) سنن الترمذي (١ / ٢١١).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٩١).

(٣) تقريب التهذيب (١ / ٤١٩).

(٤) الثقات لابن حبان (٥ / ١٧١).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١ / ٢٨٤).

ونقل ابن حجر تصحيح أبي حاتم لهذا الحديث[١].

وقال ابن القطان الفاسي بعد أن ذكر تحسين الترمذي لهذا الحديث، وعزى عدم تصحيحه لجهالة حال عمرو بن بجدان: (وهو حديث ضعيف لا شك فيه)[٢].

وعلق ابن دقيق العيد على تضعيف ابن القطان لهذا الحديث بقوله: (ومن العجب كون القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان، مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه: "هذا حديث حسن صحيح"، وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح له حديثًا انفرد به؟ وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله، وهو تصحيح الترمذي، وإن كان لم يرو قول الترمذي:"صحيح" فله عذر، لكن هذه اللفظة ثابته فيما أورده شيخنا رحمه الله...)[٣].

(١) التلخيص الحبير (١ / ٤٠٨).

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٣٢٧).

(٣) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣/١٦٥).

(الحديث الثاني والعشرون)

قال الدارقطني -رحمه الله-: (حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثنا منصور، وسليمان، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، عن عبد الله، قال سفيان: وحدثني واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: سألت، أو سئل، رسول الله ﷺ: "أي الذنب عند الله أكبر؟ قال: أن تجعل الله ندًا وهو خلقك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة جارك، ذقال: ونزلت هذه الآية تصديقًا لقول رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾ [سورة الفرقان:٦٨]

قال لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رواه يحيى، ولم يذكر في حديث واصل عمرو بن شرحبيل.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير، فجمعا بين واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله.

فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي، ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدًا ولم يذكر بينهم خلافًا، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش، ومنصور، وفصله ليحيى بن سعيد، فجعل حديث واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، وهو الصواب، لأن شعبة، ومهدي بن ميمون، روياه عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، كما رواه يحيى، عن الثوري عنه، والله أعلم)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو وائل، واختلف عليه على وجهين:

---

(١) علل الدارقطني (٥ / ٢٢٠).

الوجه الأول: أبو وائل، عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود ﷺ.

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٣٤٦٢)، والمجتبى(٧٠١٣)، والترمذي في السنن (٣١٨٢)، والبزار في المسند(١٨٧٥) من طريق محمد بن بشار.

وأحمد في المسند(٤١٣١).

وابن أبي شيبة في المسند(٣٦٢).

واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٩٠١) من طريق يعقوب بن إبراهيم، والحسين بن الحسن، وإبراهيم بن عبد العزيز المقوم.

واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٩٠٢) من طريق أحمد بن سنان.

وابن منده في الإيمان(٤٦٧)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٥٨٤٠) من طريق هارون بن سليمان.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٥٨٤٠) من طريق محمد بن يحيى الذهلي.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٥٨٤١) من طريق عمرو بن علي.

عشرتهم (محمد بن بشار، وأحمد، وابن أبي شيبة، ويعقوب، والحسين، وإبراهيم، أحمد بن سنان، وهارون، ومحمد بن يحيى، وعمرو) عن عبد الرحمن بن مهدي به بنحوه، وفي رواية محمد بن بشار، عند النسائي، والترمذي، اقتصرعلى واصل، وفي رواية هارون عند ابن منده، لم يذكر واصلاً.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٤٧٦١)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق مسدد.

والبخاري في الصحيح(٦٨١١)، والنسائي في السنن الكبرى(١١٣٠٥)، وابن منده في الإيمان(٤٦٧) من طريق عمرو بن علي.

كلاهما (مسدد، وعمرو) عن يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٦٠٠١).

وأبو داود في السنن(٢٣١٠).

وابن حبان في الصحيح(٤٤١٦) من طريق أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي.

وابن منده في الإيمان(٤٦٨) من طريق إبراهيم بن نصر بن عبد العزيز.

والطحاوي في شرح المشكل(٨٨٩)، (٥٣٤٠) من طريق يزيد بن سنان.
والشاشي في المسند(٧٧٨) من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري الكجي.
والبغوي في شرح السنة(٤٢) من طريق أحمد بن محمد بن عيسى البرتي.
سبعتهم (البخاري، وأبو داود، وأبو خليفة، وإبراهيم، ويزيد، وأبو مسلم، وأحمد) عن محمد بن كثير به بنحوه، وفي رواية البخاري، وأبي داود، وأبي خليفة، وإبراهيم، اقتصر على منصور، وفي رواية أبي مسلم لم يذكر الأعمش.
*وأخرجه معمر بن راشد في الجامع(١٩٧٢٠).
والطحاوي في شرح المشكل(٨٨٨)، (٥٣٣٩) من طريق أبي عامر العقدي.
والطحاوي في شرح المشكل (٥٣٣٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل.
ثلاثتهم (معمر، وأبو عامر، ومؤمل) عن سفيان الثوري به بنحوه، و لم يذكر واصلاً.
*وأخرجه البخاري في الصحيح(٤٤٧٧)، (٧٥٢٠)، ومسلم في الصحيح(١٤١)، والنسائي في السنن الكبرى(١٠٩٢٠)، (٧٠٦٨)، وابن مندة في الإيمان(٤٦٩)، والشاشي في المسند(٧٧٦)، وابن حبّان في الصحيح(٤٤١٥)، وأبو نعيم في الحلية(٤/١٤٦)، وأبو يعلى في المسند(٥٠٩٨) من طريق جرير بن عبد الحميد.
و أحمد في المسند(٤١٣٤)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق ورقاء بن عمر.
ومعمر بن راشد في الجامع(١٩٧١٩)، ومن طريقه ابن أبي حاتم في التفسير (١٥٣٩٧)، والشاشي في المسند(٥٠٠٠)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق(٣٨١)،(٤٦١)، واعتلال القلوب(٦٩)، والخطيب في الفصل(٩٣).
و الخطيب في الفصل(٩٣) من طريق أبي حفص الأبار[1].
أربعتهم (جرير، وورقاء، ومعمر، وأبو حفص) عن منصور به بنحوه، وفي رواية معمر عند الشاشي، واحدى روايتي الخطيب، جعله عن مسروق مكان عمرو بن شرحبيل.
*وأخرجه البخاري في الصحيح(٦٨٦١)، (٧٥٣٢)، ومسلم في الصحيح(١٤٢)، والطحاوي في شرح المشكل(٨٩٠)، (٥٣٤١)، وابن مندة في الإيمان(٤٦٦)، والشاشي في

(١) الظاهر أنه أبو حفص الأبار فقد ذكر الخطيب قبل أن يسوق الرواية أنها عنه.

المسند(٤٩٩)، (٨٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٥٢٣)، والشعب (٤٩٣٣)، (٤٩٤٦) من طريق جرير بن عبد الحميد.

وابن أبي شيبة في المسند(٢٣٢٨)، وابن أبي حاتم في التفسير(٥١٩٤)، (١٥٣٩٦)، والشاشي في المسند(٧٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٥٨٢٢)، والصغير(٢٩٢٥) من طريق عبد الله بن نمير.

والشاشي في المسند(٥٠٠) من طريق معمر.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق أبي عبيدة بن معن المسعودي.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق زيد بن أبي أنيسة.

خمستهم (جرير، وعبد الله، ومعمر، وأبو عبيدة، وزيد) عن الأعمش به بنحوه.

الوجه الثاني: أبو وائل، عن ابن مسعود ﷺ.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٦٨١١)، والنسائي في السنن الكبرى(٣٤٦٣)، والمجتبى (٤٠١٤)، وابن منده في الإيمان(٤٦٧) من طريق عمرو بن علي.

والبخاري في الصحيح(٦٨٦١)، والدارقطني في العلل(٨٣٤) من طريق مسدد.

كلاهما (عمرو، ومسدد)عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه الترمذي في السنن(٣١٨٣) من طريق سعيد بن الربيع.

وأحمد في المسند(٤١٣٢)، و الخطيب في الفصل(٩٣) من طريق بهز بن حكيم.

وأحمد في المسند(٤١٣٣)، و الخطيب في الفصل(٩٣) من طريق محمد بن جعفر.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٢٦٢)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(٩٣).

وأبو نعيم في الحلية(٤/١٤٦)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق عمرو بن مرزوق.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق روح بن عبادة.

ستتهم (سعيد، ، وبهز، ومحمد، وأبو داود، وعمرو، وروح) عن شعبة به بنحوه.

*وأخرجه أحمد المسند(٤٤١١)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق عفان بن مسلم.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٢٦٣)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(٩٣)-.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق الحسن بن الربيع.

ثلاثتهم (عفان، وأبو داود، والحسن) عن مهدي بن ميمون به بنحوه، وفي رواية أبي داود ذكر عاصمًا بدل واصل.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٧٠٧٨)، وابن الأعرابي في المعجم (٥٩٦)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق مالك بن مغول.

والمخلص في المخلصيات(١٥٦٣) من طريق ابن أبي ذئب.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق سعيد بن مسروق.

ثلاثتهم (مالك، وابن أبي ذئب، وسعيد) عن واصل به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(١١٣٠٤)، وأحمد في المسند(٣٦١٢)، (٤١٠٢)، (٤٤١١)، والبزار في المسند(١٦٨٧)، وأبو يعلى في المسند(٥٠٩٨)، والشاشي في المسند (٤٧٩)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٨)، وابن حبان في الصحيح(٤٤١٤)، والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق الأعمش.

والخطيب في الفصل(٩٣) من طريق الحسن بن عبيد الله.

و الخطيب في الفصل(٩٣) من طريق عاصم بن بهدلة.

كلاهما (الأعمش، والحسن) عن أبي وائل به بنحوه، وفي رواية الحسن، وعاصم مرة مرفوعًا، ومرة موقوفًا.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو وائل، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

منصور بن المعتمر.

والأعمش فيما يرويه عنه: سفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن نمير، ومعمر، وأبو عبيدة بن معن المسعودي، وزيد بن أبي أنيسة.

وواصل بن حيان، فيما يرويه عنه: سفيان الثوري، من رواية عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير.

الوجه الثاني: أبو وائل، عن ابن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

واصل بن حيان فيما يرويه عنه: مهدي بن ميمون، وشعبة، ومالك بن مغول، وابن أبي ذئب، وسعيد بن مسروق، وسفيان الثوري من رواية يحيى بن سعيد القطان.

والأعمش فيما يرويه عنه: أبو معاوية الضرير، وأبو شهاب الحناط، وشيبان بن عبد الرحمن، وعبد الواحد بن زياد، ووكيع، وعبد العزيز بن مسلم، وقرّان بن تمّام، وإسماعيل بن زكريا، وجحوة بن مدرك.

والحسن بن عبيد الله، وعاصم بن بهدلة، إلا أن الحسن وعاصمًا، جاء عنهما أيضًا وقف الحديث.

من العرض السابق تبين وجود اختلاف على من دون أبي وائل:

١- واصل.

*فرواه عنه على الوجه الأول:

سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة) [1]، من رواية عبد الرحمن بن مهدي (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث)[2].

ومحمد بن كثير العبدي (ثقة، لم يصب من ضعفه)[3]، قال يحيى بن معين: (لم يكن يستأهل أن يكتب عنه)[4]، قال ابن الجنيد: (وسئل يحيى عن محمد بن كثير العبدي البصري،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٧).

فقال: كان في حديثه ألفاظ، حدثنا أبو إسحاق، كأنه ضعفه)[١]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، قال الذهبي: (الرجل ممن طَفَرَ القنطرة، وما علمنا له شيئا منكرًا يلين به، ولا ريب أن أبا الوليد أحفظ منه، وأرفع)[٤]

ورواية الثوري عن واصل على هذا الوجه بذكر عمرو بن شرحبيل، وقع فيها حمل، فحمل - الثوري أو من دونه كما سيأتي- رواية واصل على رواية الأعمش ومنصور بذكر عمرو بن شرحبيل.

قال أبو بكر النيسابوري: (ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير فجمعا بين واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي، ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدًا ولم يذكر بينهم خلافا، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش، ومنصور، وفصله ليحيى ابن سعيد، فجعل حديث واصل عن أبي وائل، عن عبد الله، وهو الصواب، لأن شعبة، ومهدي بن ميمون، روياه عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، كما رواه يحيى، عن الثوري عنه، والله أعلم)[٥].

وعبد الرحمن بن مهدي كان يروي الحديث عن الثلاثة مجتمعين بذكر أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، فذكر له عمرو بن علي الفلاس رواية يحيى بن سعيد على التفصيل، فترك رواية واصل.

قال عمرو بن علي: (فذكرته لعبد الرحمن ــ يعني رواية واصل عن أبي وائل، عن ابن مسعود ــ وكان حدثنا عن سفيان، عن الأعمش، ومنصور، وواصل، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة قال: دعه دعه)[٦].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٧).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٧٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٩ / ٧٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٨٤).

(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٤٠).

(٦) صحيح البخاري (٨ / ١٦٤).

وقد أشار إلى ذلك الخطيب وفصل القول فيه[1].

وقال ابن حجر مبينًا مراد ابن مهدي بقوله دعه: (والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل، فأما الأعمش، ومنصور، فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه، فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا، وأما عبد الرحمن فحدث به أولا بغير تفصيل، فحمل رواية واصل على رواية منصور، والأعمش، فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقتصر على التحديث به عن سفيان، عن منصور، والأعمش حسب، وترك طريق واصل وهذا معنى قوله فقال: دعه دعه، أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه فلم يذكر فيه واصلا بعد ذلك فعرف أن معنى قوله: دعه- أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة-)[2].

وقال الكرماني: (حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرًا عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه، وليس المراد بذلك الطعن عليه، لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الواسطة لموافقة الأكثرين)[3].

ثم قال ابن حجر معلقًا على كلام الكرماني: (كذا قال، والذي يظهر أنه تركه من أجل التردد فيه، لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه، فاكتفى برواية الحديث عمن لا تردد عنده فيه، وسكت عن غيره، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان، عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي، لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش، ومنصور، قال: بمثله، وكأن ذلك كان في أول الأمر، وذكر

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/ ٨٤٠-٨٤١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١١٥).

(٣) المصدر السابق.

الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الإسناد)[١].

فالحاصل أن ذكر عمرو بن شرحبيل في رواية واصل بن حيان غير محفوظ.

*ورواه عن واصل على الوجه الثاني بإسقاط عمرو بن شرحبيل:

شعبة (ثقة حافظ متقن)[٢]، ومالك بن مغول (ثقة ثبت)[٣]، وابن أبي ذئب (ثقة فقيه فاضل)[٤]، وسعيد بن مسروق (ثقة)[٥]، ومهدي بن ميمون (ثقة)[٦].

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: يحيى بن سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[٧].

إلا أن أبا داود جعله عن عاصم بدل واصل، والصواب عنه واصل كما قال أبو عبد الرحمن النسائي: (وحديث يزيد هذا خطأ، إنما هو واصل والله تعالى أعلم)[٨]، وقال الخطيب: (إلا أن بعض الرواة جعلوه عن مهدي بن ميمون، عن عاصم بدل واصل، وذلك وهم)[٩].

وقال أيضًا: (كذا في أصل كتابي عن عاصم، والصواب عن واصل كما سقناه عن الحسن بن الربيع، وعفان، عن مهدي بن ميمون)[١٠].

فهذا هو الوجه المحفوظ عن واصل بن عطاء.

قال أبو عبد الرحمن بعد أن ساق رواية يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن واصل عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود: (وهذا أولى بالصواب من الذي قبله-يعني رواية واصل بذكر

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١١٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥١٨).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٨).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).
(٨) سنن النسائي (٧ / ٩٠).
(٩) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٢٣).
(١٠) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٢٣).

عمرو بن شرحبيل-)[١].

٢- الأعمش.

*فرواه عنه على الوجه الأول بذكر عمرو بن شرحبيل:

سفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد (ثقة صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه)[٢]، وعبد الله بن نمير (ثقة صاحب حديث من أهل السنة)[٣]، ومعمر(ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة)[٤]، وأبو عبيدة بن معن المسعودي (ثقة)[٥]، وزيد بن أبي أُنيسة (ثقة له أفراد)[٦].

*ورواه عن الأعمش على الوجه الثاني بإسقاط عمرو بن شرحبيل:

أبو معاوية الضرير (ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره)[٧]، وأبو شهاب الحناط (صدوق)[٨]، وشيبان بن عبد الرحمن (ثقة صاحب كتاب)[٩]، وعبد الواحد بن زياد (ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال)[١٠]، ووكيع (ثقة حافظ عابد)[١١]، وعبد العزيز بن مسلم (ثقة عابد ربما وهم)[١٢]، وقرّان بن تمّام (صدوق ربما

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٣ / ٤٢٥).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٧).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).
(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٩).

أخطأ)[١]، وإسماعيل بن زكريا (صدوق يخطىء قليلا)[٢]، وجحوة بن مدرك قال أبو حاتم: (محله الصدق)[٣].

فالوجهان قويان عن الأعمش، فربما كان الأعمش يرويه مرة تامًا فيذكر عمرو بن شرحبيل، ومرة يقصر به فيسقطه.

فتلخص من الاختلاف على أبي وائل ما يلي:

الوجه الأول: أبو وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

منصور بن المعتمر السلمي (ثقة ثبت)[٤]، والأعمش (ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس)[٥].

الوجه الثاني: أبو وائل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

واصل بن حيان (ثقة ثبت)[٦]، والأعمش، والحسن بن عبيد الله (ثقة فاضل)[٧]، وعاصم بن بهدلة (صدوق له أوهام)[٨].

ومما سبق يتضح قوة الوجه الأول، فقد رواه منصور بن المعتمر، ووافقه الأعمش في الراجح عنه، وزاد رجلاً في إسناده.

قال الترمذي عن حديث منصور، والأعمش بذكر عمرو بن شرحبيل: (هذا حديث

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٣١٩).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٩).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٦٢).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

حسن صحيح)[1]، وقال أيضًا: (حديث سفيان، عن منصور، والأعمش، أصح من حديث شعبة، عن واصل، لأنه زاد في إسناده رجلا)[2].

والحديث بوجهه الراجح في الصحيحين -كما تقدم في التخريج-.

وقد جاء الحديث موقوفًا من رواية الحسن بن عبيد الله في الراجح عنه، فقد اجتمع عليه ثقتان موسى بن إسماعيل، وحفص بن غياث، وانفرد أبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطيء، بروايته عنه مرفوعًا.

وجاء موقوفًا أيضًا عن عاصم بن بهدلة.

فالموقوف لايصح.

(١) سنن الترمذي (٥ / ٣٣٦).

(٢) سنن الترمذي (٥ / ٣٣٧).

(الحديث الثالث والعشرون)

- وسُئِلَ_الإمام الدارقطني-رحمه الله-: عن حديث غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: "إن الله وضع الحق على لسان عمر وقلبه، ويقول به".

فقال: (يرويه مكحول، واختلف عنه،

فرواه محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف، عن أبي ذر.

ورواه أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وهشام بن الغاز، عن مكحول، عن غضيف، عن أبي ذر.

وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز، وابن عجلان على حديث محمد بن إسحاق، فجود إسناده، لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز، وعن محمد بن عجلان، عن مكحول مرسلاً، عن أبي ذر.

وكذلك رواه عقيل بن خالد، وابن أبي حسين المكي، عن مكحول، عن أبي ذر مرسلاً، وقال وكيع: عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن النبي ﷺ، لم يذكر أبا ذر.

ورواه بُرد بن سنان، عن عبادة بن نسيٍّ، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر،

وروى مسعر، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن غضيف، عن أبي ذر.

ولا يثبت عن مسعر، ومحمد بن إسحاق، أقام إسناده عن مكحول)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه مكحول، وغضيف بن الحارث، واختلف على كل منهما:

أولاً: رواية مكحول، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الطبراني في مسند الشاميين(١٥٤٣)، (٣٥٦٦) من طريق محمد بن عبد العزيز الأصبهاني.

---

(١) علل الدارقطني (٦ / ٢٥٨-٢٥٩)

واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(٢٤٩٠)، والمخلص في المخلصيات(٢١٧٣)، والحاكم في المستدرك(٤٥٠١)، والبيهقي في المدخل للسنن(٦٦)، وأبو نعيم في الحلية (٥/١٩١) من طريق هارون بن إسحاق الهمداني.

كلاهما (محمد، وهارون) عن أبي خالد الأحمر به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود في السنن(٢٩٦٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٥٦٥) من طريق زهير بن معاوية.

وابن ماجه في السنن(١٠٨) من طريق عبد الأعلى.

وأحمد في المسند (٢١٤٥٧)، والبزار في المسند(٤٠٥٩) من طريق يزيد بن هارون.

وأحمد في المسند(٢١٥٤٢) وفضائل الصحابة(٣١٦)، والقطيعي في فضائل الصحابة (٦٨٧)، والبغوي في شرح السنة(٣٨٧٦) من طريق يعلى بن عبيد.

وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٩٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة(١٢٤٩) من طريق عبد الله بن نمير.

والقطيعي في فضائل الصحابة(٥٢١) من طريق محمد بن سلمة.

والقطيعي في فضائل الصحابة(٦٨٧) من طريق عبدة بن سليمان.

سبعتهم (زهير، وعبد الأعلى، ويزيد، ويعلى، وعبد الله، ومحمد، وعبدة) عن محمد بن إسحاق به بنحوه، وبعضهم زاد قصة.

الوجه الثاني: مكحول، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٨ / ٧٣) من طريق سلامة بن روح، عن عقيل بن خالد به بنحوه.

*وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق(٩٢٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٨ /٧١) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي حسين المكي به بنحوه.

*وأخرجه القطيعي في فضائل الصحابة(٦٨٣) من طريق سفيان الثوري، عن عبد الله ابن سعيد، عن مكحول به بنحوه.

الوجه الثالث: مكحول، عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٨ / ٧٣) من طريق عبد الله بن هاشم، عن وكيع به بنحوه.

ثانيًا: رواية غضيف بن الحارث، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

تقدم في الوجه الأول عن مكحول فهو يرويه هناك عن غضيف، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

*وأخرجه أحمد في المسند(٢١٢٩٥)، وفضائل الصحابة(٣١٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٨ / ٧١)من طريق حماد بن سلمة، عن برد بن سنان به بنحوه.

الوجه الثاني: غضيف بن الحارث عن بلال بن أبي رباح، عن النبي ﷺ.

*أخرجه القطيعي في فضائل الصحابة(٥٢٠)، وأبو عاصم في السنة(١٢٤٨)، (٣١٧)، والشاشي في المسند(٩٨٣)، والآجري في الشريعة(١٣٥٥)، (١٢٠٤)، والطبراني في مسند الشاميين(١٤٦٣)، والكبير(١٠٧٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ٧) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد، عن غضيف بن الحارث به بنحوه، وبعضهم زاد قصة.

الوجه الثالث: غضيف بن الحارث، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

*أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط(٦٦٩٢) من طريق وبرة بن عبد الرحمن، عن غضيف بن الحارث به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه مكحول، وغضيف بن الحارث، واختلف على كل منهما:

أولاً: رواية مكحول واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن إسحاق.

ومحمد بن عجلان فيما يرويه عنه: أبو خالد الأحمر.

وهشام بن الغاز فيما يرويه عنه: أبو خالد الأحمر.

الوجه الثاني: مكحول، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عقيل بن خالد، وأبو حسين المكي.

ومحمد بن عجلان فيما علقه عنه: الدارقطني.

وهشام بن الغاز فيما علقه عنه: الدارقطني.

الوجه الثالث: مكحول، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

هشام بن الغاز فيما يرويه عنه: وكيع.

ثانيًا: رواية غضيف بن الحارث، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

مكحول، وعبادة بن نَسِيٍّ.

ووبرة بن عبد الرحمن فيما علقه عنه: الدارقطني.

الوجه الثاني: غضيف بن الحارث، عن بلال بن أبي رباح، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

حبيب بن عبيد.

الوجه الثالث: غضيف بن الحارث، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

يرويه عنه:

وَبَرَة بن عبد الرحمن فيما يرويه عنه: مسعر.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون مكحول:

١- محمد بن عجلان، وهشام بن الغاز.

*فرواه عنهما عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان (صدوق يخطىء)[1]، قال علي ابن المديني: (أبو خالد الأحمر ثقة)[2]، وقال يحيى بن معين: (ليس به بأس ثقة ثقة)، وقال أيضًا: (ثقة)[3]، وقا أيضًا: (ثقة وليس بثبت)[4]، وقال ابن نمير: (رجل صالح)[5]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[6]، وقال محمد بن يزيد الرفاعي: (نا أبو خالد الأحمر الثقة المأمون)[7].

وروايته عنهما قرنها بمحمد بن إسحاق وخطّأه الدارقطني في ذلك، وذكر أن غيره يرويه عن محمد بن عجلان، وهشام بن الغاز، عن مكحول، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: (ورواه أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وهشام بن الغاز، عن مكحول، عن غضيف، عن أبي ذر.

وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز، وابن عجلان على حديث محمد بن إسحاق، فجود إسناده، لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز، وعن محمد بن عجلان، عن

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ١٠٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٢٩).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ١٢٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ١٠٧).

(٧) المصدر السابق.

مكحول مرسلا، عن أبي ذر)

وقد رواه وكيع، عن هشام بن الغاز وحده، عن مكحول، عن النبي ﷺ، ليس فيه أبو ذر، فهذا يؤيد قول الدارقطني أن محمدًا وهشامًا لايذكران غضيف بن الحارث.

٢- وَبَرَة بن عبد الرحمن.

*رواه عنه عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

مسعر (ثقة ثبت فاضل)[١] فيما علقه عنه الدارقطني.

قال الدارقطني بعد أن ذكر رواية مسعر: (ولا يثبت عن مسعر).

*ورواه عنه عن غضيف بن الحارث، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ.

مسعر فيما يرويه عنه يعلى بن عبيد الطنافسي (ثقة، إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين)[٢].

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا يعلى بن عبيد، تفرد به: علي بن سعيد)[٣].

فالوجهان لايصحان عن وَبَرَة.

أما الاختلاف على مكحول فكما يلي:

الوجه الأول: مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن إسحاق (صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر)[٤].

الوجه الثاني: مكحول، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٩).

(٣) المعجم الأوسط (٧ / ٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

يرويه عنه:

عقيل بن خالد (ثقة ثبت)(١)، وابن أبي حسين المكي (ثقة عالم بالمناسك)(٢)، ومحمد بن عجلان (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة)(٣)، وهشام بن الغاز (ثقة)(٤).

الوجه الثالث: مكحول، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

هشام بن الغاز فيما يرويه عنه: وكيع (ثقة حافظ عابد)(٥).

وهذا الوجه بمعنى الوجه الذي قبله، فمكحول لم يسمع من أبي ذر.

قال الترمذي: (ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من هؤلاء الثلاثة)(٦)، وقال أبو زرعة: (مكحول، عن ابن عمر مرسل، ولم يسمع مكحول من واثلة بن الأسقع، ولا من أبي ذر)، وقال العلائي: (مكحول الفقيه الشامي كثير الإرسال جدا، أرسل عن النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان... وأبي ذر)(٧).

فالنظر في رواية محمد بن إسحاق الموصولة، ورواية الجماعة المرسلة، وقد نص الدارقطني على أن محمد بن إسحاق أقام إسناده عن مكحول، يعني بذكر غضيف بن الحارث، وهو كما قال، لكن المخالفون له جماعة، وفيهم ثقات، ومكحول مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث.

وأما قول أبي زرعة الذي نقله ابن أبي حاتم بقوله: (وسمعت أبا زرعة وذكر حديثا حدثنا به عن دحيم، عن عمرو بن بشر بن السرح، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).
(٦) سنن الترمذي (٤ / ٦٦٢).
(٧) جامع التحصيل (ص: ٢٨٥).

حبيب بن عبيد، عن غضيف بن الحارث، عن بلال، عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله جعل الحق في قلب عمر وعلى لسانه".

فقال أبو زرعة: حديث محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أشبه، لأنه قد وافقه عليه غيره عن أبي ذر)[1].

فالظاهر أنه قصد به الموازنة بين ذكر بلال وأبي ذر، ولاشك أنه من هذه الجهة ذكر أبي ذر أرجح، لكن لا يعني هذا ترجيح ذكر غضيف في رواية مكحول والله أعلم.

ثانيًا: رواية غضيف بن الحارث، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبادة بن نسيّ (ثقة فاضل)[2].

وأما رواية مكحول فقد تقدم أنه لايصح عنه ذكر غضيف.

الوجه الثاني: غضيف بن الحارث، عن بلال بن أبي رباح، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

حبيب بن عبيد (ثقة)[3].

قال ابن أبي حاتم: (وسمعت أبا زرعة وذكر حديثا حدثنا به عن دحيم، عن عمرو بن بشر بن السرح، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حبيب بن عبيد، عن غضيف بن الحارث، عن بلال، عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله جعل الحق في قلب عمر وعلى لسانه".

فقال أبو زرعة: حديث محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أشبه، لأنه قد وافقه عليه غيره عن أبي ذر)[4].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٤٦١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٥١).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٤٦١).

فالراجح الوجه الأول: غضيف بن الحارث، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

والحديث بوجهه الراجح صحيح الإسناد والله أعلم.

وقد جاء من طرق عن أبي هريرة، وابن عمر، وعائشة.

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة(٣١٩٨٦) من طريق المسور بن مخرمة، عن أبي هريرة به بنحوه.

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة(٣١٣) من طريق نافع، عن ابن عمر به بنحوه.

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة(٥١٨) من طريق أبي عتيق، عن عائشة به بنحوه، وفي متنه زيادة.

(الحديث الرابع والعشرون)

وسُئل الإمام الدارقطني-رحمه الله- عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: "إذا مرض العبد، أو سافر كتب له من الأجر مثل ما كان يعمل صحيحا".

فقال: (يرويه إبراهيم بن إسماعيل السكسكي، عن أبي بردة، واختلف عنه،

فرواه العوام بن حوشب، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وخالفه مسعر، فرواه عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة قوله.

وقال أحمد بن أبي الحواري: عن حفص بن غياث، عن العوام، ومسعر، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، حمل حديث أحدهما على الآخر.

ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده.

ورواه أبو هشام الرفاعي، عن حفص، عن العوام، عن إبراهيم، عن ابن أبي أوفى.

والصواب حديث العوام، عن إبراهيم، عن أبي موسى)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على إبراهيم السكسكي، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن المقريء في المعجم(٤٠١).

وابن حبّان في الصحيح(٢٩٢٩) من طريق جعفر بن أحمد بن عاصم.

والطبراني في الأوسط(٢٣٦)، والصغير(٧٧٨) من طريق محمد بن العباس الدمشقي.

ثلاثتهم(ابن المقريء، وجعفر، ومحمد) عن أحمد بن أبي الحواري به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٢٩٩٦)، وأحمد في المسند(١٩٧٥٣)، (١٩٦٧٩)، وعبد بن حميد في المسند(٥٣٤)، وابن أبي الدنيا المرض والكفارات (١٢٣)، والبيهقي في

---

(١) علل الدارقطني (٧ / ٢٠٢).

السنن الكبرى (٦٥٧٤) وشعب الإيمان(٩٤٥٩)، والآداب(٧٤١) من طريق يزيد بن هارون.

وأبو داود في السنن (٣٠٩١) والحاكم في المستدرك (١٢٦١) من طريق هشيم بن بشير.

وأحمد في المسند(١٩٧٥٣) والمحاملي في الأمالي(٣٦٦) من طريق أبي هشام الرفاعي محمد بن يزيد.

ثلاثتهم (يزيد، وهشيم، ومحمد) عن العوام بن حوشب به بنحوه.

الوجه الثاني: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة من قوله.

*علقه الدارقطني في النص المثبت، والإلزامات والتتبع(١٦٥) عن مسعر، و لم أقف على من وصله.

الوجه الثالث: إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ.

*أخرجه المخلص في المخلصيات(٢٥٥٦)، (٥١) من طريق الحسين بن إسماعيل، عن أبي هشام الرفاعي به بنحوه.

الوجه الرابع: إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى موقوفًا.

*أخرجه المخلص في المخلصيات (٢٥٥٦)، (٥١) من طريق مسعر، عن إبراهيم به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه إبراهيم السكسكي، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

العوام بن حوشب فيما يرويه عنه: يزيد بن هارون، وهشيم، ومحمد بن يزيد، وحفص بن غياث، من رواية أحمد بن أبي الحواري.

الوجه الثاني: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة من قوله.

يرويه عنه:

مسعر بن كدام فيما علقه عنه: الدارقطني.

الوجه الثالث: إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

العوام بن حوشب، فيما يرويه عنه: حفص بن غياث، من رواية أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي.

الوجه الرابع: إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى موقوفًا.

يرويه عنه:

مسعر بن كدام فيما يرويه عنه: حفص بن غياث، من رواية أبي هشام الرفاعي أيضًا عنه.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون إبراهيم السكسكي:

١- العوام بن حوشب.

*فرواه عن العوام، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ:

يزيد بن هارون (ثقة متقن عابد)[1]، وهشيم (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦).

الحنفي)[1]، ومحمد بن يزيد الكلاعي (ثقة ثبت عابد)[2].

وحفص بن غياث (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر)[3] فيما يرويه عنه: أحمد بن أبي الحواري (ثقة زاهد)[4].

*ورواه عن العوام، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ:

حفص بن غياث، من رواية أبي هشام الرفاعي (ليس بقوي. . قال البخاري: أجمعوا على ضعفه)[5].

فتبين رجحان الوجه الأول عن العوام بن حوشب.

٢- مسعر بن كدام.

*فرواه عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

حفص بن غياث فيما يرويه عنه: أحمد بن أبي الحواري.

ورواية حفص عن مسعر على هذا الوجه جاءت محمولة على رواية العوام، فالعوام هو من يرويه مسندًا، ومسعر لايسنده، وإنما يجعله عن إبراهيم عن أبي بردة بن أبي موسى من قوله، وهذا هو الذي علقه الدارقطني عنه جازمًا به.

قال الدارقطني: (وقال أحمد بن أبي الحواري: عن حفص بن غياث، عن العوام، ومسعر، عن إبراهيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى حمل حديث أحدهما على الآخر، ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده).

*وعلقه الدارقطني، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة من قوله:

*ورواه عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى موقوفًا:

حفص بن غياث فيما يرويه عنه: أبو هشام الرفاعي.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥١٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٧٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص:٨١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥١٤).

وأبو هشام تقدم أنه ضعيف، فلا يصح هذا الوجه عن مسعر.

فتلخص الاختلاف على إبراهيم السكسكي بما يلي:

الوجه الأول: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

العوام بن حوشب (ثقة ثبت فاضل)(١).

الوجه الثاني: إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة موقوفًا من قوله.

يرويه عنه:

مسعر بن كدام (ثقة ثبت فاضل)(٢).

ويرى الدارقطني أن رواية مسعر الموقوفة على أبي بردة تعل رواية العوام بن حوشب المرفوعة، فقد ذكر هذا الحديث فيما انتقده على البخاري، فقال: (وأخرج البخاري حديث العوام بن حوشب، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: "إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ماكان يعمل صحيحًا مقيمًا" لم يسنده غير العوام، وخالفه مسعر: رواه عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة قوله، ولم يذكر أبا موسى، ولا النبي ﷺ)(٣).

ورد ابن ابن حجر على انتقاد الدارقطني للبخاري إخراجه هذا الحديث بقوله: (مسعر أحفظ من العوام بلا شك، إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه، فإن فيه اصطحاب يزيد بن أبي كبشة، وأبي بردة، في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: أفطر فإني سمعت أبا موسى مرارا يقول: فذكره، وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(٣) الإلزامات والتتبع (ص: ١٦٥).

حفظه والله أعلم)[١].

ومما يلاحظ هنا أن الدارقطني لم يذكر الإسناد إلى مسعر بن كدام، ولم أقف على من أخرجه عنه لينظر فيه، وقد جاء عن مسعر على وجهين آخرين فيهما ضعف أيضًا كما تقدم، فيبعد القول بأن رواية مسعر تعل رواية العوام بن حوشب، والله أعلم.

والحديث بوجهه الراجح إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، في صحيح البخاري، والله أعلم.

(١) فتح الباري لابن حجر (١ / ٣٦٣).

(الحديث الخامس والعشرون)

قال البيهقي- رحمه الله-: (وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب المستدرك، أنبأ أبو بكر أحمد بن سلمان، ثنا الحارث بن محمد، ثنا الحسن بن قتيبة، ثنا يونس بن أبي إسحاق، ح قال: وأنبأ أبو قتيبة سلم بن الفضل الآدمي بمكة، ثنا القاسم بن زكريا المقرئ، ثنا الحسن بن محمد بن الصباح، ثنا أسباط بن محمد، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا نكاح إلا بولي " وهذا بخلاف رواية أبي زكريا، عن أحمد بن سلمان، وكان شيخنا أبو عبد الله حمل حديث ابن قتيبة على حديث أسباط، فحديث أسباط كذلك رواه أبو بكر بن زياد، عن الحسن بن محمد بن الصباح دون ذكر أبي إسحاق فيه)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه يونس بن أبي إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

*أخرجه أخرجه أحمد في المسند(١٩٧١٠).

والحاكم في المستدرك(٢٧١٥) من طريق الحسن بن محمد الصباح.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق زهير بن حرب.

أربعتهم (أحمد، والحسن، وزهير) عن أسباط بن محمد به بنحوه.

*وأخرجه الحاكم في المستدرك(٢٧١٥) من طريق الحارث بن محمد، عن الحسن بن قتيبة به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود في السنن(٢٠٨٥)، وأحمد في المسند(١٩٧٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٦٢٦)، والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق أبي عبيدة الحداد.

وابن الجارود في المنتقى(٧٠١)، والحاكم في المستدرك(٢٧١٦)، والبيهقي في السنن

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧ / ١٧٧).

الكبرى (١٣٦٢٨) من طريق قبيصة بن عقبة.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق الحكم بن مروان.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق زيد بن الحباب.

أربعتهم (أبو عبيدة، وقبيصة، والحكم، وزيد) عن يونس بن أبي إسحاق به بنحوه.

الوجه الثاني: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البيهقي في السنن الكبرى(١٣٦٢٤)، والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق الحارث بن محمد، عن الحسن بن قتيبة به بنحوه.

*أخرجه الترمذي في السنن(١١٠١)، والبزار في المسند(٣١١٤)، والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق زيد بن الحباب.

والحاكم في المستدرك(٢٧١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٦٢٥)، والخطيب في الفصل (١٠٦) من طريق عن عيسى بن يونس.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق عبد الله بن داود الخريبي.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق أبي قطن عمرو بن الهيثم.

والخطيب في الفصل(١٠٦) من طريق شبابة بن سوار.

خمستهم (زيد، وعيسى، وعبد الله، وعمرو، وشبابة) عن يونس بن أبي إسحاق به بنحوه، إلا أنه في رواية شبابة لم يذكر أبا موسى.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه يونس بن أبي إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أسباط بن محمد، وأبو عبيدة الحداد، وقبيصة بن عقبة، والحكم بن مروان، وزيد بن

الحباب.

والحسن بن قتيبة فيما يرويه عنه: الحارث بن محمد.

الوجه الثاني: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

زيد بن الحباب، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن داود الخريبي، وعمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار.

والحسن بن قتيبة فيما يرويه عنه: الحارث بن محمد أيضًا.

إلا أن شبابة لم يذكر أبا موسى.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون يونس بن أبي إسحاق:

١- الحسن بن قتيبة.

*يرويه عنه على الوجه الأول:

الحارث بن محمد (كان حافظًا، عارفا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة)[1].

ورواية الحسن بن قتيبة على هذا الوجه محمولة على رواية أسباط بن محمد، فالحسن يرويه بذكر أبي إسحاق، ومحمد بن أسباط لا يذكر أبا إسحاق، وأبو عبد الله الحاكم حمل رواية الحسن على رواية أسباط.

قال البيهقي: (وكان شيخنا أبو عبد الله حمل حديث ابن قتيبة على حديث أسباط، فحديث أسباط كذلك رواه أبو بكر بن زياد عن الحسن بن محمد بن الصباح دون ذكر أبي إسحاق فيه).

*ويرويه عنه على الوجه الثاني:

الحارث بن محمد.

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٥٢٧).

فالراجح عن الحسن الوجه الثاني.

أما الاختلاف على يونس بن إسحاق فكما يلي:

الوجه الأول: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أسباط بن محمد (ثقة ضعف في الثوري)(١)، والحسن بن قتيبة قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)(٢)، وقال العقيلي: (كثير الوهم)(٣)، وقال الدارقطني: (متروك الحديث)(٤).

وأبو عبيدة الحداد (ثقة)(٥)، وقبيصة بن عقبة (صدوق ربما خالف)(٦)، والحكم بن مروان (صدوق)(٧)، وزيد بن الحباب (صدوق يخطىء في حديث الثوري)(٨).

وفي رواية أبي عبيدة وقع إيهام في سياق الرواية، حيث جمع أبو عبيدة بين إسرائيل، ويونس، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

وهذه الرواية ليست على ظاهرها كما في السياق، إنما هي عن يونس، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

قال أبو داود: (وهو يونس، عن أبي بردة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة)(٩).

قال الخطيب: (والأمر على ما قال أبو داود، الظاهر من هذا الحديث أن أبا عبيدة رواه عن يونس بن أبي إسحاق، وعن ابنه إسرائيل بن يونس، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٩٨).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٣٣).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١ / ٢٤١).
(٤) علل الدارقطني (٥ / ٣٤٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٧٦).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).
(٩) سنن أبي داود (٢ / ٢٢٩).

بردة، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه أبو عبيدة، عن يونس، عن أبي بردة بن أبي موسى، ورواه إسرائيل عن جده أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى)[١].

الوجه الثاني: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ.

ويرويه عنه:

الحسن بن قتيبة، وزيد بن الحباب(صدوق يخطيء في حديث الثوري)[٢]، وعيسى بن يونس (ثقة مأمون)[٣]، وعبد الله بن داود (ثقة عابد)[٤]، وأبو قطن عمروبن الهيثم (ثقة)[٥]، وشبابة بن سوار (ثقة حافظ رمي بالإرجاء)[٦].

إلا أن شبابة لم يذكر أبا موسى، ورواية شبابة بإسقاطه لا تصح، فلم يتابعه أحد على ذلك.

والظاهر أن يونس يرويه عن أبي إسحاق عن أبي بردة، وعن أبي بردة مباشرة، وقد سمعه منهما جميعًا.

قال الخطيب: (ويشبه أن يكون يونس سمعه من أبي بردة، وسمعه أيضا من أبي إسحاق، عن أبي بردة، فرواه على الوجهين معا والله أعلم)[٧].

وقد تابع يونس في الرواية عن أبيه، أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى موصولاً جماعة من أصحاب أبي إسحاق:

❁أخرجه ابن ماجة في السنن(٩٢٢٩)، وأبو داود الطيالسي في المسند(٥٢٥)، وسعيد ابن منصور في السنن(٥٢٧)، والروياني في المسند(٥٠٩)، والطحاوي في شرح المعاني

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٩٢١).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٤١).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٠١).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٨).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣).
(٧) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٩٢٢).

(٤٢٦٢)، (٤٢٦٣)، والحاكم في المستدرك(٢٧١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٦١٢) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري.

وابن وهب في الجامع(٢٤٠)، وابن الجارود في المنتقى(٧٠٤)، والروياني في المسند (٤٤٨)، وابن المقرىء في المعجم(٢٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٦٣٠) من طريق سفيان الثوري.

والدارمي في السنن(٢٢٢٩)، والبزار في المسند(٣١١٢)، (٣١٢٦)، وابن الأعرابي في المعجم(١٤٥٨)، وابن حبان في الصحيح(٤٠٧٨)، (٤٠٩٠)، والطبراني في الأوسط (٦٨١)، (٧٩٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٦١٤)، والصغير(٢٣٦٨) من طريق شريك.

والبزار في المسند(٣١١١)، وابن المقرئ في المعجم(٥٦١)، والخليلي في الإرشاد (٨٧١/٣) من طريق شعبة.

والبزار في المسند(٣١١٣)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٢٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٦١٥) من طريق قيس بن الربيع.

والبزار في المسند(٣١١٥) من طريق عبد الحميد الهلالي.

وابن الجارود في المنتقى(٧٠٣)، وابن حبان في الصحيح(٤٠٧٧)، وابن المقرىء في المعجم(١١٥)، والحاكم في المستدرك(٢٧١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٦١٣) من طريق زهير بن معاوية.

وعلقة الحاكم في المستدرك(٢٧١١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ويحيى ابن زكريا بن أبي زائدة.

عشرتهم (أبو عوانة، وسفيان، وشريك، وشعبة، وقيس، وعبد الحميد، وزهير، وعبد الرحمن، ووكيع، ويحيى) عن أبي إسحاق به بنحوه.

وخالفهم آخرون عن أبي إسحاق، فأرسلوه:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف(١٠٤٧٥)، والترمذي في العلل الكبير(٢٦٥)، والبزار في المسند(٣١٠٦)، والروياني في المسند(٤٤٧)، والطحاوي في شرح

المعاني(٤٢٦١)، والخطيب في الكفاية(٤١٠) من طريق سفيان الثوري.

والبزار في المسند(٣١١٠)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٢٦٠) والخطيب في الفصل (١٠٦)، والكفاية(٤١٠) من طريق شعبة.

كلاهما (الثوري، وشعبه) عن أبي إسحاق، عن أبي بردة به بنحوه.

فقد اختلف في وصل الحديث، وإرساله، فرواه على الوصل جماعة منهم سفيان، وشعبة إلا أن الراجح عنهما إرساله.

قال الخليلي: (لم يسنده عن شعبة إلا مالك ويزيد بن زريع، والنعمان بن عبد السلام، ومؤمل بن إسماعيل، جمعا بين شعبة، وسفيان، وأسنداه فأما الباقون من كبار أصحاب سفيان، وشعبة، رووا عنهما عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلا)[1].

وقد رجح الطحاوي المرسل فقال: (فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة، عن النبيﷺ، برواية شعبة، وسفيان، وكل واحد منهما - عندهم - حجة على إسرائيل، فكيف إذا اجتمعا جميعا)[2].

ورجح البخاري، وعبد الرحمن بن مهدي، والترمذي الموصول.

فقد سئل البخاري عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: "لا نكاح إلا بو لي" فقال: (الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة، والثوري أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث)[3].

وقال الترمذي: (ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: "لا نكاح إلا بو لي"، عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة، والثوري أحفظ وأ ثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة، والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٣ / ٨٧١).

(٢) شرح معاني الآثار (٣ / ٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٤١٠).

يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي"؟ فقال: نعم.

فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة، والثوري هذا الحديث في وقت واحد، وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق)[١].

وكان عبد الرحمن بن مهدي يثبت حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، ويقول: (إنما فاتني من حديث سفيان، عن أبي إسحاق ما فاتني اتكالا مني على حديث إسرائيل)[٢].

-ولما حدث عبد الرحمن بن مهدي بحديث إسرائيل الموصول-، قيل لعبد الرحمن: (إن شعبة، وسفيان يوقفانه على أبي بردة، فقال: إسرائيل، عن أبي إسحاق أحب إلي من سفيان، وشعبة)[٣].

قال صالح جزرة، نا علي بن عبد الله المديني، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: (كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد)، قال صالح: (إسرائيل أتقن في أبي إسحاق خاصة)[٤].

فيظهر صحة الموصول، وإن كان كان رواة المرسل من الثقات.

والحديث بوجهه الراجح صحيح الإسناد والله أعلم.

---

(١) سنن الترمذي (٢ / ٣٩٩).

(٢) سنن الدارقطني (٤ / ٣١٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(الحديث السادس والعشرون)

قال الخطيب البغدادي-رحمه الله-: (أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي، أنا عبد الله بن محمد بن عثمان المزني، نا أبو سعيد المفضل بن محمد الجندي، نا أبو حمة محمد بن يوسف، نا موسى بن طارق أبو قرة قال: ذكر سفيان.

وأخبرني أبو الفرج الحسين بن علي الطناجيري، أنا عمر بن أحمد الواعظ، نا عبد الله ابن سليمان، نا يونس بن حبيب، نا حسين بن حفص، نا سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان _ زاد أبو قرة: ابن عفان، ثم اتفقا_ قال: لا نعلمه _ وقال الطناجيري: لا أعلمه_ إلا رفعه إلى النبي ﷺ، قال: "لا ينكح المحرم ولا ينكح". هكذا روى هذا الحديث أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، والحسين بن حفص الأصفهاني كلاهما عن سفيان الثوري.

وبلغني أن عبد الله بن الوليد العدني، وعبد العزيز بن أبان الكوفي، روياه كذلك أيضا عن سفيان، ووافقهم عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري في روايته عن سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع، إلا أنه خالفهم فيما وراء ذلك، فقال: عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، قدم أبان على نبيه.

وخالفهم مصعب بن ماهان، فرواه عن سفيان، عن أيوب، وأيوب، عن نبيه، أو ابن نبيه _كذا رواه بالشك_، عن أبان، عن عثمان، ولم يذكر فيه نافعا.

ورواه محمود بن ميمون البنا الكوفي، عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية، وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبان، عن عثمان، فوافق محمود رواية أبي قرة، والحسين بن حفص، عن سفيان، إلا أنه زاد في الإسناد إسماعيل بن أمية.

وكل هذه الأقاويل وهم، وقد اشترك الخمسة الذين ذكرنا أحاديثهم في الخطأ، حيث جمعوا بين رواية سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، على الوفاق فيما فرق بينهما فيه كل واحد منهم.

وانفرد عبد الملك الذماري بخطأ آخر حيث قدم أبان على نبيه، وكذلك محمود بن ميمون انفرد بخطأ آخر في إضافته إسماعيل بن أمية إلى أيوب في الرواية عن نافع.

وكان أيوب السختياني يروي هذا الحديث عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، وكان أيوب بن موسى يرويه عن نبيه بن وهب نفسه، فأبو قرة، والحسن بن حفص، أخطآ حيث حملا رواية أيوب بن موسى على رواية أيوب السختياني في إثباتهما ذكر نافع، وإنما هو رواية أيوب السختياني وحده، وعبد الملك الذماري وافقهما في الخطأ، وأخطأ ثانيا في تقديمه أبان على نبيه، والصواب: عن نبيه، عن أبان.

وأما مصعب بن ماهان فإنه أخطأ حيث حمل رواية أيوب السختياني على رواية أيوب ابن موسى في إسقاط ذكر نافع، وإنما وجب أن يسقط من رواية أيوب بن موسى خاصة، وشك في نبيه فقال: أو ابن نبيه، وإنما هو نبيه بلا شك.

وأما محمود بن ميمون فإنه أخطأ كخطأ أبي قرة، والحسين بن حفص، إذا وافقهما فيما أخطآ فيه، وجاء بخطأ ثان، وهو قوله: عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية، وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع، وإنما رواه إسماعيل، عن أيوب بن موسى، عن نبيه بن وهب، من غير ذكر لنافع فيه)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الثوري، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، واختلف عنه في الجمع بينهما، وفي شيخيهما على سبعة أوجه:

الوجه الأول: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٤١-٨٤٥)

*أخرجه الخطيب في النص المثبت عن أبي قرة موسى بن طارق، والحسين بن حفص، وعلقه عن عبد الله بن الوليد العدني، وعبد العزيز بن أبان الكوفي، و لم أقف عليه عند غيره.

الوجه الثاني: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل (٩٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الملك الذماري به بنحوه.

الوجه الثالث: الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل (٩٤) من طريق محمد بن يوسف الورداني، عن محمود بن ميمون به بنحوه.

الوجه الرابع: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(٩٤) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي، عن مصعب بن ماهان به بنحوه.

الوجه الخامس: الثوري، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(٩٤) من طريق أحمد بن سعيد الجمال، عن قبيصة بن عقبة عن الثوري به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٤٠٩)، وأحمد في المسند(٥٣٥)، والدارمي في السنن (١٨٦٤)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٠٨٢)، وأبو نعيم في المستخرج(٣٢٨٧)، والبيهقي

في السنن الكبرى(١٤١٩٩)، والخطيب في الفصل (٩٤) من طريق حماد بن زيد.

والترمذي في السنن(٨٤٠)، وأحمد في المسند(٤١٩٢) من طريق إسماعيل بن علية.

والمنتخب من مسند عبد بن حميد(٤٥)، وأبو عوانة في المستخرج(٤١٣٧)، (٣٠٨٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأبو عوانة في المستخرج(٤١٦٣)، وابن حبان في الصحيح(٤١٢٨)، والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق معمر.

والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق وهيب.

خمستهم (حماد، إسماعيل، سعيد، معمر، ووهيب) عن أيوب السختياني به بنحوه، وفي رواية إسماعيل بن علية، وحماد بن سلمة عند أبي عوانة، والدارمي، وأبي نعيم زاد قصة.

الوجه السادس: الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه البزار في المسند(٣٧٠)، والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

والخطيب في الفصل(٩٤)، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود.

كلاهما (محمد، وأبو حذيفة)به بنحوه، وفي رواية حذيفة قال: عن نافع، عن أبان بن عثمان، عن نبيه أو عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان.

*وأخرجه مسلم في الصحيح (١٤٠٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٨١٣)، وأحمد في المسند(٤٦٩)، والشافعي في المسند(٨٩٦)، والحميدي في المسند(٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف(٢٩٦٧)، والدارمي في السنن (٢٢٤٤)، والبزار في المسند(٣٦٩)، وأبو عوانة في المستخرج(٣٠٧٩)، (٣٠٨٠)، وأبو نعيم في المستخرج(٣٢٧٩)، وابن حبان في الصحيح (٤١٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩١٥٤)، (٩١٥٥)، ومعرفة السنن والآثار(٩٧٣٨)، والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق سفيان بن عيينة.

وأحمد في المسند(٤٦٦)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٢٠٣)، والمشكل(٥٧٩٤)

والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق عبد الوارث بن سعيد.

وأحمد في المسند(٤٩٢)، والخطيب في الفصل(٩٤) من طريق إسماعيل بن أمية.

ثلاثتهم (سفيان، وعبد الوارث، وإسماعيل)عن أيوب بن موسى به بنحوه، وبعضهم قال: "يخطب" بدل"ينكح"، وبعضهم زاد"يخطب"، وبعضهم زاد قصة.

الوجه السابع: الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(٩٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الثوري، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، واختلف عليه في الجمع بينهما، وفي شيخيهما على سبعة أوجه:

الوجه الأول: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

أبو قرة موسى بن طارق، والحسين بن حفص، عبد الله بن الوليد العدني، وعبد العزيز ابن أبان الكوفي.

الوجه الثاني: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

عبد الملك النماري.

الوجه الثالث: الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن موسى، وأيوب

السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

محمود بن ميمون.

الوجه الرابع: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

مصعب بن ما هان.

الوجه الخامس: الثوري، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قبيصة بن عقبة، وأبو حذيفه موسى بن مسعود.

الوجه السادس: الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن يوسف الفريابي فيما يرويه: عنه محمد بن مسكين، وعبد الله بن محمد الغزي.

الوجه السابع: الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن يوسف الفريابي فيما يرويه عنه: محمد بن أبي مريم المصري.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون الثوري:

١- محمد بن يوسف الفريابي.

*فرواه عنه، عن الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ:

محمد بن مسكين (ثقة)(١)، وعبد الله بن محمد الغزي (ثقة)(٢).

*ورواه عنه، عن الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان عن النبي ﷺ:

وعبد الله بن محمد بن أبي مريم المصري قال ابن عدي: (يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل)(٣)، وقال أيضًا-بعد أن ساق عددا من الأحاديث أخطأ فيها عبد الله-: (إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضا هاهنا غير محفوظات)(٤).

فتبين خطأ هذا الوجه عن الفريابي، فهو من رواية عبد الله بن محمد، وهو متروك الحديث.

أما الاختلاف على الثوري فكما يلي:

الوجه الأول: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

موسى بن طارق (ثقة يغرب)(٥)، وحسين بن حفص (صدوق)(٦)، ومحمود بن ميمون، وعبد الله بن الوليد العدني (صدوق ربما أخطأ)(٧)، قال الدارمي: (قلت-يعني ليحيى بن

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٢).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤١٩).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٢٠).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٥١).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨).

معين-: عبد الله بن الوليد العدني؟ فقال: لا أعرفه، و لم أكتب عنه شيئا)[1]، وقال أبو داود: (قلت لأحمد: عبد الله بن الوليد العدني؟ قال: لم يكن بفصل بن القاسم، وبين المسعودي، ولكن كانت صدور أحاديثه صحاحا، كتبت عنه شيئا صالح، -قال أبو داود- وسمعت أحمد يحدث عنه)[2]، وقال حرب بن إسماعيل: (قلت لأحمد ابن حنبل: عبد الله بن الوليد العدني كيف حديثه؟ قال: قد سمعت من سفيان وجعل يصحح سماعه، ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء وقد كتبت أنا عنه كثيرًا)[3]، وقال أبو حاتم: (شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به)[4]، وقال أبو زرعة: (صدوق)[5]، وقال ابن عدي: (وما رأيت في أحاديثه شيئا منكرا فأذكره)[6]، وقال ابن حبان: (صدوق)[7].

وعبد العزيز بن أبان الكوفي (متروك وكذبه ابن معين وغيره)[8].

فهذا الوجه بهذه الصفة بإثبات نافع إنما هو عن أيوب السختياني وحده، وأخطأ عدد من الرواة بحمل رواية أيوب بن موسى على رواية أيوب السختياني.

فجمع موسى بن طارق، والحسين بن حفص، وعبد الملك النماري (صدوق كان يصحف)[9]، ومحمود بن ميمون، (لم أقف له على ترجمة) بين أيوب بن موسى، وأيوب السختياني بإثبات نافع وساقوا روايتهم على الإتفاق.

وأخطأ فيه عبد الملك خطأ آخر حيث قدم أبان على نبيه، وكذا أخطأ محمود أيضًا بالجمع بين الأيوبين، وزاد معهم إسماعيل بن أمية.

قال الخطيب: (فأبو قرة، والحسن بن حفص أخطآ حيث حملا رواية أيوب بن موسى

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٦١).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٣٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٨٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٩٧).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٠٨).

(٧) الثقات لابن حبان (٨ / ٣٤٨).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

على رواية أيوب السختياني في إثباتهما ذكر نافع، وإنما هو رواية أيوب السختياني وحده، وعبد الملك الذماري وافقهما في الخطأ، وأخطأ ثانيا في تقديمه أبان على نبيه، والصواب عن نبيه، عن أبان).

وقال أيضا: (وأما محمود بن ميمون فإنه أخطأ كخطأ أبي قرة والحسين بن حفص إذ وافقهما فيما أخطآ فيه، وجاء بخطأ ثان، وهو قوله: عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية، وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى، عن نافع وإنما رواه إسماعيل عن أيوب بن موسى، عن نبيه بن وهب من غير ذكر لنافع فيه).

الوجه الثاني: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبد الملك الذماري.

الوجه الثالث: الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمود بن ميمون.

الوجه الرابع: الثوري، عن أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

مصعب بن ما هان (صدوق عابد كثير الخطأ)[1]، قال أحمد بن محمد: (سمعت أبا عبد الله، وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري، فأثنى عليه خيرا ، وقال جاءني إنسان

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٣).

مرة بكتاب عنه ، فإذا كثير الخطأ ، فإذا أحال من الذي كتب عنه ، فلما نظرت بعد في حديثه ، فإذا أحاديثه متقاربة ، وفيها شيء من الخطأ)[١]، وقال ابن عدي: (حدث عن الثوري وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف، ولا يرويها غيره)[٢]، وقال أبو حاتم: (نا أحمد بن أبي الحواري قال: قال لنا داود بن الجراح وذكر مصعب -يعني ابن ماهان - فقال: كان يحضر معنا فيكتب له ما سمع وما لم يسمع، قال أحمد بن أبي الحواري: كان أميا لا يكتب)[٣]، وقال أيضًا :(شيخ)[٤]، وقال مرة: (ثقة عابد)[٥].

جمع مصعب بن ماهان بين أيوب بن موسى، وأيوب السختياني، وحمل رواية أيوب السختياني، على رواية أيوب بن موسى بإسقاط نافع، والسختياني إنما يرويه عن نافع عن نبيه.

قال الخطيب: (وأما مصعب بن ماهان، فإنه أخطأ حيث حمل رواية أيوب السختياني على رواية أيوب بن موسى في إسقاط ذكر نافع، وإنما وجب أن يسقط من رواية أيوب بن موسى خاصة، وشك في نبيه فقال: أو ابن نبيه، وإنما هو نبيه).

الوجه الخامس: الثوري عن أيوب السختياني، نافع، عن نبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

قبيصة بن عقبة (صدوق ربما خالف)[٦]، وأبو حذيفة مسعود بن مسعود (صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف)[٧]، وفي رواية أبي حذيفة شك عن أبان عن نبيه أو عن نبيه عن عثمان.

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ١٩٨).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٨٥).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٠٨).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤).

الوجه السادس: الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن يوسف الفريابي (ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان)[1].

وفي كلام الخطيب أن هذين الوجهين هما المحفوظان عن الثوري.

الثوري، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ .

الثوري، عن أيوب بن موسى، عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

إذ ذكر أن الوجه الأول منهما هو المحفوظ عن أيوب السختياني، والوجه الثاني منهما هو المحفوظ عن أيوب بن موسى، وهو كما قال الخطيب.

فقد تابع سفيان على الوجه الأول منهما في روايته عن أيوب السختياني جماعة من الثقات، وهم: حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، وسعيد بن أبي عروبة، ومعمر، ووهيب بن خالد، وهذا الوجه في صحيح مسلم.

وتابعه على الوجه الثاني منهما بروايته عن أيوب بن موسى جماعة من الثقات كذلك، وهم: سفيان بن عيينة، وعبد الوارث بن سعيد، وإسماعيل بن علية، وهو أيضًا في صحيح مسلم.

وفي رواية أبي حذيفة شك فيه فقال: عن نافع، عن أبان بن عثمان، عن نبيه، أو عن نبيه، عن أبان بن عثمان، عن عثمان.

والصواب أنه عن نبيه، عن أبان فقد اتفق عليه الرواة.

والحديث بوجهه الراجح عن أيوب السختياني، ووجهه الراجح عن أيوب بن موسى، مخرج في الصحيحين.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥١٥).

(الحديث السابع والعشرون)

قال الخطيب -رحمه الله-: (أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عمر بن برهان الغزال، وأبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري قالا: أنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، نا عباس بن عبد الله الترقفي، نا أبو عبد الرحمن ــ يعني عبد الله بن يزيد المقرئ ــ نا نافع بن يزيد- أبو يزيد الكلاعي، وابن لهيعة-عبد الله بن لهيعة، وكهمس بن الحسن وهمام بن حمير- ابن يحيى بن دينار العوذي، عن قيس بن الحجاج الزرقي، عن حنش، عن ابن عباس قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ: "يا غلام، أو يا بني، ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت: بلى، فقال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف عليه في الرخاء يعرفك في الشدة، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، فقد جف القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق كلهم جميعا أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله لك لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يقضه الله عليك لم يقدروا عليه، واعمل لله بالشكر في اليقين، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرا".

تابع أبو العباس محمد بن أحمد الأثرم إسماعيل الصفار على رواية هذا الحديث عن الترقفي هكذا، إلا أنه قال: عن قيس ابن الحجاج الزولي، وذاك الصواب. وقد خلط الترقفي في إسناده ولم يضبطه، وصحف في اسم منه، ووهم على أبي عبد الرحمن المقرئ في روايته عنه هكذا. وذلك أن أبا عبد الرحمن كان يرويه عن نافع بن يزيد وابن لهيعة عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، ويرويه أيضا عن كهمس بن الحسن، عن الحجاج بن فرافصة، عن ابن عباس مرسلا، لا يذكر بين الحجاج وبين ابن عباس أحدًا، وعن همام بن يحيى، -وهو الذي صحفه الترقفي فقال: ابن حمير- عن ابن عباس، ليس بينهما أيضا أحد.

رواه كذلك عن المقرئ أحمد بن حنبل، ومحمد بن مسلمة- ابن الوليد أبو جعفر الواسطي- وأحمد بن سنان الواسطيان، ومحمد بن أحمد الجنيد الدقاق، إلا أن

أحمد بن حنبل وحده في إسناده ذكر الحجاج بن فرافصة، والباقون لم يذكروه، وإنما رووه عن كهمس وهمام، عن ابن عباس)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن يزيد، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة، ونافع بن يزيد، وكهمس، وهمام، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

*أخرجه البيهقي في السنن(١٠٠٤٣)، والأسماء والصفات(١٢٦) من طريق عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري، عن إسماعيل الصفار به بنحوه.

الوجه الثاني: عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة، ونافع بن يزيد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وعن كهمس، و همام، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

*أخرجه أحمد في المسند(٢٨٠٣)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(٩٥)- به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٥) من طريق أحمد بن سلمان، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

*وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٠٩٤)، والخطيب في الفصل(٩٥) من طريق عبيد الله بن أحمد بن مبشر، عن أحمد بن سنان به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٥) من طريق محمد بن جعفر، عن محمد بن أحمد بن الجنيد به بنحوه.

*وأخرجه الفريابي في القدر(١٥٦) من طريق الفضيل بن الحسين أبي كامل الجحدري، عن عبد الله بن يزيد به بنحوه، دون رواية همام.

---

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٨٥٧)

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن يزيد، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة، ونافع بن يزيد، وكهمس، وهمام، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عباس بن عبد الله الترقفي (ثقة عابد)[1].

جمع عباس في رواية هذا الحديث بين النفر الأربعة وجعل روايتهم متفقة، فحمل رواية نافع، وابن يزيد على رواية كهمس، وهمام، وساقها على رواية نافع، وابن لهيعة، فكهمس يرويه عن الحجاج بن فرافصة عن ابن عباس مرسلا، وهمام يرويه عن ابن عباس.

قال الخطيب: (وقد خلط الترقفي في إسناده و لم يضبطه، وصحف في اسم منه، ووهم على أبي عبد الرحمن المقرئ في روايته عنه هكذا، وذلك أن أبا عبد الرحمن كان يرويه عن نافع بن يزيد، وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، ويرويه أيضا عن كهمس بن الحسن، عن الحجاج بن فرافصة، عن ابن عباس مرسلاً، لا يذكر بين الحجاج وبين ابن عباس أحدًا، وعن همام بن يحيى -وهو الذي صحفه الترقفي فقال: ابن حمير- عن ابن عباس، ليس بينهما أيضًا أحد).

فهذا الوجه لايصح عن عبد الله بن يزيد.

وأخطأ عباس في الحديث خطأ آخر حيث صحف نسبة قيس بن الحجاج الزوني إلى الزرقي، والصواب أنه الزوني، وكذا صحف اسم همام بن يحيى إلى همام بن حمير.

فقد أخطأ في رواية كهمس بن الحسن، وهمام بن يحيى.

الوجه الثاني: عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة، ونافع بن يزيد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، وعن كهمس، و همام، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

أحمد بن حنبل (أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة)[1]، وزاد بين كهمس وابن عباس

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٣).

الحجاج بن فرافصة.

ومحمد بن مسلمة بن الوليد أبو جعفر الواسطي قال الخلال: (محمد بن مسلمة ضعيف جدا)[2]، وقال الدارقطني: (لا بأس به)[3]، وقال الخطيب: (في أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة)[4].

وأحمد بن سنان الواسطي (ثقة حافظ)[5]، ومحمد بن أحمد الجنيد الدقاق قال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه مع أبي وهو صدوق)[6]، والفضيل بن الحسين أبي كامل الجحدري (ثقة حافظ)[7].

إلا أن أحمد زاد بين كهمس، وابن عباس، الحجاج بن فرافصة، والفضيل دون رواية همام.

وقد توبع حنش على روايته عن ابن عباس فأخرج روايته:

الترمذي في السنن(٢٥١٦)، وابن وهب في القدر(١٢٨)، (١٢٩)، وابن منده في التوحيد(٢٤٨)، والفريابي في القدر(١٢٩)، (١٥٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٧٤)، (٤٢٥)، والبيهقي في شعب الإيمان(١٩٢)، والقضاء والقدر(٢٢٨)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٠٩٥) من طريق الليث بن سعد.

وأحمد في المسند(٢٧٦٣) من طريق نافع بن يزيد.

كلاهما (الليث، ونافع)عن قيس بن الحجاج به بنحوه، و في رواية الليث عند الترمذي، وابن وهب، واللالكائي ذكر مع الليث ابن لهيعة.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)[8]، وقال ابن منده: (هذا إسناد مشهور،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤ / ٤٩٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٨٠).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٨٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٧).

(٨) سنن الترمذي ت شاكر (٤ / ٦٦٧).

رواه ثقات، وقيس بن الحجاج مصري روى عنه جماعة، ولهذا الحديث طرق عن ابن عباس هذا أصحها)[١].

ورواية كهمس، وهمام، عن ابن عباس مرسلة.

ورواية ابن لهيعة، ونافع، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس إسنادها حسن إن شاء الله، لحال قيس بن الحجاج (صدوق)[٢].

وقد يكون ابن لهيعة روى الحديث عن نافع بن يزيد مرة، ومرة عن قيس مباشرة.

وقد جاء هذا الحديث من طرق متعددة عن ابن عباس، فجاء عنه من طريق عطاء بن أبي رباح، وعمرة مولى غفرة، وعبد الملك بن عمير، والزهري، وابن أبي مليكة، وعكرمة، وعبد الله بن عبيد الله.

قال العقيلي: (وقد روي هذا الكلام عن ابن عباس، من غير طريق، أسانيدها لينة، وبعضها أصلح من بعض)[٣].

---

(١) التوحيد لابن منده (٢ / ١٠٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٦).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٥٣).

(الحديث الثامن والعشرون)

قال الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (أخبرنا عثمان بن محمد بن يوسف العلاف، أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، نا محمد بن مسلمة الواسطي، نا أبو جابر - هو محمد بن عبد الملك بن يزيد بن مسمع-، نا ابن عون، عن الشعبي، ومحمد بن سيرين، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه قال: "كنا مع رسول الله ﷺ في مسير، قال: فقرع ظهري بعصا كانت معه، قال: فما أدريكم بلغ من المغيرة بالأرض قال: فأنخنا، فانطلق فتوارى عني، ثم جاء فقال: معك ماء؟ قال: ومعي سطيحة لي فأفرغت عليه، فغسل يديه، وغسل وجهه، وذهب يغسل ذراعيه وعليه جبة شامية من جباب الروم ضيقة الكمين، فضاقت، فأخرج يديه من تحت البدن، فغسل وجهه، وغسل ذراعيه، قال: وذكر لنا أنه مسح على ناصيته والعمامة، قال: وذكر شيئا أخاف ألا أقيمه، قال: ومسح على خفيه، ثم قال: لك حاجة؟ قلت: يا رسول الله، ليس لي حاجة، قال: فانطلقنا وقد أمهم ابن عوف في صلاة الصبح، فصلى ركعة فذهبت أوذنه فمنعني، فصلينا ما أدركنا وقضينا ما سبقنا".

هكذا روى هذا الحديث أبو جابر الواسطي، عن عبد الله بن عون بن أرطبان البصري، عن عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين جميعًا عن عروة بن المغيرة، عن أبيه.

ووهم أبو جابر في ذلك، لأن محمد بن سيرين لم يرو هذا الحديث عن عروة بن المغيرة، ولا سمعه منه، وإنما الشعبي رواه عن عروة بن المغيرة كما سقناه.

ووافق ابن عون زكريا بن أبي زائدة، فرواه عن الشعبي، عن عروة، عن أبيه.

وأما محمد بن سيرين فرواه عن المغيرة بن شعبة نفسه، ولم يسمعه منه، فحمل أبو جابر رواية ابن سيرين على رواية الشعبي.

وقد روى الحديث يزيد بن هارون، عن ابن عون مبينًا، فرواه عنه، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، ثم قال: عن ابن سيرين، رفعه إلى المغيرة بن شعبة.

ورواه قتادة، عن الحسن، وابن سيرين، عن المغيرة مرسلاً أيضًا، والحسن إنما سمعه من حمزة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، بين ذلك بكر بن عبد الله المزني في روايته عن

الحسن.

وابن سيرين سمعه من عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة، وقيل: عن رجل، عن المغيرة.

فرواه أيوب السختياني عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة.

وكذلك رواه هشام بن حسان، وحبيب بن الشهيد، كلاهما عن ابن سيرين.

ورواه جرير بن حازم، عن ابن سيرين إلا أنه اختلف عليه في روايته، فرواه أبو غسان مالك بن إسماعيل عنه مختصرا، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة.

ورواه عفان بن مسلم، وأسود بن عامر شاذان عنه، فقالا: عن ابن سيرين، عن رجل، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة.

ورواه سليم بن أخضر، عن عبد الله بن عون، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن رجل، عن المغيرة)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن عون، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عبد الله بن عون، عن الشعبي، ومحمد بن سيرين، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة بن شعبة.

أخرجه الخطيب في النص المثبت من طريق محمد بن سلمة الواسطي، عن أبي جابر محمد بن عبد الملك بن يزيد، عن ابن عون، و لم أقف عليه عند غيره.

الوجه الثاني: عبد الله بن عون، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، وعن ابن سيرين، عن المغيرة.

أخرجه الخطيب في الفصل(٩٦) من طريق الفضل بن دكين، عن زكريا بن أبي زائدة

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٦٢) :٩٦

به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(١١١)، والمجتبى(٨٢)، والطبراني في المعجم الكبير(٨٧٠)، والخطيب في الفصل(٩٦) من طريق الشعبي، عن ابن عون به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٨١٩٣)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(٩٦).

والخطيب في الفصل(٩٦) من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقي.

كلاهما (أحمد، ومحمد) عن يزيد بن هارون به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(١١١)، والمجتبى(٨٢) من طريق بشر بن المفضل.

والطبراني في المعجم الكبير(٨٧٠) من طريق المثنى بن معاذ.

كلاهما (بشر، والمثنى) عن ابن عون به بنحوه، وفي رواية بشر قال: عن محمد بن سيرين عن رجل حتى رده إلى المغيرة، وفي رواية المثنى قال: ورد محمد الحديث إلى المغيرة.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٦) من طريق همام، عن قتادة به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(١٦٨)، وأحمد في المسند(١٨١٨٢)، (١٨١٣٤)، والخطيب في الفصل(٩٦) من طريق إسماعيل بن علية.

والطوسي في مختصر الأحكام(٨٢) من طريق أبي عمير.

والطبراني في المعجم الكبير(١٠٣٩) من طريق حماد بن زيد.

ثلاثتهم (إسماعيل، وأبو عمير، وحماد) عن أيوب السختياني، به بنحوه، وفي رواية حماد قال: عن ابن سيرين، عن رجل يكنى أبا عبد الله، عن عمرو بن وهب.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٦) من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن حسان، وحبيب الشهيد به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٦) من طريق محمد بن أبي أسامة، عن مالك بن إسماعيل به بنحوه.

والخطيب في الفصل(٩٦) من طريق الحسن بن المثنى العنبري، عن عفان بن مسلم به بنحوه، وزاد بين ابن سيرين، وعمرو بن وهب رجلاً.

والخطيب في الفصل(٩٦) من طريق أحمد بن حنبل، عن أسود بن عامر شاذان به

بنحوه.

* وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٦) من طريق عبد الله بن عمرو بن ميسرة، عن سليم ابن أخضر به بنحوه.

* وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح(١٦٤٥) من طريق يونس بن عبيد.

والطبراني في المعجم الكبير(١٠٣٣) من طريق أشعث بن سوار.

كلاهما (يونس، وأشعث) عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الله بن عون، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: ابن عون، عن الشعبي، ومحمد بن سيرين، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة بن شعبة.

يرويه عنه:

محمد بن عبد الملك بن يزيد.

الوجه الثاني: ابن عون، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، وعن ابن سيرين، عن المغيرة.

يرويه عنه:

يزيد بن هارون، وبشر بن المفضل، والمثنى بن معاذ.

فالوجه الأول يرويه:

محمد بن عبد الملك بن يزيد، عن ابن عون، عن الشعبي، وابن سيرين عن عروة، عن المغيرة وهذا الإسناد إنما هو لرواية الشعبي، وقد حمل محمد بن عبد الملك رواية ابن سيرين على رواية الشعبي فساقهما بإسناد واحد بذكر عروة بن المغيرة، وابن سيرين يرويه عن المغيرة مباشرة لايذكر عروة.

قال الخطيب: (هكذا روى هذا الحديث أبو جابر الواسطي، عن عبد الله بن عون بن أرطبان البصري، عن عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين جميعا عن عروة بن المغيرة، عن أبيه.

ووهم أبو جابر في ذلك، لأن محمد بن سيرين لم يرو هذا الحديث عن عروة بن المغيرة، ولا سمعه منه، وإنما الشعبي رواه عن عروة بن المغيرة كما سقناه).

ومحمد الذي حمل الحديث قال فيه أبو حاتم: (أدركته، مات قبلنا بيسير، وليس بقوي)[1].

والوجه الثاني يرويه:

يزيد بن هارون (ثقة متقن عابد)[2]، وبشر بن المفضل (ثقة ثبت عابد)[3]، والمثنى بن معاذ (ثقة)[4].

فهذا هو الوجه الراجح عن عبد الله بن عون، لثقة رواته وكثرتهم.

ورواية ابن عون، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، إسنادها صحيح.

وعبد الله بن عون بن أرطبان (ثقة ثبت فاضل)[5].

وقد توبع عن الشعبي وابن سيرين.

فأما عن الشعبي:

فأخرجه مسلم في الصحيح(٢٧٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٩٠) من طريق حصين.

كلاهما (زكريا، وحصين) عن الشعبي به بنحوه، وفي رواية حصين لم يذكر ابن المغيرة.

وأما روايته عن ابن سيرين فهي أحد الأوجه عن ابن سيرين إذ اختلف عليه اختلافًا كثيرًا، فرواه ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن رجل، عن المغيرة.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٢٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).

*ورواه عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عن المغيرة:

هشام بن حسان (ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين)[1]، وحبيب الشهيد (ثقة ثبت)[2]، وأشعث بن سوار(ضعيف)، ويونس بن عبيد (ثقة ثبت فاضل ورع)[3].

وجرير بن حازم (ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه)[4]، من رواية أبي غسان مالك بن إسماعيل (ثقة متقن صحيح الكتاب عابد)[5].

وأيوب السختياني (ثقة ثبت حجة)[6]، من رواية إسماعيل بن علية (ثقة حافظ)[7].

*ورواه عن ابن سيرين، عن رجل، عن عمرو بن وهب الثقفي، عن المغيرة:

أيوب، من رواية حماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه)[8].

وجرير بن حازم من رواية عفان بن مسلم (ثقة ثبت، قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها)[9]، والأسود بن عامر شاذان (ثقة)[10].

ويظهر أن المحفوظ عن ابن سيرين ،عن عمرو بن وهب، عن المغيرة.

فابن سيرين لم يسمعه من المغيرة، وكان تارة يذكر الواسطة، وتارة يحذفها.

وهذا الحديث يرويه جماعة آخرون عن المغيرة منهم حمزة بن المغيرة، ووارد مولى المغيرة، وأبو سلمة، وأبو سفيان، وفضالة الزهراني، وسالم بن الجعد، وعروة بن الزبير، ومسروق، وأبي الضحى، وبعض هذه الروايات مخرج في الصحيحين.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥١٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١١١).

(*) أخرجه البخاري في الصحيح(٢٩١٨)، (٥٧٩٨)، ومسلم في الصحيح(٢٧٤) من طريق مسروق.

ومسلم في الصحيح(٢٧٤) من طريق حمزة بن المغيرة.

كلاهما(مسروق، وحمزة) عن المغيرة به بنحوه، مختصرًا.

(الحديث التاسع والعشرون)

قال الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على محمد بن محمد الحجاجي، حدثكم محمد بن إسحاق بن خزيمة، نا أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، نا أبو خالد الأحمر، نا الأعمش عن الحكم بن عتيبة، ومسلم بن عمران البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس قال: "جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن أختي ماتت وعليها صيام شهرين، فقال: أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضينه؟ فقالت: نعم، قال: فحق الله أحق".

كذا روى هذا الحديث أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن الأعمش، عن النفر الثلاثة الذين سماهم، وجعل رواياتهم متفقة.

والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، إنما روياه للأعمش، عن مجاهد وحده عن ابن عباس، وأما مسلم البطين فإنه رواه للأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

ورواه كذلك عن الأعمش، عن مسلم مفردًا، عيسى بن يونس، وأبو معاوية الضرير، وإسماعيل بن زكريا الخلقاني، وأبو إسحاق الفزاري- إبراهيم بن محمد بن الحارث-، وعبثر بن القاسم، ويحيى بن سعيد القطان.

ورواه زائدة بن قدامة، عن الأعمش، عن مسلم كذلك، وقال في آخره: فقال الحكم، وسلمة بن كهيل، ونحن: جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث سمعنا مجاهدًا ذكر ذلك عن ابن عباس، فجمع زائدة في روايته عن الأعمش من أحاديث النفر الثلاثة، إلا أنه ميز ذلك على وجهين، وفرق بين القولين.

وكلهم ذكر أن المرأة قالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت، خلاف قول أبي خالد: إن أختي ماتت، وجعل زائدة، والفزاري، وعبثر السائل رجلاً، وقالوا أيضًا كلهم: صيام شهر، ولم يقل: شهرين إلا الفزاري، ولست أعلم من الراوي لهذا الحديث عن عطاء، أهم الثلاثة أم بعضهم؟ لأن ذكر عطاء لم يقع إلي في هذا الحديث عن الأعمش، إلا من

رواية أبي خالد عنه)(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الأعمش، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، ومسلم البطين، عن مجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

*أخرجه أبو نعيم في المستخرج (٢٦٠٥) من طريق أبي أحمد محمد بن أحمد العبدي، عن ابن خزيمة به بنحوه، وجاء في لفظه "أمي"بدل "أختي".

*وهو في صحيح ابن خزيمة (٢٠٥٥) به بنحوه، وجاء في لفظه "أمي"بدل "أختي".

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١١٤٨).

والترمذي في السنن(٧١٦)، والعلل(١٩٧). .

وابن ماجة في السنن(١٧٥٨).

والبزار في المسند(٤٧٢٢)، (٤٨٩٨)، (٥٠٤٩).

وابن الجارود في المنتقى(١٩٤٢)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٨٢٢٥).

وابن حبان في الصحيح(٣٥٧٠) من طريق الحسين بن إسحاق الأصبهاني.

والدارقطني في السنن(٢٣٣٨)، وابن عساكرفي المعجم(١٥٢٣) من طريق يحيى بن صاعد.والدارقطني في السنن(٢٣٣٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، ويزداد بن عبد الرحمن، وبدر بن الهيثم.

وأبونعيم في المستخرج(٢٦٠٥) من طريق محمد بن يحيى، والحسن بن سفيان، وزكريا ابن يحيى الساجي، والقاسم بن زكريا المطرز.

جميعهم-اربعة عشر راويًا-(مسلم، والترمذي، وابن ماجة، والبزار، وابن الجارود، والحسين، ويحيى، وعثمان، ويزداد، وبدر، ومحمد، والحسن، والساجي، والقاسم) عن عبد الله بن سعيد أبوسعيد الأشج به بنحوه، ورواية الترمذي دون الحكم، ورواية البزار دون

---

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٨٨٦).

سلمة، وفي رواية عثمان، ويزداد، وبلر، ويحيى بن صاعد عند الدارقطني لم يحدد المدة.

*وأخرجه أبوعوانة في المستخرج(٢٩٠٢) من طريق محمدبن عبد الله بن نمير.

والدارقطني في السنن(٢٣٣٩) من طريق أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي.

وأبو نعيم في المستخرج(٢٦٠٤٠) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء.

ثلاثتهم (محمد، وأبوهشام، وأبو كريب) عن أبي خالد الأحمر به بنحوه، وفي رواية أبي كريب قال: "أمي"بدل "أختي".

الوجه الثاني: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

*أخرجه مسلم في الصحيح(١١٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى(٨٢٢٣)، وأبو نعيم في المستخرج(٢٦٠٣)، والخطيب في الفصل(٩٩) من طريق إسحاق بن راهوية، عن عيسى بن يونس به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود في السنن(٣٣١٠) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء.

وأحمد في المسند(١٩٧٠)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(٩٩).

كلاهما (محمد، وأحمد) عن أبي معاوية الضرير محمد بن خازم به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٩) من طريق محمد بن الصباح، عن إسماعيل بن زكريا به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٩) من طريق الوليد بن مسلم، عن إبراهيم الفزاري به بنحوه. وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرًا، والسائل رجلاً.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(٩٩) من طريق قتيبة بن سعيد، عن عبثر بن القاسم به بنحوه. وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرًا، والسائل رجلاً.

*وأخرجه أبو داود في السنن(٣٣١٠) من طريق مسدد.

وأحمد في المسند(٢٠٠٥)، ومن طريقه أبونعيم في المستخرج (٢٦٠٣).

والخطيب في الفصل(٩٩)من طريق يحيى بن عبدة، والقاسم بن زكريا.

أربعتهم (مسدد، وأحمد، ويحيى، والقاسم) عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود الطيالسي في المسند(٢٧٥٢)، والفاكهي في الفوائد(٢١٨)، (٤٤٥)، وابن خزيمة في الصحيح(٢٠٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(٨٢٢٦)، (١٢٦٤٥) من طريق شعبة.

وأحمد في المسند(٣٤٢٠) من طريق عبد الله بن نمير.

وأبو عوانه في المستخرج(٢٨٩١٠)/(٢٨٩٩)، (٣١٥٥) من طريق عبدة بن حميد.

والطبراني في المعجم الكبير(١٢٣٣١)، والأوسط(١٧٨٢) من طريق الجراح بن الضحاك.

أربعتهم (شعبة، وعبد الله، وعبدة، والجراح) عن الأعمش به بنحوه، وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرا، وفي رواية شعبة: "أنها ركبت البحر"، وفي رواية شعبة عند ابن خزيمة، والبيهقي جعل السائل رجلاً.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٢٩٢٩)، وابن حبان في الصحيح(٤٣٩٦)، وأبو نعيم في المستخرج(٢٦٠٦) من طريق الحكم بن عتيبة.

وأحمد في المسند(١٨٦١)، والدارمي في السنن(١٨٠٩) من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية.

كلاهما (الحكم، وأبو بشر)عن سعيد بن جبير به بنحوه، وفي رواية الحكم وقال: "أمي"بدل "أختي"، ولم يحدد المدة، وفي رواية أبي بشر عند أحمد "أن إمرأة ركبت البحر، فنذرت إن الله تعالى أنجاها أن تصوم شهرًا، فأنجاها الله عزوجل فلم تصم حتى ماتت، فجاءت قرابة لها"، وجعل المدة شهرًا، وعند الدارمي جعل السائل رجلاً.

الوجه الثالث: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ.

*أخرجه البخاري في الصحيح(١٩٥٣)، وأحمد في المسند(٣٢٣٦)، وأبو عوانة في المستخرج(٢٩٠١)، والطبراني في المعجم الكبير(١٢٣٣٠)، والدارقطني في السنن(٢٣٤٠)، وأبو نعيم في المستخرج(٢٦٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرى(٨٢٣٤)، والخطيب في الفصل(٩٩) من طريق معاوية بن عمرو.

ومسلم في الصحيح(١١٤٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى(١٩٢٥)وأبو نعيم في المستخرج من طريق حسين بن علي الجعفي.

كلاهما (معاوية، حسين) عن زائدة بن قدامة به بنحوه، وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرًا، والسائل رجلاً، وفي رواية معاوية عند الدارقطني ذكر طاووسًا مع مجاهد.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٢٩٢٨) من طريق موسى بن أعين، عن الأعمش به بنحوه، وجعله عن الأعمش، عن سلمة، والحكم، عن ابن عباس، ليس فيه مجاهد، وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرًا، والسائل رجلاً.

الوجه الرابع: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيلٍ، عن مجاهد، عن ابن عباس، وعن الحكم بن عتيبة، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ.

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٢٩٢٧)، وأبو عوانة(٢٨٩٨)، (٢٩٠٠) من طريق عبد الرحمن بن مغراء، عن الأعمش به بنحوه. وقال: "أمي"بدل "أختي"، وجعل المدة شهرًا.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الأعمش، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، ومسلم البطين، عن عن مجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

يرويه عنه:

أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان.

الوجه الثاني: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

يرويه عنه:

عيسى بن يونس، وأبو معاوية الضرير، وإسماعيل بن زكريا الخلقاني، وأبو إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد بن الحارث، وعبثر بن القاسم، ويحيى بن سعيد القطان، و شعبة، وعبد الله بن نمير، وعبدة بن حميد، والجراح بن الضحاك.

الوجه الثالث: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيلٍ، والحكم بن عتيبة، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ.

يرويه عنه:

زائدة بن قدامة، وموسى بن أعين.

إلا أن موسى لم يذكر مجاهدًا، جعله عن سلمة بن كهيل، والحكم عن ابن عباس.

الوجه الرابع: الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيلٍ، عن مجاهد، عن ابن عباس، وعن الحكم بن عتيبة، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ.

يرويه عنه:

عبد الرحمن بن مغراء.

فالوجه الأول يرويه عنه:

أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان (صدوق يخطيء)[1].

جمع أبو خالد الأحمر الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، ومسلمًا البطين وجعلهم جميعًا يروون عن مجاهد، وعطاء، وسعيد، فحمل رواية بعضهم على بعض، وليس الأمر كذلك، فرواياتهم ليست على الاتفاق.

قال الخطيب البغدادي: (كذا روى هذا الحديث أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، عن

(١) تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث والعشرين.

الأعمش، عن النفر الثلاثة الذين سماهم، وجعل رواياتهم متفقة).

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن الحكم، عن مجاهد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به إلا أبو خالد، عن الأعمش، ولا نعلم أحدا تابع أبا خالد على هذا الإسناد، وهذا الكلام)[١].

وقال ابن خزيمة: (لم يقل أحد عن الحكم، وسلمة بن كهيل إلا هو-يعني أبا خالد-)[٢]

ومما يدل على أن أبا خالد لم يضبط أنه قال في متنه: "أختي ماتت"، وأصحاب الأعمش على اختلافهم في الإسناد يقولون: "أمي ماتت".

وهذا مانقده فيه الخطيب وسبقه إليه البزار.

قال البزار: (وهذا الحديث قد ذكرناه، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس وزاد أبو خالد الحكم، مع مسلم وذكره أيضًا، عن مجاهد، وعطاء ولفظ حديث أبي خالد خلاف لفظ أبي معاوية فأعدناه لعلتين: لاختلاف إسناده عن الأعمش، ولاختلاف كلامه)[٣].

وقد أشار البخاري إلى غلط أبي خالد الأحمر، فبعد أن ساق رواية زائدة قال: (ويذكر عن أبي خالد، حدثنا الأعمش، عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: "قالت امرأة للنبي ﷺ: إن أختي ماتت"، وقال يحيى، وأبو معاوية: حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "قالت امرأة للنبي ﷺ: إن أمي ماتت"، وقال عبيد الله: عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: "إن أمي ماتت وعليها صوم نذر"، وقال أبو حريز، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس: "قالت امرأة للنبي ﷺ: ماتت أمي وعليها صوم خمسة عشر يوما")[٤].

---

(١) مسند البزار = البحر الزخار (١١ / ١٦٣).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣ / ٢٧٢).

(٣) مسند البزار = البحر الزخار (١١ / ٢٦٢).

(٤) صحيح البخاري (٣ / ٣٥).

وكذا مسلم أخرجه في الصحيح، بعد أن ساق حديث زائدة المفصل، ذكر حديث أبي خالد ولم يسق لفظه، فالظاهر أنه يريد بيان غلط أبي خالد الأحمر، وهذا ما ذهب إليه ابن حجر(١).

والوجه الثاني يرويه عنه:

عيسى بن يونس (ثقة مأمون)(٢)، وأبو معاوية الضرير (ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش)(٣)، وإسماعيل بن زكريا الخلقاني (صدوق يخطىء قليلا)(٤)، وأبو إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد بن الحارث (ثقة حافظ له تصانيف)(٥)، وعبثربن القاسم (ثقة)(٦)، ويحيى ابن سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)(٧)، وشعبة (ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث)(٨)، وعبد الله بن نمير (ثقة صاحب حديث من أهل السنة)(٩)، وعبدة بن حميد، والجراح بن الضحاك (صدوق)(١٠).

الوجه الثالث يرويه عنه:

زائدة بن قدامة (ثقة ثبت صاحب سنة)(١١)، وموسى بن أعين (ثقة عابد)(١٢).

قال الخطيب: (ورواه زائدة بن قدامة، عن الأعمش، عن مسلم كذلك، وقال في آخره:

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٤ / ١٩٥).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٤١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٩٢).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٤).
(٧) تقريب التهذيب (ص ٥٩١).
(٨) تقريب التهذيب (ص ٢٦٦).
(٩) تقريب التهذيب (ص ٣٢٧).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).
(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩).

فقال الحكم، وسلمة بن كهيل، ونحن جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث: سمعنا مجاهدًا ذكر ذلك عن ابن عباس، فجمع زائدة في روايته عن الأعمش من أحاديث النفر الثلاثة، إلا أنه ميز ذلك على وجهين، وفرق بين القولين).

ولم يذكر موسى بن أعين مجاهدًا، فلعله اختصر الإسناد فلم يذكر مجاهدًا وهو عنده كحديث زائدة.

قال الدارقطني بعد أن ساق إسناد زائدة: (هذا أصح إسنادًا من حديث أبي خالد)(١).

الوجه الرابع يرويه عنه:

عبد الرحمن بن مغراء (صدوق تُكلم في حديثه عن الأعمش)(٢)، قال يحيى بن معين: (لم يكن به بأس)(٣)، وقال أيضًا: (لم يكن به بأس، مات قبل ان ندخل نحن الرى، فلم نكتب عنه شيئا)(٤)، وقال عثمان بن أبي شيبة: (رأيت أبا خالد الأحمر يحسن الثناء على أبي زهير)(٥)، وقال أبو حاتم: (صدوق)(٦).

قال علي بن عبد الله المديني: (عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير ليس بشيء، كان يروي، عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه لم يكن بذاك)(٧).

قال ابن عدي: (وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم)(٨).

---

(١) سنن الدارقطني (٣ / ١٧٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٠).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٩٢).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢ / ١٧٤).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٢٩١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٧١).

(٨) المصدر السابق.

والوجه الرابع لا يصح عن الأعمش فقد تفرد به عبد الرحمن بن مغراء، وهو ليس بالقوي في الأعمش.

ويظهر مما سبق قوة الوجهين الثاني، والثالث، عن الأعمش.

الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيلٍ، والحكم بن عتيبة، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ.

وقد أخرج البخاري الوجه الثالث، وشاركه مسلم فيه، وأخرج مسلم الوجه الثاني وقد توبع عليه الأعمش-كما سبق في التخريج-.

تابعه الحكم بن عتيبة، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية.

ورواية الحكم هنا لاتصح، والصواب عنه ماورواه الأعمش عن مجاهد.

والوجه الثاني يرجع إلى الوجه الثالث فهو جزء منه، فلا مخالفة بينهما.

والوجه الأول علقه البخاري عن أبي خالد الأحمر، وأخرجه مسلم كذلك، ولكن في سياقهما إشارة إلى تعليله والله أعلم.

(الحديث الثلاثون)

قال الخطيب -رحمه الله-: (أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قرئ على أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني -وأنا أسمع- حدثكم أبو محمد بن صاعد، نا علي بن إسماعيل بن الحكم، نا عفان، نا شعبة، نا عدي بن ثابت، وأبو إسحاق، عن البراء، وعبد الله ابن أبي أوفى: "أنهم أصابوا حمرا يوم خيبر فطبخوها، فنادى منادي رسول الله ﷺ: أن أكفئوا القدور".

قال ابن صاعد: يقال: إن أبا إسحاق هو الهجري، قال أبو الحسن الدارقطني: لم يصنع أبو محمد - رحمه الله - شيئا، لأن الهجري لا يحدث عن البراء.

قال الخطيب: لعمري، إن أبا إسحاق الهجري لا يحدث عن البراء، لكنه يحدث عن ابن أبي أوفى، وأبو إسحاق المذكور في حديث عفان هو السبيعي، إلا أن عفان خلط في رواية هذا الحديث عن شعبة، وهو عند شعبة عن عدي بن ثابت، وأبي إسحاق السبيعي.

أما عدي فسمعه من البراء بن عازب، ومن أبي أوفى جميعا، فكان شعبة يرويه تارة عن عدي، عن البراء وحده، وتارة يرويه عن عدي عنهما جميعا.

وأما أبو إسحاق السبيعي فرواه عن البراء وحده ولم يسمعه منه، وقد سمع منه غيره حديثا كثيرا.

وكان ينبغي لعفان أن يفصل ذلك فيقول: نا شعبة، نا عدي بن ثابت، عن البراء، وعبد الله بن أبي أوفى، ونا أبو إسحاق، عن البراء.

وقد روى شعبة أيضا هذا الحديث عن أبي إسحاق الشيباني، وعن إبراهيم الهجري -جميعا- عن ابن أبي أوفى.

والروايات عن شعبة لجميع ذلك محفوظة)[1].

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٩٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عدي بن ثابت، و أبي إسحاق، عن البراء، وعبد الله بن أبي أوفى.

*أخرجه البيهقي في السنن الكبرى(١٩٤٥٦) من طريق الحسن بن سلام، وجعفر بن محمد الصائغ عن عفان بن مسلم به بنحوه.

الوجه الثاني: شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وابن أبي أوفى، وعن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء.

*أخرجه البخاري في الصحيح(٤٢٢١)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٧) من طريق حجاج بن منهال.

والبخاري في الصحيح(٤٢٢٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

والبخاري في الصحيح(٤٢٢٥) عن مسلم بن إبراهيم.

والبخاري في الصحيح(٥٥٢٥) من طريق يحيى بن سعيد.

ومسلم في الصحيح(١٩٣٨) من طريق معاذ بن معاذ.

وأحمد في المسند(١٨٥٧٤)، والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق هاشم بن القاسم.

وأحمد في المسند(١٩١١٦) عن محمد بن جعفر، وبهز بن أسد.

وأحمد في المسند(١٩١٤٧) عن عفان بن مسلم.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٧٦٧)، ومن طريقه أبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٥)، (٧٦٦٨).

وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٩)، وابن حبان في الصحيح(٥٢٧٧)، والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٦)، (٧٦٧٧) من طريق النضر بن شميل.

وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٧) من طريق رَوْح بن عبادة.

والطحاوي في شرح المعاني(٦٣٨٨) من طريق بشر بن عمر.
والطحاوي في شرح المعاني(٦٣٨٩) من طريق عبد الله بن رجاء.
والبيهقي في السنن الكبرى(١٩٤٥٤) من طريق عمرو بن مرزوق، وسليمان بن حرب.
جميعهم-ستة عشر راويًا-(حجاج، وعبد الصمد، ومسلم، ويحيى، ومعاذ، وهاشم، ومحمد، وبهز، وعفان، وأبو الوليد، والنضر، ورَوح، وبشر، وعبد الله، وعمرو، وسليمان) عن شعبة، عن عدي بن ثابت به بنحوه، إلا أنه في رواية مسلم بن إبراهيم، وهاشم، وأبي الوليد، وعمرو بن مرزوق، وسليمان بن حرب، اقتصر على البراء وحده.
*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٩٣٨)، وأحمد في المسند(١٨٥٧٣)، وأبو يعلى في المسند(١٧٨٢)، والروياني في المسند(٣٢٧) من طريق محمد بن جعفر.
وأحمد في المسند(١٨٥٧٣)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٧٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم.
وأبو داود الطيالسي في المسند(٤٧١)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٠).
وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٧١)، (٧٦٧٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٩١) من طريق وهب بن جرير.
والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق آدم بن أبي إياس.
والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق عبد الله بن خيران.
والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق النضر بن شميل.
سبعتهم (محمد، هاشم، أبو داود الطيالسي، وهب، آدم، عبد الله، النضر) عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي به بنحوه.
*وأخرجه أحمد في المسند(١٨٦٧٠) من طريق إسرائيل بن يونس.
وابن الجعد في المسند(٢٦٠٦) عن زهير بن معاوية.
وابن ابي شيبة في المصنف(٨٤٣٢٨) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم.
وأبو يعلى في المسند(١٦٩٨) من طريق شريك بن عبد الله.

والطحاوي في شرح المعاني(٧٦٨٢) من طريق علي بن حكيم.
والشافعي في الغيلانيات(٣٢٢) من طريق الحجاج بن أرطاة.
ستتهم (إسرائيل، وزهير، وسلام، وشريك، وعلي، والحجاج) عن أبي إسحاق السبيعي به بنحوه.

*وأخرجه البخاري(٤٢٢٦)، ومسلم في الصحيح(١٩٣٨)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٨٣١)، والمجتبى(٤٣٣٨)، وأحمد في المسند(١٨٦٢٣)، وعبد الرزاق في المصنف(٨٧٢٤)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٨١)، (٧٦٨٢)، والطبراني في الأوسط(٧٨٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٩٤٥٧) من طريق الشعبي.

وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦١)، والشافعي في الغيلانيات(٣٢٢) من طريق ثابت بن عبيد.

كلاهما(الشعبي، وثابت)عن البراء به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن عدي بن ثابت، و أبي إسحاق، عن البراء، وعبد الله بن أبي أوفى ﷺ.

يرويه عنه:

عفان بن مسلم، من رواية علي بن إسماعيل بن الحكم، والحسن بن سلام، وجعفر الصائغ.

الوجه الثاني: شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وابن أبي أوفى، وعن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء ﷺ.

يرويه عنه، عن عدي بن ثابت:

حجاج بن منهال، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ومسلم بن إبر اهيم، ويحيى بن سعيد،

ومعاذ بن معاذ، هاشم بن القاسم، ومحمد بن جعفر، وبهز بن حكيم، وأبو الوليد الطيالسي، والنضر بن شميل، ورَوح بن عبادة، وبشر بن عمر، وعبد الله بن رجاء، وعمرو بن مرزوق، وسليمان بن حرب.

وعفان بن مسلم، من رواية أحمد بن حنبل.

إلا أنه في رواية مسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد، وعمرو بن مرزوق، وهاشم بن القاسم، وسليمان بن حرب، عن شعبة عن عدي اقتصر على البراء وحده.

ويرويه عنه، عن أبي إسحاق:

محمد بن جعفر، وهاشم بن القاسم، وأبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وآدم بن أبي إياس، وعبد الله بن خيران، والنضر بن شميل.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون شعبة:

١- عفان بن مسلم.

*فرواه عن عفان، عن شعبة، عن عدي بن ثابت، و أبي إسحاق، عن البراء، وعبد الله ابن أبي أوفى.

علي بن إسماعيل بن الحكم قال الخطيب: (ثقة)[1]، والحسن بن سلام قال الدارقطني: (ثقة صدوق)[2]، وجعفر الصائغ (ثقة عارف بالحديث)[3].

*ورواه عفان، عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وابن أبي أوفى، لم يذكر أبا إسحاق.

أحمد بن حنبل.

فظهر أن عفان كان يتجوز فيه يرويه على الوجه الأول، كمارواه عنه النفر الثلاثة: علي بن إسماعيل بن الحكم، والحسن بن سلام، وجعفر الصائغ، عن شعبة، عن عدي

---

(١) تاريخ بغداد (١٣ / ٢٥٤).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٠٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٤١).

ابن ثابت، و أبي إسحاق، عن البراء، وعبد الله بن أبي أوفى.

وقد اقتصر على رواية عدي حين رواه لأحمد، أو أن أحمد حذف أبا إسحاق السبيعي، لأن عفان يخطئ في ذكره.

قال الخطيب عن روايته الأولى: (... إلا أن عفان خلط في رواية هذا الحديث عن شعبة، وهو عند شعبة عن عدي بن ثابت، وأبي إسحاق السبيعي.

أما عدي فسمعه من البراء بن عازب ومن أبي أوفى جميعا، فكان شعبة يرويه تارة عن عدي، عن البراء وحده، وتارة يرويه عن عدي عنهما جميعا.

وأما أبو إسحاق السبيعي فرواه عن البراء وحده، و لم يسمعه منه، وقد سمع منه غيره حديثا كثيرًا.

وكان ينبغي لعفان أن يفصل ذلك فيقول: نا شعبة، نا عدي بن ثابت، عن البراء وعبد الله بن أبي أوفى، ونا أبو إسحاق، عن البراء).

فيبقى المحفوظ عن شعبة الوجه الثاني شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وابن أبي أوفى، وعن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء.

يرويه عنه:

حجاج بن منهال، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ومسلم بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، وهاشم بن القاسم، ومحمد بن جعفر، وبهز بن حكيم، وأبو الوليد الطيالسي، والنضر بن شميل، ورَوح بن عبادة، وبشر بن عمر، وعبد الله بن رجاء، وعمرو بن مرزوق، وسليمان بن حرب، وأحمد بن حنبل، عن عدي

ومحمد بن جعفر، وهاشم بن القاسم، وأبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وآدم بن أبي إياس، وعبد الله بن خيران، والنضر بن شميل. عن أبي اسحاق

والحديث من رواية شعبة، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وابن أبي أوفى، وعن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء.

أخرجه البخاري، ومسلم من رواية عدي، وأخرجه مسلم من رواية أبي إسحاق السبيعي.

وقد توبع شعبة في روايته عن البراء بن عازب –كما سبق في التخريج–

وأبو إسحاق المذكور في رواية شعبة عن البراء، الظاهر أنه السبيعي بخلاف ماذكره ابن صاعد من أنه الهجري.

قال أبو الحسن الدارقطني: (لم يصنع أبو محمد –رحمه الله– شيئا، لأن الهجري لا يحدث عن البراء).

وقال الخطيب: (لعمري، إن أبا إسحاق الهجري لا يحدث عن البراء، لكنه يحدث عن ابن أبي أوفى، وأبو إسحاق المذكور في حديث عفان هو السبيعي).

وقال أيضًا بعد أن ساق طرق الحديث: (فإن قيل: لم حكمت بأن أبا إسحاق المذكور في حديث عفان هو السبيعي، دون أن يكون الشيباني، أو الهجري، إذا كان شعبة يروي هذا الحديث عن ثلاثة كل واحد منهم يكنى أبا إسحاق، فأحدهم السبيعي، والآخران الشيباني والهجري، ولأنهما يرويان عن ابن أبي أوفى؟

فالجواب: أن الشيباني، والهجري، لا يطلق شعبة روايته عنهما بأن يكنيهما ويقتصر على ذلك، وإنما يقول: نا سليمان الشيباني، أو يقول: نا الشيباني، ويقول أيضا: نا إبراهيم الهجري، أو نا الهجري، ويطلق الرواية عن أبي إسحاق من غير أن يزيد على قوله: نا أبو إسحاق، أو عن أبي إسحاق)[1].

وقال الحاكم: (أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وأبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني، وأبو إسحاق إسماعيل بن رجاء الزبيدي، وأبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، قد رووا كلهم عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد روى عنهم الثوري وشعبة، وينبغي لصاحب الحديث أن يعرف الغالب على روايات كل منهم، فيميز حديث هذا من ذلك، والسبيل إلى معرفته أن الثوري، وشعبة إذا رويا عن أبي إسحاق السبيعي لا يزيدان على أبي إسحاق فقط، والغالب على رواية أبي إسحاق عن الصحابة: البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، فإذا روى عن التابعين فإنه يروي عن جماعة يروي عنهم هؤلاء، وإذا رويا عن أبي إسحاق

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٩٦-٨٩٧).

الشيباني فإنهما يذكران الشيباني في أكثر الروايات)[١].

وأبو إسحاق السبيعي لم يسمع هذا الحديث من البراء.

قال الخطيب بعد أن ساق حديث أبي داود الذي صرح فيه بسماع أبي إسحاق من البراء: (كذا قال أبو داود في هذا الحديث عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء، وقد رجع أبو إسحاق عن هذا القول وقال: لم أسمعه من البراء)[٢].

والخطيب بعد أن تكلم عن رواية شعبة، عن عدي، عن البراء، وابن أبي أوفى، وعن رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، عطف على ذلك بيان أن شعبة يرويه أيضًا، عن أبي إسحاق الشيباني، وأبي إسحاق الهجري، عن ابن أبي أوفى، وهذا تخريج روايتيهما:

*أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(٦٣٩٠)، والخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن أبي إسحاق الهجري به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٠) من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة، عن أبي إسحاق الشيباني، به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٣١٥٥)، ومسلم في الصحيح(١٩٣٧)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٩٤٦١) من طريق عبد الواحد بن زياد.

والبخاري(٤٢٢٠)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٨٣٣)، والمجتبى(٤٣٣٩)، وأحمد في المسند (١٩٤٠٠)، والشافعي في السنن المأثورة(٦٠٥)، والحميدي في المسند(٧٣٣)، وأبو عوانة في المستخرج(٧٦٦٤)، والطحاوي في معرفة السنن والآثار(١٩٢٨٥) من طريق سفيان بن عيينة.

ومسلم في الصحيح(١٩٣٧)، وابن أبي شيبة في المصنف(٢٤٣٣٣) من طريق علي بن مسهر.

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات(٣٦٥) من طريق ورقاء بن عمر.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٩٤٦٢) من طريق خالد بن عبد الله.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٣٠).

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٨٩٦).

خمستهم(عبد الواحد، وسفيان، وعلي، وورقاء، وخالد) عن أبي إسحاق الشيباني به بنحوه.

(الحديث الحادي الثلاثون)

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: (أخبرنا أبو نعيم الحافظ، نا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، نا يونس بن حبيب، نا أبو داود، نا شعبة عن عمرو بن مرة، قال: سمعت سالم بن أبي الجعد.

قال شعبة: وأخبرني حصين بن عبد الرحمن قال: سمعت سالم بن أبي الجعد قال: قلت لجابر: "كم كنتم يوم الشجرة؟ قال: كنا ألفا وخمسمائة، وذكر عطشا أصابهم، قال: فأتي رسول الله ﷺ بماء في تور، فوضع يده فيه، فجعل الماء يخرج من بين أصابعه كأنه العيون، قال: فشربنا ووسعنا وكفانا، قال: قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف كفانا، كنا ألفا وخمسمائة".

كذا رواه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين، عن سالم بن أبي الجعد سياقة واحدة، وسؤال سالم جابرا في آخر الحديث، وجواب جابر له لم يكن عند شعبة عن حصين، وإنما كان عنده عن عمرو وحده، فأدرج في هذه الرواية.

وقد روى آدم بن أبي إياس، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وعلي بن الجعد، ثلاثتهم عن شعبة، عن عمرو، وحصين، هذا الحديث، فلم يذكروا سؤال سالم جابرًا وجواب جابر، بل اقتصروا على ما دونه، وهذا يدل على أن شعبة حمل رواية عمرو على رواية حصين حين حدث هؤلاء الثلاثة بالحديث، وحمل رواية حصين على رواية عمرو لما حدث أبا داود به.

وروى محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحده ما انفرد به من سؤال سالم جابرًا وجوابه له.

وروى أبو الوليد الطيالسي، عن شعبة حديث عمرو، وحصين جميعا، وساقه بطوله، وميز ما في آخره من سؤال سالم وجواب جابر له، وبين أنه عن عمرو دون حصين)[1].

---

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٨٩٨).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، وفيه سؤال سالم جابرًا آخر الحديث.

*أخرجه أبو عوانة في المستخرج(٧١٩٧).

والبيهقي في دلائل النبوة(٤/١١٥) من طريق عبد الله بن جعفر.

كلاهما (أبو عوانة، وعبد الله بن جعفر) عن يونس بن حبيب به بنحوه.

*وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل(٢٥٨٥) من طريق يزيد بن سنان، عن أبي داود الطيالسي به بنحوه، و اقتصر على السؤال.

*وهو في مسند أبي داود الطيالسي (١٨٣٥).

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(١١٤٤٢) من طريق أمية بن خالد.

وأحمد في المسند(١٤٩٣٣)، والخطيب في الفصل(١٠١) من طريق عفان بن مسلم.

واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٤٨١) من طريق علي بن الجعد.

واللالكائي في شرح أصول الإعتقاد(١٤٨٢) من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجدي.

والبيهقي في دلائل النبوة(٦/١١) من طريق سليمان بن حرب.

خمستهم (أمية، وعفان، وعلي، وعبد الملك، وسليمان) عن شعبة به بنحوه، وفي رواية أمية اقتصر على السؤال.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(٣٥٧٦)، وأحمد في المسند(١٤٥٢٢)، والبيهقي في دلائل النبوة(٤/١١٥)، وأبو نعيم في دلائل النبوة(٣١٤) من طريق عبد العزيز بن مسلم.

والبخاري في الصحيح(٤١٥٢) من طريق محمد بن فضيل.

ومسلم في الصحيح(١٨٥٦)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣٦٨٥٤)، والفريابي في دلائل النبوة(٣٣)، وابن حبان في الصحيح(٦٥٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٠٢٠٠) من طريق عبد الله بن إدريس.

ومسلم في الصحيح(١٨٥٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(١٩)، ودلائل النبوة(٣١٣) من طريق خالد بن عبد الله الطحان.

وابن خزيمة في الصحيح(١٢٥)، وابن حبان في الصحيح(٦٥٤٢) من طريق هشيم.

خمستهم (عبد العزيز، ومحمد، وعبد الله، وخالد، وهشيم) عن حصين بن عبد الرحمن به بنحوه، وفي رواية عبد الله بن إدريس، وخالد اقتصر على الجواب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، ليس فيه سؤال سالم جابرًا آخر الحديث.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١٠١) من طريق محمد بن جعفر القلانسي، عن آدم بن أبي إياس به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٤٨٠٦)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠١)- عن أبي النضر هاشم بن القاسم به بنحوه.

*وأخرجه ابن الجعد في المسند(٨٢)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠١)- عن شعبة به بنحوه.

الوجه الثالث: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، واقتصر فيه على السؤال.

*أخرجه مسلم في الصحيح(١٨٥٦)، والفريابي في دلائل النبوة(٣٥) من طريق محمد ابن المثنى، ومحمد بن بشار.

وأحمد في المسند(١٤٨١٨١)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠١).

والفريابي في دلائل النبوة(٣٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

أربعتهم (محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأحمد، وعثمان) عن محمد بن جعفر به بنحوه.

*وأخرجه أبو عوانة في المستخرج(٧١٩٥) من طريق حجاج بن محمد.

وأبو عوانة في المستخرج(٧١٩٦) من طريق أبي داود الطيالسي.

كلاهما (حجاج، وأبو داود) عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحده به بنحوه، واقتصر على السؤال.

الوجه الرابع: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر وفيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث، وعن حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، و ليس فيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث.

*أخرجه عبد بن حميد في المسند(١١١٥).

والدارمي في السنن(٧٢).

وابن مندة في التوحيد(١٧٥) من طريق إبراهيم بن حاتم.

ثلاثتهم (عبد بن حميد، والدارمي، وإبراهيم) عن أبي الوليد الطيالسي به بنحوه.

*وأخرجه الدارمي في السنن(٧٢) من طريق سعيد بن الربيع.

وابن مندة في التوحيد(١٧٥) من طريق سليمان بن حرب، وحفص بن عمر الحوضي.

ثلاثتهم (سعيد، وسليمان، وحفص) عن شعبه به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه شعبة، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، وفيه سؤال سالم جابرًا آخر الحديث.

يرويه عنه:

أبو داود الطيالسي، وأمية بن خالد، وعفان بن مسلم، وعلي بن الجعد، وعبد الملك بن إبراهيم الجدي، وسليمان بن حرب.

الوجه الثاني: شعبة، عن عمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي

الجعد عن جابر، ليس فيه سؤال سالم جابرًا آخر الحديث.

يرويه عنه:

آدم بن أبي إياس، وأبو النضر، وعلي بن الجعد.

الوجه الثالث: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، واقتصر فيه على السؤال.

يرويه عنه:

حجاج بن محمد، وأبو داود الطيالسي، واقتصرا على روايته عن عمرو بن مرة.

ومحمد بن جعفر واقتصر على السؤال فقط عن عمرو بن مره.

الوجه الرابع: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر وفيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث، وعن حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، و ليس فيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث.

يرويه عنه:

أبو الوليد الطيالسي، سعيد بن الربيع، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر.

فالوجه الأول يرويه:

أبو الوليد الطيالسي (ثقة حافظ غلط في أحاديث)(١)، وأمية بن خالد (صدوق)(٢)، وعفان بن مسلم (ثقة ثبت)(٣)، وعلي بن الجعد (ثقة ثبت)(٤)، وعبد الملك بن إبراهيم الجدي (صدوق)(٥)، وسليمان بن حرب (ثقة إمام حافظ)(١).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٢).

وهذا الوجه محفوظ عن شعبة، وقد حمل فيه شعبة رواية حصين بن عبد الرحمن على رواية عمرو بن مرة فحصين لايذكر سؤال جابر آخر الحديث، إنما هو من رواية عمرو عند شعبة.

قال الخطيب لما ساق رواية أبي داود: (كذا رواه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحصين، عن سالم بن أبي الجعد سياقة واحدة، وسؤال سالم جابرًا في آخر الحديث وجواب جابر له لم يكن عند شعبة عن حصين، وإنما كان عنده عن عمرو وحده، فأدرج في هذه الرواية)، ثم نص الخطيب على أن الإدراج من شعبة.

ويدل على ما ذكره الخطيب أنه يأتي عمن دون شعبة أكثر من وجه مثل:

أبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، وسليمان بن حرب.

والظاهر أن رواية البقية كرواية أبي داود وقع فيها الحمل من شعبة.

والوجه الثاني يرويه:

آدم بن أبي إياس (ثقة عابد)[2]، وأبو النضر هاشم بن القاسم (ثقة ثبت)[3]، وعلي بن الجعد.

وهذا الوجه أيضًا حمل فيه شعبة رواية عمرو بن مرة على رواية حصين بن عبد الرحمن فعمرو يذكر سؤال جابر آخر الحديث، وحصين لايذكره، وساقهما مساقا واحدًا بعدم ذكر السؤال.

قال الخطيب: (وقد روى آدم بن أبي إياس، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وعلي بن الجعد، ثلاثتهم عن شعبة، عن عمرو وحصين هذا الحديث، فلم يذكروا سؤال سالم جابرًا وجواب جابر، بل اقتصروا على ما دونه، وهذا يدل على أن شعبة حمل رواية عمرو على رواية حصين، حين حدث هؤلاء الثلاثة بالحديث).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٨٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٠).

والوجه الثالث يرويه:

أبو الوليد الطيالسي، وسعيد بن الربيع (ثقة)[1]، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر الحوضي (ثقة ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث)[2].

واقتصر حفص على روايته عن عمرو بن مرة.

وحجاج بن محمد (ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته)[3]، وأبو داود الطيالسي (ثقة حافظ غلط في أحاديث)[4]، واقتصر على السؤال عن عمرو بن مرة فقط.

ومحمد بن جعفر (ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة)[5].

فالأوجه الأربعة حدث بها شعبه، وقد تجوز في الأول والثاني، والصواب من روايته هو الوجه الرابع شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر وفيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث، وعن حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد عن جابر، وليس فيه سؤال سالم جابرًا في آخر الحديث.

والحديث صحيح عن حصين بن عبد الرحمن، وعن عمرو بن مرة وفيه سؤال جابر.

وسؤال سالم لجابر وإن كان لم يصح من طريق شعبة، عن حصين، إلا أنه صح من طرق أخرى عن حصين، فقد رواه عنه عبد العزيز بن مسلم (ثقة عابد ربما وهم)[6]، ومحمد بن فضيل (صدوق عارف رمي بالتشيع)[7]، وعبد الله بن إدريس (ثقة فقيه عابد)[8]، وخالد بن عبد الله الطحان (ثقة ثبت)[9]، وهشيم (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال)[1].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٥٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٩).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٥).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

ولعله لهذا الاختلاف عن شعبة لم يخرجه الشيخان من طريقه، وإنما أخرجاه من طرق أخرى عن حصين ـ كما تقدم في التخريج ـ، و لم يخرجا طريق عمرو بن مرة، لأنه لم يرو إلا من طريق شعبة، والله أعلم.

و هذا الحديث رواه جماعة آخرون عن جابر منهم أبو الزبير، وعمرو بن دينار، ونبيح العنزي، وسعيد بن المسيب، والذيال بن حرملة وبعض هذه الروايات مخرج في الصحيحين.

فقد أخرجه مسلم في الصحيح(١٨٥٦) من طريق أبي الزبير عن جابر به بنحوه، واقتصر فيه على السؤال.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(الحديث الثاني والثلاثون)

قال الخطيب ـ رحمه الله ـ: (أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزق البزاز، أنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق، نا أبو قلابة الرقاشي، قال: نا سليمان الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد، قالا: نا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن العلاء بن أبي سفيان الثقفي، عن محمد بن سعد، عن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: "من يرد هوان قريش أهانه الله ﷻ".

هكذا روى هذا الحديث أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن سليمان بن داود الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، عن إبراهيم بن سعد، على الاتفاق منهما في روايته، وبينهما خلاف.

فأما يحيى فإنه يرويه عن إبراهيم بالإسناد الذي ذكرناه، إلا أن أبا قلابة وهم في قوله: محمد بن العلاء بن أبي سفيان، لأنه محمد بن أبي سفيان بن العلاء، كذلك قال كل من رواه عن إبراهيم، وكذلك حدث به أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الكوفي، عن يحيى الحماني.

وأما سليمان الهاشمي فإنه يزيد في إسناده رجلا بين محمد بن أبي سفيان، وبين محمد بن سعد، وهو يوسف بن الحكم والد الحجاج بن يوسف.

فأبو قلابة حمل رواية سليمان على رواية يحيى، وقد وافق سليمان، إبراهيم بن حمزة الزبيري، ويعقوب بن حميد بن كاسب، ومصعب بن عبد الله الزبيري، فرووه عن إبراهيم بن سعد، وذكروا فيه يوسف بن الحكم.

وخالف الجميع يزيد بن عبد الله بن الهاد، ويعقوب، وسعد ابنا إبراهيم بن سعد، وأبو صالح عبد الله بن صالح، وأبو عباد يحيى بن عباد، ويونس بن محمد المؤدب، فرووه عن إبراهيم بن سعد وذكروا فيه يوسف، غير أنهم نقصوا منه محمد بن سعد وقالوا: عن يوسف بن الحكم، عن سعد نفسه، ويقال: إن إبراهيم بن سعد كان يرويه قديما فيذكر فيه محمد بن سعد كما رواه عنه سليمان الهاشمي، وابن كاسب، ومصعب، ثم نقص منه محمد بن سعد بأخرة.

ورواه أبو كامل المظفر بن مدرك، عن إبراهيم بن سعد كرواية يزيد بن الهاد ومن تابعه، وذكر أن إبراهيم رواه مرة أخرى فجعل مكان يوسف بن الحكم: محمد بن سعد، مثل رواية يحيى الحماني)(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق محمد بن علي بن دحيم الشيباني، عن أحمد بن حازم بن أبي غرزة به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٥٨٦)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٢)- عن أبي كامل المظفر بن مدرك به بنحوه.

*وأخرجه الخلال في السنة(٧٠٨) من طريق يحيى بن عباد، عن إبراهيم بن سعد به بنحوه.

*وأخرجه الطبراني في الأوسط(٣٨٠٨) من طريق محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن ابن شهاب به بنحوه، إلا أنه قال: أحسبه عن ابن شهاب.

الوجه الثاني: الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الترمذي في السنن(٣٩٠٥) عن أحمد بن الحسن.

والبخاري في التاريخ الكبير(٢٨٨)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٢).

وأبو يعلى في المسند(٧٧٥) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

والشاشي في المسند(١٢٣) عن عيسى بن أحمد.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ /٩٠٣- ٩٠٤).

والحاكم في المستدرك(٦٩٥٦)، وأبو نعيم في المستخرج(٥٤٥)، والخطيب في الفصل (١٠٢) من طريق الحارث بن محمد التميمي.

وتمام في الفوائد(١٤٢١) من طريق أبي زرعة الرازي.

والداني في الفتن(١٢٧) من طريق أبي أمية محمد بن إبراهيم.

سبعتهم (أحمد، والبخاري، وزهير، وعيسى، والحارث، وأبو زرعة، وأبو أمية) عن سليمان بن داود الهاشمي به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق محمد بن عبد الرحمن الشامي، عن إبراهيم بن حمزة الزبيري به بنحوه.

*وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة(١٥٠٣)، والآحاد والمثاني(٢١٥).

وتمام في الفوائد(١٤٢٢)، والخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق أحمد بن إبراهيم القرشي.

كلاهما (ابن أبي عاصم، وأحمد) عن يعقوب بن حميد بن كاسب به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق سعد بن يحيى، عن مصعب الزبيري به بنحوه.

*وأخرجه البزار(١١٧٥) من طريق يعقوب بن إبرهيم بن سعد.

والطبراني في الأوسط(٣٢٠٠) من طريق عبد الله بن صالح.

كلاهما (يعقوب، وعبد الله) عن إبرهيم بن سعد به بنحوه.

الوجه الثالث: الزهري، عن محمد بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٣٢٣٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة(١٥٠٤)، والآحاد والمثاني(٢١٦)، والشاشي في المسند(١٢٥)، والخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٤٧٣)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٢).

والشاشي في المسند(١٢٤) من طريق العباس الدوري.

كلاهما (أحمد، والعباس) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٤٧٣)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٢)- عن سعد بن إبراهيم بن سعد به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق يعقوب بن سفيان، عن عبد الله بن صالح به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق الحسن بن الصباح الزعفراني، عن يحيى بن عباد به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق محمد بن عبد الله، عن يونس بن محمد المؤدب به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٥٨٦)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٢)- عن أبي كامل المظفر بن مدرك به بنحوه.

* وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٢) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، عن إبراهيم بن سعد به بنحوه.

الوجه الرابع: الزهري، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(٣٢٧)، والأوسط(٣٦٠٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن مجبر، عن ابن شهاب الزهري به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

مكحول الشامي.

وصالح بن كيسان فيما يرويه عنه: إبراهيم بن سعد، من رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني، ويحيى بن عباد، وأبي كامل المظفر بن مدرك، وسليمان بن داود الهاشمي من رواية أبي قلابة الرقاشي عن سليمان.

الوجه الثاني: ابن شهاب الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

صالح بن كيسان فيما يرويه عنه: إبراهيم بن سعد، من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري، ويعقوب بن حميد بن كاسب، ومصعب الزبيري، ويعقوب بن إبراهيم، وعبد الله بن صالح، وسليمان بن داود الهاشمي، من رواية أحمد بن الحسن، وزهير بن حرب، وعيسى بن أحمد، والحارث بن محمد، وأبي زرعة الرازي، وأبي أمية محمد بن إبراهيم، عن سليمان.

الوجه الثالث: ابن شهاب، عن محمد بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

صالح بن كيسان فيما يرويه عنه: إبراهيم بن سعد، من رواية يزيد بن الهاد، وعبد الله ابن صالح، ويحيى بن عباد، ويونس بن محمد، وأبي كامل المظفر بن مدرك، وسليمان بن داود الهاشمي، من رواية الحسن الزعفراني، عن سليمان.

الوجه الرابع: ابن شهاب الزهري، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن عبد الرحمن بن مجبر.

من العرض السابق ظهر وجود اختلاف على من دون الزهري:

١- إبراهيم بن سعد.

*فرواه عنه، صالح بن كيسان، عن ابن شهاب الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

أبو كامل المظفر بن مدرك (ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة)(١)، من رواية أحمد بن حنبل (ثقة حافظ فقيه حجة)(٢).

ويحيى بن عبد الحميد الحماني (حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث)(٣)، قال يحيى بن معين: (كان ثقة لا بأس به رجل صدق)(٤)، وقال أيضًا: (ابن الحماني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحماني، ما يقال فيه إلا من حسد)(٥)، قال عثمان الدارمي بعد أن ذكر هذا عن ابن معين: (وكان ابن الحماني شيخًا فيه غفلة، لم يكن يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث)(٦)، وقال أبو حاتم: (لين)(٧)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت علي بن الحسين بن الجنيد عن يحيى الحماني يكتب حديثه؟ قال: لا)(٨)، وقال أيضًا: (ترك أبو زرعة الرواية عن يحيى الحماني، وكان أبي يروى عنه)(٩)، وقال البخاري: (كان أحمد وعلي يتكلمان فيه)(١٠)، وقال أيضًا: (يتكلمون فيه، رماه أحمد، وابن نمير)(١١)، وقال

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ١٠٤).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (١ / ٢٣٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ١٧٠).

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) التاريخ الأوسط (٢ / ٣٥٧).

(١١) التاريخ الكبير للبخاري (٨ / ٢٩١).

ابن عدي: (سمعت ابن سعيد، سمعت الحضرمي يقول: سألت ابن نمير عن يحيى الحماني -وها هنا علي بن حكيم ومنجاب وأصحابنا متوافرون- قال: هو أكبر من هؤلاء كلهم)[١]، وقال ابن عدي: (قال لنا ابن عبدان: قال ابن نمير: الحماني كذاب، قيل لعبدان: سمعته من ابن نمير قال: لم أسمعه منه)[٢]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: (يحيى بن عبد الحميد ساقط متلون، ترك حديثه، فلا ينبعث)[٣].

والراوي عن يحيى الحماني هو أبو قلابة الرقاشي عبد الملك بن محمد الرقاشي (صدوق يخطىء تغير حفظه لما سكن بغداد)[٤]، وقد أخطأ في اسم شيخ الزهري فقال: محمد بن العلاء بن أبي سفيان، والصواب محمد بن أبي سفيان بن العلاء، كما نص على ذلك الخطيب فقال: (إلا أن أبا قلابة وهم في قوله: محمد بن العلاء بن أبي سفيان، لأنه محمد بن أبي سفيان بن العلاء، وكذلك قال كل من رواه عن إبراهيم).

ويرويه كذلك عن إبراهيم بن سعد: يحيى بن عباد (صدوق)[٥]، قال صالح بن أحمد بن حنبل: (سألت أبي عن يحيى بن عباد، قال: أول ما رأيته في مجلس أسباط، كيس يذاكر الحديث، وكتبت عنه، قلت: أي شيء حاله؟ قال: ما أعلم عليه حجة)[٦]، وقال يحيى بن معين: (لم يكن بذاك، قد سمع وكان صدوقا، وقد أتيناه فأخرج كتابا فإذا هو لا يحسن يقرأه، فانصرفنا عنه)[٧]، وقال ابن المديني: (سمعت أبي يقول: يحيى بن عباد ليس ممن أحدث عنه، وبشار الخفاف أمثل منه)[٨]، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس)[٩]، وذكره ابن حبان في

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٩٧).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ٩٦).
(٣) أحوال الرجال (ص: ١٣٦).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٢).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ١٧٣).
(٧) تاريخ بغداد (١٤ / ١٤٥).
(٨) المصدر السابق.
(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ١٧٣).

كتاب"الثقات"(١)، وقال الدارقطني: (يحيى بن عباد بغدادي يحتج به)(٢)، وقال زكريا بن يحيى الساجي: (بصري نزل بغداد، ضعيف، حدث عنه أهل بغداد، سمعت الحسن بن محمد الزعفراني يحدث عنه عن شعبة وغيره، لم يحدث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة، لا بندار، ولا ابن المثنى)(٣)، وقال الخطيب: (ترك أهل البصرة الرواية عنه لا يوجب رد حديثه، وحسبك برواية أحمد بن حنبل وأبي ثور عنه، ومع هذا فقد احتج بحديثه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأحاديثه مستقيمة لا نعلمه روى منكرا)(٤).

يرويه عن يحيى، محمد بن سعيد قال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه مع أبي وهو صدوق)(٥)، وقال أيضًا: (سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: كتبنا عنه في تلك الايام، -يعني ايام رحلته، أيام احمد ابن حنبل، ويحيى بن معين-)(٦).

وسليمان بن داود الهاشمي (ثقة جليل)(٧)، من رواية أبي قلابة الرقاشي.

ورواية أبي قلابة، عن سليمان قرنه فيها بيحيى الحماني، وساقه على رواية يحيى، وذلك أن سليمان إنما يرويه عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ:

قال الخطيب: (فأبو قلابة حمل رواية سليمان على رواية يحيى).

*ورواه عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ:

إبراهيم بن حمزة الزبيري قال أبو حاتم: (صدوق)(٨)، وقال النسائي: (ليس به بأس)،

---

(١) الثقات لابن حبان (٩ / ٢٥٦).
(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٧٠).
(٣) تاريخ بغداد (١٤ / ١٤٥).
(٤) تاريخ بغداد (١٤ / ١٤٥ - ١٤٦).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٢٦٦).
(٦) المصدر السابق.
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٥١).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٩٥).

وقال محمد بن سعد: (ثقة صدوق في الحديث)[١].

ويعقوب بن حميد بن كاسب (صدوق ربما وهم)[٢]، قال يحيى بن معين: (ثقة)[٣]، وقال مرة: (ليس بشيء)[٤]، وقال البخاري: (لم نر إلا خيرًا، هو في الأصل صدوق)[٥]، وقال ابن أبي حاتم: (سألت عنه أبا زرعة فحرك رأسه قلت: كان صدوقا في الحديث؟ فقال: لهذا شروط، وقال في حديث رواه ابن كاسب: قلبي لا يسكن على ابن كاسب)[٦]، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)[٧]، وقال النسائي: (ليس بشيء)[٨].

ومصعب الزبيري (صدوق عالم بالنسب)[٩]، وثقه يحيى بن معين، والدارقطني[١٠]، وقال أحمد: (مصعب الزبيري مستثبت)[١١]، وقال ابن أبي حاتم: (كتب عنه أبي، ويحيى بن معين)[١٢].

ويعقوب بن إبراهيم (ثقة فاضل)[١٣]، وعبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث (صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة)[١٤]، وقال عنه أحمد: (كان أول أمره متماسكا، ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء)[١٥]، وذكره يوما فذمه وكرهه، وقال: (إنه

---

(١) الطبقات الكبرى (٥ / ٤٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).

(٣) الكامل لابن عدي (٣ / ٢١١).

(٤) تاريخ يحيى بن معين (٢ / ٦٨١).

(٥) التعديل والتجريح (٣ / ١٢٤٩).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ٢٠٦).

(٧) المصدر السابق.

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٣).

(١٠) تاريخ بغداد (١٣ / ١١٤).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٠٩).

(١٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).

(١٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٨).

(١٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٨٦).

روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب كتابًا أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئًا، وقال أيضًا: كاتب الليث كتبت عنه يروي عن ليث بن سعد، عن ابن أبي ذئب، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئًا)[١]، وقال زياد بن أيوب: (نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبد الله بن صالح)[٢]، قال أبو زرعة: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث)[٣]، وقال أبو حاتم: (الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه. وكان أبوصالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحًا)[٤]، وقال أبو حاتم أيضًا: (صدوق أمين ما علمته)[٥]، وقال ابن عدي: (هو عندي مستقيم الحديث إلا إنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت)[٦].

يرويه عن عبد الله: بكر بن سهل بن إسماعيل قال النسائي(ضعيف)[٧]، وقال الذهبي: (حمل الناس عنه، وهو مقارب الحال)[٨].

وسليمان بن داود الهاشمي فيما يرويه عنه: أبو قلابة الرقاشي، وأحمد بن الحسن (ثقة حافظ)[٩]، وزهير بن حرب (ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث)[١٠]، وأبو زرعة (إمام حافظ ثقة مشهور)[١١]، وعيسى بن أحمد(ثقة يغرب)[١٢]، والحارث بن

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المجروحين لابن حبان (٢ / ٤٠).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٨٦).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٤٠).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٤٢٦).
(٨) ميزان الاعتدال (١ / ٣٤٦).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٧٨).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٢١٧).
(١١) الرازي تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).
(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٨).

(كان حافظًا، عارفا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة)[١]، وأبو أمية محمد بن إبراهيم (صدوق صاحب حديث يهم)[٢].

*ورواه عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ:

يزيد بن الهاد (ثقة مكثر)[٣]، ويعقوب بن إبراهيم (ثقة فاضل)[٤]، وسعد بن إبراهيم (ثقة)[٥]، ويونس بن محمد المؤدب (ثقة ثبت)[٦].

وأبو كامل المظفر بن مدرك، من رواية أحمد بن حنبل.

وعبد الله بن صالح، من رواية يعقوب بن سفيان (ثقة حافظ)[٧].

ويحيى بن عباد، من رواية الحسن بن الصباح الزعفراني (ثقة)[٨].

وسليمان بن داود الهاشمي من رواية الحسن بن الصباح الزعفراني.

ورواية سليمان بن داود على هذا الوجه، حملها الحسن بن الصباح الزعفراني، على رواية يحيى بن عباد، فإن سليمان يذكر محمد بن سعد، بين يوسف بن الحكم، وسعد بن أبي وقاص ﷺ.

قال الخطيب بعد أن ساق رواية الحسن، عن يحيى، وسليمان: (أحسب أن الزعفراني حمل روايته على رواية أبي عباد، فإن المحفوظ عن سليمان ذكر محمد بن سعد، بين يوسف بن الحكم وبين سعد، كما سقنا الحديث به قبل عنه، والله أعلم)[٩].

ورواية أبي كامل المظفر بن مدرك، عن إبراهيم بن سعد محفوظة عنه على الوجهين، قال

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٥٢٧).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٦).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٢).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٠).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٦٣).
(٩) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٠٩).

الخطيب: (ورواه أبو كامل المظفر بن مدرك، عن إبراهيم بن سعد كرواية يزيد بن الهاد ومن تابعه، وذكر أن إبراهيم رواه مرة أخرى فجعل مكان يوسف بن الحكم: محمد بن سعد، مثل رواية يحيى الحماني.

مما سبق يظهر أن الأوجه الثلاثة محفوظة عن إبراهيم بن سعد، وهي:

١- الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ.

٢- الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

٣- الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

وهو ماذهب إليه الخطيب-كما في النص المثبت-

أما الاختلاف على الزهري فكما يلي:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

مكحول قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن مكحول إلا محمد بن إسحاق، ولا عن محمد إلا عباد، تفرد به جعفر بن محمد المدائني)[1].

وصالح بن كيسان (ثقة ثبت فقيه)[2].

الوجه الثاني: الزهري، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

---

(١) المعجم الأوسط (٤ / ١٣٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٣).

يرويه عنه:

صالح بن كيسان، وذلك في إحدى روايات إبراهيم بن سعد عنه.

قال الطبراني بعد أن ساق الحديث: (لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا صالح، تفرد به إبراهيم)[1].

الوجه الثالث: الزهري، عن محمد بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

صالح بن كيسان، وذلك في إحدى روايات إبراهيم بن سعد عنه.

الوجه الرابع: الزهري، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن عبد الرحمن بن مجبر قال يحيى بن معين: (ليس بثقة)[2]، وقال أيضًا: (محمد بن عبد الرحمن بن مجبر ليس بشيء)[3]، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي)[4]، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث)[5].

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن مجبّر، ولا يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد).

فالوجه الرابع لا يثبت، فقد تفرد به محمد بن عبد الرحمن وهو ضعيف.

والظاهر أن الراجح عن الزهري من الأوجه الثلاثة الباقية هو: ابن شهاب الزهري، عن

---

(١) المعجم الأوسط (٣ / ٢٩٥).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (١ / ٣٥٤).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٩٥).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٣٢٠).

(٥) المصدر السابق.

محمد بن أبي سفيان بن العلاء، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ، ففيه زيادة على الوجهين الآخرين، فكأن إبراهيم بن سعد ربما أسقط بعض رواته.

والحديث ضعيف لحال محمد بن العلاء (مقبول)[١]، قال علي بن المديني: (محمد بن أبي سفيان لا أعلم روي عنه شيء من العلم إلا حديث واحد: "من يرد هوان قريش يهنه الله عزوجل")[٢]، ويوسف بن الحكم (مقبول)[٣].

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٨١).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٢٧٥).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦١٠).

(الحديث الثالث والثلاثون)

قال الخطيب- رحمه الله-: (أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي البزار، أنا أبو عبد الله الحسين بن يحيى بن عياش القطان، نا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، نا يحيى بن عباد وسليمان بن داود، قالا: نا إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية، عن يوسف بن الحكم أبي الحجاج، عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: "من أهان قريشا أهانه الله عز وجل".

سليمان بن داود الهاشمي، وأحسب أن الزعفراني حمل روايته على رواية أبي عباد، فإن المحفوظ عن سليمان ذكر محمد ابن سعد بين يوسف بن الحكم وبين سعد كما سقنا الحديث به قبل عنه، والله أعلم)[1].

تخريج الحديث:

سبق تخريجه في الحديث الثاني والثلاثين.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، عن سليمان بن داود الهاشمي، ويحيى بن عباد، عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية، عن يوسف بن الحكم أبي الحجاج، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ، ولايذكر فيه محمد بن سعد، وهذا سياق رواية يحيى بن عباد، فإن سليمان بن داود يزيد في إسناده محمد بن سعد، فقد حمل رواية سليمان بن داود الهاشمي على رواية يحيى بن عباد.

وتقدم الكلام عليه مفصلا.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٠٩).

(الحديث الرابع والثلاثون)

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: (أخبرنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر الأصبهاني، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا عبدان بن أحمد، نا إسحاق ابن إبراهيم الصواف، نا عمرو بن محمد بن أبي رزين، نا إسرائيل.

وأخبرني الحسن بن علي الجوهري، أنا محمد بن المظفر، أنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، نا علي بن المديني، نا عثمان بن عمر، نا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن ــ زاد الأصبهاني: السلمي، ثم اتفقا ــ وعبد الله بن حلّام، عن عبد الله ــ قال الأصبهاني: ابن مسعود ــ قال: "خرج رسول الله ﷺ من بيت سودة، فإذا امرأة على الطريق قد تشوفت ترجو أن يتزوجها رسول الله ﷺ، فرجع رسول الله ﷺ فدخل على سودة، فإذا عندها نسوة يدهن طيبا، فلما رأين رسول الله ﷺ خرجن، فأتى رسول الله أهله فقضى حاجته، ثم خرج ورأسه يقطر ماء، ثم قال: إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليأت أهله، فإن معها مثل الذي معها".

سياق الحديث للجوهري.

وأما الأصبهاني فإنه ساق الإسناد، وقال: عن النبي ﷺ مثله، وقبله معنى هذا الحديث.

الظاهر من هذا الحديث أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلّام، كليهما عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وليس الأمر كذلك، وإنما كان إسرائيل يرويه عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلا، وعن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ متصلا مسندا.

وقد رواه كذلك عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل مبينا، فبدأ بحديث أبي عبد الرحمن المرسل وساقه بطوله، ثم أورد في أثره حديث عبد الله بن حلام المتصل.

وروى هذا الحديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، واختلف عليه في إسناده، فرواه قبيصة بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ، وكذلك رواه

معاوية بن هشام، عن سفيان، وهاتان الروايتان عن سفيان توافقان رواية عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

ورواه محمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبونعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعود من قوله موقوفا غير مرفوع.

ورواه أبو نعيم، ويحيى القطان، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أبو اسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في النص المثبت، من طريق محمد بن أبي رزين، وعثمان بن عمر، عن إسرائيل، عن إسحاق به، و لم أقف عليه عند غيره.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق أحمد بن حازم، عن عبيد الله بن موسى به بنحوه.

*وأخرجه الدارمي في السنن (٢٢٦١).

والدارقطني في العلل(٨١٧) من طريق السري بن يحيى، وعيسى بن جعفر.

والبيهقي في الشعب (٥٠٣٩) من طريق حازم بن أبي غرزة.

---

(١) الفصل للوصل للمدرج في النقل (٢ / ٩١٣).

والخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق أحمد بن حازم، وحفص بن عمر.
ستتهم (الدارمي، والسري، وعيسى، وحازم، وأحمد، وحفص) عن قبيصة به بنحوه، دون القصة.

*وأخرجه الدارقطني في العلل(٨١٧)، والخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق محمد بن رافع، عن معاوية بن هشام به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعودموقوفًا.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق الفضل بن الحباب، عن محمد بن كثير به بنحوه، دون القصة.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق علي بن المديني، عن يحي بن سعيد القطان به بنحوه، دون القصة.

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(١٧٢٠١).

*و الخطيب في الفصل(١٠٤)من طريق علي بن المديني.

كلاهما (ابن أبي شيبة، وعلي) عن عبد الرحمن بن مهدي به بنحوه، دون القصة.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق عيسى بن جعفر، عن أبي نعيم الفضل بن دكين به بنحوه.

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(١٧٢٠١) عن وكيع، عن سفيان به بنحوه، وذكر "أم سلمة" بدل "سودة".

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق علي بن عبد العزيز، عن أبي نعيم الفضل بن دكين به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(١٧٢٠٠) عن عبد الرحيم بن سليمان.

والخطيب في الفصل(١٠٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

كلاهما (عبد الرحيم، وعبد الرحمن) عن سفيان به بنحوه، وفي رواية عبد الرحيم، ذكر "أم سلمة" بدل "سودة"، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي دون القصة.

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(١٧١٩٩) من طريق أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي به بنحوه، وذكر "أم سلمة" بدل "سودة".

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(١٧١٩٩) من طريق سفيان، عن أبي حصين، عن عبد الله بن حبيب به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أبو اسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

إسرائيل من رواية محمد بن أبي رزين، وعثمان بن عمر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

إسرائيل بن يونس فيما يرويه عنه: عبيد الله بن موسى.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: قبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعودموقوفًا.

يرويه عنه:

سفيان فيما يرويه عنه: محمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً.

يرويه عنه:

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: أبو نعيم، ويحيى القطان، وعبد الرحيم بن سليمان، وعبد الرحمن بن مهدي.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من دون أبي أسحاق:

١- إسرائيل.

*فرواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ:

محمد بن أبي رزين (مقبول)[١]، وعثمان بن عمر (ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه)[٢].

*ورواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ:

عبيد الله بن موسى (ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري)[٣].

ولا تعارض بينهما حيث إن إسرائيل يرويه عن عبد الله بن حلام مرفوعًا موصولاً، وعن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً، كما رواه عبيد الله بن موسى مفصلاً، ووقع في سياق محمد بن أبي رزين، وعثمان بن عمر إبهام في السياق كما قال الخطيب فظاهره أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن حلام كليهما عن عبد الله بن

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥).

(٣) تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث.

مسعود، عن النبي ﷺ.

قال الخطيب: (الظاهر من هذا الحديث أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن حلام كليهما، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وليس الأمر كذلك، وإنما كان إسرائيل يرويه عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلا، وعن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ متصلا مسندا).

وقد ساق الخطيب هذه الرواية مع الأحاديث المحمولة، للتنبية على أن هذا النوع قد يجوز على من يرويه عن إسرائيل فيسوق الروايتين موصولتين مع أن إحداهما مرسلة.

٢- سفيان الثوري.

*فرواه عن سفيان عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ، هكذا على التفصيل:

قبيصة بن عقبة (صدوق ربما خالف)[(١)]، وتُكلم في روايته عن الثوري[(٢)].

ومعاوية بن هشام (صدوق له أوهام)[(٣)]، قال يحيى بن معين: (صالح وليس بذاك)[(٤)]، وقال أبوحاتم: (صدوق)[(٥)]، وقال العجلي: (ثقة)[(٦)] وقال ابن عدي: (قد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به)[(٧)].

وهذا الوجه برفع رواية عبد الله بن حلام لايصح عن الثوري، فقد خالف رواته الثقات من أصحاب الثوري -كما سيأتي-.

*ورواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن النبي ﷺ:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٢) تقدم الكلام عليه في الحديث الحادي والعشرون.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٨).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٨٥).

(٦) الثقات للعجلي (ص: ٥١).

(٧) الكامل في في ضعفاء الرجال (٣ / ١٤٤).

أبو نعيم الفضل بن دكين (ثقة ثبت) [١]، ويحيى القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة) [٢]، وعبد الرحيم بن سليمان (ثقة له تصانيف) [٣] قال يحيى بن معين(ثقة) [٤]، وقال أبو داود: (ثقة كوفي) [٥]، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، كان عنده مصنفات، قد صنف الكتب) [٦]، وقال النسائي: (ليس به بأس) [٧].

وعبد الرحمن بن مهدي (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث) [٨].

*ورواه جماعة عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلاّم، عن عبد الله بن مسعود موقوفًا:

محمد بن كثير العبدي (ثقة لم يصب من ضعفه) [٩]، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعيسى بن جعفر، ووكيع(ثقة حافظ عابد) [١٠].

فهذان الوجهان:

سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن النبي ﷺ.

فرواهما ثقات وفيهم أصحاب الطبقة الأولى عنه: أبو نعيم، ويحيى القطان، وابن مهدي، ووكيع.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٢٧٢).

(٥) سؤالات الآجري (١ / ٢٠٦).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣٣٩).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ٣٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

(٩) تقدم الكلام عليه في الحديث الثاني والعشرون.

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فكما يلي:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاَّم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

إسرائيل بن يونس(ثقة)[1].

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الله بن حلاَّم، عن عبد الله بن مسعود موقوفًا.

يرويه عنه:

سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[2].

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه سفيان الثوري.

والوجه الثالث لا يعارض الوجه الأول، والثاني، فهو جزء منهما فاتفقت الأوجه على أنه عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن السلمي مرسلاً.

وتابع أبا إسحاق في روايته عن أبي عبد الرحمن السلمي المرسلة: أبو حصين.

ويبقى النظر في حديث عبد الله بن حلام مرفوعًا، أو موقوفًا.

فقد روى المرفوع إسرائيل بن يونس، والموقوف سفيان الثوري، والثوري مقدم على إسرائيل، فالصواب أنه موقوف.

قال المروذي: قلت-يعني لأحمد-: (من أصحاب أبي إسحاق المتثبتون؟ قال: شعبة، وسفيان)[3]، وسئل معاذ بن معاذ: (أي أصحاب أبي إسحاق أثبت؟ قال: شعبة، وسفيان، ثم سكت)[4]، وقال يحيى بن معين: (أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري، وشعبة وهما أثبت من

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤) :

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٤٨).

(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٠٩).

زهير، وإسرائيل، وهما قرينان)(١)، وقال أيضًا: (لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري)(٢)، وقال أبو حاتم: (سفيان فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق)(٣)، وقال أبو زرعة: (أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري، وشعبة، وإسرائيل وشعبة أحب إلي من إسرائيل)(٤).

(١) المصدر السابق.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٢٢٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٧١٠).

(الحديث الخامس والثلاثون)

قال الخطيب -رحمه الله-: (كتب إلي عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم الدمشقي _ وحدثني عبد العزيز بن أبي طاهر عنه_ قال: أنا أحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم، قال: نا سعد بن محمد البيروتي، قال: نا هدبة بن عبد الوهاب، نا النضر بن شميل، والفضل بن موسى، قالا: نا جعفر بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك قال: "سمعت رسول الله ﷺ يلبي: لبيك حجا حقا، تعبدا ورقا".

كذا رواه سعد بن محمد قاضي بيروت، عن هدبة بن عبد الوهاب المروزي، وقد وهم فيه، لأن النضر بن شميل يرويه عن هشام بن حسان نفسه، والفضل بن موسى — وهو السيناني — يرويه عن جعفر بن سليمان، عن هشام.

وقد روى أبو الربيع الحسين بن الهيثم الرازي، عن هدبة بن عبد الوهاب حديث النضر بن شميل على الصواب، وكذلك رواه يحيى بن محمد بن أعين، عن النضر، عن هشام.

وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن هدبة حديث الفضل بن موسى)(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه هشام بن حسان، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: المرفوع.

*أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٦٠٥٣) من طريق أبي الحسن محمد بن إبراهيم الأسدي، عن سعد بن محمد البيروتي به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٥)، وتاريخ بغداد(٣١٦/١٦-٣١٧) من طريق أبي سهل أحمد بن محمد بن زياد القطان، عن الحسين بن الهيثم به بنحوه.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩١٩).

*وأخرجه الدارقطني في العلل(٢٣١٧)، والخطيب في الفصل(١٠٥)، وتاريخ بغداد (٣١٦/١٦)من طريق محمد بن مخلد، وهو في حديثه(١٧٢).

والصوري في الفوائد(٣٦) من طريق محمد بن جعفر المطيري.

كلاهما (محمد بن مخلد، ومحمد بن جعفر)عن يحيى بن محمد بن أعين به بنحوه.

*وأخرجه البزار(٦٨٠٣) قال: سمعت بعض أصحابنا يحدث عن النضر بن شميل، حدثنا هشام بن حسان به بنحوه، ولم يذكر أنس بن سيرين.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١٠٥) من طريق أحمد بن جعفر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل به بنحوه.

*وأخرجه الصوري في الفوائد(٣٦)، (٤٥) من طريق الحكم بن سنان المحاربي، عن هشام به بنحوه، وزاد بين يحيى وأنس، معبد بن سيرين.

الوجه الثاني: الموقوف.

*أخرجه البزار في المسند(٦٨٠٤)، والصوري في الفوائد(٣٧) من طريق حماد بن زيد.

والدارقطني(٢٣٣٧) معلقًا عن يحيى القطان، وروح بن عبادة، ويحيى بن يمان، وسفيان الثوري

خمستهم (حماد، ويحيى القطان، وروح، ويحيى بن يمان، وسفيان الثوري) عن هشام بن حسان به بنحوه، وفي رواية حماد عند البزار ذكر بدل حفصة ابن سيرين، وفي رواية يحيى بن يمان قال: عن حفصة، عن أخت لها، عن ابن سيرين، وفي رواية الثوري قال: عن حفصة، عن أنس لم يذكر بينهما أحدًا.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه هشام بن حسان، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: المرفوع.

يرويه عنه:

جعفر بن سليمان، والنضر بن شميل

الوجه الثاني: الموقوف.

يرويه عنه:

حماد بن زيد، ويحيى القطان، وروح بن عبادة، ويحيى بن يمان، وسفيان الثوري.

الوجه الأول: المرفوع.

يرويه عنه:

جعفر بن سليمان (صدوق زاهد لكنه كان يتشيع)[١]، والنضر بن شميل (ثقة ثبت)[٢].

وفي رواية النضر وقع اختلاف، فرواه عنه عن هشام بن حسان:

يحيى بن محمد بن أعين قال الخطيب: (كان ثقة)[٣].

وهدية بن عبد الوهاب فيما يرويه عنه: أبو الربيع الحسين بن الهيثم قال الدارقطني: (لا بأس به)[٤].

ورواه عنه، عن جعفر بن سليمان، عن هشام بن حسان:

هدية بن عبد الوهاب (صدوق ربما وهم)[٥]فيمايرويه عنه: سعد بن محمد البيروتي قال ابن أبي حاتم: (روى عنه أبي، وكتبت عنه وهو صدوق ثقة)[٦].

وهذه الرواية جاءت محمولة على رواية الفضل بن موسى، وهو يرويه عن جعفر، عن هشام بن حسان، وأما النضر فيرويه عن هشام نفسه ليس بينهما أحد.

قال الخطيب: (كذا رواه سعد بن محمد قاضي بيروت، عن هدية بن عبد الوهاب

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٢١٥).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ١٤٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٧١).

(٦) الجرح والتعديل (٤/٩٥).

المروزي، وقد وهم فيه، لأن النضر بن شميل يرويه عن هشام بن حسان نفسه، والفضل بن موسى ــ وهو السيناني ــ يرويه عن جعفر بن سليمان، عن هشام).

الوجه الثاني: الموقوف.

يرويه عنه:

حماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه)[1]، ويحيى القطان(ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[2]، وروح ابن عبادة (ثقة فاضل له تصانيف)[3]، وسفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[4].

ويحيى بن يمان (صدوق عابد يخطيء كثيرًا)[5]، قال يحيى بن معين: (ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحديث)[6]، وقال أيضًا: (ليس به بأس)[7]، وقال الدارمي: (قلت -يعني ليحيى- يحيى بن يمان؟ فقال: أرجو أن يكون صدوقًا، قلت: فكيف هو في حديثه؟ فقال: ليس بالقوي)[8]، وقال علي بن المديني: (صدوق وكان قد فلج فتغير حفظه)[9]، وقال أبو داود: (يخطيء في الأحاديث فيقلبها)[10]، وقال النسائي: (لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه)[11].

مما سبق تبين رجحان الموقوف عن هشام بن حسان، فقد رواه جماعة من الثقات عنه، وهم أكثر عددًا من رواة الوجه الأول.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢١١).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨).
(٦) سؤالات ابن الجنيد (ص:٤٥).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ / ١٩٩).
(٨) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٦٢).
(٩) تاريخ بغداد (١٦ / ١٨٣).
(١٠) سؤالات الآجري (١ / ٢٣٤).
(١١) سنن أبي داود (٨ / ٣٢٥).

قال البزار: (ولم يسنده حماد، وأسنده النضر بن شميل ولم يحدث يحيى بن سيرين، عن أنس إلا بهذا الحديث)[١].

والوجه الموقوف وقع في إسناده اختلاف على هشام بن حسان:

فرواه عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن يحيى بن سيرين، عن أنس بن مالك.

يحيى القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[٢]، وروح بن عبادة.

وحماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه)[٣]، من رواية خلف بن هشام البزار (ثقة)[٤].

وهذا هو الراجح عن حماد

ورواه عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن أخت لها عن أنس:

يحيى بن يمان.

ورواه عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن يحيى بن سيرين، عن أنس بن مالك:

حماد بن زيد من رواية محمد بن عبد الملك القرشي(صدوق)[٥].

ورواه عن عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن أنس قوله:

سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[٦].

قال الدارقطني بعد أن ساق الاختلاف على هشام بن حسان: (والصحيح من ذلك قول حماد بن زيد، ويحيى القطان)[٧].

وفي رواية حماد زيادة قصة ليحيى بن سيرين مع أنس، يدل على أنه ضبط هذا الإسناد.

فتبين مما سبق رجحان رواية هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن يحيى بن

---

(١) مسند البزار = البحر الزخار (١٣ / ٢٦٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٧) علل الدارقطني (١٢ / ٣).

سيرين، عن أنس بن مالك، قوله وفعله، وقد رجحه الدارقطني.

والحديث بوجهه الراجح الموقوف، صحيح الإسناد والله أعلم.

(الحديث السادس والثلاثون)

قال الخطيب -رحمه الله-: (أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، نا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، نا أبو داود سليمان بن الأشعث، نا محمد بن قدامة بن أعين، نا أبو عبيدة الحداد عن يونس وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ قال: "لا نكاح إلا بولي".

وقال أبو داود: وهو يونس عن أبي بردة، وإسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي بردة.

قال الخطيب: والأمر على ما قال أبو داود، الظاهر من هذا الحديث أن أبا عبيدة رواه عن يونس بن أبي إسحاق، وعن ابنه إسرائيل بن يونس، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه أبو عبيدة، عن يونس، عن أبي بردة بن أبي موسى، ورواه إسرائيل عن جده أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى)(١).

تخريج الحديث:

سبق تخريجه في الحديث الرابع والعشرين.

دراسة الحديث:

في هذا الحديث وقع إيهام في سياق الرواية فيظهر من سياقها أنها عن يونس، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، وليس الأمر كذلك فهذا سياق رواية إسرائيل، ويونس يرويه عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، هذا ماذكره أبوداود، وتابعه في ذلك الخطيب البغدادي، وسبق الكلام عليه مفصلاً في الموضع السابق.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٢١).

(الحديث السابع والثلاثون)

قال الخطيب البغدادي- رحمه الله-: (أخبرنا أبو بكر عبد القاهر بن محمد بن عزة الموصلي، أنا أبو هارون موسى بن محمد بن هارون الأنصاري الزرقي، نا علي بن محمد بن أبي الشوارب، نا أبو سلمة، نا حماد بن سلمة عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، عن أنس بن مالك: "أن رسول الله ﷺ رأى حبلا ممدودا بين ساريتين فقال: ما هذا الحبل؟ فقيل: يا رسول الله، هذه حمنة بنت جحش تصلي، فإذا أعيت تعلقت به، فقال رسول الله ﷺ: تصلي ما أطاقت، فإذا أعيت تجلس".

ربما ظن من لم ينعم النظر أن حمادا روى هذا الحديث عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، كليهما عن أنس بن مالك، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه حماد، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه حماد أيضا عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

وقد روى عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة هذا الحديث، فأفرد رواية ثابت عن رواية حميد، وفصل أحد الإسنادين من الآخر كذلك)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو يعلى في المسند(٣٨٣١) عن إبراهيم الحجاج، عن حماد بن سلمة به بنحوه.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٢٧).

النبي ﷺ، وعن حميد الطويل، عن أنس، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أحمد في المسند(٢٩١٥)، (١٢٩١٦) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (١٠٧)- عن عبد الرحمن بن مهدي به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(١٣٦٩٠)، (١٣٦٩١) عن عفان بن مسلم.

والحاكم في المستدرك(٦٩٠٥) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل عارم.

كلاهما (عفان، وأبو النعمان) عن حماد بن سلمة به بنحوه، إلا أن أبا النعمان اقتصر على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى و لم يذكر حديث أنس.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي، وإبراهيم الحجاج.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ، وعن حميد الطويل، عن أنس، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبد الرحمن بن مهدي، وعفان، وأبو النعمان عارم.

فالوجه الأول يرويه عنه:

موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي (ثقة ثبت)[1]، وإبراهيم بن الحجاج (ثقة يهم

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩).

قليلا)[1].

والوجه الثاني يرويه عنه:

عبد الرحمن بن مهدي (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث)[2]، وعفان بن مسلم (ثقة ثبت)[3]، وأبو النعمان عارم (ثقة ثبت تغير في آخر عمره)[4].

مما سبق يتبين صحة الوجهين عن حماد بن سلمة، فرواتهما ثقات أثبات، غير أن الوجه الأول سياقه يوهم أن حمادًا يرويه عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وليس كذلك، فعبد الرحمن يرويه مرسلا.

قال الخطيب: (ربما ظن من لم ينعم النظر أن حمادا روى هذا الحديث عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، كليهما عن أنس بن مالك، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه حماد، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه حماد أيضا عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ).

وحماد بن سلمة مُتكلم في حديثه حين يجمع بين شيوخه[5].

ورواية حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى علتها الإرسال.

وعن حميد، عن أنس، إسنادها صحيح، فحماد بن سلمة قوي جدًا في خاله حميد الطويل.

قال أحمد بن حنبل: (حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديما)[6]، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول: (حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة: ثابت، وحميد، وهشام بن عروة)[7]، ومسلم روى له في الأصول، عن ثابت، وحميد، لكونه خبيرا بهما[8]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

(٥) تقدم الكلام عليه في الحديث الأول.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧ / ٢٥٩).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٢٨).

(٨) سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٧).

وقال أحمد: (أعلم الناس بثابت البناني حماد بن سلمة، وهو أثبتهم في حميد الطويل)[1].

وقد توبع حماد بن سلمة من جماعة كثيرين من أصحاب حميد.

فأخرجه أحمد في المسند(١٣١٢١) عن معاذ بن معاذ.

والشافعي في السنن المأثورة(٣٢) عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

وابن أبي شيبة في المصنف(٣٤٠٢) عن هشيم.

وعبد بن حميد في المسند(١٤٠٢)، وأبو يعلى في المسند، وابن حبان في الصحيح (٢٤٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق يزيد بن هارون.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار(٣٤٣٩)، وابن حبان في الصحيح(٢٥٨٧) من طريق إسماعيل بن جعفر.

وأبو يعلى في المسند(٣٧٨) من طريق قدامة بن شهاب.

ستتهم (معاذ، وعبد الوهاب، وهشيم، ويزيد، وإسماعيل، وقدامة) عن حميد به بنحوه، وذكروا بدل "حمنة" "فلانة".

وتابع حميدًا على روايته عن أنس، عبد العزيز بن صهيب، أخرج روايته:

البخاري في الصحيح(١١٥٠)، ومسلم في الصحيح(٧٨٤)، وأبو داود في السنن (١٣١٢)، والنسائي في السنن الكبرى(١٣٠٨)، والنسائي في السنن الكبرى(٣٠٨)، والمجتبى(١٦٤٣)، وابن ماجة في السنن(١٣٧١)، وأبو عوانة في المستخرج(٢٢٢٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٣٩)، وابن حبان في الصحيح(٢٤٩٢)، وابن خزيمة في الصحيح(١١٨٠٩)، وابن المنذر في الأوسط(٢٦٠٠)، والطبراني في الأوسط(٨٨٩٠)، وذكر بدل "حمنة" "زينب"، سوى رواية الطبراني في الأوسط قال: "فلانة".

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٦).

(الحديث الثامن والثلاثون)

قال الخطيب -رحمه الله-: (أخبرنا محمد بن عبد الملك القرشي، أنا علي بن عمر الحافظ، نا ابن صاعد، نا يعقوب بن إبراهيم، نا هشيم عن سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، وداود، ومجالد، وإسماعيل بن أبي خالد، كلهم عن الشعبي قال: "دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها: فقالت: طلقها زوجها البتة، فأتت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، قالت: فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وقال: إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

أدرج يعقوب بن إبراهيم الدورقي رواية هذا الحديث، أو أدرجه هشيم له لما حدثه به، وذلك أن قوله: "إنما السكنى لمن تملك الرجعة"، لم يذكره واحد من الجماعة المسمين عن الشعبي إلا مجالد بن سعيد وحده.

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن هشيم، فلم يذكر هذه الكلمات التي تفرد بروايتها مجالد، وحمل الحديث على رواية الجماعة، وأورد أحمد، عن عبدة بن سليمان، عن مجالد وحده الحديث، وفيه الكلمات.

وروى الحسن بن عرفة، عن هشيم مثل رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي، غير أنه بين أن الكلمات في السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة هي عن مجالد خاصة دون الجماعة)(1).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الشعبي، واختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، وفيه قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

* رواية يعقوب، عن هشيم في سنن الدارقطني (٣٩٥٧) به بنحوه.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٣٠-٩٢٩).

*وأخرجه الدارقطني في السنن(٣٩٥٨) من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد، وعمر بن أحمد الدربي، وعلي بن الحسين بن هارون.

والخطيب في الفصل(١٠٨) من طريق محمد بن جعفر بن أحمد.

خمستهم (المحاملي، ومحمد بن مخلد، وعمر، وعلي، ومحمد بن جعفر) عن الحسن بن عرفة به بنحوه.

*وأخرجه سعيد بن منصور في السنن(١٣٥٧)، ومن طريقه الطحاوي في شرح المعاني (٤٥٠٥).

والطبراني في الأوسط(١١٤٢) من طريق أبي جعفر النفيلي عبد الله بن محمد.

كلاهما (سعيد، وأبو جعفر) عن هشيم به بنحوه، وفي رواية سعيد بن منصور في السنن لم يذكر أشعث وسيارًا.

*أوخرجه أحمد في المسند(٢٧٣٤٤)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٨)- عن عبدة بن سليمان به بنحوه.

*وأخرجه أحمد في المسند(٢٧١٠٠)، (٢٧٤٨) عن يحيى بن سعيد.

وعبد الرزاق في المصنف(١٢٠٢٦)، والحميدي في المسند(٣٦٧) عن سفيان بن عيينة.

وابن الجعد في المسند(٦٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٧) من طريق شعبة.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٦) من طريق حماد بن زيد.

أربعتهم (يحيى، وسفيان، وشعبة، وحماد) عن مجالد به بنحوه.

*وأخرجه النسائي(٣٤٠٣) من طريق سعيد بن يزيد الأحمسي.

والدارقطني في السنن(٣٩٥٢)، (٣٩٥٤)، والشافعي في الغيلانيات(٤٥٤) من طريق جابر الجعفي.

كلاهما (سعيد، وجابر)عن الشعبي به بنحوه.

الوجه الثاني: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، دون قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن كانت تملك الرجعة".

*أخرجه أحمد في المسند(٢٧٣٤٢)، -ومن طريقه الخطيب في الفصل(١٠٨)- عن هشيم به بنحوه.

*وأخرجه الدارقطني في السنن(٣٩٥٨) من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد، وعمر بن أحمد الدربي، وعلي بن الحسين بن هارون.

والخطيب في الفصل(١٠٨) من طريق محمد بن جعفر بن أحمد.

خمستهم (المحاملي، ومحمد بن مخلد، وعمر، وعلي، ومحمد بن جعفر) عن الحسن بن عرفة به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وابن حبان في الصحيح(٤٢٥٢) من طريق زهير بن حرب.

والنسائي في السنن الكبرى(٥٧١١) من طريق يعقوب بن ماهان.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٨) من طريق القاسم بن سلاّم.

ثلاثتهم (زهير، ويعقوب، والقاسم) عن هشيم، عن مغيرة، وحصين، وسيّار، وداود، ومجالد، وإسماعيل، وأشعث به بنحوه، وفي رواية زهير عند ابن حبان لم يذكر أشعث، ورواية يعقوب لم يذكر مجالدًا.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأبو داود في السنن(٢٢٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى(٥٥٦٧)، والمجتبى(٣٤٠٤)، وأحمد في المسند(٢٧٣٢٦)، وعبد الرزاق في المصنف (١٢٠٢٧)، وابن حبان في الصحيح(٤٢٥٠)، (٤٢٩١)، والدارقطني في السنن(٢٣٢٠)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٥٢٢)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٤) من طريق سلمة بن كهيل.

ومسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأبو عوانة في المستخرج(٤٦١٣)، (٤٦١٦)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٥٢١)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٤٧٩) من طريق أبي إسحاق السبيعي.

والترمذي في السنن(١١٨٠)، وابن ماجة في السنن(٢٠٣٦)، وابن أبي شيبة في المصنف(١٨٦٦٧)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٢٣٦٦)، وأبو عوانة في المستخرج (٤٦٣٥)، وابن حبان في الصحيح(٤٢٥١)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٥٢) من طريق

مغيرة بن مقسم.

وأحمد في المسند(٢٧٣٣٨)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٢٣٦٧)، وأبو عوانة في المستخرج(٤٦١٤) من طريق حصين بن عبد الرحمن.

وسعيد بن منصور في السنن(١٣٥٦) من طريق سيار أبي الحكم.

والترمذي في العلل(٣٠١)، وأبو عوانة في المستخرج(٤٦٢٧)، (٤٦٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٤٢)، من طريق أبي حصين حصين بن عبد الرحمن.

وأبو عوانة في المستخرج(٤٦٠٥)، (٤٦٠٦)، (٤٦٠٧)، (٤٦٠٨)، (٤٦٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٤٧) من طريق مطرف بن طريف.

والطحاوي في شرح المعاني(٤٥٢٤)، والطبراني في الأوسط(٢٣٩) من طريق حماد بن أبي سليمان.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(٧٧٩٨) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٤٠) من طريق الأعمش.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٤٤) من طريق محمد بن سالم.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٥٠) من طريق حبيب بن أبي ثابت.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٥١) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

وابن المقرىء في المعجم(١٠٨٦)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٤٥) من طريق داود الأودي.

جميعهم -أربعة عشر راويًا-(سلمة، وأبو إسحاق، ومغيرة، و حصين، وسيار، وأبو حصين، ومطرف، وحماد، وزكريا، والأعمش، ومحمد، وحبيب، ويونس، وداود) عن الشعبي به بنحوه.

*وأخرجه مسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأبو داود في السنن(٢٢٨٤)، والترمذي في السنن(١١٣٥)، والنسائي في السنن الكبرى(٥٥٦٨)، والمجتبى(٣٤٠٥)، (٣٢٤٤)، وأحمد في المسند(٢٧٣٢٧)، (٢٧٣٣٣)، (٢٧٣٣٤)، (٢٧٣٣٥)، ومالك في الموطأ(٦٧)،

وإسماعيل بن جعفر في أحاديثه(١٩٨)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٢٣٧٢)، (٢٣٧٢)، والدارمي في السنن(٢٢٢٣)، وابن الجارود في المنتقى(٧٦٠)، وأبو عوانة في المستخرج (٤١٣٨)، (٤١٣٩)، (٤١٤١)، (٤٥٩١) (٤٥٩٧)، (٤٥٩٨)، (٤٥٩٩)، (٤٦٠٠)، (٤٦٣٦)، (٤٦٣٧)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٥٠٦)، (٤٥٠٨)، (٤٥١٢)، (٤٥١٣)، (٤٥١٤)، (٤٥١٥)، وابن حبان في الصحيح(٤٠٤٩)، (٤٢٥٣)، (٤٢٩٠)، والطبراني في المعجم الكبير(٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩٢٠)، والبيهقي في السنن الصغير(٢٨٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٤٠١٥)، (١٥٧١٢)، (١٥٧١٥)، (١٥٧١٦)، ومعرفة السنن (١٥٣٠٢)، (١٥٥٣٢)، وهشام بن عمار في حديثه(١١٧) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ومسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأحمد في المسند(٢٧٣٢٠)، (٢٧٣٢٢)، (٢٧٣٣٢)، وسعيد بن منصور في السنن(٥٨٩)، وابن أبي شيبة في المصنف(١٨٦٦٦)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٢٣٦٨)، وابن الجارود في المنتقى(٧٦١)، وأبو عوانة في المستخرج (٤٥٣٧)، (٤٥٣٨)، (٤٥٣٤٠)، (٤٥٤١)، (٤٥٤٢)، والطحاوي في شرح المعاني (٤٥١٨)، وابن حبان في الصحيح(٤٢٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٢٩)، (٩٣٠)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٣٧٨١)، (١٤٠٣٩)، (١٥٧١٩) من طريق أبي بكر بن حجر العدوي.

ومسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأبو داود في السنن(٢٢٩٠)، وأحمد في المسند (٢٧٣٣٧)، وعبد الرزاق في المصنف(٣٢٣٦)، وأبو عوانة في المستخرج(٤٦٠١)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٥٢٠)، وابن الأعرابي في المعجم(١١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٢٤)، (٩٢٥) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

ومسلم في الصحيح(١٤٨٠)، وأحمد في المسند(٢٧٣٢٩)، وأبو عوانة في المستخرج (٤٦٠٣)، وابن الأعرابي في المعجم(٩٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٢)، و الأوسط(٧٨٤٧) من طريق عبد الله البهي.

وأحمد في المسند(٢٧٣٢١) من طريق تميم القرشي أبو سلمة الكوفي.

وأحمد في المسند(٢٧٣٣٦)، وإسحاق بن راهوية في المسند(٢٣٧٦) وأبو عوانة في

المستخرج(٤١٤٠)، والطحاوي في شرح المعاني(٤٥١٧)، والفاكهي في الفوائد(٢٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٢٨)، والدارقطني في السنن(٣٩٢٠) من طريق عبد الرحمن بن عاصم ابن ثابت.

وأبو عاصم في الآحاد والمثاني(٣١٨٣)، وأبو عوانة في المستخرج(٤٦٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير(٩٠٦)، (٩٠٧)، والصغير(٣٨١) من طريق ابن عباس.

والطبراني في المعجم الكبير(٩١٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.

والطبراني في المعجم الكبير(٩٣٣) من طريق الأسود بن يزيد.

تسعتهم (أبو سلمة، وأبو بكر، وعبيد الله، والبهي، وتميم، وعبد الرحمن، وابن عباس، ومحمد، والأسود) عن فاطمة بنت قيس به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه الشعبي، واختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، وفيه قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

يرويه عنه:

سعيد بن يزيد الأحمسي، وجابر الجعفي، وزكريا بن أبي زائدة.

سيار بن أبي سيار أبو الحكم، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، ومغيرة بن مقسم، وأشعث بن سوّار، وداود بن أبي هند، ومجالد بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد فيما يرويه عنهم: هشيم من رواية يعقوب بن إبراهيم.

ومجالد فيما يرويه عنه: عبده بن سليمان، ويحيى بن سعيد، وسفيان بن عيينة، وشعبة، وحماد بن زيد، وهشيم من رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والحسن بن عرفة، وزهير بن حرب، والقاسم بن سلاّم.

الوجه الثاني: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، دون قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن

كانت تملك الرجعة"

يرويه عنه:

سلمة بن كهيل، وأبو إسحاق السبيعي، وجابر الجعفي، وأبو حصين، ومطرف بن طريف، وحماد بن أبي سليمان، والأعمش، ومحمد بن سالم الهمداني، وحبيب بن أبي ثابت، ويونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة.

وسيار أبو الحكم، وحصين بن عبد الرحمن، ومغيرة بن مقسم، وأشعث بن سوار، وداود بن أبي هند، وإسماعيل بن أبي خالد فيما يرويه عنهم: هشيم من رواية الحسن بن عرفة، وزهير بن حرب، ويعقوب بن ماهان، والقاسم بن سلّام.

ومجالد فيما يرويه عنه: هشيم، من رواية أحمد بن حنبل.

ويظهر من تأمل الطرق أن ذكر هذه الزيادة يثبت عن مجالد بن سعيد، فقد اتفق أصحابه على ذكر هذه الزيادة، وهم عبدة بن سليمان (صدوق)[1]، و يحيى بن سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)[2]، وسفيان بن عيينة (ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات)[3]، وشعبة (ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث)[4]، وحماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كان ضريرًا ولعله طرأ عليه)[5]، وهشيم من رواية الجماعة عنه.

وخالف أحمد بن حنبل الجماعة من أصحاب هشيم، فرواه عن هشيم، عن سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، وداود، وإسماعيل، ومجالد، بدونها.

قال الخطيب: (وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن هشيم، فلم يذكر هذه الكلمات التي تفرد بروايتها مجالد، وحمل الحديث على رواية الجماعة).

ويحتمل أن الحمل من هشيم، فقد جاء عنه عكس ذلك كما سيأتي.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

وجاء ذكر الزيادة أيضًا في رواية سعيد بن يزيد الأحمسي، وهو(صدوق)[(١)]، والراوي عنه أبو نعيم.

وكذلك جاء عن جابر الجعفي وهو (ضعيف رافضي)[(٢)].

وجاءت الزيادة كذلك عن سيار، وحصين، ومغيرة، وأشعث، وداود، وإسماعيل، من رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن هشيم، عنهم، وقد قرن هشيم معهم مجالد بن سعيد، فذكر الخطيب أن هذه الرواية محمولة، حمل فيها يعقوب، أو هشيم رواية الجماعة على رواية مجالد.

قال الخطيب: (أدرج يعقوب بن إبراهيم الدورقي رواية هذا الحديث، أو أدرجه هشيم له لما حدثه به، وذلك أن قوله: "إنما السكنى لمن تملك الرجعة"، لم يذكره واحد من الجماعة المسمين عن الشعبي إلا مجالد بن سعيد وحده).

وقد رواه الحسن بن عرفة على التفصيل، قال الخطيب: (وروى الحسن بن عرفة، عن هشيم مثل رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي، غير أنه بين أن الكلمات في السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة هي عن مجالد خاصة، دون الجماعة).

فتلخص من الاختلاف على الشعبي مايلي:

الوجه الأول: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس وفيه قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن تملك الرجعة".

يرويه عنه:

مجالد (ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره)[(٣)]، وسعيد بن يزيد الأحمسي (صدوق)[(٤)]، وجابر الجعفي.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٣٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢).

الوجه الثاني: الشعبي، عن فاطمة بنت قيس دون قوله: "إنما السكنى والنفقة لمن كانت تملك الرجعة":

يرويه عنه:

سيار أبو الحكم (ثقة)(١)، وحصين بن عبد الرحمن (ثقة تغير حفظه في الآخر)(٢)، ومغيرة بن مقسم (ثقة متقن إلا أنه كان يدلس)(٣)، وأشعث بن سوار (ضعيف)(٤)، وداود بن أبي هند (ثقة متقن كان يهم بأخرة)(٥)، وإسماعيل بن أبي خالد (ثقة ثبت)(٦)، وسلمة بن كهيل (ثقة يتشيع)(٧)، وأبو إسحاق السبيعي (ثقة مكثر عابد)(٨)، وجابر الجعفي، ومطرف بن طريف (ثقة فاضل)(٩)، وحماد بن أبي سليمان (فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء)(١٠)، والأعمش، ومحمد بن سالم الهمداني (ضعيف)(١١)، وحبيب بن أبي ثابت (ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس)(١٢)، ويونس بن أبي إسحاق (صدوق يهم قليلا)(١٣)، وداود الأودي (ثقة)(١٤)، وزكريا بن أبي زائدة (ثقة وكان يدلس)(١٥)، وهشيم بن بشير (ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)(١٦).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ١١٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٠).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).
(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).
(٩) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).
(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
(١١) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩).
(١٢) تقريب التهذيب (ص: ١٥٠).
(١٣) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).
(١٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٩).
(١٥) تقريب التهذيب (ص: ٢١٦).
(١٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

فالراجح عدم ذكر هذه الزيادة عن الشعبي.

فيظهر أن زيادة: "إنما السكنى والنفقة لمن كانت تملك الرجعة" ضعيفة، فقد رواها مجالد وتابعه من لا يحتج به.

قال ابن حجر: (وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي، عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا: "إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة"، فهو في أكثر الروايات موقوف عليها، وقد بين الخطيب في المدرج أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه، وهو ضعيف، ومن أدخله في رواية غير رواية مجالد، عن الشعبي فقد أدرجه، وهو كما قال، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رف

عه مجالدًا لكنه أضعف منه)[1].

ومما يؤيد ذلك أنه جاء عن فاطمة بنت قيس من طرق أخرى كثيرة -كما سبق في التخريج- وليس في شيء منها هذه الزيادة.

(١) فتح الباري لابن حجر (٩ / ٤٨٠).

(الحديث التاسع والثلاثون)

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: (أخبرنا محمد بن أحمد بن رزقويه، أنا إسماعيل بن علي الخطبي، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، نا وكيع، نا إسرائيل، وسفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: "من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض، ولا يكون كرجل لقيه أعرابي فقال: يا عبد الله، من المهاجرين أنت؟ فيقول: نعم، فيقول: رجل مات وترك كذا، وكذا، فإن كان يحسن الفرائض فهو علم أوتيه، وإن كان لا يحسن قال: ما فضلكم علينا".

كذا روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، ونراه وهم في الجمع بين حديث إسرائيل، وسفيان الثوري، وحمل حديث إسرائيل على حديث الثوري، لأن إسرائيل يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه عبد الله بن مسعود، كذلك رواه عن إسرائيل: عبيد الله بن موسى، وأبو كامل المظفر بن مدرك، وأما الثوري فرواه وكيع عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله كما سقناه، وكذلك ذكره وكيع في كتاب الفرائض عن الثوري وحده.

وخالفه يحيى بن سعيد القطان، فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله مثل رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، ورواية زهير تؤيد قول وكيع، عن سفيان.

وخالف الجماعة سلمة بن صالح الأحمر، فرواه عن أبي إسحاق، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ / ٩٥٤).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

*أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٣١٠٣٣٩).

والخطيب في الفصل(١١١) من طريق الحسين بن عبد الرحمن الجرجاني.

كلاهما (ابن أبي شيبة، والحسين) عن وكيع، عن سفيان الثوري به بنحوه.

*وأخرجه ابن الجعد في المسند(٢٥٢٧)، ومن طريقه الخطيب في الفصل(١١١).

والبيهقي في السنن الكبرى(١٢١٨١) من طريق يحيى بن يحيى.

كلاهما (علي، ويحيى) عن زهيربن معاوية به بنحوه.

*وأخرجه سعيد بن منصور في السنن(٣)، وابن أبي شيبة في المصنف(٣١٠٣٢) عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٢١٧٩) من طريق شعبة.

كلاهما (أبو الأحوص، وشعبة) عن أبي إسحاق به بنحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

*أخرجه الخطيب في الفصل(١١١) من طريق عباس الدوري، عن عبيد الله بن موسى، به بنحوه.

*وأخرجه الخطيب في الفصل(١١١) من طريق أحمد بن حنبل، عن أبي كامل المظفر بن مدرك به بنحوه.

*وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى(١٢١٨٠) من طريق أبي بكر بن خلاد.

والخطيب في الفصل(١١١) من طريق أحمد بن حنبل.

كلاهما (أبوبكر، وأحمد) عن يحيى بن سعيد به بنحوه.

*وأخرجه الدارمي(٢٩٠٠) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

والطبراني في المعجم الكبير(٨٧٤٣)، والحاكم في المستدرك(٣٩٥٣) من طريق محمد بن كثير.

كلاهما (محمد بن كثير، ومحمد بن يوسف) عن سفيان الثوري، به بنحوه.

*وأخرجه الحاكم في المستدرك(٣٩٥٣٩) من طريق شعبة بن الحجاج.

والبيهقي في السنن الكبرى(١٢١٨٠) من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية.

كلاهما (شعبة، وزهير) عن أبي إسحاق، به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه الخطيب في الفصل(١١١) من طريق أبي مسلم الواقدي، عن سلمة بن صالح به بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

أبو الأحوص سلام بن سليم.

وإسرائيل فيما يرويه عنه: أحمد بن حنبل.

وزهير بن معاوية فيما يرويه عنه: علي بن الجعد.

وسفيان الثوري فيما يرويه عنه: وكيع بن الجراح.

وشعبة فيما يرويه عنه: محمد بن جعفر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

إسرائيل فيما يرويه عنه: عبيد الله بن موسى، والمظفر بن مدرك.

وزهير بن معاوية فيما يرويه عنه: يحيى بن يحيى التميمي.

والثوري فيما يرويه عنه: يحيى القطان، و محمد بن كثير، ومحمد بن يوسف الفريابي
وشعبة فيما يرويه عنه: وهب بن جرير.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.
يرويه عنه:
سلمة بن صالح الأحمر.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من هم دون أبي إسحاق:
١- إسرائيل بن يونس.
*فرواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.
وكيع بن الجراح (ثقة حافظ عابد)[(١)] فيما يرويه عنه: أحمد بن حنبل (أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة)[(٢)].
ورواية إسرائيل على هذا الوجه جاءت مقرونة مع رواية الثوري، ويرى الخطيب أنها لاتصح عن إسرائيل لأنها جاءت محمولة على رواية الثوري، وأصحاب إسرائيل يروونه عنه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة.
قال الخطيب: (كذا روى هذا الحديث أحمد بن حنبل، ونراه وهم في الجمع بين حديث إسرائيل، وسفيان الثوري، وحمل حديث إسرائيل على حديث الثوري، لأن إسرائيل يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه عبد الله بن مسعود ﷺ).
وماذكره الخطيب هو الظاهر من الروايات عن إسرائيل -كما تقدم في التخريج- فقد اجتمع أصحابه عليه.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

ويشكل على هذا أن ابن أبي حاتم ذكر لأبيه رواية إسرائيل كرواية الثوري، فهذا قد يدل على أن هذا معروف عن إسرائيل.

قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني:

روى زهير عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود.

وروى الثوري وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله أنه قال: "من قرأ القرآن، فليتعلم الفرائض..." وذكر الحديث؟

فسمعت أبي يقول: كلاهما صحيحين(١)، كان أبو إسحاق واسع الحديث)(٢).

والظاهر أن تصحيح أبي حاتم للحديث، هو من جهة ثبوته عن أبي إسحاق، لا بالنظر للرواة الذين يروونه عن أبي إسحاق.

ولم أقف على من رواه عن إسرائيل على هذا الوجه، ولذا فيظهر -والله أعلم- صواب ماذهب إليه الخطيب، وقد يكون ابن أبي حاتم إنما رجع لرواية أحمد التي وقع فيها الحمل وساقها بسؤاله لأبيه.

*ورواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

عبيد الله بن موسى (ثقة كان يتشيع)(٣)، وأبو كامل المظفر بن مدرك (ثقة متقن)(٤).

وهذا هو الوجه المحفوظ عن إسرائيل.

٢- زهير بن معاوية.

*فرواه عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

علي بن الجعد (ثقة ثبت رمي بالتشيع)(٥).

---

(١) هكذا ورد في كتاب العلل (صحيحين) والأصل (صحيحان) ووجه المحقق عبارة أبي حاتم.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٥٤٧).

(٣) تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٨).

*وخالفه فرواه عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

يحيى بن يحيى التميمي (ثقة ثبت إمام)(١).

فالوجهان محفوظان عن زهير.

٣- سفيان الثوري.

*فرواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

وكيع بن الجراح (ثقة حافظ عابد)(٢).

*ورواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

يحيى القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة)(٣)، ومحمد بن كثير (ثقة لم يصب من ضعفه)(٤)، ومحمد بن يوسف الفريابي (ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان)(٥).

فالوجهان محفوظان عن سفيان الثوري.

٤- شعبة بن الحجاج.

*فرواه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

محمد بن جعفر (ثقة، صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة)(٦).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٤) تقدم الكلام عليه في الحديث الثاني والعشرون.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥١٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

*ورواه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.
وهب بن جرير (ثقة)[1].

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فكما يلي:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

أبو الأحوص سلّام بن سليم (ثقة متقن صاحب حديث)[2]، وزهير بن معاوية (ثقة ثبت، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة)[3]، وسفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[4]، وشعبة (ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث)[5].

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

إسرائيل (ثقة تُكلم فيه بلا حجة)[6]، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وشعبة بن الحجاج.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

يرويه عنه:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٥).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢١٨).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

سلمة بن صالح الأحمر قال يحيى بن معين: (ليس بثقة)[١]، وقال أحمد: (ليس بشيء)[٢]، وقد انفرد بهذا الوجه، فلايصح.

مما سبق تبين صحة الوجهين الأول، والثاني، فرواهما عن أبي إسحاق ثقات.

وهو ما ذهب إليه أبو حاتم حين سأله ابنه عن الإختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث، حيث قال: (كلاهما صحيحين، كان أبو إسحاق واسع الحديث)[٣].

وظاهر كلام الخطيب تصحيح الوجهين.

فيظهر مما سبق أن الوجهين محفوظان عن أبي إسحاق.

أبو إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

وهما موقوفان على عبد الله بن مسعود ﷺ.

وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وفي المسألة خلاف -كما سيأتي-.

فإسناد أبي عبيدة منقطع.

قال الترمذي: (لا يعرف اسمه، ولم يسمع من أبيه شيئا)[٤].

قال البرقاني: قيل- يعني للدارقطني-: (سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه صحيح؟ قال: يُختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيرًا بين يديه)[٥]، وقال العلائي: (عامر بن عبد الله بن مسعود أبو عبيدة ... روى عن أبيه الكثير وذلك في السنن الأربعة، وقال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئًا، وروى شعبة، عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: ما أذكر منه شيئا وقد روى عبد الواحد بن زياد، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي عبيدة، قال: خرجت مع أبي

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٥٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٥٢٧).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤ / ٥٤٧).

(٤) سنن الترمذي (١ / ٢٨).

(٥) علل الدارقطني (٥ / ٣٠٨).

لصلاة الصبح، فضعف أبو حاتم هذه الرواية[1].

والحديث بأوجهه الراجحة موقوف.

(١) جامع التحصيل (ص: ٢٠٤).

(الحديث الأربعون)

قال ابن طاهر القيسراني-رحمه الله-: (حديث: "من صلى ركعتين، لا يسهو فيهما غفر له".

رواه سهل بن صقير الخلاطي، عن عبد العزيز الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد الجهني، قال: وهذا يرويه الدراوردي، عن زيد، لا يذكر بينهما عطاء، ووصله سهل هذا، هكذا رواه عبد الله بن عمران العابدي، عن الدراوردي، ولم يذكر عطاء، ورواه يحيى الحماني، عن محمد بن أبان، والدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، فوصله الحماني عنهما، وحمل حديث الدراوردي على حديث محمد بن أبان، والأصل عن الدراوردي مرسل، وقد روي هذا الحديث موصولاً عن زيد بن أسلم، من حديث هشام بن سعد عنه، وأبو أيوب الأفريقي روى عن زيد بن أسلم موصولاً من رواية يزيد بن سنان الرهاوي عنه)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة(١/٢٢٤) من طريق عبد الحميد بن صالح.

وابن شاهين في الأفراد(٦٨) من طريق محمد بن عبد الوهاب الحارثي.

والطبراني في المعجم الكبير(٥٢٤٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

ثلاثتهم (عبد الحميد، ومحمد بن عبد الوهاب، وأبو الوليد) عن محمد بن أبان به بنحوه، وفي أوله"من توضأ فأحسن الوضوء" وفي رواية عبد الحميد بن صالح جعل صحابيه عقبة.

*وعلقه الطبراني(١٦١١) عن محمد بن أبان، وجعل صحابيه أبا هريرة.

---

(١) ذخيرة الحفاظ (٤ / ٢٣٢٤).

*وأخرجه أبو داود في السنن(٩٠٥)، وأحمد في المسند(١٧٠٥٤)، وعبد بن حميد في المنتخب(٢٨٠)، والبغوي في شرح السنة(١٠١٣) من طريق عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي.

والبزار في المسند(٧٨١٧) من طريق أسباط بن محمد.

وابن الأعرابي في المعجم(١٥٥٠) من طريق بكر بن صدقة.

والطبراني في المعجم الكبير(٥٢٤٢) من طريق الليث بن سعد.

والطبراني في المعجم الكبير(٥٢٤٣) من طريق زيد بن الحباب.

والحاكم في المستدرك(٤٥١)، (٤٥٢) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم.

ستتهم (عبد الملك، وأسباط، وبكر، والليث، وزيد، وعبد العزيز) عن هشام بن سعد به بنحوه، وفي رواية أسباط بن محمد قال: عن أبي هريرة أو زيد بن خالد.

*وأخرجه أبو عبيد في الطهور(١٠) من طريق الليث بن سعد.

والمزكى في المزكيات (٩٢) من طريق سفيان الثوري.

كلاهما (الليث، وسفيان) عن زيد بن أسلم به بنحوه.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أحمد في المسند(٢١٦٩١) من طريق سريج بن يونس، عن عبد العزيز الداوردي به بنحوه وفيه ذكر الوضوء، وذكر "سجدتين" بدل "ركعتين".

*وأخرجه أبو داود الطيالسي في المسند(١٤٢٨) عن زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم به بنحوه، وفيه ذكر الوضوء.

دراسة الحديث:

هذا الحديث يرويه زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

محمد بن أبان، وهشام بن سعد، والليث بن سعد، وسفيان الثوري.
الدراوردي فيما يرويه عنه: يحيى الحماني.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.
يرويه عنه:
زهير بن محمد.
وعبد العزيز الداوردي فيما يرويه عنه: سريج بن يونس.

مما سبق تبين وجود اختلاف على من هم دون زيد بن أسلم:
١- عبد العزيز الدراوردي.
*فرواه عن عبد العزيز الدرواردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ:
سهل بن صقير الخلاطي(منكر الحديث، اتهمه الخطيب بالوضع)(١)، ويحيى الحماني (حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث)(٢).
وهذا الحديث يرويه الدرواردي مرسلاً، وجمع يحيى الحماني بين الدرواردي، ومحمد بن أبان وحمل رواية الدرواردي، على رواية محمد بن أبان، وساقهما على الاتفاق، فمحمد بن أبان هو الذي يذكر عطاء بن يسار.
قال ابن القيسراني: (رواه يحيى الحماني، عن محمد بن أبان، والدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، فوصله الحماني عنهما، وحمل حديث الدراوردي على حديث محمد بن أبان، والأصل عن الدراوردي مرسل).
*ورواه عن عبد العزيز الدارودي، عن زيد بن أسلم، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ:
عبد الله بن عمران العابدي (صدوق)(٣)، وسريج بن يونس (ثقة عابد)(١).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٨).
(٢) تقدم الكلام عليه في الحديث الحادي والثلاثون.
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣١٦).

أما الاختلاف على زيد بن أسلم فكمايلي:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

هشام بن سعد (صدوق له أوهام ورمي بالتشيع)[٢]، وسفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة)[٣]، محمد بن أبان بن صالح قال أحمد: (أما أنه لم يكن ممن يكذب)[٤]، وقال يحيى بن معين: (محمد بن أبان بن صالح الكوفي ضعيف)[٥]، وقال أبو حاتم: (ليس هو بقوى الحديث، يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به)[٦].

قال المزكى: (غريب عن الثوري، لا أعلم رواه غير موسى بن طارق)[٧].

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

يرويه عنه:

عبد العزيز الدراوردي (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء)[٨]، وزهير بن محمد (ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه)[٩].

ومما سبق يظهر رجحان الوجه الثاني، فالوجه الأول من رواية هشام بن سعد، ومحمد بن أبان.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤)

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المزكيات (ص: ١٨٦).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢١٧).

والحديث بوجهه الراجح منقطع الإسناد والله أعلم.

ورواه محمد بن أبان، عن عقبة، من رواية عبد الحميد بن صالح (صدوق)[1]، ومرة عن أبي هريرة، وقد أخطأ فيه فالصواب أنه عن زيد بن خالد.

قال الدارقطني بعد أن ساق الاختلاف على زيد بن أسلم: (وقال قائل: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عقبة بن عامر، ووهم وهما قبيحا)[2].

وقال عن حديث أبي هريرة: (ليس الحديث بثابت)[3].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٣).

(٢) علل الدارقطني (٨ / ٣٤٠).

(٣) المصدر السابق.

(الحديث الحادي والأربعون)

قال الترمذي-رحمه الله-: (حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وغير واحد، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، ح وحدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: "لايرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم")[1].

قال المزي: (كذا رواه ت عن عليّ بن حُجر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة – حمل حديث أحدهما على حديث الآخر–)[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه في متنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم".

*أخرجه مسلم في الصحيح(١٦١٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤٥٤)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، وهو في مسند ابن أبي شيبة(١٤٤).

ومسلم في الصحيح(١٦١٤)، والمروزي في السنة(٣٨٦) عن يحيى بن يحيى.

ومسلم في الصحيح(١٦١٤) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأبوداود في السنن(٢٩٠٩) عن مسدد.

والترمذي في السنن(٢١٠٧) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٣) عن قتيبة بن سعيد، وأبي عمرو الحارث بن مسكين.

---

(١) سنن الترمذي (٤ / ٤٢٣) : ٢١٠٧

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١ / ٥٥) : ١١٣

وابـــن ماجـــة في الســـنن(٢٧٢٩)، والبيهقـــي في الســـنن الكـــبرى(١٢٢٢٤)، والصغير(٢٣٠٥) عن محمد بن الصباح.

وابن ماجة في السنن(٢٧٢٩) عن هشام بن عمار.

وأحمد في المسند(٢١٧٤٧).

والشافعي في المسند(٦٧٦)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن(١٢٤٨٨).

والحميدي في المسند(٥٥١)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير(٤١٢).

الدارمي في السنن(٣٠٤٤) عن عمرو بن عون.

والبزار في المسند(٢٥٨١) عن أحمد بن عبدة.

والبزار في المسند (٢٥٨٣) عن عمرو بن علي.

وابن الجارود في المنتقى(٩٥٤) من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد، وعبـــد الله بـــن هاشم.

وأبو عوانة في المستخرج(٥٥٩٣)، والطحاوي في شرح المعاني(٥٢٩٤) مـــن طريـــق يونس بن عبد الأعلى.

وأبو عوانة في المستخرج(٥٥٩٣) من طريق شعيب بن عمرو الدمشقي، وسعدان بن نصر، وأحمد بن شيبان.

وابن حبان في الصحيح(٦٠٣٣) من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب.

والطبراني في الأوسط(٥٠٦)، وأبو نعيم في الحلية(١٤٤/٣)، من طريق قـــيس بـــن الربيع.

جميعهم -اثنان وعشرون راويا-(أبو بكر، ويحـــيى، وإســـحاق، ومســـدد، وقتيبـــة، والحارث، ومحمد، وهشام، وأحمـــد، والشـــافعي، والحميـــدي، وعمـــرو بـــن عـــون، وأحمد بن عبدة، وعمرو بن علي، ومحمد بن عبد الله، وعبد الله بـــن هاشـــم، ويـــونس، وشعيب، وسعدان، وأحمد بن شيبان، وأبو خيثمة، وقيس) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في الصحيح(١٥٨٨)، والنسائي في السنن الكبرى(٤٢٤٧) وابـــن ماجة في السنن(٢٧٣٠)، والمروزي في السنة(٣٨٨)، وابن حبـــان في الصـــحيح(٥١٤٩)،

والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، والدارقطني في السنن(٤٠٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٢٢٢٣) من طريق يونس بن يزيد.

والبخاري في الصحيح(٤٢٨٣)، وأحمد في المسند(٢١٧٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٢)، والدارقطني في السنن(٣٠٢٩) من طريق محمد بن أبي حفصة.

والبخاري في الصحيح(٦٧٦٤)، والبزار في المسند(٢٥٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٢٢٣) من طريق ابن جريج.

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٦)، وأحمد في المسند(٢١٧٦٦)، (٢١٨٠٨)، (٢١٨٢٠)، والدارمي في السنن(٣٠٤١)، والبزار في المسند(٢٥٨٤)، والمروزي في السنة(٣٩٢)، (٣٩٣)، وابن خزيمة في الصحيح(٢٩٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، (٤١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى(١٢٢٢٥) من طريق معمر.

وأبو داود الطيالسي في المسند(٦٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، من طريق عبد الله بن بديل.

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٣٩)، (٦٣٤٠)، (٦٣٤١)، (٦٣٤٢) وأحمد في المسند (٢١٨١٣) من طريق مالك، وهو في الموطأ(١٠).

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٣٧)، (٦٣٣٨)، والدارمي في السنن(٣٠٤٣)، وابن الأعرابي في المعجم(١٣٤٤)، والطبراني في الأوسط(٥٠١٣) من طريق عبد الله بن عيسى.

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢) من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد.

والنسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢) من طريق عقيل بن خالد.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٤٠٤) معلقًا عن أسامة بن أبي زيد.

والبزار في المسند(٢٥٨٢) من طريق الأوزاعي.

والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، وأبو نعيم في الحلية(١٤٤/٣) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، والدارقطني في السنن(٣٠٢٨) من طريق زمعة بن صالح.

والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢)، والأوسط(٢٧٣٨) من طريق سفيان بن حسين.

والطبراني في المعجم الكبير(٤١٢) من طريق صالح بن كيسان.

والدارقطني في السنن(٣٠٢٩) من طريق معاوية بن صالح.

جميعهم -ستة عشر راويًا-(يونس، ومحمد، وابن جريج، ومعمر، وعبد الله بن بديل، ومالك، وعبد الله بن عيسى، ويزيد بن الهاد، وعقيل، وأسامة، والأوزاعي، ويحيى، وزمعة، وسفيان بن حسين، وصالح، ومعاوية) عن الزهري به بنحوه، وفي رواية مالك في الموطأ، وعند النسائي(٦٣٣٩) سمى شيخ علي بن الحسين: عمر بن عثمان، وفي رواية عبد الله بن عيسى لم يذكر عمرو بن عثمان.

الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ: "لا يتوارث أهل ملتين".

*أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٩) عن علي بن حجر به بنحوه.

*وأخرجه النسائي في السنن الكبرى(٦٣٤٨) عن مسعود بن جويرية الموصلي.

وسعيد بن منصور في السنن(١٣٦).

والبيهقي في معرفة السنن(١٢٦٥١) من طريق علي بن المديني.

ثلاثتهم (مسعود، وسعيد، وعلي) عن هشيم بن بشير به بنحوه، وفي رواية مسعود ذكر مع علي بن حسين، أبان بن عثمان.

*وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف(٣١٤٣٧) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به بلفظ: "لاتتوارث المختلفتان"

الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لايتوارث أهل ملتين، ولا يرث المسلم الكافر، ولايرث الكافر المسلم".

*أخرجه الطحاوي في شرح المعاني(٥٢٩٧) من طريق أسد بن موسى.

والطبراني في المعجم الكبير(٣٩١) من طريق يحيى الحماني.

كلاهما (أسد، ويحيى) عن هشيم بن بشير، عن الزهري به بنحوه.

*وأخرجه الحاكم في المستدرك(٢٩٤٤) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري به بنحوه(١).

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عليه في متنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم".

يرويه عنه:

سفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، ومحمد بن أبي حفصة، وابن جريج، ومعمر، وعبد الله بن بديل، ومالك، وعبد الله بن عيسى، وعبد الله بن الهاد، وعقيل بن خالد، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد، وزمعة بن صالح، وسفيان بن حسين، وصالح بن كيسان، ومعاوية بن صالح.

وهشيم بن بشير فيما يرويه عنه: علي بن حجر.

وسفيان بن عيينة فيما يرويه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة -في روايته في المسند-، ويحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، ومسدد، وقتيبة بن سعيد، والحارث بن مسكين، ومحمد بن الصباح، وهشام بن عمار، وأحمد بن حنبل، والشافعي، والحميدي، وعمرو بن عون، وأحمد بن عبدة، وعمرو بن علي، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، وعبد الله بن هاشم، ويونس بن عبد الأعلى، وشعيب بن عمرو الدمشقي، وسعدان بن نصر، وأحمد بن شيبان، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وقيس بن الربيع.

---

(١) وقع سقط في الإسناد وأثبتُ الصواب من إتحاف المهرة (١٧٦).

الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عـــن النبي ﷺ بلفظ: "لا يتوارث أهل ملتين".

يرويه عنه:

هشيم بن بشير فيما يرويه عنه: مسعود بن جويرية، وسعيد بن منصور، وعلي بن المديني.

وسفيان بن عيينة فيما يرويه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة -في المصنف-.

الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لايتوارث أهل ملتين، ولا يرث المسلم الكافر، ولايرث الكافر المسلم"

يرويه عنه:

سفيان بن حسين، وهشيم بن بشير، من رواية أسد بن موسى، ويحيى الحماني.

تبين مما سبق وجود اختلاف على من دون الزهري:

١- سفيان بن عيينة.

*فرواه عن سفيان، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: " لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم":

أبو بكر بن أبي شيبة -في روايته في المسند-، ويحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، ومسدد، وقتيبة بن سعيد، والحارث بن مسكين، ومحمد بن الصباح، وهشام بن عمار، وأحمد بن حنبل، والشافعي، والحميدي، وعمرو بن عون، وأحمد بن عبدة، وأحمد بن علي، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، وعبد الله بن هشام، ويونس بن عبد الأعلى، وشعيب بن عمرو الدمشقي، وسعدان بن نصر، وأحمد بن شيبان، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وقيس بن الربيع.

فتبين أن هذا هو الراجح عن سفيان، فهو رواية الجماعة عنه، وفيهم كبار أصحابه مثل: أحمد، والحميدي.

*وخالفهم فرواه عن سفيان، الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ : "لا يتوارث أهل ملتين":

علي بن حجر.

وابن أبي شيبة في روايته في المصنف بلفظ: "لاتتوارث المختلفتان".

فالظاهر أن ابن أبي شيبة رواه في المصنف بالمعنى فأخطأ، والمحفوظ روايته في المسند وقد رواها عنه مسلم، وابن أبي عاصم.

فيظهر مما سبق تفرد علي بن حجر بهذا الوجه عن سفيان بن عيينة، فلايصح هذا الوجه عن سفيان.

٢- هشيم بن بشير.

*فرواه عنه بلفظ: "لايرث المسلم الكافر":

علي بن حجر.

ورواية هشيم لا تصح على هذا الوجه، فقد حملها الترمذي على رواية سفيان، حيث عطفها عليها، وساق الحديث على رواية سفيان بن عيينة.

قال المزي: (كذا رواه ت عن علي بن حجر، عن هشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة - حمل حديث أحدهما على حديث الآخر-)

*ورواه عنه بلفظ: "لايتوارث أهل ملتين":

مسعود بن جويريه (صدوق)[1]، وسعيد بن منصور(ثقة مصنف)[2]، وعلي بن المديني (ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله)[3].

وهذا هو الراجح عن هشيم فقد رواه الجماعة عنه، وإن كان مسعود بن جويرية أخطأ بذكر أبان بن عثمان، مع علي بن الحسين و لم يتابع على هذا القول.

ورواه عنه بلفظ: "لايتوارث أهل ملتين، ولا يرث المسلم الكافر، ولايرث الكافر

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٣).

المسلم".

أسد بن موسى(صدوق يغرب وفيه نصب)[١]، ويحيى الحماني(حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث)[٢].

وهذا الوجه لايصح أيضًا عن هشيم لحال راوييه عنه.

فالراجح إذن -كما سبق- عن هشيم هو بلفظ: "لايرث المسلم الكافر، ولايرث الكافر المسلم"

وأما الاختلاف على الزهري فكما يلي:

الوجه الأول: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم".

يرويه عنه:

سفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، ومحمد بن أبي حفصة، وابن جريج، ومعمر، وعبد الله بن بديل، ومالك، وعبد الله بن عيسى، وعبد الله بن الهاد، وعقيل بن خالد، وأسامة بن زيد، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد، وزمعة بن صالح، وسفيان بن حسين، وصالح بن كيسان، ومعاوية بن صالح.

الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لا يتوارث أهل ملتين".

يرويه عنه:

هشيم بن بشير (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)[٣]، قال ابن عبد البر: (وهشيم ليس في ابن شهاب بحجة)[٤]، قال الحسين بن فهم: (أخبرني الهروي أن هشيما كتب عن الزهري نحوا من ثلاث مائة حديث، فكانت في صحيفة، وإنما سمع منه بمكة،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

(٢) تقدم الكلام عليه في الحديث الحادي والثلاثون.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩ / ١٧١).

فكان ينظر في الصحيفة في المحمل، فجاءت الريح فرمت بالصحيفة، فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ هشيم منها تسعة أحاديث)[١]، وقال هشيم: (سمعت من الزهري نحوًا من مائة حديث فلم أكتبها)[٢].

قال علي بن المديني: (فنظرنا فإذا هشيم لم يسمع من الزهري)[٣]، وقال أيضًا: (فذكرت ذلك لسفيان-أي رواية الزهري- فقال: لم يحفظ)[٤].

وقال أحمد: (لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ : "لا يتوارث أهل ملتين شتى"، وقد حدثنا به هشيم)[٥].

الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لايتوارث أهل ملتين، ولا يرث المسلم الكافر، ولايرث الكافر المسلم"

يرويه عنه:

سفيان بن حسين قال يحيى بن معين: (سفيان بن حسين الواسطي ثقة، وكان يؤدب المهدي، وهو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك، إنما سمع من الزهري بالموسم)[٦]، وقال أيضًا: (ليس به بأس، وليس من أكابر أصحاب الزهري)[٧]، وقال: (سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري)[٨]، وقال أحمد: (ليس هو بذاك، في حديثه عن الزهري شيء)[٩]، وقال ابن حبان: (وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن تجانب، وهو ثقة في غير

---

(١) تاريخ بغداد (١٦ / ١٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) معرفة السنن والآثار (٩ / ١٤٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٢٦٥).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٢٢٨).

(٧) المصدر السابق.

(٨) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٦٨).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٤١).

حديث الزهري)[١].

فهذا الوجه لا يصح عن الزهري، فسفيان بن حسين ضعيف في روايته عن الزهري.

فيظهر مما سبق أن المحفوظ عن الزهري، الوجه الأول: الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: " لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم".

فقد رواه عنه جماعة من الثقات، والثاني جاء من رواية هشيم، عن الزهري، وهو ليس بالقوي في الزهري، ولم يسمع منه هذا الحديث، والثالث من رواية سفيان بن حسين، وهو كذلك ضعيف في الزهري.

والحديث بوجهه الراجح الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ بلفظ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم".

في الصحيحين من طرق عن الزهري.

واتفق الرواة على أن الحديث عن عمرو بن عثمان، إلا أن مالكًا خالف في ذلك فقال: عن عمر بن عثمان، وخطئوه في ذلك.

وقد رواه النسائي، وأحمد على الصواب عن مالك، فقالوا: عن عثمان بن دينار، فقد يكون خطأ من النساخ، أو اجتهاد من بعض الرواة من بعد مالك في الرواية على الصواب، وهذا خطأ، فقد روجع فيه مالك وأصر على أنه عن عمر بن عثمان.

قال النسائي: (والصواب من حديث مالك، عمرو بن عثمان، ولا نعلم أن أحدًا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك فثبت عليه، وقال: هذه داره)[٢].

وقال أبو زرعة: (الرواة يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر بن عثمان)[٣].

قال الترمذي: (وروى مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ، نحوه وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن

(١) الثقات لابن حبان (٦ / ٤٠٤).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ١٢٣).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٢٤٨).

عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان)[١].

قال البزار: (فاتفقوا على اسم عمرو بن عثمان، إلا مالك بن أنس فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة فيرون أنه غلط في ذلك على أنه قد وقف فقال: هذه دار عمرو، وهذه دار عمر فأومى إليهما)[٢].

قال ابن عبد البر: (فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، وقد وافقه الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان على ذلك، فقال: هو عمر، وأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر، وهذه داره، ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقانا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو)[٣].

وفي رواية عبد الله بن عيسى أسقط عمرو بن عثمان، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري، وعبد الله بن عيسى(ثقة فيه تشيع)[٤].

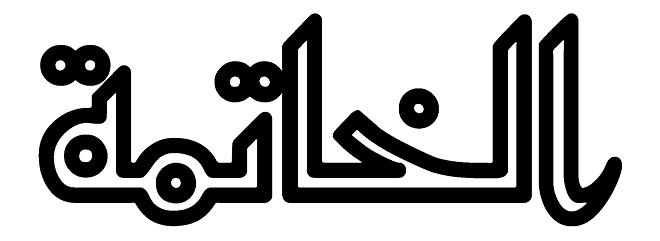
---

(١) سنن الترمذي (٤/ ٤٢٤).

(٢) مسند البزار = البحر الزخار (٧/ ٣٤-٣٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩ / ١٦١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).


الخاتمة

الخاتمة

الحمدلله على مامنَّ علي به من إنعامه، وأسدى إلي من إفضاله، ومن جملة نعمه، وجزيل عطاياه، أن جاد علي بهذا البحث ويسر لي إتمامه

وفي نهاية هذا البحث فإني قد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أهمية استقصاء طرق الحديث، والتوسع في جمعها، وخطورة الحكم على الأسانيد المفردة، وقد كثر هذا عند المتأخرين، فظاهر الإسناد ليس كافيًا للحكم عليه وإنما يجب استقصاء طرق الحديث ليتبين حاله.

- ضرورة الاحتفاء بأقوال النقاد، وجمعها، وفهمها على الوجه الصحيح، وتفسير مايشكل منها.

- الإعتناء بالقرائن التي تفسر كلام الأئمة، وأنها في بعض المواضع لا تقل أهمية عن الكلام نفسه.

-معرفة جهود الأئمة في الجرح والتعديل، وبيان علل الأحاديث، وأن منهج المتقدمين هو المنهج الاسلم في الحكم على الاحاديث.

- ضرورة إبراز القضايا النقدية الدقيقة كالحمل وغيرها، لان غيابها من أهم الأسباب التي ابعدت المتأخرين عن السير على منهج المتقدمين في الحكم على الاحاديث.

- خطورة الحكم بعضد الروايات، وضرورة التفتيش الدقيق والتنقيب عن أحوال الروايات المتعاضدة، فربما عادت الرواية العاضدة للرواية المعضودة، فلا اعتبار لها في ترقية الحكم على الحديث، وفصلها عنها في الأصل خطأ، وإنما هي علة لها.

- الحذر الشديد في التعامل مع الروايات المقرونة، فقد انتشر هذا الصنيع في كتب السنة لأغراض عديدة، والأصل في ذلك البحث عن رواية مفردة.

- ضرورة الفهم الصحيح لسياق الرواة لمروياتهم، والتفتيش في كتب الرواية عما يزيل اللبس في بعض الروايات، والنظر في كلام الرواة أنفسهم، أو تلاميذهم بما يصف الرواية على وجهها الحقيقي.

- الأخطاء المتراكمة أكثر خطورة، لخفائها، وصعوبة الوقوف عليها.

- مراتب الراوة يأخذها الأئمة من مجمل أحاديثهم وصنيعهم فيه وجودة رواياتهم ومن ثم تكون أحد القرائن في الحكم على أحاديثهم ولا ينصب الحكم بمجمله عليها.
- سعة المصلحات الحديثية وترابطها فيما بينها، والعلاقة الوثيقة التي تجمعها.

- أوصي بالإهتمام بالقضايا النقدية الدقيقة، والمغمورة، والتي لها أثر في الحكم على الأحاديث، والكتابة فيها، ودراستها وبيالها من المتخصصين، وتسهيلها وتقريب فهمها وتعزيز ذلك بالأمثلة التطبيقية على ضوء كلام الأئمة، وهي في نظري لم تولى العناية اللائقة بها، بالرغم من أهميتها، وصعوبتها.

- أوصي بدراسة العلاقة بين المصطلحات الحديثية، لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في الدراسات الحديثية.

فهرس المصادر والمراجع

١) الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض
٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٤) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
٥) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، الناشر: دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٦) الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١

٧) أحاديث الشاموخي، المؤلف: أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن موسى الشاموخي (المتوفى: ٤٤٣هـ)، المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٨) أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري الكعبي، أبو بكر، المعروف بقاضي المارِسْتان (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ

٩) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التمي

١٠) مي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

١١) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ

١٢) الأحكام الشرعية الصغرى، المؤلف: الإمام الحافظ محمد بن عبد الحق الإشبيلي(المتوفى:)، المحقق: أم محمد بنت أحمد الهليس، الناشر: مطابع ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣) أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان، الطبعة: بدون.

١٤) أخبار القضاة، المؤلف: أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بن خَلَفِ بن حَيَّانَ بن صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ"وَكِيع" (المتوفى: ٣٠٦هـ)، المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج

أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد، الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

١٥) أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: إسماعيل حسن حسين، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧

١٦) اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية

١٧) آداب الصحبة، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة للتراث - طنطا - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠

١٨) الآداب للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٩) الأدب المفرد، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩

٢٠) الأربعون، المؤلف: الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي، حققها وعلق عليه: مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٢١) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، المؤلف: نايف بن صلاح بن علي المنصوري أبو الطيب، الناشر: دار الكيان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ

٢٣) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، المؤلف: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: دار زمزم - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م

٢٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٢٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٦) الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٢٧) إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: (دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت)

٢٨) الإعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١

٢٩) الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٣٠) الإلزامات والتتبع للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٣١) ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ

٣٢) الإلمام بأحاديث الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، الناشر: دار المعراج الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٣٣)

٣٤) الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

٣٥) الأمالي في آثار الصحابة للحافظ الصنعاني، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن - القاهرة

٣٦) الأموال لابن زنجويه، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٣٧) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣٨) الأهوال، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، دار النشر: مكتبة آل ياسر - مصر، عام النشر: ١٤١٣ هـ.

٣٩) الأوائل لابن أبي عاصم، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت

٤٠) الإيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٤١) الإيمان لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦

٤٢) الإيمان، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م

٤٣) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد

الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٤٤) البعث والنشور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٤٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٤٦) تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية

٤٧) تاريخ ابن الوردي، المؤلف: عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٤٨) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩

٤٩) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق

٥٠) تاريخ ابن يونس المصري، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

٥١) تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٥٢) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م

٥٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٥٤) التاريخ الأوسط (مطبوع باسم التاريخ الصغير)، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٥٥) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٥٦) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٥٧) التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان

٥٨) تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ

٥٩) تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م

٦٠) تاريخ جرجان، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

٦١) تاريخ خليفة بن خياط، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧

٦٢) تاريخ دمشق لابن القلانسي، المؤلف: حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي، المعروف بابن القلانسي (المتوفى: ٥٥٥هـ)، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار حسان للطباعة والنشر، لصاحبها عبد الهادي حرصوني - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٦٣) تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٦٤) تاريخ علماء الأندلس، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، عني بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٦٥) التاريخ عند ابن أبي شيبة، المؤلف: سليمان بن سليم الله الرحيلي، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة السابعة والعشرون، العددان - مائة وثلاثة - مائة وأربعة - ١٤١٦/١٤١٧هـ

٦٦) تاريخ واسط، المؤلف: أسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزّاز الواسطي، أبو الحسن، بَحْشَل (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ

٦٧) تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

٦٨) تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان-بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٩) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٧٠) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٧١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض

٧٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة

٧٣) تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى:

٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

٧٤) التذكرة للحميدي (وهو مطبوع ضمن كتاب الفوائد)، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: خلاف محمود عبد السميع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

٧٥) التراجم الساقطة من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، المحقق: أبو الفضل عبد المحسن الحسيني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٧٦) ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٧٧) ترجمة الطبراني، المؤلف: يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي، الأصبهاني، أبو زكريا، ابن منده (المتوفى: ٥١١هـ)، رواية: أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣

٧٨) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ

٧٩) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي

(المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٨٠) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -

٨١) تعظيم قدر الصلاة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

٨٢) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن ابن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ

٨٣) التفسير من سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله ابن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٨٤) تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م

٨٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٨٦) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)،

المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

٨٧) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

٨٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ

٨٩) التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠

٩٠) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م

٩١) تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٩٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

٩٣) تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٩٤) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٩٥) التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م

٩٦) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي، الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٩٧) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد البسام (المتوفى: ١٤٢٣هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وصنع فهارسه: محمد صبحي بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة الصحابة، الأمارات - مكتبة التابعين، القاهرة، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م

٩٨) الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ ه = ١٩٧٣

٩٩) الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ

١٠٠) جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م

١٠١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

١٠٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

١٠٣) الجامع الكبير - سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م

١٠٤) جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

١٠٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي،

المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١٠٦) جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١٠٧) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباى - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٠٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض

١٠٩) الجامع، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب - الدكتور علي عبد الباسط مزيد، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

١١٠) جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، المؤلف: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار النفائس - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

١١١) الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق، المؤلف: إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو إسحاق البغدادي (المتوفى: ٣٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحيم محمد بن أحمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

١١٢) الجزء المتمم لطبقات ابن سعد [الطبقة الخامسة في من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهم أحداث الأسنان]، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

١١٣) الجزء المتمم لطبقات ابن سعد [الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك]، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور/ عبد العزيز عبد الله السلومي، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ

١١٤) جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني، المؤلف: القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي البصري ثم البغدادي المالكي الجهضمي (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المحقق: د سليمان بن عبد العزيز العريني، الناشر: مكتبة الرشد وشركة الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

١١٥) جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

١١٦) الجهاد لابن أبي عاصم، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ

١١٧) الجهاد لابن المبارك، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. نزيه حماد، الناشر: الدار التونسية - تونس، تاريخ النشر: ١٩٧٢م

١١٨) حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: دار الجيل - بيروت، بدون طبعة

١١٩) حاشية السندي على سنن النسائي، المؤلف: محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م

١٢٠) حديث الزهري، المؤلف: عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف العوفي، الزهري، القرشي، أبو الفضل البغدادي (المتوفى: ٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

١٢١) حديث السراج، المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣ هـ المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٢٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

١٢٣) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، المؤلف: الإمام يحيى بن شرف النووي(المتوفى:)، المحقق: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: بدون.

١٢٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

١٢٥) الدعاء للطبراني، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٢٦) الدعوات الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م

١٢٧) الدلائل في غريب الحديث، المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٢٨) الدلائل في غريب الحديث، المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٢٩) ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م

١٣٠) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

١٣١) ذيل تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

١٣٢) ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٣٣) رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ

١٣٤) الرد على الجهمية، المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

١٣٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت

١٣٦) الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

١٣٧) الزهد لأبي داود السجستاني، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، الناشر: دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

١٣٨) الزهد لوكيع، المؤلف: أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (المتوفى: ١٩٧هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

١٣٩) الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

١٤٠) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد دراسة وتخريجا، المؤلف: دخيل بن صالح اللحيدان، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الرابعة والثلاثون العدد (١١٤) ١٤٢٢هـ سنة النشر: ١٤١٢ هـ

١٤١) السنة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

١٤٢) السنة، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠

١٤٣) السنة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

١٤٤) السنة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى.

١٤٥) سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

١٤٦) سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

١٤٧) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: ، أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

١٤٨) سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

١٤٩) السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

١٥٠) السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

١٥١) السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

١٥٢) السنن المأثورة للشافعي، المؤلف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٥٣) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٥٤) سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢

١٥٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

١٥٦) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد ابراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع

١٥٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤

١٥٨) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

١٥٩) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ

١٦٠) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، المؤلف: يوسف بن محمد الدّخيل النحدي ثم المدني (المتوفى: ١٤٣١هـ)، الناشر: عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

١٦١) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤

١٦٢) سؤالات السلمي للدارقطني، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ

١٦٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤

١٦٤) سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

١٦٥) سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

١٦٦) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

١٦٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

١٦٨) شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: السادسة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

١٦٩) شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

١٧٠) شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

١٧١) شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

١٧٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

١٧٣) شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام

عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٧٤) شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عادل بن محمد، الناشر: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

١٧٥) شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م

١٧٦) شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م

١٧٧) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت، الطبعة: بدون، بدون

١٧٨) الشريعة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

١٧٩) شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد

الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

١٨٠) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

١٨١) صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت

١٨٢) صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٨٣) صحيح سنن النسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف العامة-الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

١٨٤) صفة الجنة لابن أبي الدنيا، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية

١٨٥) صفة الجنة، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار بلنسية - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م

١٨٦) صفة الصفوة، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: أحمد بن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

١٨٧) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جزء (١): العدد ٥٩، رجب - شعبان -رمضان ١٤٠٣ هـ جزء (٢): العدد ٦٠، شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٣ هـ جزء (٣): العدد ٦٣ - ٦٤، رجب - ذو الحجة ١٤٠٤ هـ

١٨٨) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.

١٨٩) الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٩٠) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

١٩١) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

١٩٢) الضعفاء، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

١٩٣) طبقات الأولياء، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

١٩٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ

١٩٥) الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

١٩٦) الطهور للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، الناشر: مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١٩٧) الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٩٨) عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح"دراسة تحليلية"، المؤلف: د/حمزة بن عبدالله المليباري، الناشر: دار ابن حزم-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

١٩٩) العرف الشذي شرح سنن الترمذي، المؤلف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي -بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٢٠٠) العظمة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٠١) علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج، المؤلف: أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بن أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بن مُحَمَّدِ بن عَمَّارِ بن مُحَمَّدِ بن حَازِمِ بن المُعَلَّى بن الجَارُوْدِ الجَارُوْدِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض

٢٠٢) علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٢٠٣) العلل الصغير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٢٠٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٢٠٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية. ، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. ، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ

٢٠٦) العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٢٠٧) العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢٠٨) العلل، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠

٢٠٩) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢١٠) عمدة القاري شرح صحيح البخارين المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٢١١) عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (المتوفى: ٣٦٤هـ)، المحقق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت

٢١٢) عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢١٣) العوالي، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية [طبع مع ذكر الأقران]، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٢١٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ

٢١٥) العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

٢١٦) غريب الحديث، المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (المتوفى: ٢٨٥)، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ

٢١٧) غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

٢١٨) غريب الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٢١٩) الغيلانيات، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزّاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٢٢٠) الفائق في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية

٢٢١) فتح الباب في الكنى والألقاب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٢٢٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

٢٢٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: ، محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. ، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٢٢٤) الفردوس بمأثور الخطاب، المؤلف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ٥٠٩هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م

٢٢٥) الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

٢٢٦) فضائل الأوقات، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠

٢٢٧) فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ -

٢٢٨) فوائد ابن بشران عن شيوخه الجزء الأول والثاني (ضمن مجموع مطبوع باسم الفوائد لابن منده)، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي أبو الحسين

البغدادي المعدل (المتوفى: ٤١٥هـ)، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

٢٢٩) فوائد أبي محمد الفاكهي، المؤلف: عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٢٣٠) فوائد أبي يعلى الخليلي، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: دار ماجد عسيري، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٢٣١) فوائد العراقيين، المؤلف: أبو سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش (المتوفى: ٤١٤هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن – مصر

٢٣٢) الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي الصوري، تخريج الحافظ: محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبي عبد الله الصوري (المتوفى: ٤٤١هـ)، للقاضي: أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي (المتوفى: ٤٤٧ هـ)، تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام التدمُري، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م

٢٣٣) الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين، رواية: محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الكوفي، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٤٥هـ)، المؤلف (انتخاب): محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبو عبد الله الصوري (المتوفى: ٤٤١هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

٢٣٤) الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله ابن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٣٥) الفوائد، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: بدر البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت (ضمن مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين)، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

٢٣٦) الفوائد، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق وتخريج: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

٢٣٧) القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، المحقق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٢٣٨) القدر وما ورد في ذلك من الآثار، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم، الناشر: دار السلطان - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ

٢٣٩) القدر، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف - السعودية

٢٤٠) القضاء والقدر، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٢٤١) قواعد العلل وقرائن الترجيح، المؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ

٢٤٢) الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ).

أ- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

ب- تحقيق وتعليق الدكتور: مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الأولى،

ج- مخطوط الكتاب.

٢٤٣) كشف الأستار عن زوائد البزار، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٤٤) الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة

٢٤٥) الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

٢٤٦) الكنى والأسماء، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

٢٤٧) الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون ـــ بيروت، الطبعة: الأولى ـــ ١٩٨١م

٢٤٨) لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

٢٤٩) لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م

٢٥٠) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد علي سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٢٥١) المتفق والمفترق، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٢٥٢) المجالسة وجواهر العلم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر: ١٤١٩هـ

٢٥٣) المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٢٥٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

٢٥٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م

٢٥٦) مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٢٥٧) مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: بدون.

٢٥٨) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤

٢٥٩) المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٦٠) مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٦١) المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٢٦٢) المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٦٣) المدخل إلى السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت

٢٦٤) المراسيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٥) المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧

٢٦٦) المرض والكفارات، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: عبد الوكيل الندوي، الناشر: الدار السلفية - بومباي، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١

٢٦٧) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م

٢٦٨) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٢٦٩) المزكيات وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي انتقاء وتخريج الدارقطني، المؤلف: أَبو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بن مُحَمَّدِ بن يَحْيَى بن سَخْتَوَيْه النَّيسَابُورِيُّ المُزَكِّي (المتوفى: ٣٦٢هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٢٧٠) مساوئ الأخلاق ومذمومها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه:

مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جـدة، الطبعـة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٢٧١) المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ

٢٧٢) مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بـن إبـراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٧٣) المستخرج على المستدرك للحاكم (أملاها العراقي في مجالس)، المؤلف: أبـو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقـي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم رشاد، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٧٤) المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعـروف بـابن البيـع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشـر: دار الكتـب العلميـة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠

٢٧٥) مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمـد بـن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م

٢٧٦) مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيـد الجَـوْهَري البغـدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بـيروت، الطبعـة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠

٢٧٧) مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجـارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسـن التركـي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

٢٧٨) مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٢٧٩) مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١

٢٨٠) مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

٢٨١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٢٨٢) مسند الإمام الشافعي المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٢٨٣) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٢٨٤) مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م

٢٨٥) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٨٦) مسند الروياني، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦

٢٨٧) مسند السراج، المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، الطبعة: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

٢٨٨) مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤

٢٨٩) مسند الشهاب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ -

٢٩٠) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٢٩١) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد

حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩٢) مسند المقلين من الأمراء والسلاطين، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م.

٢٩٣) مسند الموطأ للجوهري، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي، الجوهري المالكي (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُوسريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م

٢٩٤) المسند للشاشي، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٩٥) المسند، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: ١٤٠٠ هـ

٢٩٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ

٢٩٧) المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٢٩٨) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م

٢٩٩) معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٣٠٠) المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة

٣٠١) معجم الشيوخ، المؤلف: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (المتوفى: ٤٠٢هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥

٣٠٢) معجم الشيوخ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٠٣) معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨

٣٠٤) معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٠٥) المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني المُجلّدان الثّالِثَ عَشَرَ والرابع عشر، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، عدد الأجزاء: ٢ (تقابل جـ ١٣، ١٤ من المعجم الكبير)

٣٠٦) المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني قِطْعَةٌ مِنَ المُجَلّدِ الحَادِي والعِشْرِينَ (يَتَضَمَّنُ جُزْءًا مِنْ مُسْنَدِ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو

القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٣٠٧) المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية

٣٠٨) المعجم المشتمل على ذكر أسماء الشيوخ النبل، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (المتوفى:)، تحقيق: سكينة الشهابي، الناشر: دار الفكر-دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٠٩) معجم ديوان الأدب، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٣١٠) معجم ديوان الأدب، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٣١١) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠

٣١٢) المعجم لابن المقرئ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٣١٣) معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١٤) المعجم، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

٣١٥) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

٣١٦) معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٣١٧) معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

٣١٨) معرفة الصحابة لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٣١٩) معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٣٢٠) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٢١) المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م

٣٢٢) المعين في طبقات المحدثين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤

٣٢٣) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٣٢٤) مقارنة المرويات، المؤلف الدكتور: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الناشر: مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م.

٣٢٥) مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

٣٢٦) من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، المؤلف: أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي (المتوفى: ٣٤٣هـ)،

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان، عام النشر: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٣٢٧) من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٢٨) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق

٣٢٩) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٣٣٠) المنتخب من علل الخلال، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع

٣٣١) المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٣٣٢) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م

٣٣٣) منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي (المتوفى: ٣٣١هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤

٣٣٤) المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ

٣٣٥) المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٣٣٦) المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، انتقاء: أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، الناشر: دار الفكر - دمشق سورية، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ

٣٣٧) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، المؤلف: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

٣٣٨) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة، الناشر: دار الكتب العلمية

٣٣٩) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان

٣٤٠) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م

٣٤١) موضح أوهام الجمع والتفريق، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

٣٤٢) الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٣٤٣) موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٥م

٣٤٤) موطأ الإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة

٣٤٥) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية، مَزِيَدة منقحَة

٣٤٦) الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م

٣٤٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ

٣٤٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م

٣٤٩) نادرتان حديثيتان لابن طبرذ المؤدب(المتوفى: ٦٠٧هـ)، رواية الحافظ المزي(المتوفى: ٧٤٢هـ)، رواية الحافظ المزي، والحافظ البرزالي(المتوفى: ٧٣٩هـ)، المحقق: هشام بن محمد الكدش، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٣٥٠) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٥١) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

٣٥٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٣٥٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٣٥٤) نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٣٥٥) الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات